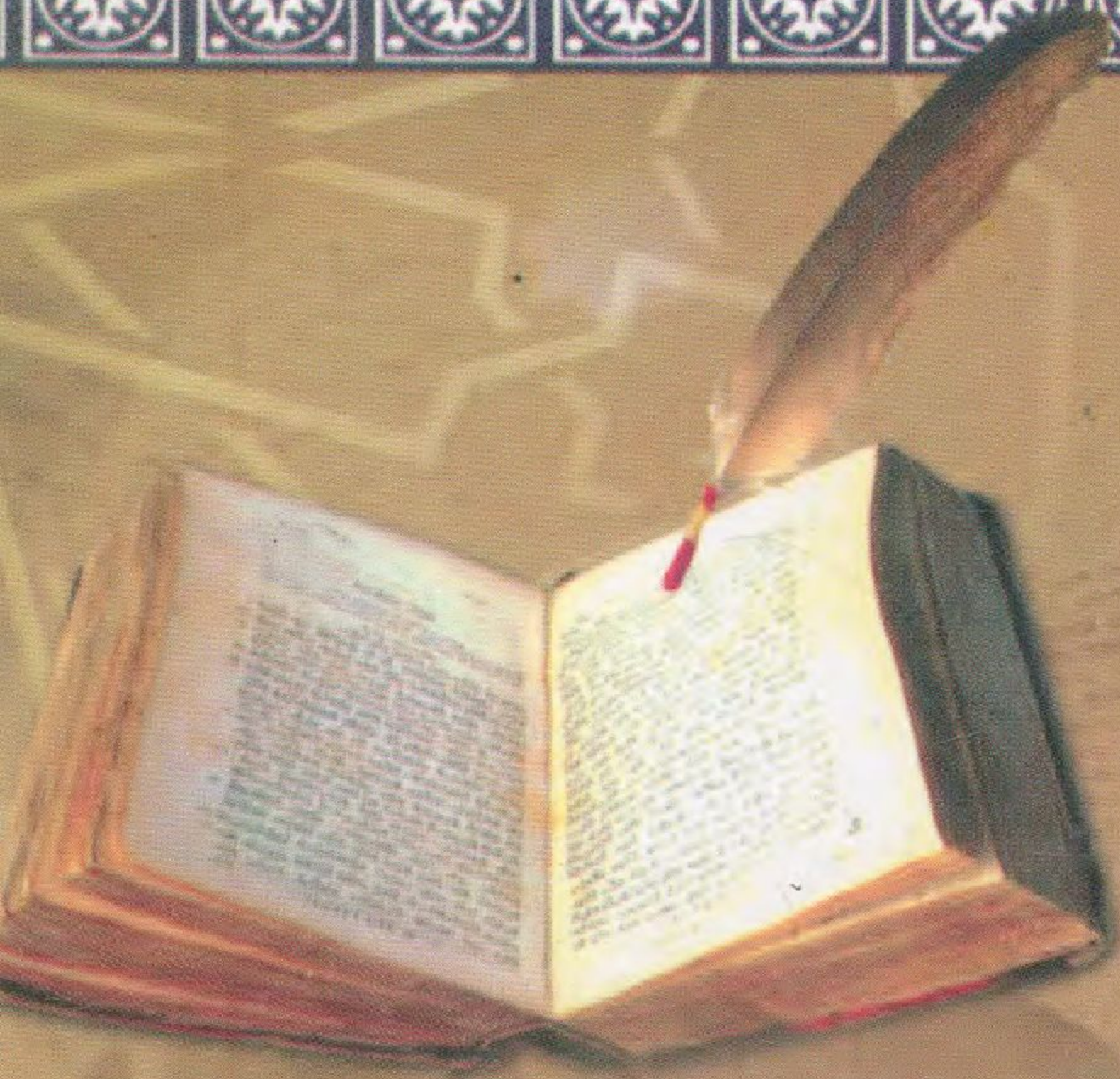


مَنَاهِجُ الْعِلْمِ مَا عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ قَدِيمًا وَجَدِيدًا



تأليف

الأستاذ الدكتور

ماهر عبد القادر محمد علي

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

الناشر

أورينتال

مناهج العلوم عند المسلمين

قديمًا وحديثًا

مناهج العلوم عند المسلمين قديمًا وحديثًا

الأستاذ الدكتور
ماهر عبد القادر محمد علي
جامعة الإسكندرية

الناشر رقم
أورينتال
57 ش أحمد قمحه
كامب شيزار - الإسكندرية
ت: 5929089

جميع منطبق الترخيص من قبل المؤسسة

رقم الإيداع من الكتب والوثائق القومية

2005/19004

التوثيق التراثي

977/107/2705/0

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

تشير الدراسة الراهنة عن مناهج العلوم عند العلماء المسلمين العرب عن تواصل الاتصال العلمى بين العلماء العرب قديماً وحديثاً ، وكيف أن الدراسات العربية قديماً وحديثاً تشكل كلاً واحداً عبر التاريخ . وهذه الحقيقة يجب علينا أن نتنبه لها بشكل مستمر ونحن بصدد قراءة وتقييم الأبحاث والدراسات العلمية فى الفترات المختلفة . ولا يمكن بحال من الأحوال النظر للدراسات العربية الحديثة على أنها منفصلة أو مبتورة عن سياقها التاريخى؛ لأن هذا معناه أن البحوث التى تجرى فى الحديث لا ترتبط بأواصر صلات مع الدراسات التى أجريت قديماً عن نفس الموضوعات .

ويبدو أنه من المناسب الإشارة إلى أن هذه الدراسة تقوم أصلاً على اكتشاف أبعاد التواصل العلمى والفكرى وتأثيره فى الدراسات الغربية، وهذه هى الحقيقة الثانية التى لا بد من الإشارة إليها فى هذا السياق لبيان أوجه التأثير والتأثر قديماً وحديثاً ، على اعتبار أن التاريخ الفكرى للإنسانية يشكل وحدة واحدة ، من حيث التتبع والإبداع فى الوقت نفسه . وقد تنبه القدماء ، كما هو الحال بالنسبة للمفكرين المعاصرين إلى هذه الحقيقة وأبرزوها فى دراساتهم المتواصلة ، بل ونبهوا على أهمية دراستها وفهمها .

تشكل الدراسة الراهنة إذن منطلقاً مهماً للدراسات المتواصلة

فى حقل المناهج والتي تضيف كل ما هو جديد للدراسات المنهجية عند العلماء العرب . وفى هذا الإطار فقد أشارت الدراسة إلى مجموعة متنوعة من مناهج التفكير العلمى والفلسفى بالإضافة إلى مناهج العلوم، بحيث تضمنت مناهج الإستقراء والاستنباط ، والنقد والمقارنة، ومناهج التحليل والتركيب ، هذا بالإضافة إلى المنهج التاريخى بكافة معطياته .

والله أسأل التوفيق والسداد ،،،

دكتور /ماهر عبد القادر محمد

الإسكندرية

فى أول يوليو 2005

الفصل الأول

مفهوم الإستقراء

حتى عصر ابن الهيثم

قدم لنا ابن الهيثم في بداية حديثه تصوره العام للبحث في كيفية احساس البصر بصورة منهجية حين ذكر أن هذا الجانب "مركب من العلوم الطبيعية والعلوم التعليمية"، وهذه هي أول مسلمة يحددها لبناء العلم الذي لا بد له من منهج. والشئ المركب دائماً إنما يجمع صفات وخصائص الأشياء التي يتألف منها. والعلوم الطبيعية على ما سبق أن ذكرنا - وابن الهيثم يفهم هذا بوعى - تعتمد على الإستقراء الذي يتصفح الخبرة. وأما العلوم التعليمية فتعتمد على الاستنباط. ومن ثم يصبح قصد ابن الهيثم في تأسيس هذه المسلمة التي تشكل قوام المنهج في علم المناظر، أن المركب الذي يقصده ابن الهيثم هو المنهج الاستقرائي - الاستنباطي *Inductive- deductive Method* أو ما يطلق عليه المنهج الفرضي الاستنباطي. وهنا تبدو رائعة ابن الهيثم المنهجية. ولكن بأي معنى فهم ابن الهيثم الإستقراء على وجه الخصوص؟ وكيف فهم الإستقراء أصلاً في سياق العلم العربي؟ وبأي معنى إذن فهم المنهج الفرضي الاستنباطي عند ابن الهيثم والمعاصرين؟

إن الإجابة على السؤال السابق بشقيه تقتضى منا رحلة ادراك إيستمولوجي لتصور الإستقراء في إطار العلم العربي، لنعرف المكونات الحقيقية التي شكلت اتجاه ابن الهيثم وعلماء عصره، خاصة وأن العلم العربي كشف عن منحني تجريبي واضح،

وأعلى من شأن الخبرة، في الوقت الذي لم يتنازل عن أولوية دور العقل وأهميته في صياغة الفروض والتصورات، وفي النقد الإبستمولوجي، وتحديد الأطر المعرفية أيضاً، إن على مستوى الإدراك العقلي، أو على مستوى الخبرة ذاتها، بالصورة التي تجعل للذات دوراً فاعلاً في الكشف الإبداعي. إن الوقوف على هذه الحلقة بصورة متكاملة يتطلب منا أن نتوجه لمعرفة الموقف الأرسطي من الإستقراء الذي انتقل إلى العلماء العرب بصورة متكاملة من خلال حركة الترجمة.

الموقف الأرسطي من الإستقراء :

تشير الكتابات الأرسطية ، جملة، إلى ثلاثة مستويات من الإستقراء أودعها أرسطو كتاباته. أما التصور الأول فتحفل به التحليلات الأولى ويهتم بالإستقراء التام. وأما التصور الثاني فقد أودعه أرسطو كتاب التحليلات الثانية ويهتم بالإستقراء الحدسي. وأما التصور الثالث والهام فقد صدر في كتابي الطوبيقا والريطوريقا ويهتم بالإستقراء العلمي. ونتناول هذه التصورات الإبستمولوجية الثلاثة للإستقراء عند أرسطو بالدراسة والتفصيل، لتعرف على مكونات الإستقراء وأبعاده.

1- تأسيس الإستقراء التام إبستمولوجياً :

تمثل كتابات أرسطو في التحليلات الأولى والثانية طور النضج

والاكتمال في حياة هذا المفكر والفيلسوف الرائد في تاريخ الفلسفة، فهذه الكتابات تعبر عن نظرة فلسفية أعمق، وهي تتصل أوثق الاتصال بموقف أرسطو من القياس والميتافيزيقا، وهما معا يرتبطان عقلياً من خال مرحلة العقلانية الأرسطية. ففوة القياس بقدر ما تستند إلى قواعد تصدر أصلاً عن الاستنباط الذي يبرهن على مكانة العقل وقدرته على التوصل إلى النتيجة ابتداءً من مقدمات موضوعية. إن هذا الاكتشاف الإبستمولوجي الذي كشف عن ذاته في الانتقال منطقياً من المقدمات إلى النتيجة يعبر عن مرحلة عقلية راقية عند أرسطو جعلته يثق في قوة العقل الذي يعتمد على الاستنباط أكثر من ثقته بالحواس .

وتتضح النقلة مما هو إبستمولوجي إلى ما هو أنطولوجي حين تستخدم نتيجة القياس، خاصة الكلية الموجبة، لتأسيس الميتافيزيقا ككل (فكرة المحرك الأول عند أرسطو). فكان الجزء المنطقي عند أرسطو هو الذي جعله ينتقل معرفياً للربط بين الإبستمولوجيا والأنطولوجيا.

إن هذه المرحلة بكل أبعادها هي ما يمثل أرسطو في كتاباته المتأخرة، وهي تختلف بطبيعة الحال عن المرحلة الأولى في حياته، على ما سوف نعرف بعد قليل. والأمر الجدير بالاعتبار في هذا الصدد أن أرسطو استنبط فكرته عن الإستقراء التام من

القياس، إذ نظر إلى الإستقراء التام *Complete Induction* من منظور القياس: حدود ثلاثة؛ أكبر وأصغر وأوسط تشمل المقدمات والنتيجة. لنقترب أكثر من تصور أرسطو للإستقراء التام.

ومصطلح الإستقراء *Induction*، في حد ذاته قديم قدم التراث الفلسفي اليوناني، فقد استخدم اليونانيون الكلمة (ايباجوجي) للإشارة إلى القضية الكلية *Universal Proposition* التي تتدرج تحتها الجزئيات المدركة إدراكاً حسيّاً.

ولاشك ان أرسطو تناول الإستقراء في أكثر من موضع من كتابه، ومع أن المناطقة⁽¹⁾ اختلفوا حول المواضع التي استخدم فيها

(1) يذهب "فون رايت" إلى أن أرسطو استخدم كلمة إستقراء في ثلاثة مواضع: الأول في الطوبيقا أو الجدل حيث يعرف الإستقراء بأنه انتقال من الجزئيات إلى الكليات، وهذا المعنى يتضمن الانتقال من المعلوم إلى المجهول. ويعرف هذا المعنى بالإستقراء الناقص *incomplete* أو المشكل *Problematic* كما يسميه "جونسون"، أو التجريبي *Ampliative* كما يفضل ذلك "بيرس"، و "لالاند" و "نيل". والمعنى الثاني نجده في التحليلات الأولى، وفيه يربط أرسطو بين معالجته للإستقراء ونظرية القياس، حيث ينظر للإستقراء على أنه انتقال من خل إحصاء كل الحالات، وهو ما يعرف بالإستقراء التام أو التلخيصي *Summary or Summative* كما يرى "جونسون" و "نيل". أما المعنى الثالث فنجده في التحليلات الثانية حيث يكشف لنا عن الكلي المتضمن في الجزئي المعلوم، وهو ما يعرف بالإستقراء الحدسي *Intuitive Induction*.

- Von Wright, G.H., *The Logical Problem of Induction*, 2nd. ed, Basil Blackwell, Oxford, 1957, PP.8-9.

لكن "استبنج" تقرر ان أرسطو استخدم كلمة الإستقراء بمعنيين فقط هما، الإستقراء التام والإستقراء الحدسي.

- Stebbing, L.S., *A Modern Introduction To logic*. Asia Publishing House, London, 1966, PP.243-244.

ومع هذا الرأي يتفق محمود زيدان في قوله "وكان يتصور أرسطو الإستقراء بمعنيين مختلفين، ذكرهما في موضعين مختلفين من كتبه ولم يربط بينهما، ثم

الإستقراء، ومفهومه للمصطلح ذاته، إلا أنهم يتفقون في خاتمة المطاف حول نظرة تؤكد سداجة التصور الأرسطي للإستقراء التام *Perfect Induction*. حقا لم يخصص أرسطو موضعاً بعينه ليتناول الاستقراء تفصيلاً، وهذا يرجع إلى أمرين: الأول أن الإستقراء معنى بالجزئي *Particular* وقد كان أرسطو يدرك هذا تمام الإدراك كما يتضح من التحليلات الأولى والثانية، إذ أن مقدمات القياس لا يتم تحصيلها إلا عن طريق إستقراء الجزئيات⁽¹⁾. والأمر الثاني، أن أرسطو اهتم بالقياس لأنه أداة العلم البرهاني، من حيث هو معرفة بالكلية، ومعرفة الكلية اسمى من معرفة الجزئي - وهو ما هدف إليه من تأسيس نظرية القياس كنظرية برهانية. ولكن إذا كان القياس استخداماً للعقل وإعمالاً له، فالإستقراء استخدام للحس، لأن معرفة المحسوس لا تتم إلا عن طريق الحواس والإدراك الحسي.

والواقع أنه يجدر بنا، بادئ ذي بدء، ان نشير إلى قضية هامة تتعلق بأرسطو ذاته، فقد بدأ بداية علمية بحته، وهذا الموقف العلمي الأرسطي سابق على موقفه كفيلسوف، فنحن نجد في إطار

لاستطيع ان نقول أنهما كانا مرتبطين في ذهن أرسطو.. نوعا الإستقراء هما الإستقراء التام وما يمكن ان نسميه الإستقراء الحدسي.

- د. محمود فهمي زيدان، الإستقراء والمنهج العلمي، مكتبة الجامعة العربية، بيروت، 1966، ص 27.

(1) Ana, Pro.67 a23.

موقفه العلمى أنه حصل العلوم الجزئية المتصلة بالظواهر الطبيعية والبيولوجية وغيرها، ووصل فيها إلى نتائج، وهنا وجدناه ينظر إلى العلوم نظرة العالم لأنه "كان يدعو إلى الدقة فى تدوين الملاحظات للوصول إلى الحقائق وعدم الاعتماد على ملاحظات الآخرين"⁽¹⁾، وفى ثنايا هذا الموقف كان يتجه دائماً للبحث عن المبدأ المنظم للملاحظات والشواهد التى كان يجمعها مؤكداً "أن جمع الحقائق لايعتبر بذاته علماً فلا بد من التفكير فيها وترتيبها واستنباط القاعدة أو النظرية التى تدل عليها هذه الحقائق"⁽²⁾. هذا الرأى يوضح لنا أن موقف أرسطو كعالم يتمسك بالملاحظة الواقعية، ولايكتفى بجمع الملاحظات فحسب، وإنما يعمل العقل فيها للوقوف على المبدأ المنظم لتلك الملاحظات. وقد ارتبطت هذه النظرة الجزئية بادراك أرسطو لأهمية الحواس بالنسبة لمن يقوم بالإستقراء فى ميدان العلم، إذ يقول "من الواضح أنه إذا فقدنا أى واحدة من أدوات الحس، فإن هذا يتضمن بالضرورة افتقاراً لجزء مناظر من المعرفة"⁽³⁾. وفى هذا الرأى ما يشير صراحة إلى أهمية الحواس، وهو ما يؤيده بعد سطور قليلة فى نص يقول فيه "ولكن الإستقراء يكون مستحيلاً بالنسبة لأولئك الذين ليس لديهم

(1) د. عبد الحليم منتصر: تاريخ العلم ودور العلماء العرب فى مقدمة، الطبعة الرابعة، دار المعارف، 1971، ص30.

(2) المرجع السابق، نفس الموضوع.

(3) Ana, Pos 81 a40.

إدراك حسي، لأن الإدراك الحسي وحده هو الكافي لاقتناص الجزئيات⁽¹⁾، فنحن ندرك المحسوس عن طريق الإدراك الحسي، لأن الحواس هي القنوات الطبيعية التي تتقل لنا المعرفة بوقائع العالم الخارجي وحوادثه.

وإنبثاقاً من هذه النظرة جاء تمييز أرسطو بين الإستقراء والقياس *Syllogism* فالبرهان القياسي يرتقى من الكلي، على حين ان الإستقراء يتقدم ابتداءً من الجزئي ليظهر الكلي المتضمن فيه⁽²⁾، وفي نفس الوقت نجد ان المقدمات الأولى للقياس تعرف عن طريق الإستقراء بإعتباره المنهج الذي يتوصل به الإدراك الحسي لمعرفة الكلي⁽³⁾.

أما إذا نظرنا في موقف أرسطو كفيلسوف وجدنا أنه يؤكد ان أسلوب الإستقراء يلائم عقول الجمهور، لأنه "أكثر إقناعاً ووضوحاً: إنه الأسرع في التعلم بإستخدام الحواس، وهو ينطبق بصفة عامة على الجمهور، على الرغم من أن الاستدلال البرهاني أكثر قوة وتأثيراً"⁽⁴⁾، فإذا كان الإستقراء يصلح للاستخدام مع من وقفت عقولهم عند المستوى الوصفي للعلم، وينظر إليه على أنه أداة للتأثير الخطابى فى الجماهير، فإن القياس يتسم بطبيعة

(1) Ana.Pos. 81 5f

(2) Ana.Pos. 71a 1-10.

(3) Ana.Pos. 100b 5f.

(4) Topica, 105a 14-15.

استنباطية تحتاج إلى عقول المتخصصين، وهو ما يعنيه أرسطو بقوله "وينبغي عليك ان تمارس الاستدلال الاستقرائي مع الصغار، أما الاستدلال الاستنباطي فيمارس مع المتخصصين"⁽¹⁾.

يمكن لنا ، على هذا النحو، ان نتقدم إلى الأمام لمتابعة موقف أرسطو من خلال كتاباته، حتى نكشف عن حقيقة موقفه ومفهومه للإستقراء ومشكلاته.

أولاً : في التحليلات الأولى:

يذهب أرسطو في التحليلات الأولى إلى معالجة مفهوم محدد للإستقراء يعرف بالإستقراء التام أو الكامل، مؤكداً أن "الإستقراء"، أو بالأحرى القياس الذي ينشأ من الإستقراء، يتألف من تأسيس علاقة بطريقة قياسية بين حد وآخر عن طريق الحد الأوسط.. على سبيل المثال، إذا كانت أ ترمز إلى طويل العمر، ب ترمز إلى ما ليس له مراره، ج ترمز إلى الحيوانات الجزئية طويلة العمر مثل الإنسان والحصان والبغل، فإن أ عندئذ تنتمي إلى كل ج: لأن كل ما ليس له مرارة طويل العمر.. إن علينا أن نفهم ج على أنها مكونة من كل الجزئيات، لأن الإستقراء ينتقل من خلال إحصاء لكل الحالات"⁽²⁾ هذا المثال الذي يقدمه لنا أرسطو يمكن وضعه في هيئة القياس التالي:

(1) Topica, 164a 10.

(2) Ana. Pro.68a 14-29.

الإنسان والحصان والبطيخ... الخ. طريقة الصغر..

الإنسان والحصان والبطيخ... الخ.. هي كل الحيوانات التي
 نبت لها عر لونها.

في التفسير فماتت التي ليست لها من لونها طريقة الصغر.

في هذا المنهج الثاني يتساءل عن حقيقة الإنسان في العالم، فيصيح لنا
 عن ما كنا نعتقد سابقاً أنه بديهي، وهو في الحقيقة ليس كذلك.

1- إن الإنسان يمتدح الإنسان من معالجة القياس، فمن المتكشفت
 بعضه في الطبيعة، ولكن النتيجة التي نصل إليها هي أن
 المتكشفت من في المتكشفت، المتكشفت جعل الحصان كالمثل
 المتكشفت، وبالتالي نتج عن هذا سؤال، فكيف في المتكشفت.

2- وثبتت أرسطو في هذا المنهج تحسنت القياس، وهو ما يتضح

لنا إذا ما نظرنا إلى المنهج القياسي الذي يتكبر على عدد أكبر

Major Term تصديقه العديده، حيث تصغر *Minor Term* الإنسان

المتكشفت، الذي هو في الحقيقة هو في الحقيقة، والمتكشفت، والمتكشفت

المتكشفت، الذي هو في الحقيقة هو في الحقيقة، والمتكشفت، والمتكشفت

المتكشفت، الذي هو في الحقيقة هو في الحقيقة، والمتكشفت، والمتكشفت

المتكشفت، الذي هو في الحقيقة هو في الحقيقة، والمتكشفت، والمتكشفت

المتكشفت، الذي هو في الحقيقة هو في الحقيقة، والمتكشفت، والمتكشفت

المتكشفت، الذي هو في الحقيقة هو في الحقيقة، والمتكشفت، والمتكشفت

بين إيدينا. لكن لا يمكن لنا أن نصفه بأنه إستقراء فقط، وإنما يكتسب صفة الاستقرار القياسي⁽¹⁾ حيث أحصينا الجزئيات في مقدماته، ووضعت المقدمات والنتيجة في صورة قياس، ولا يعنى هذا القول أن الصورة القياسية التي أمامنا تمثل ضرباً قياسياً من الشكل الثالث، لأن الشكل الثالث من أشكال القياس لا ينتج الكلية.

3- إن الحدود التي يتحدث عنها أرسطو في المقدمات ليست أفراداً جزئية وإنما هي أنواع، لأنه من الصعوبة بمكان أن نقوم بإحصاء كامل لأفراد الإنسان أو الحصان أو غيرها، لنكشف عما إذا كانت طويلة العمر وان لا مرارة لها، فهذا المطلوب يعنى ان نبحث أفراد الإنسان في الكون واحداً بعد الآخر، ما كان منه في الماضي وما هو في الحاضر وما سيرد علينا في المستقبل، وهذه مسألة مستحيلة، ثم بناء على تعريف الإنسان نقوم بتمييز كل الأفراد التي أحصيناها عن غيرها من الأشياء الأخرى لكن أرسطو بناء على نظريته في الأنواع الثابتة المحدود، يقرر أن الصعوبة تنتفى، لأنه إذا "عرفنا طبيعة النوع استطعنا ان نصدر حكماً كلياً بأن تلك الطبيعة موجودة في الأفراد موضوع ملاحظتنا وموجودة كذلك فيما لم يقع بعد

(1) محمود فهمى زيدان: المرجع السابق، ص 28.

تحت ملاحظتنا" (1) ، وهذا يتطلب منا أن نلاحظ بعض أفراد النوع حتى نصدر الحكم الكلى. لكننا اذا قبلنا رأى أرسطو فيما يتعلق بالأصناف المحدودة العدد، لوجدنا أن هناك استحالة منطقية اذا كان هناك عدداً لامتناهياً من الأمثلة التى لم تقع بعد تحت ملاحظتنا فى حالة الأصناف اللامتناهية ومن ثم لانستطيع الحكم على الأمثلة التى لم نلاحظها بعد بأنها هى كالأمثلة التى وردت علينا حين أصدرنا التعميم الذى جاءت به النتيجة.

4- فضلا عن هذا فإن المحدثين من المناطق ابتداء من "فرنسيس بيكون" وجهوا نقداً عنيفاً للإستقراء الأرسطى على اعتبار أنه يستند إلى الإحصاء البسيط *Simple enumeration*، فقد وجد فيه بيكون نوعاً من الإستقراء الصببى، لأنه يفضى إلى نتائج ليست يقينية، وهذا ما يجعله معرضاً للخطر من ظهور حالة واحدة مناقضة (2). أضف إلى هذا أنه لم يتضمن "ملاحظات جزئية وإنما يتضمن أحكاماً عامة عن بعض صفات تتعلق ببعض الأنواع ثم إصدار تعميم كلى عن كل الأنواع ما لوحظ وما لم يلاحظ" (3) فالتعميم الذى نصل إليه هنا هو بمثابة القانون الذى يندسحب على كل الحالات، ما كان منها من الماضى، وما نشاهده فى الحاضر،

(1) المرجع السابق، ص 29.

(2) Bacon, F., *Novum Organum*. in *Great Books of The Western World*, ed. by R. M. Hutchins, Vol. 30, The University of Chicago, Chicago, 1952, First Book, Aph. 105, P. 128.

(3) محمود فهمى زيدان، المرجع السابق، ص 33.

وما سوف يرد علينا في المستقبل .

لكننا نتساءل: هل يكفي أي عدد من الأمثلة أو الملاحظات الجزئية الموجبة لتقرير صدق القانون ؟ هذا ما لا يقرره العلم، لأن حالة سالبة واحدة ترد علينا في المستقبل تكفي لرفض القانون تماماً، رغم أن عدد الحالات التي تؤيد التعميم كبيرة - وهذا ما جعل بيكون، كما سنرى، يوجه إهتمامه للأمثلة السلبية.

ثانياً : قوة الحدس والإستقراء :

البرهان *demonstration* موضوع التحليلات الثانية، وما كان يفهمه أرسطو من العلم البرهاني يتمثل في الاستناد إلى مقدمات سابقة على النتيجة ومعروفة من قبلها⁽¹⁾ وضرورية⁽²⁾ ، وبهذا المعنى فإن العلم البرهاني يجب ان يكون علماً ضرورياً⁽³⁾ لأنه معرفة بالكلية. ومن ثم فإن قوام البرهان مقدمات أولية صادقة وسابق على النتيجة وأبين منها.

وحينما أشار أرسطو إلى الإستقراء في إطار التحليلات الثاني إنما ليؤكد "أننا نصل لمعرفة المقدمات الأولى بالإستقراء، لأن الإستقراء هو المنهج الذي يمكن بواسطته ان يصل الإدراك

(1) Ana. Pos. 72.

(2) Ana. Pos. 74b 5.

(3) Ana. Pos. 75a 15.

الحسى إلى الكلى"⁽¹⁾ . والتوصل لمعرفة الكلى، على هذا النحو، يكون بفضل قوة الحدس *Intuition*، حيث "لايوجد نوع آخر من التفكير، باستثناء الحدس، أكثر دقة من المعرفة العلمية"⁽²⁾ .

لقد اعتقد بعض المناطق أن حديث أرسطو عن الإستقراء فى التحليلات الثانية نوع متميز تماماً من أنواع الإستقراء، مما جعل جونسون، يطلق عليه الإستقراء الحدسى⁽³⁾ . لكننا إذا ما نظرنا لموقف أرسطو لاتضح لنا أنه لازال يتحدث عن معرفة تتعلق بالكلى، ومن ثم تصبح قوة الحدس مسألة متعلقة بنظرية المعرفة وليس بالإستقراء كمنهج.

ثالثاً : تأسيس الإستقراء العلمى :

الجدل أو الطوبيقا من الأعمال المنطقية لأرسطو. وفن الجدل أسلوب للمناقشة والتعليم يستبعد فيه المعلم المقدمات الظنية. والجدل فى نظر أرسطو إستدلال تستخدم فيه مقدمات محتملة تستمد من آراء الجمهور أو العلماء⁽⁴⁾ ومن الملاحظ أن الاستدلال الجدلى لا تتصف مقدماته ونتائجه باليقين المطلق، بل ينظر إليها على أنها ظنية إحتمالية تخضع للمراجعة.

(1) Ana. Pos 100b 1-3.

(2) Ana. Pos. 100b 7.

(3) راجع :

- Von Wright, G.H., Op.Cit.P.g.

- Stebbing, L.S., Op.Cit, P.243

(4) Toica, 104a.

لذا وجدنا أن نظرية أرسطو للإستقراء فى كتاب الطوبيقا مختلفة عن نظرتة فى التحليلات الأولى، حيث يرى فى الكتاب الأول من الطوبيقا ان "الإستقراء هو إنتقال من الأفراد الجزئية إلى الكليات.. مثال ذلك إذا كان الربان الماهر هو الأفضل، فالأمر كذلك بالنسبة للفرس، ومن ثم يصبح الماهر فى كل هذه الأمور هو الأفضل".

ويقرر أيضاً فى الكتاب الثامن من الطوبيقا ان "الإستقراء ينتقل من حالات فردية إلى حالات كلية، ومن المعلوم إلى المجهول، ويشترط لمثل هذا الانتقال ان نبحث عن أوجه التشابه ونفحصها جيداً، لأننا لن نستطيع التوصل للحكم الكلى من البيانات التى أمامنا، مالم نعلم بإستقراء الأفراد فى الحالات التى تكون متشابهة. ويرتبط بهذه النظرية قول أرسطو بأنه " فى بعض الحالات فإنه من الممكن فى الإستقراء ان نسأل السؤال فى صورته الكلية، ولا يسهل هذا فى حالات أخرى حيث لا يوجد حد عام مؤسس يجمع كل التماثلات: وفى هذه الحالة فإنه حين يريد الناس إنقاذ الكلى يستخدمون العبارة "فى كل حالات هذا النوع"، ولكن من أصعب الأمور ان نميز أياً من الأشياء الواردة هى "من هذا النوع، وأياًها ليس منه".

الواقع أن هذا المفهوم للإستقراء الذى يذهب إليه أرسطو فى الطوبيقا مختلف تمام الاختلاف عن المفهوم الذى سبق أن التقينا

به في التحليلات الأولى، الأمر الذي يجعلنا نرى أن مرحلة تدوين الطوبيقا سابقة على التحليلات وأنها أوثق إتصلاً بالجانب العلمي عند أرسطو. وما يجعلنا نرجح هذا الرأي أن الاختلاف الذي نجده بين التحليلات والطوبيقا يرجع إلى مفهوم العلم، فالعلم الأرسطي يقوم على مجموعة من المبادئ العقلية التي تؤسس دستور العلم ككل .

إن هذه المرحلة في فكر أرسطو تمثل ارتباطاً قوياً بالخبرة *Experience* ، إذ أن معطيات الفكر الأرسطي فيها تكشف عن تعلق بالادراك الحسي ككل، بخلاف المرحلة التي تعبر عنها التحليلات من تعلق بالعقل والثقة في الاستنباط. ومادام موقف أرسطو هنا يرتبط بالادراك الحسي، فإنه من الطبيعي أن يكون الجزئي *Particular* هو موضوع هذا الإدراك. وهو هنا يشكل بعداً إبستمولوجياً مختلفاً عن مكونات مقدمات الإستقراء التام في إطار التحليلات الأولى، إذ أن النتيجة التي نصل إليها في إطار تصور الإستقراء ابتداء من الخبرة تظل في مضمونها جزئية، مهما كانت قوة تسويرها، وهو ما تكشف عنه مشكلة هيوم من هامش الوعي المعرض إلى بؤرة الوعي الإبستمولوجي العلمي في عصر الثورة النقدية في القرن الثامن عشر.

وهنا نلتقي بنظرة القدماء حول مفهوم العلم، ذلك أن القدماء

كانوا يؤمنون بمجموعة من المبادئ العقلية التي تؤسس نظاماً معقولاً للطبيعة ككل، وهذا ما جعلهم يضعون الكليات أولاً ثم يدخلون تحتها ما يرونه من جزئيات تقابلها في الطبيعة بناء على الإيمان بفكرة معقولة الطبيعة *Rationality of Nature* فكأنهم يرون أن ثمة كلاً معقولاً منتظماً في كل نواحي الوجود، سواء في الطبيعة أم ما بعد الطبيعة، وهذه مسلمة أساسية تؤسس علم الطبيعة النظرى، أو فلسفة الطبيعة عند القدماء.

إنه إذا كان هذا الرأى يفسر لنا حقيقة نظرة أرسطو وموقفه من الإستقراء فإننا نتساءل: هل هذا النوع من الإستقراء الذى يتحدث عنه أرسطو على أنه إنتقال من المعلوم *Known* إلى المجهول *Unknown* هو ما كان يهدف إلى إستخدامه فى ميدان العلوم الطبيعية، أو بمعنى آخر، فى مجال الخبرة والواقع، وليس فى فلسفة الطبيعة التى نجد أصولها بصفة خاصة فى كتاب السماع الطبيعى؟

نرجح من جانبنا هذا الرأى، رغم أنه لا توجد إشارة واحدة فى أعمال أرسطو المنطقية تؤيد هذا الترجيح، لكن ثمة عبارات قدمها أرسطو فى كتاب الخطابة تفيد صحة إعتقادنا. ذلك أن أرسطو يؤكد أن "قياس الإضمار والمثال يجب ان يهتم بما هو حادث ممكن الوقوع *Contingent*. فالمثال يعد إستقراء، والإضمار قياس،

وكلاهما يهتم بتلك الأمور⁽¹⁾ ، وما هو حادث غير متوقع لا يقوم في ميدان المنطق الاستنباطي وإنما يتصل بالخبرة والواقع. هذا إلى جانب أن الإستقراء بالمثال يكتسب "طبيعة الإستقراء التي تعد بمثابة أساس الاستدلال وهذه الصورة من الحجة ذات مجموعتين متوحدتين، أحدهما تتألف من سرد الوقائع الماضية، والأخرى تتألف من اختراع الوقائع عن طريق المتحدث نفسه"⁽²⁾، فالمقدمات في الإستقراء بالمثال توضع فيها الوقائع التي حدثت فعلاً والتي شوهدت، أما النتيجة التي نتوصل إليها من خلال المقدمات فتعد بمثابة الكشف الجديد لأنها تقول لنا شيئاً جديداً لم تتضمنه المقدمات من قبل، ومع هذا فإن النتيجة التي توصلنا إليها ليست نهائية وإنما هي قابلة للمراجعة والحساب فقد ترفض أقيسة الإضمار المعتمدة على الأمثلة بنفس الطريقة مثل الاحتمالات. فإذا كان لدينا حالة سالبة واحدة، فإن الحجة تكون مرفوضة .. حتى بالرغم من أن الأمثلة الموجبة أكثر مشابهة وأكثر تكراراً. وإذا كانت الأمثلة الموجبة أكثر تعدداً (عدداً) وأكثر تكراراً، فلا بد وان نقتنع بأن الحالة الراهنة غير مشابهة، أو أن شروطها (أو ظروفها) غير مشابهة، أو أنها مختلفة بطريقة أو بأخرى، فعدد الحالات الموجبة لا يضيف طابع اليقين على النتيجة، ولكنه يفضي

(1) Rhetorica, 1357a 15-16.

(2) Rhetirica, 1363b 25-29.

إلى القول بأنها محتملة فحسب، حيث ينظر للحجة ككل على أنها معرضة للرفض حين نكتشف حالة سالبة في المستقبل.

على هذا النحو يتبين لنا أن أرسطو لم يذهب إلى تعميم النتيجة في الإستقراء بالمثال، والسبب في هذا واضح كل الوضوح، فإذا ما نظرنا لصورة التعميم *Generalization* نتيجة الاستدلال الاستقرائي، وجدنا أنه إذا ذهبنا إلى تعميم النتيجة ولم نقف عند نسبة درجة من الاحتمال لها، فإن هذا يفضي إلى الوقوع في أغلوطة منطقية تتعلق بالجانب المادي من الاستدلال، لأننا شاهدنا عدداً محدوداً من أفراد الصنف الذي نتحدث عنه، وشاهدنا أيضاً اتصاف هذا العدد المحدود بالصفات كذا وكذا، ومن ثم فإذا أطلقنا التعميم القائل بأن كل أفراد الصنف تتصف بالصفة التي لاحظناها في العينة المشاهدة -موضوع المقدمات- فإن هذا يؤدي إلى أن العدد المحدود من الأفراد نظر إليه باعتباره مساوياً لمجموع أفراد الصنف الذي نتحدث عنه النتيجة من الناحية الكمية، وهذا خطأ. إلى جانب أن العدد المحدود ذاته يعبر عن كيف الصنف ككل، وليس لهذا التعبير ما يبرره، لأننا أخذنا عدد الأفراد بصورة معينة ووضعناها في المقدمات أضف إلى هذا أن التعميم انتقل من "بعض" الحالات الملاحظة إلى حكم ينسحب على "كل" الحالات ما شوهد منها وما لم يشاهد. وبطبيعة الحال فإننا لم نتبين أن الحكم

الذي أطلقناه على كل الحالات إنما هو محتمل فحسب: حقا تزداد درجة احتمال هذا الحكم كلما شاهدنا حالات جديدة تتفق مع ما يتضمنه، لكن هذا لايعنى أن الحكم ينتقل من الاحتمال إلى اليقين. من هنا نصل إلى ملاحظات هامة نثبتها على موقف أرسطو من الإستقراء بالمثل وهي:

1- ان المفهوم الذي قدمه أرسطو في كتاب الطوبيقا للإستقراء بالمثل متميز تماما عن مفهومه للإستقراء التام، ومع أن أرسطو تنبه للاختلاف بين الإستقراء فى النوعين، فإنه لم يقدم لنا مثالا واحدا يوضح صورة الإستقراء بالمثل، كما فعل فى التحليلات الأولى بالنسب للإستقراء التام، أضف إلى هذا أنه لم يوضح شروط الانتقال الصحيح من المقدمات إلى النتيجة.

2- فهم أرسطو من الإستقراء بالمثل أنه يبدأ من مقدمات ظنية احتمالية، وأن النتيجة التى نتوصل إليها ذات طبيعة احتمالية، ويمكن ان ترفض بناء على اكتشاف حالة سالبة واحدة فى المستقبل: ازدياد عدد الحالات الموجبة يزيد من درجة احتمال صدق النتيجة، لكنه لايتضمن انتقال النتيجة من كونها احتمالية إلى مرتبة اليقين. ومن ثم فهم أرسطو من احتمال صدق النتيجة أنه يمكن مراجعتها فى ضوء ما يكشف عنه واقع الخبرة فى المستقبل.

3- كذلك تتضمن نصوص أرسطو التي أشرنا إليها أنه فهم ضمناً مسألة اطراد الحوادث، ومدى ما تثيره هذه المصادرة من مشكلات بالنسبة للإستقراء من واقع الخبرة: لأرسطو اذن فضل السبق في الإشارة للاطراد ضمناً، ولهيوم في العصر الحديث، فضل السبق في توجيه اهتمام المناطقة نحو العناية بمصادرة الإطراد.

إن ما نريد تأكيده هنا أن أرسطو وجه اهتمامه الأساسي لبيان صورة التفكير الاستنباطي في المنطق الصوري الذي يبرهن على يقينية النتيجة من مقدمات موضوعية، على حين أنه لم يناقش الإستقراء، أو المنطق المادي، الذي يهتم بأمور الواقع والخبرة، بنفس الدرجة التي نجدتها في نظرية القياس، ويرجع هذا الأمر بصفة أساسية إلى نظرته المنطقية للكلية باعتباره أسمى وأشرف من الجزئي، مما جعله لايهتم بمناقشة أساس الإستقراء والمشكلات المتعلقة به، وقد اندفع المناطقة فيما تلاه من العصور وراء هذا الاتجاه، ولكن مناطقة العصر الحديث وجهوا شطراً كبيراً من أبحاثهم المنطقية للإستقراء ومشكلاته، وظلت المسألة تنتقل من جيل لآخر حتى أصبحت محوراً للدراسة في فلسفة العلوم.

إن فكرة الحالات السالبة *Negative Instances* التي يشير إليها أرسطو هنا أدت إلى ثورة علمية حقيقية في العصر الحديث الذي

افتتحه فرنسيس بيكون بكتاب الأورجانون الجديد *Novum Organum* الذي صدر في عام 1620، والذي ركز فيه بصورة مباشرة على الأهمية الإستمولوجية للحالات السالبة في تأسيس القانون العلمي، لكن كان على الفكرة في حد ذاتها أن تنتظر مقدم القرن العشرين، وعلى وجه التحديد فيلسوف العلم المعاصر كارل بوبر *Karl Popper* الذي استطاع في "منطق الكشف العلمي" *The Logic Of Scientific Discovery* الذي دون عام 1934 و صدر في طبعته الألمانية عام 1935، أن يوظف الفكرة إستمولوجياً ويجعل منها علامة تمييز *Demarcation* حاسمة بين العلم واللاعلم من خلال معيار التكذيب *Falsification Criterion* الذي أسسه كاملاً.

إلا أن أرسطو في واقع الأمر وجه اهتمامه الأساسي لبيان صورة التفكير الاستنباطي في إطار المنطق الصوري الذي يبرهن على يقينية النتيجة من مقدمات موضوعة، على حين أنه لم يناقش الإستقراء، أو المنطق المادي، الذي يهتم بأمور الواقع والخبرة بنفس الدرجة التي نجدها في نظرتة إلى القياس، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى نظرتة المنطقية للكلية باعتباره أسمى وأشرف من الجزئي. وهذا يفسر لنا قول أرسطو في الطوبيقا "وينبغي عليك أن تمارس الاستدلال الاستقرائي مع الصغار، أما الاستدلال الاستنباطي فيمارس مع المتخصصين. وهنا يبدو لنا على الفور ما

لمسه أرسطو من الفارق الكبير بين الإستقراء "الذى يعده أكثر إقناعاً ووضوحاً. إنه الأسرع فى التعلم باستخدام الحواس وهو ينطبق بصفة عامة على الجمهور، على الرغم من أن الاستدلال البرهانى أكثر قوة وتأثيراً. أضف إلى هذا أن أرسطو أدرك بوضوح تام - وهذا ما فهمه العلماء العرب - أن الإستقراء يقوم أساساً على الحواس والإدراك الحسى. فالحواس هى المصدر الرئيسى لمعرفة العالم الخارجى وفهم وقائعه. إلا أن المسألة لا تقف عند مجرد الملاحظة الواقعية، ولا عند مجرد جمع الملاحظات، وإنما لابد من إعمال العقل فيها للوقوف على المبدأ المنظم لتلك الملاحظات. ولهذا وجدنا أرسطو يقرر فى التحليلات الثانية أنه من الواضح إذا فقدنا أى واحدة من أدوات الحس فإن هذا يتضمن بالضرورة افتقاد جزء مناظر من المعرفة، ليس هذا فحسب، وإنما قد تستحيل المعرفة فى هذه الحالة لأن "الإستقراء يكون مستحيلاً بالنسبة لأولئك الذين ليس لديهم إدراك حسى، فالإدراك الحسى وحده هو الكافى لاقتناص الجزئيات "إذ الحواس هى القنوات الطبيعية التى تنقل لنا المعرفة بوقائع العالم الخارجى وحوادثه.

إن هذه المقابلة بين الإستقراء والقياس تشير بوضوح إلى موقف أرسطو العقلانى، وانتمائه فكرياً إلى تفضيل القياس على

الإستقراء، والوثوق في قوة العقل الاستنباطي الذي يؤسس يقينية القياس في مقابل الإستقراء الذي لا يمكن الثقة التامة في نتيجته، ولكونه يتأسس على الجزئي المشاهد، وما يسمح به هذا الجزئي من إمكانية العثور على حالات سالبة في المستقبل تؤدي إلى تكذيب النتيجة الاستقرائية .

تلك نظرة إجمالية على الموقف الأرسطي من الإستقراء بكل تفصيلاته وجزئياته، ولاريب أن هذا الموقف انتقل إلى العلماء العرب في ديار الإسلام من خلال حركة الترجمة التي وضعت لكتابات الأرسطية كاملة أمامهم. والحقيقة أن العلماء الجدد لم يكونوا مجرد نقلة، أو حملة لأفكار أرسطو التي وصلتهم ، فقد كان عليهم أن يواصلوا المسيرة العلمية في تواصل رائع، بعد أن اتصلوا بالقديم في كل أبعاده ليكشفوا لنا عن مضامين علمية جديدة وعميقة في الوقت نفسه .

الفصل الثانی

الرؤية العربية للإستقرار

تشكل الفهم العربي للإستقراء :

شكلت الكتابات العربية منظومة علمية رائعة حين عالجت العلوم النظرية أو التجريبية على مستوى الفهم أو الأسس والمبادئ والمشكلات . وفي هذا الصدد لم يبدأ العلماء العرب من فراغ، وإنما بدعوا من حيث انتهت إليه الأبحاث العلمية السابقة عليهم، خاصة الأبحاث والدراسات الأرسطية، وهذا في حد ذاته يشكل بعداً مهما لتواصل الاتصال العلمي، رغم أن هذا لم يمنعهم من نقد التصورات العلمية والنتائج التي انتهت إليهم (كما هو الحال عند ابن الهيثم في كتابي "الشكوك على بطليموس" و "الشكوك على أقليدس") مما يعنى أنهم فهموا الدور الحقيقي للنقد العقلي المتمثل في ابستمولوجيا تواصل الاتصال العلمي.

ومع أن الكتابات والدراسات العلمية العربية حول الإستقراء ومشكلاته أكثر من أن تحصى، ولايهما احصاؤها بصورة أو بأخرى؛ وإنما يعنينا أن نستخلص البعد العقلاني المتمثل في ابستمولوجيا تناول الأفكار والمشكلات العلمية.

الفارابي وتصوير الإستقراء :

جاءت اسهامات الفارابي (المعلم الثاني) في فترة مبكرة من فترات نمو وازدهار الفكر العربي، وقد نظر الفارابي للإستقراء

نظرة محددة، فوجدناه يميز بين التجربة والإستقراء ، فالتجربة من حيث تصفح جزئيات المقدمات "شبيهة بالإستقراء، غير أن الفارق بينها وبين الإستقراء، أن الإستقراء هو ما لم يحصل عنه اليقين الضرورى بالحكم الكلى، والتجربة هي ما حصل عنها اليقين بالحكم الكلى"⁽¹⁾. ما الذى يشير إليه هذا الفهم من جانب الفارابى إذن ؟

إن المفتاح الحقيقى لفهم موقف الفارابى من الإستقراء يكمن ابستمولوجيا فى عبارته "مالم يحصل عنه اليقين الضرورى". وهذا المعنى يبيّن إلى أى حد فهم الفارابى طبيعة الإستقراء العلمى الذى ينشأ عن تصفح الجزئيات ، أى ذلك الإستقراء الناشئ عن الخبرة. إن هذا النوع من الإستقراء يبدأ من الجزئيات، ومن الواضح أن الجزئى لايفضى إلى يقين مطلق. ومن ثم فإن إشارة الفارابى هنا تفيد أن الإستقراء الذى يبدأ من الجزئى ينتهى إلى نتيجة احتمالية. لكننا نجد أنفسنا أيضا فى مواجهة موقف آخر للفارابى لأنه أيضا يتحدث عن "ماحصل عنه اليقين بالحكم الكلى" بالتجربة. ما الذى يعنيه الفارابى بهذا التصور حين ميزه عن الإستقراء؟

إن المطلع على اتصال البحث العلمى فى الفكر العربى قديماً يمكنه أن يقف على خاصية مهمة امتاز بها الفكر العلمى العربى

(1) ماجد فخرى، المنطق عند الفارابى، ص 20 .

وهي أن العلماء العرب كانوا يطالعون كل ما يكتب، ويقراون بعضهم لبعض، ويشرحون ويفسرون، وتقوم شروحات وتفسيرات جديدة، وآراء نقدية جديدة تعمل على تقدم الفكر ونموه، وهذا ما نلمسه من مثالنا. فقد ذكر التهانوي وهو متأخر، أنه جاء في شرح الإشارات (لابن سينا) أن التجربة قد تكون كلية وذلك عندما يكون بتكرار الوقوع بحيث لا يحتمل معه إلا وقوع، وقد تكون أكثرية وذلك عندما يكون بترجيح طرفي الوقوع مع تجوز اللوقوع". ويتابع قوله "ثم أن مصداق التجربة انكلية حصول اليقين كما في التواتر ، لابلوغ المشاهدة إلى حد معين من الكثرة، قالوا : لا بد في التجربات من وقوع فعل الإنسان لكن لا يشترط أن يفعله الحاكم المجرب بنفسه بل يكفي وقوعه من غيره كما إذا تناول شخص السقمونيا ووقع الاسهال وشاهد شخص آخر ذلك مراراً حصل له العلم التجريبي قطعاً". ننظر في العبارتين لنرى ما تتطويان عليه من دلالة إبستمولوجية.

أما النص الأول ففي اطاره نجد أن التجربة توصف بأنها كلية بمعنى أنها أحاطت بجميع الجزئيات، وهنا تكون نتيجتها كلية لأنها جاءت نتيجة لاحصاء كامل للجزئيات "لايحتمل معه اللوقوع". وهذا المعنى يشير إلى ما هو "يقيني" و "كلى" و "ضروري". وأما المعنى الثاني فيكون عندما نتصفح عدداً من الحالات، وليس كل

الحالات، وفي هذه الحالة تصبح التجربة "أكثريّة" بمعنى "في معظم الحالات". وهذا المعنى لا ينطوي معرفياً على ما لم يقع تحت المشاهدة الحسية أو الخبرة من حالات إن في الحاضر أو في المستقبل الذي لم نشاهده بعد، ولذا تأتي النتيجة بمثابة "ترجيح" وهذا الترجيح "يجوز معه اللوقوع". إن ما يشير إليه هذا المعنى من الناحية العقلية أن الترجيح يقترب من اليقين، لكنه ليس بيقين مطلق. وهذه الفكرة جاء بها في القرن العشرين هانز رشنباخ الذي نظر لنتيجة الإستقراء على إنها بمثابة ترجيح (أثارة فكرة رشنباخ اعتراضات كثيرة، لأنه وضع صور الترجيح لانقاذ النتيجة الإستقرائية وتبريرها، وأشار إلى أن الترجيح قد يحتاج إلى تصحيح في المستقبل حين نكتشف حالات مخالفة للنتيجة) (1).

ويبدو أنه من الملائم أن نتتبه إلى مسألة "يجوز معه اللوقوع". إن هذه المسألة تكشف عن ارتباط العقلانية بالتحليل الإستمولوجي لدى العقلية العربية. إذ أن هذه الفقرة تبين أنه من الواضح أن المستقبل قد يأتي بحالات مخالفة لما شاهدناه، وليس هناك ما يمنع من حدوث هذا، وهذه هي فكرة الحالات السالبة التي عرفها العلماء العرب وفهمت في تراث الفلسفة الحديثة منذ فرنسيس

(1) راجع في ذلك: ماهر عبد القادر محمد، المنطق الإستقرائي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1979، الفصل التاسع.

بيكون بصورة واسعة، مما أتاح للعلماء تطوير المنهج العلمي على أسس عقلانية.

إذن زودتنا التحليلات الإبستمولوجية في هذا الجانب بتصورين للإستقراء هما: الأول تصور الإستقراء التام أو الكامل الذى تكون نتيجته كلية. والثانى تصور الإستقراء العلمى الذى يُبنى على فكرة "الأكثرية" حيث تكون النتيجة احتمالية ترجيحية. وهذه الصورة الأخيرة من الإستقراء تشير صراحة إلى المصادرة الثانية من مصادرات الإستقراء العلمى الحديث وهى مصادرة "اطراد الحوادث فى الطبيعة" *Uniformity of Nature* . ويترتب على هذا أن العلماء العرب ، والمناطقة أيضا، فهموا أنه يجوز أن يأتى المستقبل بحالات أخرى مخالفة لما عرفناه عن طريق التكرار. (أشار الغزالي إلى هذه المسألة بصورة موسعة فى إطار فهم السببية، وسوف يشير إليها هيوم فى العصر الحديث أيضا متابعا الغزالي فى هذا الفهم).

ابن سينا والطبيعة الإبستمولوجية للإستقراء:

لكننا نريد الآن أن نقف على حقيقة موقف ابن سينا تفصيلا ، لنرى إلى أى حد استطاع ابن سينا (+ 428هـ) أن يزودنا بأساس جيد للمعرفة العقلانية، لأن ابن سينا وابن الهيثم أبناء عصر واحد وجيل واحد.

يمثل ابن سينا الوجه العلمي لعصر بلغت فيه الفلسفة أوجها، مما انعكس بصورة خاصة في المرآة الفكرية التي عكس لنا من خلالها أفكاره الطبية والفلسفية أيضاً. ويتضح هذا البعد بصورة أساسية من خلال اهتمام علماء اللاتين في العصور الوسطى بإجراء الدراسات المستفيضة عن ابن سينا وأفكاره، كما يبدو أيضاً من خلال التأثيرات العلمية الواسعة النطاق لأفكاره في كثير من المفكرين الغربيين إلى قرابة قرنين من الزمان. وربما جاز لنا القول إن ابن سينا بأبحاثه الفكرية والعلمية كان من أهم عناصر التثوير في أوروبا إبان عصر النهضة. وهنا لابد أن نتساءل عن عقلية ابن سينا المنطقية فنقترب بصورة أكبر منها لنرى كيف يتصور الإستقراء.

عرض لنا ابن سينا تصوره للإستقراء في ثنايا أبحاثه المنطقية وحديثه عن القياس، إدراكاً منه لوجود تمييز بينهما من حيث الصورة والمضمون، فنجدته يذكر في كتاب القياس "ويجب أن يعلم أن الإستقراء ليس إستقراء إلا لأنه بيان حكم على كلى لكونه في جزئياته مدعى أنه في جميعها. وإن لم يكن كذلك. ولم تكن قد عدت بكمالها متناهية كانت أو غير متناهية. فإن المستقري يقول: كل حيوان طويل العمر. فهو كفلان وفلان فيكون هذا ظاهر دعواه. فإنه لو اعترف أن شيئاً شاذاً من جملة ما يستقرئ، فكانه

اعترف بأنه عسى أن يكون دعواه الكلى غير صحيح. وربما عدّ منها شيئاً ثم قال كذا وكذا وما يجرى مجراه. فإذا فعل كذلك جعل الأوسط في دعواه مساوياً لجزئياته. فإنه يقول : إن كلها كذلك لكنه ربما كذب فيما يوهمه.

وليس قانون الإستقراء قائماً على أن يكون حقاً بل على أن يكون على الصفة المذكورة، فإنه استقرأ الجميع، فقد أتى بإستقراء برهانى. وإن لم يستقرئ الجميع فإنه يوهم أنه يستقرئه حتى يكون كأنه يقول : كل حيوان هو أحد ما عداه فقط. وليس لقارئ أن يقول : إنه يجب أن يعد الجميع وإلا لم يلزم ، لأن الإستقراء كما قلنا ليس للالزام الحقيقى بل للالزام المشهور وربما يظن غالباً. فالإستقراء إستقراء لهذا⁽¹⁾

ما الذى يطلعنا عليه هذا النص الذى اقتبسناه لابن سينا؟ وما هى الأفكار الرئيسية التى يتضمونها؟ وهل يكشف هذا النص عن فهم جديد للإستقراء كما يقدمه ابن سينا؟ كل هذه تساؤلات لا بد من الإجابة عليها من خلال نص ابن سينا.

إن ابن سينا هنا يميز بين نوعى الإستقراء الرئيسين وهما : الإستقراء التام والإستقراء الناقص. أما النوع الأول فهو الذى أطلق عليه هنا مصطلح الإستقراء البرهانى، لأنه "إذا إستقرأ

(1) ابن سينا، القياس، ص 559.

الجميع، فقد أتى بإستقراء برهاني". ومن الواضح هنا أن ابن سينا يفهم ويميز معرفياً هذا النوع من الإستقراء بصورة محددة، إذ الكلى هنا متضمنا في جزئياته. ولكن ابن سينا يدرك من الناحية المنطقية والمنهجية أن الحكم الكلى هنا "يدعى أنه في جميعها" (أي جميع الجزئيات) ، وهذا ليس صحيحاً بطبيعة الحال لأنه يقول "وإن لم يكن كذلك". وفي هذا الإطار يميز ابن سينا بين الأصناف "المتناهية" الأفراد والأصناف "غير المتناهية" مما سبق أن أشرنا إليه ونحن بصدد الحديث عن أرسطو. وإدراك ابن سينا إلى طبيعة النتيجة هنا يشكل فهما منهجياً وإستمولوجياً دقيقاً لأنه يذكر كلمة و "يدعى" . إن الإدعاء هنا فيه تجاوز لحقيقة الموقف المعرفي، وفيه تجاوز لطبيعة المقدمات والانتقال منها إلى النتائج، إذ من الطبيعي وابن سينا رجل المنطق، أن يدرك أن الجزئيات لاتفضى إلى معرفة كلية، وهذا الفهم ينشأ من معرفة طبيعة العلاقة بين النتيجة والمقدمات في القياس، حيث لاتصدر المقدمة الكلية إلا عن نتائج كلية، أما المقدمات الجزئية فلا تنتج نتيجة كلية. إذن فطن ابن سينا بحس العالم المنطقي إلى طبيعة الإستقراء من هذا النوع.

أضف إلى هذا أن ابن سينا يحدد الطبيعة الإستمولوجية لفهم الإستقراء بصفة عامة، ويبين كيف أن الإستقراء العلمي يتميز من

الإستقراء التام أو الكامل، إذ الإستقراء العلمى لايلزم فيه "أن يعد الجميع". وفى هذا النوع من الإستقراء قد تحدث ولو حالة واحدة مخالفة لطبيعة الحالات، التى تم استقراؤها وهذه الحالة تمثل "شيئاً شاذاً"، وهى علامة الإستقراء العلمى الحقيقى.

إذن ابن سينا حين تحدث عن "الإستقراء البرهانى" إنما كان يتحدث عن إستقراء يقدم لنا احصاءً كاملاً بكل الجزئيات، وهو "برهانى" لهذا السبب حيث أن نتيجته لم تقرر أشياء أخرى بخلاف ما يوجد فى المقدمات، ومن ثم فإن وجه الشبه كبير بينه وبين القياس، إذ لا إضافة هنا. أما النوع الثانى الذى "لايلزم فيه أن يعد الجميع"، وهو الإستقراء العلمى فنتبين أن ابن سينا يخصه بخصائص مهمة يمكن أن نشير إليها فيما يلى:

1- أن نوع الإستقراء الناقص أو العلمى كما يتحدث عنه ابن سينا يختلف عن الإستقراء التام، إذ فى إطار هذا النوع من الإستقراء ينبغى الإعراف بإمكانية العثور على الحالات الشاذة المخالفة لم سبق إستقراءه. والمستقرئ هنا فى بيان الحكم الكلى "يدعى" أنه فى جميعها. وهو أيضاً لايريد أن يعترف بوجود حالات شاذة لأنه معرفياً "لو اعترف أن شيئاً شاذاً من جملة ما يستقرئه، فكأنه اعترف بأنه عسى أن يكون دعواه الكلى غير صحيح ! ومن ثم فإنه ليس "قانون الإستقراء قائماً على أن

يكون حقاً. ولهذا السبب فإن ابن سينا في هذا الجانب ينبه العلماء والدارسين على ضرورة الالتفات لهذا النوع من التمييز.

2- كذلك حدد ابن سينا خاصية أخرى مهمة للإستقراء الناقص إذ هو "ليس للإلزام الحقيقي بل للإلزام المشهور، وربما يظن غالباً ! إن الإضافة الأخيرة "وربما يظن غالباً" تشير إلى أن ابن سينا فهم أن النتيجة التي نتوصل إليها في الإستقراء الناقص إنما هي نتيجة احتمالية، ومن ثم فإن النتيجة لأشك تخضع للمراجعة والحساب إذا تم اكتشاف حاله شاذه واحدة.

3- ويترتب على الخاصية السابقة أن النتيجة الاحتمالية في رأى ابن سينا تتمتع بدرجة عالية من الصدق. إنها لا تقدم لنا صدقاً مطلقاً. وهنا ينبغي أن نتوقف قليلاً عند نص آخر قدمه لنا ابن سينا في الإشارات والتنبهات يقول فيه "والإستقراء غير موجب للعلم الصحيح، فإنه ربما كان مالم يستقرأ، خلاف ما استقرئ، مثل التمساح في مثالنا. بل ربما كان المختلف فيه والمطلوب، بخلاف حكم جميع ما سواه"⁽¹⁾. إن هذا النص يتكامل مع النص السابق، خاصة فيما يتعلق بالنتيجة، وهو ما نص عليه ابن سينا هنا صراحة، إذ نتيجة الإستقراء غير

(1) ابن سينا، الإشارات والتنبهات، ص 203، 206.

موجبة للعلم الصحيح، أي ليست مطلقة الصدق، وإنما هي محتملة. وهنا نجد أن ابن سينا فهم بدقة أنه إذا كانت النتيجة مطلقة الصدق، لأصبحت معبرة عن الإستقراء التام، ولم تفدنا علماً جديداً. أضف إلى هذا أن ابن سينا أدرك بطبيعة الحال التمييز بين العلوم الطبيعية التي يتحدث عنها وبين القياس الذي نتصف نتائجه بالصدق الصوري المطلق.

وهنا ينبغي أن نشير إلى أن عالماً عربياً ممتازاً، له مكانته العلمية المرموقة بين العلماء المعاصرين، وهو العلامة الدكتور عبد الرحمن بدوي الذي تابع حركة التراث العلمي بدقة، وعاش تفصيلاتها من خلال تحقيق المخطوطات العربية القديمة، يقرر بصورة حاسمة أنه "وفيما عدا بعض التفصيلات الفرعية الصغيرة (مثل الأقيسة المؤلفة من شرطيات فقط) لانكاد نجد لابن سينا شيئاً يضيفه على منطق أرسطو وشراحه" (1). إن رأي بدوي هذا لا يشير إلى أنه قام بإجراء تحليل إستمولوجي وميثودولوجي لمنهج ابن سينا العلمي، ومن ثم لا يكشف عن حقيقة موقفه العلمي. وربما كان ما يقصده الدكتور بدوي ينسحب على ميدان المنطق الصوري البحث لا ميدان المنطق المادي الإستقرائي الذي يتصل بالبحث في الطبيعة والواقع المحسوس.

(1) عبد الرحمن بدوي، الفلسفة والفلاسفة في الحضارة العربية، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1987، ص 24.

إذن يمكن أن نشير إلى أن ابن سينا فهم الإستقراء في طبيعته وخصائصه، وسوف يمتد هذا الفهم لأجيال المفكرين من بعده، يعالجون الإستقراء بنفس الصورة ومن خلال نفس المنظور العلمى تقريبا.

والحقيقة أن فهم ابن سينا للإستقراء العلمى على النحو الذى ذكرناه أتاح له أن ينطلق إلى تطبيق رائع للمنهج التجريبي فى دراساته العلمية، حيث أسس نظريته فى كتاب القانون فى الطب وغيره من الكتابات الأخرى على الملاحظة والتجربة بصورة واسعة. مما يدل على عقليته المتكاملة التى تجمع بين النظر والتطبيق. وقد عرف علماء الغرب ومفكروه تلك المكانة الرفيعة التى يحتلها ابن سينا فى الدراسات العلمية العربية والعالمية. لكننا لانريد أن نخوض فى تناول الجانب التطبيقى المتعلق بالملاحظة والتجربة والنتائج التى يمكن أن ينتهى إليها المفكر، وإنما كل ما نريد الإشارة إليه أن العلماء العرب فطنوا إلى أهمية الدور أو الوظيفة الإستمولوجية التى يمكن أن تؤديها الأفكار النظرية فى حفز البحث العلمى تطبيقيا والوصول إلى نتائج امبريقية يمكن توظيفها.

ابن الهيثم ومنظومة المعرفة منهجيا :

قدمنا فيما سبق الرؤية الأرسطية للإستقراء متكاملة، وبيننا أن

التصور الأرسطي برمته عرف في الدراسات العربية خاصة من خلال حركة الترجمة التي قدمت للعلماء العرب أبعاد النظرية الأرسطية، وقدما أيضا الفهم العربي لنظرية الإستقراء. لكن هل ساير ابن الهيثم التصور العربي للإستقراء ؟ أم أنه قدم لنا معرفة جديدة ورؤية مستقلة؟ هذه النقطة يجب أن تكون موضع بحثنا الآن.

يهمنا الآن قبل أن نبين رؤية ابن الهيثم للإستقراء ، أن نبحث بصورة أساسية موقف الحسن بن الهيثم من التقليد ، إذ أن هذا الموقف يشكل منطلقاً معرفياً مهماً بالنسبة لتفكير العربي بصفة عامة ، لأنه يطلعنا بصورة مباشرة على مكونات البنية العلمية للمنطلق العلمي العربي ؛ ذلك أن تعلماء العرب اعتقدوا أن البحث العلمي لا بد وأن يرتبط بالخبرة والعقل ، ولا يمكن قبول النتائج أو النظريات أو الآراء لمجرد أنها جاءت إلينا من العلماء الثقة . لا بد إذن من تطهير العقل قبل البحث ليمتلك العالم زمام ملكته النقدية ويعمل فكره فيما هو معروض عليه دون أدنى تحيز .

الموقف من التقليد

يتمثل موقف ابن الهيثم (411هـ-1020م) في هذا الجانب في مدخله الإبستمولوجي (المعرفي) لتحديد نقطة البداية في برنامجه العلمي الذي يعد أساساً جيداً للعقلانية النقدية التي شكلت قوام روح

العصر وأثرت في التابعين من بعده .

حاول الحسن بن الهيثم أن يتحرر من أفكار السابقين ، ومن تأثير الكتابات القديمة (أو ما نطلق عليه في كثير من الأحيان كتب النصوص) ، وحاول أن تأتي قراءته لتلك الكتب من منظور محايد، لا يستبعداً تماماً ، وإنما يتعامل معها بصورة نقدية واعية حتى لا تسيطر عليه وعلى نسقه العلمي . ومن ثم فإن ابن الهيثم الذي طالع الكتابات السابقة عليه ، ووقف على أصول النظريات العلمية فيها ، لم يقف من هذه الكتابات موقف المتلقى الإيجابي ، بل كان يحتفظ لنفسه بموقف المتلقى السلبي الذي يطالع ويحلل وينقد ويكتشف مواضع الأخطاء والغموض والتناقضات واللاتساق ، ليصحح ويضيف ويبتكر وينظر لخبرة علمية جديدة قوامها التواصل العلمي المبني على النقد بغرض إظهار الحقيقة ، وكشف جوانب الفكر وأبعاده ، في غير تحيز أو تعصب لفكرة أو رأي أو فرد . ومن ثم جاء تحذير الحسن بن الهيثم لنا بأنه يجب علينا أن نفطن إلى تأثير الكتابات القديمة ، والمشهورة خاصة ، على عقولنا . يقول الحسن بن الهيثم في هذه القاعدة :

وحسن الظن بالعلماء في طباع جميع الناس ، فالناظر في كتب العلماء إذا استرسل مع طبعه ، وجعل غرضه فهم ما ذكروه ، وغاية مسا أوردوه ، حصلت الحقائق عنده هي المعاني التي قصدوا لها، والغايات التي أشاروا إليها . وما عصم الله العلماء من الزلل ، ولا حمى علمهم من التقصير

والخلل .

إن شهرة العالم في رأي ابن الهيثم ، تجعل الناس يأخذون علمه ونظرياته دون نظر وتحقيق ، مما قد يؤثر على أفكارهم العلمية ، ومما قد يؤثر على بيان الحق . لقد كان تتبعه ابن الهيثم إلى سلطة الكتابات القديمة على العقول بمثابة الموجه الرئيسي للفكر في المراحل التالية .

لقد أثرت كتابات ابن الهيثم وأفكاره في كثير من رواد العلم العربي مثل الغزالي (505هـ-1111م) وابن رشد (595هـ-1198م) وابن خلدون (780هـ-1406م) وغيرهم، وامتد هذا التأثير ليشمل العالم الأوربي وينتبع على كتابات العلماء اللاتين في فترة حاسمة من تاريخ العلم. نعرض فيما يلي لموقفى ابن رشد وابن خلدون من سلطة الكتابات القديمة ، على أن نترك موقفى ابن الهيثم والغزالي تفصيلاً للفصلين القادمين .

وربما كان ابن رشد، وهو في طبيعة رواد المذهب العقلى فى الإسلام، من أكثر الفلاسفة حرصاً على النقد وإعمال العقل، ومن أكثرهم تمسكاً بالنظر فى الآراء، وهو ما تدل عليه قراءاته لكتاب "تهافت الفلاسفة" الذى دونه حجة الإسلام الإمام الغزالي، وناقش فيه الفلاسفة نقاشاً مطولاً، وقارعهم الحجة بالحجة. إن ابن رشد فى قراءاته لأفكار الفلاسفة السابقين ودراساتهم يكشف لنا عن

عمق نظرته العقلية النقدية. وربما كان كتاب "فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال" من بين الكتابات المختصرة التي دونها ابن رشد والتي تكشف عن بعض جوانب هامة من النقد. إذ نجد ابن رشد يفرد فقرة في "ضرورة النظر" يكشف فيها عن حقيقة أن الشرع لا يتناقض مع النظر، بل إن الشرع حث عليه وأنه "أوجب النظر بالعقل في الموجودات"⁽¹⁾، ولكن هذا لا يعنى أن نبدأ من فراغ، أو من خلال اجتهادنا فحسب دون أن نضع في اعتبارنا مجهودات من سبقونا لانه "غير ممكن أن يقف واحد من الناس، من تلقائه، وإبتداءً على جميع ما يحتاج إليه"⁽²⁾، "ومن ثم فإنه لا مفر للمرء من مطالعة كتب القدماء ما يحتاج إليه"⁽³⁾، ومن ثم فإنه لا مفر للمرء من مطالعة كتب القدماء والسابقين والوقوف على نظرهم، لأنهم أنفسهم قد فعلوا ذلك، ومن ثم فإذا "كان غيرنا قد فحص عن ذلك، فبين أنه يجب علينا أن نستعين على ما نحن بسبيله بما قاله من تقدمنا في ذلك"⁽⁴⁾، ولكن هذا أيضاً يجب ألا يثبنا عن أعمال النقد والنظر العقلي لأننا نهدف أصلاً إلى الوصول للحق. ولكن كيف يكون النظر؟ وما

(1) ابن رشد، فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال، دراسة وتحقيق محمد عمارة، دار المعارف، 1983، ص23.

(2) المرجع السابق، ص26.

(3) المرجع السابق.

(4) المرجع السابق.

القاعدة التي يقننها ابن رشد في هذا الصدد؟ هل يتفق مع ابن الهيثم في تصويره للنظر في كتب القدماء؟ أم أن المواقف مختلفة؟

إن ابن رشد الذي يركز على جانب العقل والنقد، يعرف جيداً كيف يمكن أن يؤدي النقد إلى ما هو جديد، ويعرف أيضاً حدود النقد وأطروحاته، إذا أن النظر في كتب القدماء يحدد لنا ما ينبغي أن نقبله من آرائهم إن كانت صواباً، وما ينبغي أن نرفضه، وهو ما يحدده ابن رشد في نص يقول فيه "وإذا كان الأمر هكذا، وكان كل ما يحتاج إليه من النظر في امر المقاييس العقلية قد فحص عنه القدماء أتم الفحص، فقد ينبغي أن نضرب بأيدينا إلى كتبهم، فننظر فيما قالوه من ذلك، فإذا كان كله صواباً قبلناه منهم، وإن كان فيه ما ليس بصواب نبهنا عليه"⁽¹⁾. هذا النص يكشف لنا عن التقارب في وجهات النظر بين ابن الهيثم وابن رشد، فالأول أراد أن يبين أنواع الأغلط والتناقضات ويكشف عنها، والثاني يريد أن ينبه على الخطأ ومواضعه، وكلاهما يريد للنص الذي حدده القدماء أن يتحكم في عقولنا، ويجعلنا نفقد الطريق إلى الحق، ومن ثم تصبح المعاني التي سوف نتوصل إليها هي ما أراده القدماء.

إن ابن رشد يعرف على وجه الدقة أهمية النظر العقلي

(1) المرجع السابق.

النقدى فى كتب القدماء: والسبيل إلى ذلك، ويعرف أيضاً أن هذا النظر يتجاوز مجرد التأمل، وهو ما يخبرنا به قائلاً: «يجب علينا إن ألفينا لمن تقدم من الأمم السالفة نظراً فى الموجودات، واعتبار لها، بحسب ما اقتضته شرائط البرهان، أن ننظر فى الذى قالوه من ذلك وما أثبتوه فى كتبهم، فما كان منها موافقاً للحق قبلناهم منهم، وسررنا به، وشكرناهم عليه، وما كان منها غير موافق للحق نبهنا عليه، وحذرنا منه، وعذرناهم»⁽¹⁾. ومع أن من تقدم ابن رشد من الفلاسفة يتفق معه فى هذا الفهم؛ إلا أن ابن رشد ينبه أن النهى عن النظر فيما قال القدماء⁽²⁾ يعنى بكل وضوح "صد الناس عن الباب الذى دعا الشرع منه الناس إلى معرفة الله، وهو باب النظر المؤدى إلى معرفته حق المعرفة"⁽³⁾. ولذا فإن ابن رشد حدد مرة أخرى العلاقة بين الحكمة والشريعة من وجه نظر الإسلام عامة بقوله «فإننا معشر المسلمين، نعلم، على القطع، أنه لا يؤدى النظر البرهاني إلى مخالفة ما ورد به الشرع، فإن الحق لا يضاد الحق، بل يوافقُه ويشهد له»⁽⁴⁾. النظر عند ابن رشد إذن واجب وضرورى، ولكنه اشترط فيه التنبيه على الحق وبيان ما هو مخالف للحق، والتحذير منه، حتى لا تحصل عندنا المعانى

(1) المرجع السابق، ص28.

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع السابق، ص29.

(4) المرجع السابق، ص31-32.

التي أرادها القدماء.

والحق أن نظرية تواصل الاتصال العلمي بين أجيال العلماء تؤدي وظيفتها الإستمولوجية والميثودولوجية في هذا الجانب، إذ إن علماء الإسلام على اختلاف مذاهبهم وآرائهم العلمية قد تواصلوا معرفياً فيما بينهم، فالمعارك الفكرية التي دارت سجالاتها بينهم، إنما صدرت عن نظر وفكر نقدي، إذ ينظر كل جيل من العلماء فيما خلفه الذين سبقوه، يفحصه ويتأمله، فإن وجد موافقاً للحق قبله وزاد عليه، وإن وجده تتكبر طريق الصواب حذر منه ولم يتحامل عليه، كما يقول الحسن بن الهيثم. ولنا في دراسة ابن خلدون المفكر -التونسي الأصل- خير دليل على ما تقول، فمن المعروف أن ابن خلدون تشكل بناءً عقلياً عبقرياً رائداً، أسس على جادة النظر ودفقة الفكر. فالوقائع والأحداث التي قدمها ابن خلدون في مقدمته ليس شاهداً على عبقريته التاريخية والسيولوجية فحسب، وإنما هي دليل ساطع على تواصله مع أجيال علمية سبقته.

والناظر في مقدمة ابن خلدون يجد أنه أشار في مواضع متعددة منها إلى الأوهام *Idols* التي يمكن أن تؤثر على سلامة الفكر والنظر، وأنه بيّن إلى أي حد يمكن أن يتعرض الخبير التاريخي للكذب. ولذا وجدناه يشير إلى هذا الجانب مؤكداً عليه

ومتواصلاً مع أسلافه من العلماء الذين أجادوا فهم طريقة العلم. يقول ابن خلدون في ثنايا معالجته للخبر التاريخي والكذب في التاريخ، إن الكذب في التاريخ وارد، وإن له أسباباً تقتضيه، ومن بين هذه الأسباب "التشيعات للآراء والمذاهب، فإن النفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر أعطته حقه من التمحيص والنظر حتى تتبين صدقه من كذبه، وإذا خامرها تشيع لرأى أو نحله قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة، وكان ذلك الميل والتشيع غطاءً على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص فتقع في قبول الكذب ونقله" (1).

يتبين لنا هنا الموقف العقلي الدقيق الذي يلتزم به ابن خلدون، والذي يريد أن ينقله إلى أجيال العلماء رسالة ثابتة ينبغي الالتزام بها في البحث العلمي وإلا فسد، لأن العالم في أي فرع من فروع العلم إذا أسلم قياد عقله لكتابات القدماء دون أن يعمل النقد في محتواها ضاعت الحقيقة من أمام عينيه، ومن ثم سوف تغرس في نفسه الحقائق (الأخبار) ذاتها أو المعاني التي أوردتها القدماء، وهو في هذه الحالة لن يكشف لنا ما هو جديد؛ وإنما سيأتي كلامه مجرد ترديد لما سبق أن ذكره القدماء، وهو ما يتضح لنا من قول ابن خلدون في النص السابق "الميل والتشيع غطاءً على عين

(1) ابن خلدون، المقدمة، ف1، ص35.

الفصل الثالث

المنهج العقلي النقدي

عند ابن الهيثم

- أولاً- البعد الإبستمولوجي للشكوك
- ثانياً- النقد والبنية
- ثالثاً- نظرية اليقين المنطقية
- رابعاً- العقل ومعيار النقد
- خامساً- النقد والتحرر من سلطة النص
- سادساً- النقد والنظريات العلمية المتنافسة
- سابعاً- الجمع بين العلوم الطبيعية والعلوم التعليمية
- ثامناً: تفنيد النظريات

يعد الحسن بن الهيثم من أهم العلماء العرب الذين اتسمت كتاباتهم بالإلتزام بالمنهج العلمي الذي اعتمد على النقد والمقارنة ، بالإضافة إلى التحليل الواعي المؤسس على الفهم الدقيق لرسالة العالم، وما يقتضيه: لحال بالنسبة لفهم النصوص العلمية . وفي هذا الصدد يمكن لنا أن نفهم أبعاد الموقف المنهجي عند الحسن بن الهيثم من خلال ما قدمه لنا من تعليقات على النصوص العلمية .

نبدأ تحليلاتنا أولاً في هذا الفصل بوضع نص كتاب "الشكوك على بطلميوس"⁽¹⁾ الذي دونه الحسن بن الهيثم ، ثم نتقدم بعد ذلك لتحليل أفكار ابن الهيثم من جوانبها الإستمولوجية والميثودولوجية المتعددة.

الحق مطلوب لذاته، وكل مطلوب لذاته فليس يعنى طالبه غير وجوده، ووجود الحق صعب، والطريق إليه وعر، والحقائق منغمسة في الشبهات، وحسن الظن بالعلماء في طباع جميع الناس، فالناظر في كتب العلماء إذا استرسل مع طبعه، وجعل غرضه فهم ما ذكره، وغاية ما أورده. حصلت الحقائق عنده هي المعاني التي قصدوا لها، والغايات التي أشاروا إليها. وما عصم الله العلماء من الزلل، ولا حمى علمهم من التقصير والخلل. ولو كان ذلك كذلك لما اختلف العلماء في شيء من العلوم، ولا تفرقت

(1) الحسن بن الهيثم، الشكوك على بطلميوس، تحقيق عبد الحميد صبرة ونبيل الشهابي، دار الكتب، 1971.

أراؤهم في شيء من حقائق الأمور، والوجود بخلاف ذلك. فطالب الحق ليس هو الناظر في كتب المتقدمين، المسترسل مع طبعه حسن الظن بهم، بل طالب الحق هو المتهم لظنه فيهم، المتوقف فيما يفهمه عنهم، المتبع الحجة والبرهان، لا قول القائل الذي هو إنسان، المخصوص في جبلته بضروب الخلل والنقصان. والواجب على الناظر في كتب العلوم، إذا كان غرضه معرفة الحقائق، أن يجعل نفسه خصماً لكل ما ينظر فيه، ويجيل فكره في منته وفي جميع حواشيه، ويخصمه من جميع جهاته ونواحيه، ويتهم أيضاً نفسه عند خصامه فلا يتحامل عليه ولا يتسمح فيه. فإنه إذا سلك هذه الطريقة انكشفت له الحقائق، وظهر ما عساه وقع في كلام من تقدمه من التقصير والشبه.

ولما نظرنا في كتب الرجل المشهور بالفضيلة، المتفنن في المعاني الرياضية، المشار إليه في العلوم الحقيقية، أعنى بطلميوس القلوذني، وجدنا فيها علوماً كثيرة، ومعاني غزيرة، كثيرة الفوائد، عظيمة المنافع. ولما خصمناها وميزناها، وتحريتنا إنصافه وإنصاف الحق منه، وجدنا فيها مواضع مشبهة، والفاظاً بشعة، ومعاني متناقضة، إلا أنها يسيرة في جنب ما أصاب فيه من المعاني الصحيحة. فرأينا أن في الإمساك عنها هضماً للحق، وتعدياً عليه، وظلماً لمن ينظر بعدنا في كتبه في سترنا ذلك عنه.

ووجدنا أولى الأمور ذكر هذه المواضع، وإظهارها لمن يجتهد من بعد ذلك في سد خالها، وتصحيح معانيها، بكل وجه يمكن أن يؤدي إلى حقائقها.

ولسنا نذكر في هذه المقالة جميع الشكوك التي في كتبه، وإنما نذكر المواضع المتناقضة، والأغلاط التي لا تأول فيها فقط، التي متى لم يخرج لها وجوه صحيحة، وهيئات مطردة، انتفضت المعاني التي قررها، وحركات الكواكب (س 2و) التي حصلها. فأما بقية الشكوك فإنها غير مناقضة للأصول المقررة، وهي تنحل من غير أن ينتقض شيء من الأصول ولا يتغير. والله المعين لنا على جميع ذلك بمشيئته.

تعتبر مقالة "الشكوك على بطلميوس" التي دونها الحسن بن الهيثم (355-430هـ) بالإضافة إلى مقدمته التي أعدها لكتاب "المناظر" من أهم الكتابات الإستمولوجية التي دونت في أواخر القرن الرابع الهجري وبدايات القرن الخامس الهجري، فإذا نظرنا إليهما معاً أمكن لنا أن نقف على مفاهيم وتصورات إستمولوجية ومنهجية ذات قيمة علمية. وسوف يتبين لنا إلى أي مدى كان ابن الهيثم يعبر عن حالة المجتمع العلمي الذي كان يمثلها في ذلك العصر، ونظرة هذا المجتمع للبحث العلمي وقيمه. فهل أراد ابن الهيثم أن يقدم لنا رؤية إستمولوجية للمنهج يجتمع فيها العقل

والنقد معا في رؤية متكاملة من خلال قراءة النص العلمي ذاته؟
إن هذه المسألة تحتاج منا أن نتوقف قليلا عند نصوص ابن الهيثم.

أولاً- البعد الإبستمولوجي للشكوك

تبيّن ابن الهيثم أهمية نص بطلميوس وهذا ما جعله يصنف مقاله لتبدأ بعنوان "الشكوك" ، مما يكشف لنا أنه واجه مشكلة إبستمولوجية علمية بالدرجة الأولى. فنص بطلميوس بالنسبة لابن الهيثم يشكل أثراً معرفياً وعلمياً مهماً إذ تترتب عليه نظريات علمية تنطلق من مفاهيم وتصورات محددة. ومن ثم تصبح كلمة "الشكوك" هنا بمثابة المنطلق النقدي الذي لم يكن يهدف أصلاً إلى تأسيس نظرية علمية بناءً على النص الذي أمامه، وإنما بيان الدلالة المعرفية للنظرية العلمية التي تأسس عليها النص. إن أهم ما نلاحظه هنا أن الحسن بن الهيثم كتب بالإضافة إلى "الشكوك على بطلميوس" كتاب "الشكوك على أفليدس". لقد ترجمت كتب اليونان إلى اللغة العربية وتعلم منها أجيال سبقت ابن الهيثم وطبقت وعملت وفق المعرفة التي وصلت إليها من هذه الكتابات، فكان هذه الكتابات مارست تأثيراً عقلياً واسعاً في أجيال المتعلمين؛ ولم يتبين كل هؤلاء أن هناك مواضع متناقضة وتنطوي على أغلاط وكان يجب اكتشافها في أثناء عملية تحليل المعرفة وتطبيق نتائجها. وعندما يبدأ ابن الهيثم نصه بمصطلح "الشكوك" يريد أن

يشد انتباه القارئ، أو العلماء الجدد في هذا المجال، عن عمد وقصد إلى أهمية نقد النص، ومن ثم يتخذ مصطلح "الشكوك" عنده بعداً آخر يتمثل في إحلال موضوع عقلي محل موضوع آخر. ولا جدال أن هذا المصطلح، كما استخدمه ابن الهيثم أيضاً، يرتبط بهدف العلم عنده، إذ العلم يهدف إلى تزويدنا بنظريات كافية من الناحية الإمبريقية، ومن ثم فإن قبول النظرية يتضمن الاعتقاد في أنها كافية من الناحية الإمبريقية، وصادقة بصورة تقريبية.

طالع ابن الهيثم كتابات العلماء السابقين عليه، خاصة علماء اليونان، ودرس كتاباتهم، ووقف على أصول نظرياتهم، ومن ثم فقد أعد نفسه عقلياً ليناقد النص (وهو هنا الرؤية الإستمولوجية التي تمثل حصيلة العلم الذي تنتهي إليه) على المستوى المنهجي والإستمولوجي معاً. ومعنى أن ابن الهيثم يُعمل هذا التصور ويتخذ موقفاً من رؤية النص عقلياً، فإن هذا يطلعنا مباشرة على أنه لم يكن بمثابة المتلقى الإيجابي *Positive* للنص، وإنما كان يعبر عن موقف آخر يسمح له بالانطلاق إلى آفاق النص الرحبة ليُطابق بين رؤية النص وما يمليه العقل. هذا الموقف هو الذي يجعلنا نقول إن ابن الهيثم في ضوء المصطلح الذي يضعه، وأعني به "الشكوك"، يمثل إستمولوجياً المتلقى السلبي *Negative* الذي لا تبهره رؤية النص بقدر ما يكون غرضه الأساسي الوصول

إلى "الحق" *Right* وهو ما عبر عنه ابن الهيثم في مطلع مقاله بقوله "الحق مطلوب لذاته". هنا نجد أنفسنا مباشرة في مواجهة أول قاعدة إبستمولوجية يزودنا بها ابن الهيثم، إذ الحق من وجهة نظر العلماء العرب هو الواقع الثابت الذي لا يحتمل التأويل، وهو الذي لا يمكن أن يدرك على خلاف ما هو عليه إما لأنه مشاهد بالحس أو قائم بالعقل⁽¹⁾. وقد اعتمد ابن الهيثم على الأمرين، فهو من جانب يذكر بعد سطور قليلة "ولما نظرنا في كتب الرجل المشهور بالفضيلة.."، أي بطلميوس، اتضح أن هذه الكتب "فيها مواضع مشبهة، وألفاظا بشعة، ومعاني متناقضة..". لقد طابق ابن الهيثم هنا بين "النظر" و "إعمال العقل"، وهو ما تدل عليه عبارته "معاني متناقضة"، إذ التناقض لا يكتشف إلا بالعقل، ولا يتوصل إليه إلا بإعمال العقل في المقدمات والنتائج، فإذا جاءت النتائج على خلاف ما تقرره المقدمات وقع التناقض، ومن ثم انقلب الحق باطلاً.

وفق هذه الرؤية سوف نجد أن العقل عند ابن الهيثم بوصفه جوهرًا سيشكل محور الأنا المفكرة الواعية التي تحلل وتنفذ في وعي، تلك الأنا التي تنتقل من مستوى الذاتية إلى مستوى الموضوعية اعتماداً على الخبرة وقوة الاستنباط العقلي. وهنا

(1) الجرجاني، التعريفات، ص 94.

يصبح العقل قوة تجريد وابداع في نفس الوقت تؤدي إلى إنتاج ما هو جديد على مستوى الرؤية الإستمولوجية و التطبيق أيضا. أما من الناحية الإستمولوجية فإن العقل سوف يكشف عن الأبعاد التي تؤدي بالعقل إلى التحول من نموذج إلى نموذج آخر جديد لاكتتفه تناقضات . وأما من ناحية التطبيق فإن التخلص من التناقضات واحلال نموذج آخر بديل سيؤدي بالضرورة إلى مطابقة النظر، والنتائج التي نحصل عليها، مع الخبرة، على اعتبار أن الخبرة تشكل الأساس الصلب للجانب الإمبريقي.

هنا نتبين أن ابن الهيثم نظر "في" (وأركز هنا على "في" التي تفيد الغوص في بنية النسق المعرفي الذي وصل إلى ابن الهيثم من كتب القدماء) الترابط بين أفكار النسق العلمي عند بطلميوس وعلاقتها بالحجة العلمية ككل، وهو ما جعله أيضا يحدد أن الحق هدفه الأول. فإذا كانت أقوال بطلميوس باعتبارها تمثل حجة *Argument* خالية من التناقض ، كانت الحجة التي صاغها من حيث الشكل، أو الصورة المنطقية، صحيحة، لأن مقدمتها في هذه الحالة تفضي إلى نتائجها، لكن هذا لايعنى أن الحجة تكون صادقة، إذ الصدق *Truth* يختلف عن الصحة *Validity*: الصدق يرتبط بالحق، والصحة ترتبط بالشروط المنطقية. كذلك يشكل الصدق قوام الخطاب العلمي إبستمولوجيا، على حين أن الصحة تشكل الهيئة

الخارجية للحجة، أو صورتها.

كان ابن الهيثم إذن على وعى تام بهذا التمييز وأصوله معتبراً أن الوصول إلى الحق في نقد الآراء إنما يلزم عنه أن نفحص في الحجة العلمية أمرين أساسيين وهما: الأول، الإتساق *Consistency* الذي يوجب ألا تكون الحجة متناقضة. والثاني هو التضمن *Implication* الذي يسمح باستتباط النتيجة من المقدمات (الإتساق يشير إلى الجانب الإستمولوجي، والتضمن يشير إلى الجانب المنطقي). وبهذا المعنى كان ابن الهيثم رائداً للعقلانية العلمية.

أضف إلى هذا أن "النظر" و "إعمال العقل" يعنى بالنسبة لابن الهيثم تقديم العقل على النص، مما يشير إلى أنه كان على درجة كبيرة من الوعي والإدراك بالنص وسياقه على مستوى الخبرة العلمية، وهو ما يشير إلى الالتحام المباشر مع بنية النص ليصل إلى الحق، وهو ما أشار إليه حين حدد أدق الواجبات الإستمولوجية على قارئ النص الذي ينظر في كتب العلوم التي تنهت إليه ليلتحم مع بنيتها المعرفية بصورة دقيقة حيث "يجيل فكره في متنه وفي جميع حواشيه"، ليعطى النص وزنه الحقيقي "فلا يتحامل عليه ولا يتسمح فيه"، وهذا لا يتسنى الوصول إليه ما لم ننفذ إلى أعماق النص، ليصبح النص في بؤرة الوعي، ويأتي النقد معبراً عن البنية العميقة *deep Structure* للنص، لا لمجرد قراءة

لظاهر النص، فالعالم "إذا سلك هذه الطريقة انكشفت له الحقائق".
 هنا إذن نكتشف أن ابن الهيثم يحدد مفهوم الاختلاف مع النص
 ونقده. وهذا في حد ذاته يعنى أنه يستخدم الجدل بصورة منهجية.
 وهو يحدد أيضا من خلال هذه الصورة أن النص -على الرغم
 من كل ما يمكن أن يوجه له من نقد وتقنيد- لا يمكن تجنبه.
 ولأريب أن هذا التصور جعل ابن الهيثم يعمل على تحليل النص
 بكامله، وهذا التحليل يأتي من وجهة نظره بمثابة عمل أشبه
 بالتفكيك *Deconstruction* للحجة العلمية التي تأسس عليها النص،
 لأنه تدرج من المركب إلى عناصره، أى من البناء ككل إلى
 جزئياته وتفصيله، أو من الحجة إلى مكوناتها (مقدماتها) أو
 عناصرها التكوينية. ومن خلال هذا المنهج يكون ابن الهيثم قد
 سمح لفكره أن يخترق النص، ولكنه في الوقت نفسه لم يبلغ النص،
 وإنما ترك النص، وخطابه عليه أو قراءته له، مفتوحاً للعلماء من
 بعده لمراجعته وتصحيحه. ومن خلال هذا المنهج أيضا استخدم
 ابن الهيثم اللغة كحامل طبيعي للأفكار حتى ينقل للقارئ رسالة
 محددة.

ثانياً- النقد والبنية

إن ابن الهيثم هنا يقدم لنا رؤية معرفية متكاملة حول النقد، وهو
 ما ينبغى أن يفهم في هذا السياق، وهو ما يميز نص ابن الهيثم

عن مجرد الانتقاد الذي يرمى أصلاً إلى بيان العيوب والمآخذ، ويقف عند هذا الحد الذي يضيف طابعاً سلبياً على الانتقاد؛ على حين أن النقد الذي يقدمه ابن الهيثم يشكل نظرية إيجابية في نشاط العقل ودعم فاعليته. ومع أنه في هذا الجانب يقدم لنا أصول نقده للنص، إلا أنه يطلعنا في نفس الوقت على جوانب رؤيته النقدية. إذ النقد بالدرجة الأولى سوف يؤدي إلى إصدار حكم على النص، وهذا الحكم سوف يكشف عن الجوانب التي أصاب فيها صاحب النص وتلك التي أخفق فيها وامتألت بالتناقضات، ثم بيان أو كشف تناقضات النص، وهو ما يبدو بوضوح من قوله "وجدنا فيها مواضع مشبهة، وألفاظاً بشعة، ومعاني متناقضة، إلا أنها يسيرة في جنب ما أصاب فيه من المعاني الصحيحة". والمدقق هنا يجد أن ابن الهيثم يصور لنا أعمال النقد على أنه جزء من نظرية يقدمها في الخطأ، لأن بيان التناقضات بالنسبة له يعني أن هناك حقيقة واحدة للشئ، وحين يتدخل العقل بالنقد يعمل على التقويم وبيان جادة الصواب. فكان التناقضات هنا تشكل جوهر نظرية الخطأ عند ابن الهيثم.

ولكن ما الذي يعنيه نقد النص والحكم عليه؟ إن هذه المسألة تعنى بوضوح تام أن ابن الهيثم الناقد امتلك بالفعل معياراً للصواب وهو الاتساق المنطقي، وما وافق الخبرة والعقل.

إذن فإن ابن الهيثم يتحاور مع النص، ولا يتماس معه من خارج، من أجل الوصول إلى الحق . وهذا الحوار فيه خصومة، على ما سوف نرى.

إن طريقة ابن الهيثم هذه تعلمنا درساً جديداً على مستوى الرؤية الإبستمولوجية، إذ أن النفاذ إلى بنية النص العميقة يستتبعه بالضرورة حالة متوازنة من الألفة مع النص، وفي هذه الحالة لن يكون النص غريباً عنا، ولن نشعر نحن باغتراب عن النص وجوهره. وهذه الحالة المتوازنة من الألفة تشكل وعياً ذاتياً بقيمة النقد وأبعاده. وهذا ما جعل ابن الهيثم يشير إلى جانبين مهمين للنقد، أولهما الجانب الإيجابي الذي يفرض على العالم الذي يهدف إلى الوصول للحق "أن يجعل نفسه خصماً لكل ما ينظر فيه". والخصومة هنا تهدف أولاً إلى الحق، فهي ليست خصومة ذاتية، وإنما هي خصومة تعبر عن درجة العقلانية التي شكلتها رؤية العالم لما وقع في النص من تناقضات وأغلاط. وهذه الخصومة تجعل العالم في موقف يتسم بالوعي لأنه في هذه الحالة يخضع النص "من جميع جهاته ونواحيه". الخصومة هنا تشكل جوهر الحوار مع النص، وهي نزاع بين ابن الهيثم والنص من أجل الوصول إلى الحق، وهو ما يبدو من كلمة ابن الهيثم (ويخصمه). ومن ثم فإن دلالة استخدام كلمة الحق هنا عند ابن الهيثم تشير إلى

أنه يميز بين نوعين من الحوار هما: النوع الأول ويشكل الحوار الحقيقي، أو الجدل الحقيقي الذي يهدف إلى إظهار الحق أصلاً. وأما النوع الثاني من الحوار الذي يفهمه ابن الهيثم ولايريده ومن ثم ينبه القارئ إليه، هو الحوار الزائف الذي يتأسس على الباطل، ومن ثم لا يهدف إلى الحق. ولذا كان حوار ابن الهيثم مع النص وبيان الأغاليط والمعاني المتناقضة التي وقعت فيه بمثابة الخصومة التي ترفع أبعادها إلى القارئ ذي الإدراك الواعي بالنص ليحتكم إليه فيها.

إن الحوار بالمعنى الذي ذهب إليه ابن الهيثم هو أول خطوة نحو تأسيس جدل علمي حقيقي بين الأنا والآخر، أو بين الذات التي تلقت العلوم الوافدة، وما تمثله هذه العلوم من بعد معرفي، والآخر الذي شكل بعداً إستمولوجياً من خلال النسق العلمي. الحوار الذي تأسس إن من خلال هذا المنهج تحكمه غائية محددة تتمثل في الوصول إلى الحق.

من الواضح إن أن الجدل والحوار مع النص عند ابن الهيثم يهدف إلى غايتين أساسيتين هما : الغاية الأول تتمثل في الوصول إلى اليقين العقلي، وهذه ميزة يحققها نص ابن الهيثم ويكشف بها عن أصول تيار العقلانية الذي تحرك من خلاله الخطاب العلمي العربي في تلك الفترة من حياة العلم العربي. وأما الغاية الثانية

فتتمثل في خطابه إلى العلماء من بعده .. علماء المستقبل .. العلماء الجدد حيث لا يريد لهم أن يمثلوا لكتب التقليد وآراء النقاة وكبار العلماء، لأنه يفهم أن هذا الامتثال سيحيل المنظومة العلمية التي تواصلت عبر الأجيال إلى مجرد علم إستاتيكي لا إبداع فيه. إنه يريد للعلماء الجدد أن يستمروا في بحثهم وألا يتوقف هذا البحث أو ينقطع، وهو ما يبدو من قوله "وإظهارها لمن يجتهد من بعد ذلك في سد خللها"، وهذا المعنى هو الذي يجعل من الاختراع بالنص وسبر بنيته نظاماً علمياً ديناميكياً يشكل صورة من صور الإبداع الإستمولوجي. وبهذا المعنى أيضاً لا تتوقف الفلسفة، أو الرؤية الإستمولوجية، وإنما تظل في حالة تدفق مستمر.

وأما الجانب الثاني للنقد فهو الجانب السلبي الذي يفرض على العالم أن "يتهم أيضاً نفسه عند خصامه"، حتى لا تتحامل الذات على الآخر، وحتى لا تضع الفكرة الكامنة وراء النص. فإذا أمكن للعالم أن يقيم هذا التوازن بين جانبي النقد "ظهر ما عساه وقع في كلام من تقدمه من التقصير والشبه". إن أدق ما يوصف به النقد في هذه الحالة صفة العلمية، حيث يمارس النقد دوره في تنظيم الرؤية الإستمولوجية في علاقة العقل مع الخبرة من خلال النص. أما إذا فقد النقد هذا الدور فإنه في هذه الحالة سيصبح نقداً أعمى وغير علمي وهداماً، وهو ما سبق أن أشار إليه بقوله "فلا يتحامل

عليه"، إذ التحامل يفرض التعصب والتحيز والهوى مكان الموضوعية والعلمية. ومن وجهة النظر الإستمولوجية إذا جاءت قراءة النص من خلال منظور التحيز والهوى يكون كاتب النص قد حقق هدفه تماماً إذ في هذه الحالة ستكون قراءة النص استرسالاً مع الطبع، وفهما لما ذكره صاحب النص، وسوف تتحقق الغاية المنشودة من النص، وستصبح الحقائق عند قارئ النص "هي المعانى التى قصدوا لها والغايات التى أشاروا إليها". ومقصود ابن الهيثم هنا أن رؤية العلماء القدامى سوف تستشرى فى روح العلماء الجدد الذين يقرءون النص، ومن ثم لن يحدث التجديد المنشود، لأن الرؤية الإستمولوجية ستأتى متطابقة فى الحالتين. ويترتب على هذا أن يصبح النص إستاتيكية لأحياة فيه. إذن ابن الهيثم يريد أن يحرر العلماء الجدد من أسر كتب النصوص التى يمكن أن تجعلهم يرون فى العلم ما رآه القدماء فقط فيجدون حذوهم دون ابتكار أو تصحيح أو نقد .

ينبغى إذن أن نعترف أن ابن الهيثم يربط تصور النقدى بالحوار المتواصل مع النص، وينبه العلماء الجدد فى المستقبل إلى أن الرؤية النقدية للنص فى تكاملها مع الجدل ستحفظ للفلسفة حيويتها وتدفعها، ومن خلالها سوف تحتل الفلسفة بؤرة الذاكرة، وسيصبح النظر الفلسفى فى النسق العلمى مركز الإبداع العلقى

دوماً. ومن خلال هذا المعنى يمكن تفسير تواصل الاتصال الإستمولوجي بين الأجيال. جيل سابق ينقل خبرة إستمولوجية معينة لجيل لاحق، وهذه الخبرة تشكل جوهر الخطاب العلمي في هذه الفترة أو تلك. ومن خلال هذا المنظور لا يحدث انقطاع بين الماضي والحاضر، وإنما تأتي الرسالة من مرسل بطريقة محددة وعلى المستقبل أن يلتقط مضمونها وينظر في بنيتها ليقف على أبعادها. عند هذا الفهم نلتقى بابن الهيثم الذي يمثل حضور العقل في الثقافة العربية، والذي يثبت من خلال نصه حضور النص الفلسفي .

إذن يطلعنا موقف ابن الهيثم في هذا الصدد أن النص الذي يتعامل معه هو عبارة عن تصورات يتم التعبير عنها. وحتى نكتشف معاني هذه التصورات، ونقف على صحتها وندرك أبعادها، علينا أن نخضعها للتحليل والنقد . وأما التعبيرات التي تشير إلى التصورات فإنها تكشف عن محتوى عقلي ، وهي في الوقت نفسه وسيلة للاتصال الذي يتم عبر العديد من الوسائل ، ويعبر عن معلومات انتقلت من جيل إلى جيل . ومن ثم فإنه إذا فهمنا هذه المعلومات ووقفنا على مفتاح الشفرة التي تعمل من خلالها، أمكننا أن نفهم التعبيرات المعبرة عن تصورات النص، وانكشف النص أمامنا. وهذا بالضرورة يشير إلى قاعدة

ابستمولوجية مهمة وهي : إذا فهمنا النص ملكناه . وقد طبق ابن الهيثم هذه القاعدة بدقة متناهية في تعامله مع الكتابات السابقة . وتأسيساً على ما سبق فإن ابن الهيثم، من خلال التحليل والنقد، قدم خطاباً معرفياً على خطاب بطلميوس، وهذا الخطاب انتقل إلى أجيال لاحقة في الشرق والغرب وقدمت خطابات أخرى عليه، ثم آل الأمر إلينا في التاريخ المعاصر وصيغ أكثر من خطاب على نص ابن الهيثم ذاته .

وقبل أن نمضي في بيان أبعاد موقف ابن الهيثم علينا أن ننظر في الأسس المنطقية التي انطلق منها في تأسيس مذهبه في اليقين . ماهي هذه الأسس ؟ وكيف استطاع ابن الهيثم أن ينطلق منها لبيان البعد الإبستمولوجي الكامن في بنية الكتابات القديمة؟ إن هذه النقطة في رأينا تؤسس نظرية الحسن بن الهيثم في اليقين .

ثالثاً- نظرية اليقين المنطقية

دخل العلم العربي مرحلة التأسيس الإبستمولوجي مع نهاية القرن الثاني الهجري، ففي تلك الفترة كانت حركة ترجمة العلوم الوافدة قد قطعت شوطاً مهماً، إذ وجدنا أن معظم كتب العلوم والفلسفة قد نقلت في مترجمات احتاج بعضها إلى تصحيح فيما بعد، لكن النقل الأول شكل منطلقاً لحركة الإبداع الفكري عند فلاسفة العرب ومفكريهم، فبدأت حركة الإبداع ذاتها تواكب حركة

النقل والترجمة العلمية بصورة موازية، مما شكل بعداً جديداً من أبعاد المعرفة القائمة على الفهم والادراك الواعي لطبيعة التصورات والتمييز بينها، وكيفية توظيفها بصورة تلاءم طبيعة الفكر العربي ذاته إيستمولوجياً.

وفي مطلع هذه الفترة الإبداعية كان ظهور الفارابي⁽¹⁾ الذي

(1) نريد في هذا السياق أن نشير إلى تقييم بعض الدراسات المعاصرة لاسهام الفارابي في مجال المنطق، فقد ذهب نيقولا ريشر وهو من أشهر مؤرخي المنطق المعاصرين إلى تتبع الدراسات المنطقية العربية بصورة واسعة ويبين أن الدراسات المنطقية ظهرت أول ما ظهرت في المنطقة العربية في حدود عام 875م، وكان ظهورها في مدرسة بغداد، واستمرت في الازدهار، وأثمرت عن وجود الفارابي (873-950م). وفي هذا الصدد يقول ريشر عن الفارابي أنه كان يمثل الاستثناء الوحيد في هذه المدرسة كانوا من المسيحيين السريان. نريد أن نتوقف عند هذا النص لنسجل بعض الملاحظات على رأي ريشر.

أما فيما يتعلق برأي ريشر أن الفارابي هو الاستثناء الوحيد، وإنه لم يكن على معرفة جيدة باللغات في عصره، فإن رأي ريشر يحتاج إلى دليل، لأن الفارابي كما تذكر النصوص العربية القديمة كان يجيد عدداً كبيراً من اللغات. وفي بعض المراجع العربية القديمة توجد إشارات أنه كان يعرف أكثر من سبع لغات. هذا فضلاً عن ضعف رأي ريشر في هذا الجانب، إذ أن الفارابي، كما نعلم، تعلم على أبي بشر متى علم المنطق وقرأ معه حتى آخر كتاب البرهان.

راجع: ماهر عبد القادر محمد، دراسات وشخصيات في تاريخ الطب العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990.

وفي هذا الصدد يقول ابن خلكان في كتابه وفيات الأعيان إن أبا بشر متى ابن يونس كان يقرأ الناس عليه في المنطق، وله إذ ذاك سيط عظيم وشهرة وافية، ويجتمع في حلقته كل يوم المنون من المشتغلين في المنطق وهو يقرأ كتاب أرسطو في المنطق ويملي على تلامذته شروحه. كان أبو بشر متى من المتحدثين بالسريانية، وهو سرياني الأصل، فكيف يكون الفارابي قد تعلم عليه إن هو لا يعرف السريانية. وأما إشارة ريشر إلى "كونه مسلماً" تعنى أنه لم يكن مسموحاً للمسلمين دراسة المنطق والفلسفة، أو أنه لا توجد إسهامات إسلامية خالصة في هذا المجال. وفي الحالتين يكون ريشر أراد أن يسلب العقلية العربية الإسلامية حقها في الإبداع. بالإضافة إلى هذا فإن التركيز على كونه مسلماً يشير صراحة إلى أن ريشر لم يعثر على إسهامات لمسلمين عرب قبل الفارابي في هذا المجال. وهذا أيضاً يشير إلى خطأ وقع فيه ريشر، لأن الكندي فيلسوف العرب والمسلمين سبق الفارابي في مجال الدراسات المنطقية ونقل العديد من الكتابات المنطقية، الفلسفية "

بذل جهداً تأسيساً واضحاً في إطار تشكل نظرية العلم العربي إيستمولوجياً، ولذا فإنه ليس بالمستغرب أن يُعرف الفارابي بالمعلم الثاني، إذ في هذا المصطلح من الدلالات ما يكفي لمعرفة مكانته في تاريخ العلم العربي ككل. وقراءة فكر الفارابي تطلعتنا على تأسيسه لنظرية معرفية ومنطقية في نفس الوقت حول الظن واليقين بحيث استقرت هذه النظرية في الكتابات العربية اللاحقة، وأصبحت من أبجديات المعرفة العلمية، بل من شدة التصاقها بالفكر العلمي أصبحت مكوناً ثقافياً مهماً في إطار تأسيس نظرية العلم ككل.

يذهب الفارابي إلى أن "الظن في الجملة : هو أن يعتقد في الشيء أنه كذا، أو ليس كذا؛ ويمكن أن يكون ما يعتقد فيه على خلاف ما عليه وجود ذلك الشيء في ذاته"⁽¹⁾.

هنا نجد الفارابي يفهم أن الظن يخالف الحقيقي أو اليقيني، ولكنه في الوقت نفسه يفهم أن الظن واليقين كلاهما رأي، "والرأي هو أن يعتقد في الشيء أنه كذا، أو ليس كذا، وهو كالجنس لهما، وهما كالنوعين"، ومن ثم فالقضايا المعبرة عن الآراء الظنية أو

اللغة العربية. وكان أحد حذاق الترجمة في الإسلام، على ما يرى ابن أبي أصيبعة. والواقع أن ريشر أراد من باب تخفي أن يشير إلى أن الإبداع والإضافة والترجمة في مجال المنطق كان قاصراً على المسيحيين السريان وحدهم دون المسلمين، وهو ما أشار إليه ريشر بقوله أن أفراد هذه المدرسة كانوا من المسيحيين السريان.

يقول ريشر، تطور المنطق العربي، ترجمة محمد مهران رشوان، دار المعارف، 1989. (1) الفارابي، كتاب الخطابة، ص 8.

اليقينية منها ما هو ضروري وما هو ممكن⁽¹⁾ .

أما القضايا الضرورية فهي في قسمين "منها ضرورية على الإطلاق، ومنها ضرورية في أوقات ما، وقد كانت قبل تلك أوقات ممكنة الوجود واللاوجود"⁽²⁾. وهنا يربط الفارابي اليقين بالضروري، ليس هذا فحسب؛ بل إن درجات اليقين تشبه درجات الضروري، وهو ما يقره الفارابي في نص مهم يؤكد فيه "واليقين يوجد في الضروريات فقط، ويشبه أن تكون أصناف اليقين بحسب أصناف الضروري، فيكون منه يقين على الإطلاق، وما هو يقين في وقت ما، ويزول"⁽³⁾. إذن اليقين بحسب هذا النص عند الفارابي إما مطلق أو مؤقت، والطبيعي أن اليقين المؤقت هو الذي يكون في وقت ما، ثم لا يصبح كذلك، بعد أن تتأسس بينة قوية على عدم يقينته، أو نحصل من النظر في البنية المنطقية للنص على تناقضات يزول معها اليقين، وهذا ما جعل الفارابي يشير إلى أن اليقين إلى وقت ما "فيزول بتلف الأمر، أو تغيره إلى مقابله"⁽⁴⁾ . على حين أن اليقين المطلق "لا يزول أصلاً مع سلامة المعتقد ، وسلامة ذهنه"⁽⁵⁾.

(1) المرجع السابق ، ص 9.

(2) المرجع السابق ، ص 10.

(3) المرجع السابق ، ص 10.

(4) المرجع السابق ، ص 10.

(5) المرجع السابق ، ص 16.

وأما الظن فإنه "يقوى ويضعف" وتكون قوته "بحسب قلة معانده، وضعفه بحسب كثرته"⁽¹⁾ والقوة والضعف هنا يرتبطان بالعقل وملكاته، إذ أن ملكة النقد التي يتمتع بها العقل هي التي تمكنه من تنفيذ النص وبيان تناقضاته والكشف عن التمييز بين ما هو يقيني وما هو ظني. أما من ضعفت ملكة النقد العقلي لديه فلن يتبين هذا التمييز .

وهنا ينبه الفارابي على خاصية إبستمولوجية مهمة للظن طبقها ابن الهيثم ببراعة في متن نظريته النقدية وتتمثل في أن "كل اعتقاد حاصل في وقت ما أمكن أن يزول في المستقبل بعناد فهو ظن. وكل اعتقاد تام إلى وقت ما ثم زال بعناد، فقد كان من قبل أن يزول ظناً لا يشعر به صاحبه أنه ظن"⁽²⁾ . لقد كانت نظرية بطلميوس تمثل اعتقاداً يقينياً في عصرها، لأن أحداً من العلماء اللاحقين لم يستطيع أن يقدم تنقيحاً منطقياً لها، ولم يتبين ما بها من أغلاط، ولكن منذ أن قدم ابن الهيثم شكوكه وتنقيحاته لنظرية بطلميوس، أصبحت ظناً، ولم يكن بطلميوس أو أتباعه يشعرون أنها بمثابة الظن، ومن ثم فإن الظن متى لم يظهر له معاند، فكانه عند معتقده يقين"⁽³⁾ وأضعف الظن "مالم يوقف على معانده، لأجل

(1) المرجع السابق، ص 16.

(2) المرجع السابق، ص 12.

(3) المرجع السابق، ص 16.

أنه لم يفحص عنه لتوان أو غفله، أو تشاغل بأشياء آخر، أو لحسن الظن به» (1).

نص بطلميوس إذن كان بمثابة اليقين إلى وقت ما، وقد زال هذا اليقين بتلف الأمر، أي بيان تناقضاته وأغلاطه ومعانيه المتناقضة.

كان نص بطلميوس يمثل الاعتقاد اليقيني حتى وقت ابن الهيثم، لكن بعد أن بين ابن الهيثم مواضع اغلاطه وتناقضاته (وهذا جاء في زمن تال) أصبح هذا النص ظناً، لأن الاعتقاد في يقينية النص زال بعناد أي ببيان التناقضات والأغلاط والنقد والتقيد الذي أثبت على النص.

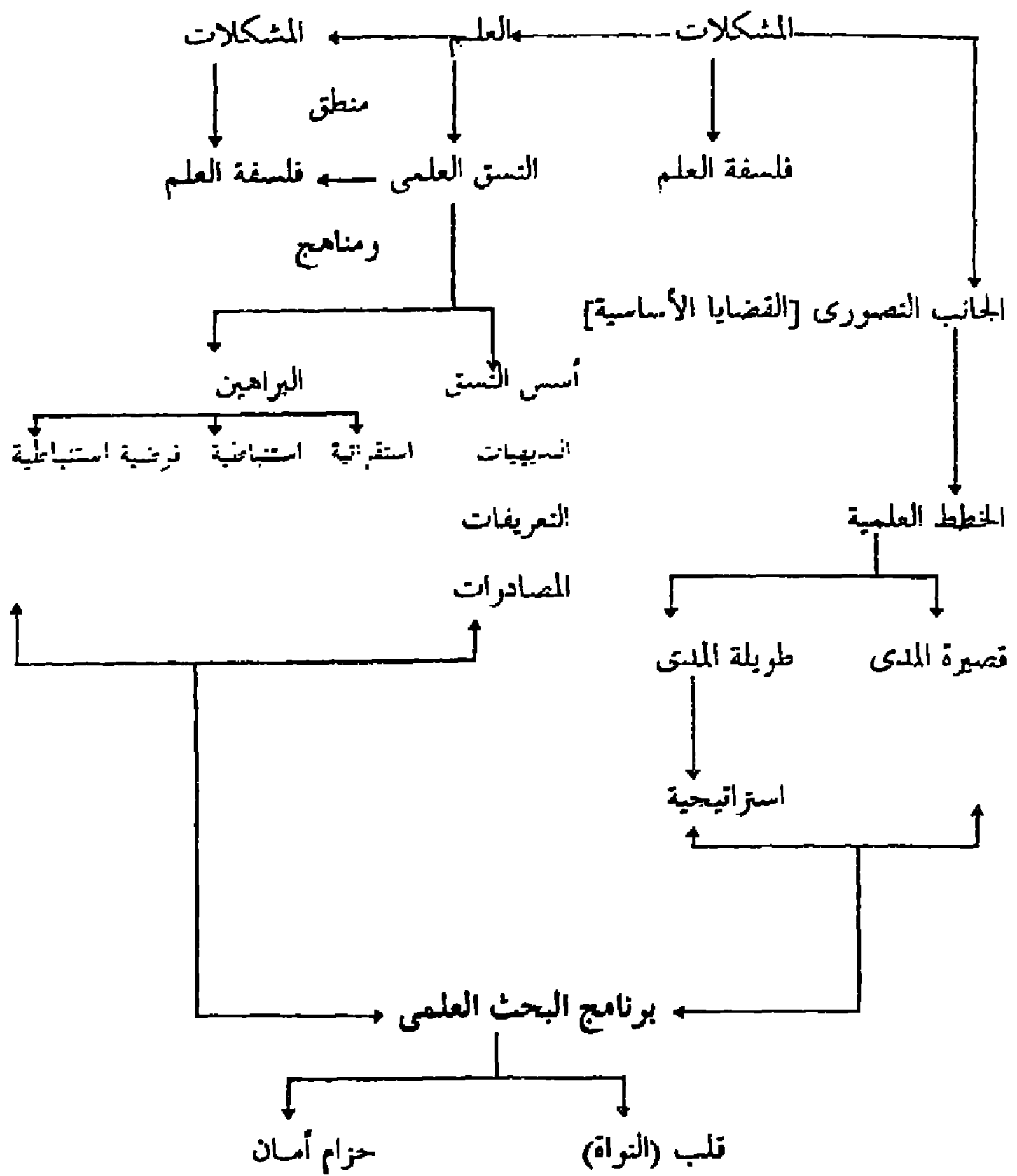
لقد اعتقدت أجيال العلماء السابقة على ابن الهيثم في يقينية نص بطلميوس الذي لم يظهر له معاند، ولذا شكل النص عندهم سياق اليقين، كما شكل بنية إبستمولوجية قوية على يقينية النص استمرت لأجيال، ولم يفكر أحد إزاء هذا أن يراجع اعتقاداته عن النص، أو يعاند النص، مما جعل النص هو الموجه للنشاط العلمي.

نستنتج مما سبق أنه إذا أمكن مراجعة النص فإنه لن يشكل سلطة معرفية علينا. أما إذا لم يمكن إجراء المراجعة، أو ترك

(1) المرجع السابق، ص 17.

النص خلوا من القراءة، فإنه في هذه الحالة سيصبح سلطة ذات تأثير ونفوذ ويشكل أيديولوجيا راسخة تؤثر في نظرتنا بصورة محددة، وتجعلنا نرى من خلال منظور واحد. ومن ثم تصبح للنص سيادة عقلية علينا ، ويشكل سلطة معرفية توجه البحوث والدراسات التالية .

واضح إذن أن الحسن بن الهيثم لم يكن حسن الظن بما وصل إليه من كتابات القدماء، ومنذ اللحظة التي تنبه فيها إلى هذا بدأت دراساته المعمقة لبنية العلوم القديمة، وهو ما شكل بعداً معرفياً جديداً بدأ "بالشكوك" وانتهى إلى تأسيس العلم في "المناظر". هذا البعد الجديد عند ابن الهيثم يمكن أن نوضحه تصورياً كما يلي :



إن ابن الهيثم يقف هنا وقفة جادة ودقيقة لينبه القارئ، أو العالم الجديد، إلى خطورة التسليم بآراء العلماء القدماء وقبول ما ورد في كتاباتهم من أفكار استرسالا مع الطبع، فقد يعترى هذه الأفكار بعض النقص والقصور والخطأ الذي يحتاج إلى عقل واع وتحليل بارع، وهو ما يبدو من قوله "وما عصم الله العلماء من الزلل، ولا حمى علمهم من التقصير والخلل"، مما يفيد بضرورة النظر والنقد العقلي. ويتكامل مع هذه المنظومة الفكرية اعترافه بأن قراءته الإبستمولوجية والمنهجية لكتابات العلماء القدامى تفرض عليه رسالة فكرية محددة، إذ ما دام قد اكتشف "ألفاظا بشعة، ومعاني متناقضة"، فإن من واجبه أن يظهر هذا للأجيال العلمية اللاحقة حتى يستقيم النظر للحق وتتحقق رسالة العلم. ومن ثم فإن في الإمساك عن بيان هذه المعاني المتناقضة "يشكل هضما للحق وتعديا عليه، وظلما لمن ينظر بعدنا في كتبه في سترنا ذلك عنه".

إن لابد من بيان الخلل والتقصير وعدم ستره .

من هذا المنطلق يضع ابن الهيثم نفسه داخل السياق النصي لأنه يطلب من العلماء الجدد فيما بعد رسالة محددة حين يقرعون نصه الجديد وهو أن قراءة الجيل اللاحق للنص وللمواضع المشبهة فيه تقوم أصلا من منطلق "سد خللها، وتصحيح معانيها، بكل وجه يمكن أن يؤدي إلى حقائقها". ومن الواضح هنا أن ابن الهيثم

لا يعنى نفسه من إمكانية الخطأ والتقصير عند النظر العقلي النقدي، وهو ما يتضح من قوله "بكل وجه يمكن أن يؤدي إلى حقائقها". فالقراءة الجديدة من المنظور الإستمولوجي ستضع النص القديم وقراءته في منظومة واحدة لتكشف إما التكامل بينهما إذا توحدت الرؤية الإستمولوجية، أو التقاطع بينهما إذا اختلفت القراءة الجديدة منظوراً ومنهجاً وأدارت الحوار حول اعتقاد آخر. فإذا حدث وتكاملت القراءة اللاحقة مع النص وقراءته، كان من الطبيعي أن تأتي الرؤية الأيديولوجية المتمثلة في وحدة الاعتقاد بين النص وقراءته واحدة متسقة. أما إذا تقاطعت قراءات مع النص فسوف تكشف هذه المنظومة الجديدة عن صراعات أيديولوجية بين القديم والحديث، كما ستكشف عن جدل عقلي داخل النص ذاته. كان ابن الهيثم إذن على وعى تام بهذا التصور وأراد إرساء قاعدة منهجية للعلماء من بعده.

تأسيساً على ما تقدم فإن الاتجاه النقدي الذي كان يمثل ابن الهيثم هو موقف وسط بين الشك واليقين مع ميل عقلي إلى اليقين، وهو في إطار هذا الاتجاه يناقش مقدمات النسق العلمي ونتائجه ويحللها، ويناقش اعتراضات الآخرين ويقبل منها ما يراه مقبولاً حتى يستقر في النهاية على اليقين الذي لا يداخله معه شك.

جاء منطلق ابن الهيثم إذن في كتابة مقدمته لكتاب "الشكوك"

بمثابة تحذير إبستمولوجي ومنهجي للعلماء، خاصة وقد فطن للدور الذي تمارسه كتب العلماء القدامى، التي جاءت كعلوم وافدة، على عقلية العلماء الجدد، ومدى ما تمثله هذه الكتابات على وجه الخصوص في توجيه الدراسات العلمية التي سيقوم بها العلماء. ومن ثانياً هذا الفهم الذي انطلق منه ابن الهيثم نجده وقد اكتشف أن كتب العلماء القدامى تمثل سلطة على العقل العلمي، إن لم يكن حذراً، لأن هذه الكتب تمتاز بأنها تشكل قوام التقليد العلمي الذي درج عليه العلماء في الماضي ومن ثم فإن تعاليمها مستقرة وتشكل صورة من صور الاستمرار بين الأجيال، ويترتب على هذا أنها تجتزم من قبل الذين يدرسونها كاستمرار للتقليد العلمي دون نقد أو تمحيص.

وهناك مسألة أخرى يطلعنا عليها هذا الفهم، وهي أن ابن الهيثم حين احتكم إلى العقل إنما صدر في ذلك عن وعي إبستمولوجي فرض عليه أن يرفض ما يتعارض مع العقل ويستبقى المتسق، وهذه نقطة مهمة لأنه في هذه الحالة قد وضع العقل في مواجهة النص مباشرة بعد أن حدد له دوره وحدوده، وأسند إليه مهمة التنفيذ.

ولكن أكان ابن الهيثم يدور حول النص أم يتحدث مباشرة في النص؟ إن هذه النقطة تمثل لب التحول الإبستمولوجي، أو الثورة

الإبستمولوجية التي قادها ابن الهيثم في عصره، إذ تبين ابن الهيثم أن الحديث لا بد وأن يكون مباشراً "في" النص، يلتقط خيوطه الأساسية، ويقف على بنيته الإبستمولوجية، ويواجه التناقضات والأغاليط التي تبدر في المعاني التي قررها بطلميوس، ويضع في مقابلها البدائل والحلول كلما أمكن. وهذا التوجه من جانب ابن الهيثم يشير إلى وعيه وإدراكه لمفردات الخطاب، أو الحوار مع النص.

رابعاً- العقل ومعياري النقد

إذن تطلعنا إبستمولوجيا النقد العقلي عند ابن الهيثم على بعض المعالم الأساسية لمنهجه العقلاني الذي شكل رؤيته الإبستمولوجية للنص وقراءته له. إذ نجده من جانب يثق بقدرة العقل وثوقاً تاماً في الوصول إلى الحق، وهذه الثقة تشكل الجوهر الصلب لمذهبه العقلاني الذي لم يغفل أثر الخبرة *experience* وفاعليتها. فالعقل هو الذي يلتقط التناقضات كما يبرهن على ما نتوصل إليه من الخبرة. واتساقاً مع هذا الفهم أسس ابن الهيثم معياره النقدي الثابت الذي اتخذ سلاحاً ماضياً لسبر أغوار النص وفك شفرته الأساسية، وقد تمثل هذا المعيار في "التخصيم والتمييز" دون تحيز، ووفق شروط العقل الذي ينفذ إلى أعماق النص. وانطلاقاً من هذا المعيار وضع ابن الهيثم النتائج موضع الامتحان والاختبار بصورتين: الأولى

صورة انطلقت من العقل الذي يكتشف التناقضات ويبرهن على النتائج أيضاً عند صحتها. والثانية صورة انطلقت من الخبرة استقرائياً وهو ما سوف نعالجه بعد قليل. فكأنه جمع بين العقل والحس معا للوصول إلى الحق.

والذي لا ريب فيه أن حوار ابن الهيثم مع نص بطلميوس "الشكوك" واستخراجه للتناقضات التي في النص إنما جاء من أجل الوصول إلى الحقيقة. وهذه الحقيقة من وجهة نظر ابن الهيثم ليست مغلقة، وإنما نجده وقد فتح الآفاق الرحبة للنص أمام العلماء الجدد الذين سوف يأتون بعده لدراسة النص وقراءته له، وشرط ابن الهيثم في هذا أن تصدر قراءة العلماء الجدد من منطلق عقلي وقد نجح ابن الهيثم في توجيه هذه الرسالة لأن كمال الدين الفارسي الذي جاء بعده بزمن طويل أعاد قراءة النص مرة أخرى وقراءة ابن الهيثم له، في كتاب "تفحيح المناظر". فكان ابن الهيثم فتح آفاقاً جديدة للنص، وبذا شكل النص وقراءته وثيقة علمية مهمة من وجهة النظر الإستمولوجية.

ولكن ما الذي تطلعننا عليه توجهات ابن الهيثم من خلال فهمه لدور النقد، وعلاقة العقل بالنقد؟ وما طبيعة هذه التوجهات؟

إن الإجابة على التساؤل المطروح تمثل جوهر المعرفة العلمية *Scientific Knowledge* عند ابن الهيثم الذي وجد أن المعرفة العلمية

من حيث المفهوم تقتضى المطابقة التامة بين العقل والعلم كلياً كان أو جزئياً (وهذه نقطة سنقف على أبعادها أيضاً ونحن بصدد تناول موقف ابن الهيثم من الإستقراء). ولذا فقد حرص ابن الهيثم على إبراز الطابع الخاص بالعقل العلمى وهو أنه يسعى إلى فهم الظواهر بدقة ووضوح، إذ أن ما وجهه ابن الهيثم من نقد إلى بطلميوس فى الشكوك إنما جاء بعد فهم طبيعة الظواهر الفلكية التى تناولها بطلميوس. وهذا الفهم يتصل بأمرين : الأول أن الظواهر الفلكية من حيث الوجود هى ظواهر طبيعية تخضع بالضرورة لسياق الفهم الذى ينطبق على العلوم الطبيعية، وإجراءات هذه العلوم، التى تلجأ إلى استخدام الإستقراء مدخلاً أساسياً للفهم والتفسير ابتداء من الملاحظات والمشاهدات الحسية الواقعية (وهو ما يبدو فى الجانب الاستقرائى عند ابن الهيثم) ولكن يجب أن نتنبه هنا إلى أن الإستقراء عند ابن الهيثم يأتى فى مرحلة تالية ، لأنه يراجع نتائج الاستنباط على الخبرة إستقرائياً ، وهو ما نتبينه فى كتاب المناظر ، على ما سنرى . والثانى أن تفسير هذه الظواهر وفهمها فى صورتها النهائية يخضع للفهم الرياضى وتصوراتة. وقد تنبه ابن الهيثم إلى هذه المسألة فى مواضع متعددة وأشار صراحة إلى هذا المضمون.

وتأسيساً على الفهم السابق فقد ارتبط العقل العلمى *Scientific*

Reason عند ابن الهيثم بطبيعة المعرفة العلمية، ولحقت العقل العلمى عنده سمات ، أو خصائص معينة انسحبت بالضرورة على المعرفة العلمية. فمن جانب أول وجدنا أن ابن الهيثم فى منطلقه لمعالجة آراء بطلميوس أخذ فى تحديد المواضع التى سوف يتناولها بالنقد والتفنيد، وهذا التحديد جاء بمثابة تنظيم سببى أدى بصورة مباشرة إلى ارتباط الشكوك (السابق واللاحق) معا فى علاقة واحدة يترتب فيها اللاحق على السابق. وهذا التنظيم فرض على ابن الهيثم أن يلجأ إلى البرهان المزدوج، وذلك البرهان الذى يبين من خلاله فى عملية أولى هى عملية التفنيد عدم صحة ما ذهب إليه بطلميوس والأغاليط التى وقع فيها وما يترتب عليها من أوهام لا تتصل بالعلم أصلاً. وفى العملية الثانية من البرهان أخذ ابن الهيثم يقيم البرهان بالدليل على الفكرة التصحيحية التى قدمها من خلال حجة دقيقة (راجع الشكوك) . فكان البرهان عند ابن الهيثم فى هذا الجانب انطوى على عمليتين معا هما الهدم والبناء. وأما عملية الهدم فما كان لتحديث ما لم يكن ابن الهيثم قد وضع المشكلة الإستمولوجية التى واجهها وضعا صحيحا. وهو ما اتاح له بالضرورة أن يجعلنا نستتبط هذا الفهم من سياق تحليلاته، فقد أصبحت المسألة عنده: ماذا نستطيع أن نعرف؟ وماهى شروط المعرفة؟ لقد تناول ابن الهيثم الشكوك بالبحث واحداً بعد الآخر، وجاء هذا التناول ليكشف بالضرورة عن معايير الفهم الصحيح

عنده. وهكذا أصبح الفهم يحتل مكانة إبستمولوجية، كما أصبح عملية معرفية متميزة، وينتج عنه اكتساب المعرفة وهو ما تمثل في الجانب الثانى من البرهان وهو البناء. وهنا نلاحظ أن ابن الهيثم اعاد تشكيل المعرفة التى جاءت من خلال دراسته لآراء بطلميوس. فكان ابن الهيثم الذى جعل الحق مطلوبه الأساسى والأول كما حدده فى صدر "الشكوك" أراد أن يصل إلى المعرفة الحقيقية وحدها لأنها المعرفة التى تتسجم مع العقل وطبيعته، وتتوافق فى الوقت نفسه مع بنية العقل.

خامساً-النقد والتحرر من سلطة النص

ينبغى إذن أن نلاحظ أن ابن الهيثم الذى قصد "الحق" منذ البداية، أراد فى الوقت نفسه أن يتحرر من سلطة النص من خلال إعمال سلطة النقد، وهذا التحرر أتاح له أن يكتشف المواضع الملهزة فى نص بطلميوس، وحين وضع يديه على ما اعترى النص من تناقض جاءت سلطة الصوت من خلال النقد لتحذر من كتب القدماء، أو كتب النصوص، وهو ما وضح من قوله فى عبارتين متتاليتين "فالناظر فى كتب العلماء إذا استرسل مع طبعه، وجعل غرضه فهم ما ذكروه، وغاية ما أوردوه، حصلت الحقائق عنده هى المعانى التى قصدوا لها"، وفى العبارة الثانية يقول "فطالب الحق ليس هو الناظر فى كتب المتقدمين، المسترسل مع طبعه فى حسن الظن بهم، بل طالب الحق هو

المتهم لظنه فيهم، المتوقف فيما يفهمه عنهم". الواضح إذن من العبارتين أن ابن الهيثم فهم الدور الذي تمارسه كتب القدماء في تشكيل عقول الباحثين والعلماء، وفهم أيضا أن هذه الكتب قد تحول بين العالم وإبداعاته الخاصة. ولذا علت عنده سلطة الصوت في قوله محذرا الباحثين الجدد أو العلماء الشبان الذين سوف ينظرون في هذه الكتب: "وما عصم الله العلماء من الزلل، ولا حمى علمهم من التقصير والخلل". وهذه النصيحة ترشد العلماء إلى الطريق الواجب اتباعها في الوصول إلى الحق. وهي تتكامل مع ما يذكره من أن التزام العالم بكتب القدماء وتقديسها سيفضي إلى أن تحصل عند العالم المعاني والحقائق التي فسد إليها العلماء القدامى، وسيتوقف الإبداع العلمي، ولن ينتج العالم ما هو جديد.

ما أشبه اليوم بالأمس ! إن سياق الإستمولوجيا المعاصرة يحذرنا من كتب النصوص، أو كتب القدماء وما بها من رؤية خاصة قد لا تتسق مع ما هو قائم. وقد كشف العلامة توماس كون عن هذا الجانب بصورة مركزة في كتابه "تركيب الثورات العلمية" إذ وجه اهتمامه الأصلي إلى نقد سلطة الكتابات القديمة، أو ما يطلق عليه كتب النصوص ، ومدى ما تمثله من تأثير على عقلية العلماء ، وكيف أن العلماء الذين تخلصوا من تأثير هذه الكتابات أمكنهم إحداث ثورات علمية . هل ياترى إذن اطلع توماس كون على ما كتبه الحسن ابن الهيثم؟

الواقع إن كتابات ابن الهيثم تم ترجمة معظمها إلى اللغة اللاتينية في فترة مبكرة جداً ، واستفادات منها أوروبا خاصة من كتاب "المناظر" ، واطلاع العلماء قديماً على هذا الكتاب . وقد تتبع الدكتور عبد الحميد صبره مؤلفات ابن الهيثم في الغرب وكرس أكثر نصف قرن للكشف عن ابن الهيثم العالم ، وبين أثره في "المناظر" . أضف إلى هذا أن أبحاث الدكتور عبد الحميد صبره معروفة في الغرب وهو على صلة بالعلامة توماس كون الذي دون كتابه "تركيب الثورات العلمية" في الستينيات . ومع أننا لا نملك الأدلة القاطعة على امتداد هذا التأثير من ابن الهيثم إلى توماس كون عبر كتابات عبد الحميد صبره ، إلا أنه يمكن أن نقرر بيقين أمرين : الأول أن التأثير امتد منذ العصور الوسطى ثم بعد ذلك في ثورة العلم الغربي الحديث. والأمر الثاني أن كتابات صبره معروفة في الغرب وكشف من خلالها عن أبعاد فكر ابن الهيثم العلمي في جوانبه المختلفة . ما هي إذن أصول نظرة توماس كون لكتب النصوص ؟

إن العلماء ، وفقاً لرأى كون، في مرحلة العلم السوي تعلموا كيف ينظرون إلى مشكلاتهم البحثية من خلال التعليم الذي تلقوه، والذي جاءهم من المراجع الأكاديمية المألوفة وكتب النصوص. لقد شكلت التجارب والخبرات العلمية والآراء النظرية التي سجلت

فى تلك الكتب، الأساس الجيد لصقل تعليم هؤلاء العلماء بصورة محددة، وهذه الكتابات تعلم منها كل جيل علمى، وانصب هدفها الأساسى على الإقناع والتعليم، وهذا ما جعل كون يذهب فى أول فصول كتابه عن "تركيب الثورات العلمية" محددًا دور التاريخ فى تشكيل العقل العلمى وتشكيل صورة العلم قائلاً : وقد تشكلت هذه الصورة من قبل عنى يد العلماء أنفسهم خاصة من دراسة الانجازات العلمية المكتملة كما سجلت فى الدراسات القديمة، وفى كتب النصوص (المصادر) التى يتعلم منها كل جيل علمى جديد كيف يمارس مهنته. ومع ذلك فإن هدف مثل هذه الكتب يكون اقناعياً وتعليمياً. ولهذا السبب فإن هذه المراجع والكتب، تعرض للعلماء والباحثين هيكل النظرية المقبولة. وتشرح كثيراً من تطبيقاتها الناجحة، أو كل التطبيقات الناجحة، وتقارن هذه التطبيقات بالملاحظات والتجارب وهى أيضاً تشير إلى أن محتوى العلم يتضح بصورة فريدة بفعل الملاحظات والتجارب، والقوانين والنظريات التى توصف على صفحاتها.

والملاحظ أن العلماء يقرأون هذه الكتب بصورة منتظمة، إنهم يقرأونها على أنها تقول لنا أن المناهج العلمية هى ببساطة تلك التى تكشف عنها الفنون البارعة التى تستخدم فى جمع حقائق كتب المعطيات مع العمليات المنطقية التى تستخدم فى ربط هذه

المعطيات ، بالتصحيحات النظرية لكتب النصوص. ومن ثم فإنه إذا كان العلم مجموعة وقائع ونظريات ومناهج جمعت كلها في كتب النصوص، عندئذ فإن العلماء هم الرجال الذين يصادفون النجاح أو الفشل في كفاحهم من أجل المساهمة بعنصر أو آخر في هذه المجموعة، ويصبح التطور العلمى هو العملية الجزئية التى تضاف بها هذه البنود فرادى ومجموعة إلى التطور الذى يؤلف التكنيك العلمى والمعرفة، ويصبح تاريخ العلم نظاماً يؤرخ هذه الإضافات المتتالية والعوائق التى تحول دون تراكمها.

ويترتب على هذا أن العلماء الذين تعلموا على كتب النصوص يشكلون ما يطلق عليه توماس كون "المجتمع العلمى" ذلك المجتمع الذى يواجه المشكلات المعروضة عليه بنفس الأسلوب، ونفس التصور. أو إن شئنا الدقة والتحديد أكثر قلنا إنهم يواجهونها من خلال منظور أو "نموذج" محدد لايمكنهم الخروج على تحديده، أو على القوالب الفكرية التى رسمها لهم.

إلا أن العلماء فى هذه المرحلة، أو قل المجتمع العلمى، تظهر لهم بعض الحالات الشاذة، ويتضح لهم أن النموذج الذى لديهم ، ويعملون وفق تصوراتهم، يفشل فى تقديم حلول كافية أو مناسبة للمعضلات التى تصادفهم فى أبحاثهم. ومع هذا نجد العلماء يصرون على اتباع النموذج الذى تعلموا أن يطبقوا تصوراتهم.

ويحدث في فترة من الفترات أن تزداد الحالات الملاحظة لهذا الشذوذ الذي يسجل على النموذج القائم فعلاً، وتتراكم هذه الحالات، وتزداد الشكوك حول فاعلية النموذج لدى بعض العلماء، لكنهم مع هذا لا يستطيعون فكاًكاً، إنهم أسرى لتصوراتهم ولرؤيتهم المحددة سلفاً. لكن يحدث أن يتوصل أحد العلماء، إلى كشف علمي يقلب المسائل رأساً على عقب، ويتوصل لنتائج جديدة ومخالفة لكل ما قبله المجتمع العلمي. هذا الكشف يقدم رؤية جديدة لا تتفق في النموذج القائم والمعمول به بصورة نمطية. وهذه الرؤية تطالب بتحويل أنظار العلماء عن النموذج القديم، وتطالبهم باعتناق التصور الجديد. لكن هل يسلم المجتمع العلمي بهذا الكشف الجديد؟ وهل من السهولة بمكان أن يعتنق مجتمع العلماء الذي تلقى تصورات معينة، عمل وفقاً لها لفترة تاريخية طويلة، هل من السهولة أن يعتنق رأياً جديداً مخالفاً لتصوراته الأصلية؟

لقد مثل ابن الهيثم في عصره نموذج ذلك العالم الذي قلب المسائل رأساً على عقب، فقد بدأ بالشك في نظريات القدماء، ونقد النظريات القائمة في مجال الإبصار، وبين إلى أي حد شكلت النماذج القديمة عائقاً معرفياً أمام التقدم العلمي في مجال علم المناظر، ثم انطلق من النقد إلى التأسيس العلمي، وهو ما سوف نقف على أبعاده.

سادساً- النقد والنظريات العلمية المتنافسة

نقدم هنا رؤية إبستمولوجية لموقف دقيق من مواقف ابن الهيثم في إطار فلسفة العلم، حيث يعرض لموقفه من النظريات العلمية المتنافسة، ويكشف عن أبعاد فكرة التنافس العلمي، وكيف أن هذه الفكرة تشكل مبحثاً مهماً في إطار فلسفة العلم، كما يعرض في هذا الإطار نظريته العلمية ويبين إلى أي حد يشكل نموذج نظريته بعداً منافساً على مستوى الرؤية المنهجية والفهم الإبستمولوجي أيضاً. نقدم أولاً نص ابن الهيثم في مقدمة كتاب المناظر⁽¹⁾ "تحقيق عبد الحميد صبرة"، ثم نشرع في تحليل النص وتقديم الاستنتاجات :

إن المتقدمين من أهل النظر قد أمعنوا البحث عن كيفية إحساس البصر، وأعملوا فيه أفكارهم، وبذلوا فيه اجتهادهم، وانتهوا منه إلى الحد الذي وصل النظر إليه، ووقفوا منه على ما وقفهم البحث والتمييز عليه. ومع هذه الحال فأراؤهم في حقيقة الإبصار مختلفة، ومذاهبهم في هيئة الإحساس غير متفقة، فالحيرة متوجهة، واليقين متعذر، والمطلوب غير موثوق بالوصول إليه. وما أوسع العذر من جميع ذلك في التباس الحق وأوضح الحجة في تعذر اليقين، فالحقائق غامضة، والغايات خفية، والشبهات كثيرة، والأفهام كدرة، والمقاييس مختلفة، والمقدمات ملتبسة من الحواس،

(1) الحسن بن الهيثم، كتاب المناظر، تحقيق ومراجعة عبد الحميد صبرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1983

والحواس -التي هي العدد- غير مأمونة الغلط. فطريق النظر معفى الأثر، والباحث المجتهد غير معصوم من الزلل، فلذلك تكثر الحيرة عند المباحث اللطيفة، وتشتت الآراء، وتفرق الظنون، وتختلف النتائج، ويتعذر اليقين.

والبحث عن هذا المعنى مع غموضه وصعوبة الطريق إلى معرفة حقيقته مركب من العلوم الطبيعية والعلوم التعليمية. أما تعلقه بالعلم الطبيعي فلأن الإبصار أحد الحواس، والحواس من الأمور الطبيعية. وأما تعلقه بالعلوم التعليمية فلأن البصر يدرك الشكل والوضع والعظم والحركة والسكون، وله مع ذلك تخصيص بالسموت المستقيمة، والبحث عن هذه المعاني إنما يكون بالعلوم التعليمية. فبحق صار البحث عن هذا المعنى مركباً من العلوم الطبيعية والعلوم التعليمية.

وقد بحث المتحققون بعلم الطبيعة عن حقيقة هذا المعنى بحسب صناعتهم واجتهدوا فيه بقدر طاقتهم، فاستقرت آراء المحصلين منهم على أن الإبصار إنما يكون من صورة ترد من المبصر إلى البصر منها يدرك البصر صورة المبصر. فأما أصحاب التعاليم فإنهم عنوا بهذا العلم أكثر من عناية غيرهم، واستقصوا البحث عنه، فاهتموا بتفصيله وتقسيم أنواعه، وميزوا المعاني المبصرة، وعللوا جزئياتها، وذكروا الأسباب في كل واحد منها، مع اختلاف

يتردد بينهم على طول الزمان في أصول هذا المعنى، وتفرق آراء طوائف من أهل هذه الصناعة. إلا أنهم على اختلاف طبقاتهم وتباعد أزمانهم وتفرق آرائهم متفقون بالجملة على أن الإبصار إنما يكون بشعاع يخرج من البصر إلى المبصر وبه يدرك البصر صورة المبصر، وأن هذا الشعاع يمتد على سموت خطوط مستقيمة أطرافها مجتمعة عند مركز البصر، وأن كل شعاع يدرك به مبصر من المبصرات فشكل جملة شكل مخروط رأسه مركز البصر وقاعدته سطح المبصر. وهذان المعنيان - أعنى رأى أصحاب الطبيعة ورأى أصحاب التعاليم - متضادان متباعدان إذا أخذنا على ظاهرهما .

ثم مع ذلك فأصحاب التعاليم مختلفون في هيئة هذا الشعاع وهيئة حدوثه. فبعضهم يرى أن مخروط الشعاع جسم مصمت متصل ملتئم . وبعضهم يرى أن الشعاع خطوط مستقيمة هي أجسام دقاق أطرافها مجتمعة عند مركز البصر، وتمتد متفرقة حتى تنتهى إلى المبصر، وأن ما وافق أطراف هذه الخطوط من سطح المبصر أدركه البصر وما حصل بين أطراف خطوط الشعاع من أجزاء المبصر لم يدركه البصر، ولذلك تخفى عن البصر الأجزاء التى فى غاية الصغر والمسام التى فى غاية الدقة التى تكون فى سطوح المبصرات. ثم إن طائفة ممن يعتقد أن

مخروط الشعاع مصمت ملتئم ترى أن الشعاع يخرج من البصر على خط واحد مستقيم إلى أن ينتهي إلى المبصر، ثم يتحرك على سطح المبصر حركة في غاية السرعة في الطول والعرض لا يدركها الحس لسرعتها، فيحدث بتلك الحركة المخروط المصمت. وطائفة ترى أن الأمر بخلاف ذلك وأن البصر إذا فتح أجهانه قبالة المبصر حدث المخروط في الحال دفعة واحدة بغير زمان محسوس. ورأى طائفة من جميع هؤلاء أن الشعاع الذي به يكون الإبصار هو قوة نورية تنبعث من البصر وتنتهي إلى المبصر، وبذلك القوة يكون الإحساس. ورأى طائفة أن الهواء إذا اتصل بالبصر قبل منه كيفية فقط، فيصير الهواء في الحال بتلك الكيفية شعاعاً يدرك به البصر المبصرات.

ولكل طائفة من هذه الطوائف مقاييس واستدلالات وطرق أدتهم إلى اعتقادهم وشهادات، إلا أن الغاية التي استقر رأي جميع من بحث عن كيفية إحساس البصر تنقسم بالجملة إلى المذهبين المتضادين اللذين قدمنا ذكرهما. وكل مذهبين مختلفين إما أن يكون أحدهما صادقاً والآخر كاذباً، وإما أن يكونا جميعاً كاذبين والحق غيرهما جميعاً، وإما أن يكونا جميعاً يؤيدان إلى معنى واحد هو الحقيقة، ويكون كل واحد من الفريقين القائلين بدينك المذهبين قد قصر في البحث فلم يقدر على الوصول إلى الغاية فوقف دون الغاية،

ووصل أحدهما إلى الغاية وقصّر الآخر عنها، فعرض الخلاف في ظاهر المذهبين، وتكون غايتهما عند استقصاء البحث واحدة. وقد يعرض الخلاف أيضاً في المعنى المبحوث عنه من جهة اختلاف طرق المباحث، وإذا حُقّق البحث وأنعم النظر ظهر الاتفاق واستقر الخلاف.

ولما كان ذلك كذلك، وكانت حقيقة هذا المعنى مع اطراد الخلاف بين أهل النظر المتحققين بالبحث عنه على طول الدهر ملتبسة، وكيفية الإبصار غير متيقنة. رأينا أن نصرف الاهتمام إلى هذا المعنى بغاية الإمكان، ونخلص العناية به. ونتأمله، ونوقع الجد في البحث عن حقيقته، ونستأنف النظر في مبادئه ومقدماته، ونبتدئ في البحث باستقراء الموجودات، وتصفح أحوال المبصرات، ونميز خواص الجزئيات، ونلتقط بالاستقراء ما يخص البصر في حال الإبصار، وما هو مطرد لا يتغير وظاهر لا يشتبه من كيفية الإحساس، ثم نترقى في البحث والمقاييس على التدرج والترتيب، مع انتقاد المقدمات والتحفظ في النتائج، ونجعل غرضنا في جميع ما نستقرئه ونتصفحها استعمال العدل لا اتباع الهوى، ونتحرى في سائر ما نميزه وننتقده طلب الحق لا الميل مع الآراء، فلعلنا ننتهي بهذا الطريق إلى الحق الذي به يثلج الصدر، ونصل بالتدرج والتلطف إلى الغاية التي عندها يقع

اليقين، ونظفر مع النقد والتحفظ بالحقيقة التي يزول معها الخلاف
وتتحسم بها مواد الشبهات. وما نحن، مع جميع ذلك، برآء مما
هو في طبيعة الإنسان من كدر البشرية، ولكننا نجتهد بقدر ما هو
لنا من القوة الإنسانية، ومن الله نستمد المعونة في جميع الأمور.
ونحن نقسم هذا الكتاب سبع مقالات: ونبين في المقالة
الأولى كيفية الإبصار بالجملة، ونبين في المقالة الثانية تفصيل
المعاني التي يدركها البصر وعللها وكيفية إدراكها، وتبين في
المقالة الثالثة أغلاط البصر فيما يدركه على استقامة وعللها،
ونبين في المقالة الرابعة كيفية إدراك البصر بالانعكاس عن
الأجسام الصقيلة، ونبين في المقالة الخامسة مواضع الخيالات
وهي الصور التي ترى في الأجسام الصقيلة، ونبين في المقالة
السادسة، أغلاط البصر فيما يدركه بالانعكاس وعللها، ونبين
في المقالة السابعة كيفية إدراك البصر بالانعطاف من وراء
الأجسام المشقة المخالفة الشفيف لشفيف الهواء، ونختم الكتاب
عند آخر هذه المقالة .

وقد كنا ألفنا مقالة في علم المناظر سلكا في كثير من مقاييسها
طرقاً إقناعية، فلما توجهت لنا البراهين المحققة على جميع
المعاني المبصرة استأنفنا تأليف هذا الكتاب. فمن وقع إليه
المقالة التي ذكرناها فليعلم أنها مستغنى عنها بحصول المعاني

التي فيها مضمون هذا الكتاب .

جاءت مقدمة الحسن بن الهيثم لكتاب "المناظر" درساً نقدياً واعياً في صميم فلسفة العلم، على الرغم من أن كتاب "المناظر" كتاب في العلم؛ لكن ابن الهيثم قبل أن يعرض لعلمه هذا، أراد أن يبين أبعاد المشكلة الحقيقية فيه، وما الذي انتهى إليه هذا العلم في عصره. وتلك نقطة مهمة، لأنه في هذه الحالة سوف يقدم لنا وقف النظريات المختلفة في إطار علم المناظر، ومدى ما أحرزته من نجاح، وجوانب الإخفاق أيضاً. ولذا فإن ابن الهيثم يقرر حقيقة بدت له ولمسها من خلال قراءته ودرسه للتراث العلمي الذي وصل إليه، وهي أن "المتقدمين من أهل النظر قد أمعنوا البحث في كيفية إحساس البصر، وأعملوا فيه أفكارهم.. ومع هذه الحال فأراؤهم في حقيقة الإبصار مختلفة، ومذاهبهم في هيئة الإحساس غير متفقة " . هذا التقرير من جانب ابن الهيثم يكشف أن كيفية إحساس البصر شكلت مشكلة علمية وإستمولوجية في الوقت نفسه بالنسبة للقدماء، وما دامت هناك مشكلة فلا بد وأن الآراء مختلفة، ويترتب على هذا اختلاف المذاهب المعرفية في هيئة الإحساس ، ومن ثم فإن "اليقين متعذر" في ضوء اختلاف المذاهب، إذ لا واحد منها يستطيع أن يدعى القول الفصل الذي تتبدد معه الحيرة.

ولكن كيف نشأت المشكلة أصلاً؟ وما سبب اختلاف الآراء حول إحساس البصر؟ وإلى أى حد تمثل المشكلة بعداً معرفياً أصيلاً يكشف عن وعى العالم وقدرته على التحليل والربط بين جوانب الموضوع؟

يركز ابن الهيثم على أداة الحس الأولى، فى الإبصار، وهى العين التى ستصبح محور كتاب المناظر بأسره. وهنا يكشف ابن الهيثم عن تكامل البعد الميثودولوجى (المنهجى) مع البعد الإبستمولوجى (المعرفى). وآية ذلك أن العين هى أداة الإبصار والإحساس، والعين تتصفح الواقع وتبصر الأشياء، شأنها كبقية الحواس تماماً. ومن ثم فإن المعطيات التى تلتقط الحواس من الواقع هى ما يتم ادراجه فى (مقدمات) تشكل أول خطوة من خطوات الالتحام بالخبرة والواقع. ولكن ابن الهيثم كعالم يعرف ويدرك عن وعى أن "الحواس- التى هى العدو- غير مأمونة الغلط"، والعين واحدة من الحواس، إذن إحساس العين أو إبصارها غير مأمون الغلط. هذه هى النقطة الأولى التى يريد ابن الهيثم كفيلسوف علم، عارض بالمناهج، أن يبرزها لنا بوضوح لأنها ستفسر لنا سر اختلاف "أهل النظر" وهم يتحدثون "عن كيفية إحساس البصر".

ولكن دعنا الآن نقرب رويدا رويدا مما يريد ابن الهيثم أن

يجعله محور اهتمامنا وهو أن "الباحث المجتهد غير معصوم من الذلل"، وهذا الفهم يتكامل مع ما سبق تقريره في "الشكوك على بطليموس" على ما ذكرنا. ولكن أليس هناك مبرر للخطأ الذي قد يقع فيه الباحث؟

لاشك أن المقدمات التي تكونت لدينا نتيجة لإستقراء الخبرة ستؤدي إلى نتائج . والمقدمات والنتائج معا تشكل قوام الحجة التي يقدمها الباحث أو العالم والتي قد تكشف عن اليقين أو تعذر اليقين إن اختلفت الحجة من مذهب لآخر، ولذا فقد ذهب إلى أنه قد تكثر الحيرة عند المباحث اللطيفة، وتشتت الآراء وتفرق الظنون وتختلف النتائج، ويتعذر اليقين".

يشير ابن الهيثم في هذا السياق إلى أن المشكلة نشأت أصلا لأن المتقدمين من أهل النظر غاب عنهم البعد المعرفي وهو أن إحساس البصر "مركب من العلوم الطبيعية والعلوم التعليمية". عند هذه النقطة تبدأ عملية الفهم الصحيح لأبعاد المشكلة الخاصة بإحساس البصر، وتبدأ مع مفردات هذا الفهم أول انطلاقه صحيحة لعلم المناظر الذي ارتبط باسم الحسن بن الهيثم، ولكن ما الذي تشير إليه فكرة أن إحساس البصر مركب من العلوم الطبيعية والعلوم التعليمية؟

إن مكونات الوعي بطبيعة العلوم المختلفة جعلت ابن الهيثم

يفطن إلى أهمية التمييز بين مجموعات العلوم المختلفة، إذ أن لكل علم من العلوم الموضوعات التي تلائمه، ومن ثم فإنه إذا فهمت طبيعة العلم تماماً أمكن للعالم أو الباحث أن يتعامل مع موضوعاته. وهذا ما جعل ابن الهيثم يميز بصورة حاسمة بين مجموعتي العلوم الطبيعية والعلوم التعليمية، إذ العلوم الطبيعية تنصب على دراسة الموضوعات الصادرة عن الخبرة أو الواقع، ودراسة هذه الموضوعات تتطلب بالضرورة استخدام المنهج الملائم لها وهو المنهج الاستقرائي *Inductive Method*. على حين أن العلوم التعليمية تدرس ذلك الجزء الحسابي أو الرياضي، ومن ثم فإن موضوعاتها رياضية وتتطلب منهجاً يختلف من حيث طبيعته عن منهج العلوم الطبيعية. ولما كانت الرياضيات تشكل ميدان هذه العلوم فإنها بالضرورة عقلية وتصدر عن العقل وحده، ولا علاقة للخبرة بها. إن هذه العلوم بالضرورة تقدم الجانب الاستنباطي الذي يعتمد على العقل، ويمكنها من خلال قوة الحساب والاستنباط أن تصل إلى نتائج ذات طبيعة رياضية دقيقة. ولما كانت الرياضيات، التي يمثل الاستنباط قوام منهجها، ذات طبيعة دقيقة، فإنها حين تتكامل مع الخبرة المعتمدة على الإستقراء، تشكل بعداً يقترب بنتائجها من اليقين بدرجة عالية، أي لا يصبح اليقين فيها متعزراً، ومن ثم لا يلتبس الحق. وهذا هو السر الذي جعل ابن الهيثم يفطن إلى النقطة الحاسمة في نقد النظريات السابقة التي

تعدر فيها اليقين والتبس فيها الحق. وعند هذه النقطة أيضاً نستطيع أن نفهم وعى ابن الهيثم بالصعوبة الكامنة في هذا العلم المهم الذي أصبح البصر قوامه. والتغلب على هذه الصعوبة في رأى ابن الهيثم إنما يكون عن طريق إدراك أن قوام إحساس البصر الجمع بين العلوم الطبيعية والعلوم التعليمية. هذه هي النتيجة التي انتهى إليها ابن الهيثم. ولكن كيف توصل ابن الهيثم أصلاً إلى هذه الفرضية؟ ثم كيف اثبتتها؟ إننا لكي نعرف طريق ابن الهيثم إلى ادراك هذا التصور لابد وأن نقف على حقيقة موقفه من العلوم الطبيعية والعلوم التعليمية، والقدر الذي يتدخل به في عملية الابصار.

سابعاً-الجمع بين العلوم الطبيعية والعلوم التعليمية

سبق أن أشرنا إلى أن لكل علم من العلوم موضوعاته التي تلائمه. وقد حدد ابن الهيثم هذا المعنى مؤكداً "أما تعلقه بالعلم الطبيعي فلان الإبصار أحد الحواس، والحواس من الامور الطبيعية. وأما تعلقه بالعلوم التعليمية، فلأن البصر يدرك الشكل والوضع، والعظم، والحركة، والسكون وله مع ذلك في نفس الإحساس تخصيص بالسموت المستقيمة، والبحث عن هذه المعانى إنما يكون بالعلوم التعليمية". إن بين لنا ابن الهيثم البعد الكامن وراء فكرة الجمع بين العلوم الطبيعية والعلوم التعليمية، وهو ما يريده ابن

الهيثم. ولكنه في نفس الوقت يدرك بصورة قاطعة أن القدماء لم يدركوا هذا المعنى، ولم يفتنوا إلى أهمية هذا البعد في الإبصار. ولما كان ذلك كذلك "تعذر اليقين" لأن الآراء المختلفة سوف تعتمد على بعد واحد فحسب وتسقط من اعتبارها البعد الآخر، ويترتب على هذا أن تأتي "مذاهبهم في هيئة الإحساس غير متفقة" نظراً لأن "الحقائق غامضة، والغايات خفية، والشبهات كثيرة، والأفهام كدرة، والمقاييس مختلفة". وربما فسرت لنا كلماته مسألة عدم الاتفاق التي ينبه إليها، وهو ما يفهم من استخدامه في هذه العبارة كلمتي "والمقاييس مختلفة". إذ في العلوم الطبيعية يشكل الإستقراء من الخبرة المقياس أو المعيار الأصلي، على حين أن العلوم التعليمية تعتمد على معيار *Criterion* آخر وهو الاستنباط الذي يصدر عن قوة العقل. ومن ثم فإن ما يصدر عن الخبرة حسي وواقعي على حين أن ما يصدر عن العقل استنباطي نقدي. هذا إلى جانب أن ما يصدر عن الخبرة يخضع لشروطها التي من أهمها أن الخبرة ذاتها تحتل وجود الحالات الموجبة والحالات السالبة جنباً إلى جنب. لكن ما يصدر عن العقل إنما يخضع لشروطه التي من أهمها عدم التناقض. إذن أدرك ابن الهيثم التعارض بين المقاييس التي لدى أصحاب المذاهب المختلفة.

وتأسيساً على الفهم السابق كان لا بد أن يقوم ابن الهيثم بتقييم

المذاهب المختلفة حول حقيقة الإبصار، وبيان الأبعاد التي جعلتها تشكل نظريات متناقضة، لأن هذه النقطة تشكل بعداً جديداً في فهم حقيقة الإبصار، كما تقدم بالضرورة البنية أو الدليل الذي أسس عليه ابن الهيثم فهمه لطبيعة الإبصار المكونة من العلوم الطبيعية والعلوم الحتمية.

أما الرأي الأول الذي يشير إليه ابن الهيثم فهو رأى أصحاب العلوم الطبيعية الذين استقرت آراء المحصلين منهم على أن الإبصار إنما يكون من صورة ترد من المبصر إلى البصر، منها يُدركُ البَصْرُ صورة المَبْصَرِ". وأما الرأي الثانى فيمثله أصحاب العلوم التعليمية وهم "متفقون بالجملة على أن الإبصار إنما يكون بشعاع يخرج من البصر إلى المَبْصَرِ، وبه يدرك البصر صورة المبصر، وأن هذا الشعاع يمتد على سموت خطوط مستقيمة أطرافها مجتمعة عند مركز البصر، وأن كل شعاع يدرك به مبصر من المبصرات فشكل جملة شكل مخروط رأسه مركز البصر، وقاعدته سطح المبصر".

إن وضع الآراء على هذا النحو يزودنا بعدة أمور أهمها اختلاف المعتقد العلمى لدى أصحاب العلوم الطبيعية وأصحاب العلوم التعليمية، ويكشف أيضاً عن أن اختلاف الاعتقاد هو الذى أدى إلى "تعذر اليقين". وفكرة الاعتقاد هنا يمكن أن نلمسها من

عبارة ابن الهيثم التي يقول فيها "فلذلك تكثر الجدة عند المباحث اللطيفة، وتشتت الآراء وتفرق الظنون، وتختلف النتائج، ويتعذر اليقين". إن الظنون التي يعقدها ابن الهيثم هنا هي الآراء *Opinions* التي تشتت وافترقت فجاء كل رأى بمقدمات مختلفة عن مقدمات الرأى الآخر ، وقد ترتب على اختلاف المقدمات، أن اختلفت النتائج. وقد اكتشف ابن الهيثم هذا الاختلاف فى طبيعة المذهبين وأكده بقوله "وهذان المعنيان -أعنى رأى أصحاب الطبيعة، ورأى أصحاب التعاليم- متضادان متباعدان". يضيف لنا ابن الهيثم اعتقاداً منطقياً يفسر به طبيعة الاختلاف بين المذهبين ليلقى ضوءاً كاشفاً على طبيعة تدخل العقل المنطقى فى تقييم النظريات العلمية، وهى مسألة جديدة تماماً فى نطاق هذا الفهم النقدي، ويظهر هذا من قوله "متضادان متباعدان". إن التضاد يمكن فهمه من خلال التقابل بين الآراء، فإذا كان لدينا مذهبين أو نظريتين متعارضتين، فإن وصفهما بالتضاد يعنى أنهما لا يصدقان معا وقد يكذبان معا. ومعنى هذا أنه إذا كان رأى أصحاب الطبيعة صادق فإن رأى أصحاب التعاليم كاذب، ولكننا لانعرف طبيعة الحكم إذا كان رأى أصحاب الطبيعة كاذب، إذ قد يصدق رأى أصحاب التعاليم وقد يكذب. عند هذه النقطة بدأ المنطق يتغلغل فى طبيعة فهم التعارض بين النظريات العلمية. ولكن رب قائل تساوره الشكوك ويتساءل : قد لا يكون هذا هو المعنى الذى يقصده

ابن الهيثم من قوله "متضادان متباعدان"؟ وعند هذا الحد يصبح تفسيرنا لنص ابن الهيثم محمل بمعان لم يقصدها . وهنا تنشأ اشكالية فهم السياق ذاته.

لكننا قبل أن نقدم الاجابة على هذا التساؤل نريد الإشارة إلى أن فيلسوف العلم لا يقف عند حد فهم أو معرفة التعارض بين النظريات أو الآراء، وإنما يحلل النظريات بصورة دقيقة لعله يكشف من تحليلها أبعاداً جديدة داخل طبيعة النظريات ذاتها. وهذا ما حدث من استعراض ابن الهيثم لآراء أصحاب التعاليم. صحيح أنه يقرر أن أصحاب التعاليم يرون أن الإبصار يكون بشعاع يخرج من البصر إلى المبصر، وبه يدر البصر صورة المبصر، على ما بين هذا في متن مذهبهم، إلا أنه يشير إلى أنهم "مختلفون في هيئة الشعاع، وهيئة حدوثه". وهذا الاختلاف نتج بالضرورة عن انقسامهم إلى فرق لكل منها نظرتها الخاصة إلى طبيعة مخروط الشعاع، وهيئة حدوثه"، وهذا الاختلاف نتج بالضرورة عن انقسامهم إلى فرق لكل منها نظرتها الخاصة إلى طبيعة مخروط الشعاع، وقد استعرض ابن الهيثم هذه الفرق بالصورة التي تكشف عن طبيعة الاختلاف ذاته.

أ- بعض هذه الفرق يرى أن "مخروط الشعاع جسم مصمت متصل ملتئم"، وهذه الفرقة تنقسم إلى طوائف :

1- طائفة ترى "أن الشعاع يخرج من البصر على خط واحد مستقيم إلى أن ينتهي إلى المبصر ثم يتحرك على سطح المبصر حركة في غاية السرعة في الطول والعرض ولا يدركها الحس لسرعتها، فيحدث بتلك الحركة المخروط المصمت".

2- وطائفة ترى "أن البصر إذا فتح أجهانه قبالة المبصر حدث المخروط في الحال دفعة واحدة بغير زمان محسوس".

ب- والبعض الآخر يرى "أن الشعاع خطوط مستقيمة هي أجسام دقائق، أطرافها مجتمعة عند مركز البصر، وتمتد متفرقة حتى تنتهي إلى المبصر، وأن ما وافق أطراف هذه الخطوط من سطح المبصر أدركه البصر، وما حصل بين أطراف خطوط الشعاع من أجزاء المبصر لم يدركه البصر".

ج- وطائفة ذهبت إلى "أن الشعاع الذي به يكون الإبصار هو قوة نوريه تنبعث من البصر، وتنتهي إلى المبصر، وبتلك القوة يكون الإحساس".

د - وطائفة أخرى ترى "أن الهواء إذا اتصل بالبصر قبل منه كيفية فقط. فيصير الهواء في الحال بتلك الكيفية شعاعاً يدرك به البصر المبصرات".

ابن الهيثم العالم الذي يمارس العلم ويعرف أبعاده ، استطاع أن يزود ابن الهيثم فيلسوف العلم بأسس وأصول فهم طبيعة الخلاف بين النظريات. وهنا تتكامل رؤية العالم وفيلسوف العلم معاً، ويتدخل المنطق ليكشف عن نظرة جديدة يقدمها لنا فيلسوف العلم إلى طبيعة الخلاف العلمي بين النظريات، وهو ما سبق أن أشرنا إليه في قوله "متضادان متباعدان". إن فهم التضاد هنا يطبق ببراعة على فهم النظريات المتنافسة، وقد حان الآن وقت الإشارة إلى هذه النقطة.

بعد استعراض النظريات والآراء السابقة كان لابد من تقييم كل هذا المحصول العلمي الذي وصل إلى ابن الهيثم الذي ربط بين الاعتقاد والمذاهب المختلفة بصورة منطقية دقيقة تكشف عن وعيه أثناء فحص الآراء والنظريات لأن "كل مذهبين مختلفين فإما أن يكون أحدهما صادقاً والآخر كاذباً، وإما أن يكونا جميعاً كاذبين والحق غيرهما جميعاً، وإما أن يكونا جميعاً يؤيدان إلى معنى واحد هو الحقيقة ويكون كل واحد من الفريقين الباحثين القائلين بذلك المذهبين قد قصر في البحث، فلم يقدر على الوصول إلى الغاية وقصر الآخر عنها، فعرض الخلاف في ظاهر المذهبين وتكون غايتهما عند استقصاء البحث واحدة، وقد يعرض الخلاف أيضاً في المعنى المبحوث عنه من جهة اختلاف طرق الباحث،

وإذا حقق البحث وأنعم النظر ظهر الاتفاق واستقر الخلاف".

إذن كشف ابن الهيثم باعتباره فيلسوف علم ومنطقي عن أسباب الخلاف بين المذاهب، وحدودها، وبين لماذا لم تصل المذاهب، التي استعرضها إلى اليقين، ولماذا التبس الحق وتشتت الآراء. وبهذا المعنى يكون فيلسوف العلم قد حدد المشكلة الأساسية التي سيعكف على بحثها، وبين موقف المذاهب المختلفة منها، وما أدت إليه من مشكلات فرعية داخل المذهب الواحد، مبيناً أن فلسفة العلم تهتم ببحث المشكلات العلمية، وتقييم هذه المشكلات، ومعرفة نتائجها، والقدر الذي يتدخل به المنطق في تحليلاتها والأهم من هذا أنه يوجه النظر إلى الطرق التي تستخدم في إطار العلوم المختلفة، وهو ما سوف نشير إليه في الفقرات التالية. أضف إلى هذا أن ابن الهيثم باعتباره فيلسوف علم فطن إلى اختلاف المعيار *Criterion* من مذهب إلى آخر وهو ما أشار إليه في استخدامه كلمة "المقاييس". فضلاً عن ذلك أضافته في زمن مبكر لفكرة الاعتقاد، وهو ما يبدو حين يستخدم كلمة "اعتقاد" والكلمة الأخرى المرادفة "بعضهم يرى أن .."، "ثم إن طائفة ممن يعتقد أن ... يرى أن ..."، وكأنه يريد أن يقول لنا مقولة بعض فلاسفة العلم المعاصرين "إننا نرى ما نعتقد" وهو يتجاوز هذا إلى "إننا نعتقد ما نرى"، في عبارته "إن طائفة ممن يعتقد أن ... يرى أن". وهنا نجد

على الصعيد الإبستمولوجي يقدم فعل الاعتقاد الذي يشكل الجانب المعرفي في إطار فهم المذاهب المتعارضة. لكن لا ينبغي أن تغيب عنا الارتباط بين الجانب الإبستمولوجي والجانب المنطقي الذي بدأ واضحاً في تقييم ووزن الآراء منطقياً من خلال شروط العقل الذي يطبق معيار عدم التناقض على الموضوعات التي يبحثها.

يبدأ ابن الهيثم العالم يتدخل تحت تأثير ابن الهيثم فيلسوف العلم، ويبحث في علم المناظر ويحاول تأسيسه بصورة دقيقة وبناءً على أسس إبستمولوجية صادرة عن ابن الهيثم فيلسوف العلم، وهو ما يبدو من قوله "رأينا أن نصرف الاهتمام إلى هذا المعنى بعناية الامكان (أى كيفية الإبصار)، ونخلص العناية به ونأمله ، ونوقع الجد في البحث عن حقيقته". إذن مشكلة الاختلاف بين المذهبين المتعارضين ولدت مشكلة البحث في العلم على أسس جديدة، سوف يشخصها بدقة فيلسوف العلم، ويبين من خلالها المنهج الذي سوف يستخدمه للوصول إلى "الحق" ، وتحديد "العلم".

ولكن ينبغي علينا الآن وقبل أن ننتقل من هذا التصور ، أن نبين أثر هذا الجانب في نطاق فلسفة العلم ، وتأسيس إبستمولوجيا تتطرق من مسلمات معرفية محددة.

لقد كشف ابن الهيثم عن فهم دقيق لأبعاد فلسفة العلم وهو بصدد مناقشته للنظريات والمذاهب المتعارضة، وقد استبان هذا

الفهم من خلال تأكيده في عبارته التي أشعرنا إليها، ثم إن طائفة ممن يعتقد أن .. يرى أن.. " ، " إن طائفة عن يعتقد أن .. يرى أن ..". هل تتبه ابن الهيثم إلى أننا نرى ما نعتقد على غرار ما يرى فلاسفة العلم⁽¹⁾ المعاصرين أمثال فيرابند وهانسون وكون وغيرهم؛ وإذا كان قد تتبه إلى هذا الربط بين سياق الاعتقاد وسياق الرؤية، فلماذا لم يزودنا بمحصول نظري حولهما؟ أم هل طبق الفكرة تطبيقاً مباشراً في فهمه لحقيقة الخلاف بين النظريات العلمية المختلفة؟

نشير من جانبنا إلى أن ابن الهيثم لم يقدم لنا نظرية حول الاعتقاد وعلاقته بالرؤية، لكنه قدم على امتداد كتاب المناظر نظرية متكاملة في الرؤية وهي نظرية علمية، ونظرية متكاملة في الإدراك أيضاً وهي نظرية فلسفية، وبيّن إلى أي حد يمكن أن نتبين مستويات للإدراك معرفياً.

ثامناً: تنفيذ النظريات

أدرك الحسن بن الهيثم حقيقة التعارض بين نظريات العلماء

(1) راجع في ذلك :

- ماهر عبد القادر محمد ، فلسفة العلوم: المشكلات المعرفية، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.

- ماهر عبد القادر محمد ، نظرية المعرفة العلمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.

السابقين عليه، وقد شكل له هذا الإدراك مشكلة معرفية على درجة كبيرة من الأهمية، فالنظريات التي ذهب إليها أصحاب الطبيعية وأصحاب التعاليم متعارضة، وكل منها تستند إلى أدلة مخالفة للأدلة التي تأخذ بها النظرية الأخرى؛ بل الأكثر من هذا أن نظرية أصحاب التعاليم ليست نظرية واحدة، وإنما انقسمت إلى نظريات، وأصبحت الواحدة منها مختلفة عن الأخرى في تأسيس اليقين بنظرية أصحاب التعاليم. ومع أن ابن الهيثم أدرك هذه الفكرة، إلا أنه تصور أن الاتيان بنظرية جديدة لن يتسنى إلا إذا تم تنفيذ النظريات القديمة. والتنفيذ هنا يعنى عند ابن الهيثم تدعيم تصورين أساسيين هما: الأول، التخصيم والتمييز وهو ما سبق أن أشرنا إليه عند تحليلنا لمقالته "الشكوك على بطلميوس". والثانى بيان التعارض بين النظريات بالصورة التي تبين ما انطوت عليه هذه النظريات من أخطاء، وبعد فى التصور. وهو ما يتضح من بيانه للطوائف التي انقسم إليها مذهب أصحاب التعاليم.

أما فيما يتعلق بالنقطة الأولى المتعلقة بالتخصيم والتفنيد فقد ربطها ابن الهيثم بالتقدير المنطقى للمذهبين المتضادين، وهو ما يبدو من فهمه المنطقى لحقيقة التعارض بين المذهبين حول الظاهرة الواحدة. والتعارض هنا يمكن رده إلى الفرض الذى يؤسس كل مذهب من المذاهب المتضادة، إذ لا يمكن لفرضين

مختلفين أن يقدمنا لنا نفس التفسير، أو يقدمنا لنا نفس النتيجة. هذه حقيقة يعلمها ابن الهيثم العالم، ولقنها ابن الهيثم فيلسوف العلم الذي فكر فيها بصورة منطقية ووجد أن التعارض يثبت أنه "إما أن يكون أحدهما صادقا والآخر كاذبا، وإما أن يكونا جميعاً كاذبين والحق غيرهما جميعاً، وإما أن يكونا جميعاً يؤديان إلى معنى واحد هو الحقيقة، ويكون كل واحد من الفريقين القائلين بهذين المذهبين قد قصر في البحث فلم يقدر على الوصول إلى الغاية فوقف دون الغاية، ووصل أحدهما إلى الغاية وقصر الآخر عنها، فعرض الخلاف في ظاهر المذهبين، وتكون غايتهما عند استقصاء البحث واحدة". التنفيذ هنا إذن يصوره ابن الهيثم بصورة منطقية في تقييمه وتقديره للمذهبين المتعارضين باعتبارهما الأساس الذي شكل المعرفة في حدود الظاهرة. ولذا فإن حل التعارض لن يتسنى إلا إذا تم بحث الظاهرة على أساس جديد، وهو ما أشار إليه ابن الهيثم بقوله "ونستأنف النظر في مبادئه ومقدماته .."، لأن تحديد أي النظريات صحيحة، مسألة تحتاج دراسة الظاهرة ككل من جميع جوانبها، وهنا يأتي دور ابن الهيثم العالم مرة أخرى الذي سيبدأ البحث على أسس منهجية جديدة .

وأما فيما يتعلق بالنقطة الثانية فإن التعارض بين النظريات كشف له عن حقيقة نقطة البداية في التصور الإدراكي الذي شكل

قوام النظريات. والواضح هنا أن ادراك نقطة البدء تشكل بعداً
 إبستمولوجياً مهماً، لأن مذهب أصحاب الطبيعة يبدأ تصوره من
 الواقع الإمبريقي، أى من الخارج، وهذا المذهب يفهم بالضرورة
 أن العين باعتبارها حاسة من الحواس "غير مأمونة الغلط"، ومن
 ثم قد تلقننا معرفة غير صحيحة عن الأشياء، أو الظواهر
 الخارجية. وابن الهيثم فى اضافته هذا التصور يقدم لنا فهماً دقيقاً
 بطبيعة إدراك الحواس ومنها البصر الذى لا يدرك شيئاً من
 المبصرات إلا إذا كان حجمه مقتدراً أو كان فى مبصر مقتدر
 الحجم، والحجم المقتدر هو المتوسط الذى يناسب إدراك حاسة
 البصر، فلا يكون صغيراً إلى الدرجة التى لا ندركه معها،
 ولا كبيراً بحيث لا نحصل على صورته.

وتأسيساً على ما سبق فإن الفهم الإبستمولوجى شكل بعداً مهماً
 فى معرفة حقيقة موقف أصحاب التعاليم الذين بدأوا من نقطة
 مختلفة تماماً وهى أن الإبصار إنما يكون بشعاع يخرج من البصر
 إلى المبصر. وكان العين أصبحت مصدر تولد ذاتى للأشعة. وقد
 فهم ابن الهيثم أن النقطة الأساسية التى تشكل بيئة سلبية لهذه
 النظرية تتمثل فى أنه إذا كان هذا المذهب صحيحاً لكان من
 الطبيعى أن يرى الإنسان فى الظلام الحالك، ولكن هذا لا يحدث،
 ومن ثم ينهار مذهب أصحاب التعاليم فى تكوينه النظرى. هذا عن

البيئة السلبية الخارجية التي اعتمد عليها ابن الهيثم في رفض نظرية أصحاب التعاليم. لكن الجانب الآخر لهذا الرفض استمد أصلاً من البيئة السلبية الداخلية المتمثلة في أن هذا المذهب انقسم أنصاره إلى طوائف، كل طائفة ترى مذهباً معيناً في الإبصار، على ما هو واضح من نص ابن الهيثم. ومن ثم فإنه من وجهة النظر الإستمولوجية تشكل البيئة السلبية الداخلية علامة واضحة على عدم اتساق النظرية، وتعارض نتائجها في إطار نظرية كل طائفة من الطوائف التي انقسم إليها المذهب.

والواقع أن الطوائف التي يشير إليها ابن الهيثم في هذا الصدد هي في حد ذاتها جماعات علمية متنافسة اتبعت نموذجاً علمياً محدداً، وحاولت كل جماعة أن تثبت وجهة نظرها بالصورة التي تتسق مع موقفها المعرفي. وهذه النقطة تبين إلى أي حد بدأ ابن الهيثم يشد انتباه العلماء والمفكرين في فترة مبكرة إلى فكرة الجماعات العلمية المتنافسة، وبين أن التنافس بين الجماعات العلمية صدر من الفرض التصوري الذي بدأ به كل فريق، ومن النتيجة التي انتهى إليها الرأي، حيث "قد يعرض الخلاف أيضاً في المعنى المبحوث عنه من جهة اختلاف طرق البحث ..".

الفصل الرابع العقل والنقد عند الغزالي

أولاً- العلم عند الغزالي

ثانياً- الفطرة ونقد التقليد

ثالثاً- من التقليد إلى الحسيات

رابعاً- من الحسي إلى العقلي : بداية النور

خامساً- الحاكمية عند الغزالي

سادساً- حدود الحس والعقل : جدل النهائية واللاهائية

سابعاً- مراتب العقل ودرجاته

يعتبر الإمام أبو حامد الغزالي (450 - 505 هـ) من أبرز مفكري الإسلام دفاعا عن العقل والعلم ، هذا فضلا عن كونه حجة الإسلام وأبرز مفكري أهل السنة في عصره .

يذهب الغزالي في كتابه " معيار العلم في فن المنطق " إلى أنه " لا ينبغي أن تعرف الحق بالرجال ، بل ينبغي أن تعرف الرجال بالحق فتعرف إلى الحق أولا ، فمن سلكه فاعلم أنه محق . فإما أن تعتقد في شخص أنه محق أو لا ثم تعرف الحق به ، فهذا ضلال اليهود والنصارى وسائر المقلدين " (1) . والعقل هو الموصل للحق عند الغزالي ، وهو محور نظرية اليقين .

نحاول في هذا البحث أن نتعرف على الوجه العقلائي للغزالي من خلال نظريته العامة في العلم والعقل والعلاقة بينهما وتشكل نظرية اليقين عند الغزالي .

أولاً: العلم عند الغزالي .

تجاء الكتاب الأول من أحياء علوم الدين للإمام الغزالي بمثابة المدخ من الجسم ، إذ تجده يحسد فيه خلاصة فكرة ونظرياته المختلفة التي نستخرج من لها بالتفصيل في بقية أجزاء أحياء علوم الدين . وربما أوحى هذه الفكرة للعلامة ابن خلدون ، فيما بعد ، أن يخصص المقدمة " مدخلا نظريا شريفا لكتاب العبر بكل أجزائه . وفي هذا الجانب نجد أن المفكرين المبدعين من طراز الغزالي وابن خلدون ، يميلون دائما إلى تغطية الموضوعات التي

(1) الغزالي ، معيار العلم في فن المنطق ، ص 123

يريدون تناولها نظرياً وبصورة محدثة ، ويعتبرون هذا المدخل النظري بمثابة الإطار الذي يجب علي القارئ أن يلم به كمقدمة ومدخل ضروري قبل تلقف الموضوعات . هذا فضلاً عن أن الكاتب يميل أيضاً إلى ربط الموضوعات ببعضها وبيان كيفية تشابكها من خلال نسيج العلاقات بين التصورات ، ثم بين القضايا التي تتأسس علي هذه التصورات ، وكيفية الاستدلال منها علي اعتبار أن الاستدلال في حد ذاته يشكل هدفاً رئيسياً للفكر . وهنا نلتقي بالفعل بالمنطقية الدقيقة إذ المفكر لا يمكنه أن يؤسس شبكة علاقات موضوعاته ما لم يكن علي تriage بالمنطق وأساسه وجوانبه المختلفة وكيفية تأسيس الاستدلال الصحيح . وهنا نجد أن الغزالي يشارك أقرانه من مفكري الطراز الأول الذي يعتبرون المنطق مدخلاً ضرورياً للعلم والفهم وتأسيس العلاقات وممارسة ملكه الاستدلال المنطقي . لقد حصل المنطق منذ البداية ودون كتابه المهم " معيار العلم " كتاباً خالصاً في المنطق وأبوابه ، وجاء هذا التدوين في مرحلة سابقة علي كتاب "أحياء علوم الدين" .

ولما كان الغزالي يفهم ويعرف منطقياً القيمة العقلية للتصورات والدور الذي تلعبه في تشكيل المعرفة وبنائها ، فقد حشد جماع تصوره للعلم وموقفه منه في الكتاب الأول من "أحياء علوم الدين" ، وصدر هذا التصور في مفتح الكتاب إذا نجده ينظر إلى العلم علي أنه ينقسم إلى علم المعاملة وعلم المكاشفة . أما علم المكاشفة فهو ما يطلب منه كشف المعلوم فقط . وأما علم المعاملة فهو ما

يطلب منه مع الكشف العمل به (1) . ثم يفصل بعد ذلك في تحديد دقيق أقسام العلمين . يهمننا أن نركز بصورة أساسية علي تصور ه لعلم المعاملة الذي يقسمه إلى علم ظاهر يتعلّق بالجوانب وهي إما عادة وإما عبادة ؛ وعلم باطني يتعلّق بأحوال القلب ، ويقسمه إلى محمود ومذموم . أما علم المكاشفة فهو غاية مقصد الطالبين والصدّيقين ، والكلام فيه بالرمز والإيماء علي سبيل التمثيل والاجمال ، لاعتقادهم بقصور أفهام الخلق عن الاحتمال .

يتناول الغزالي فضيلة العلم في هذا الإطار ، ويستشهد بالآيات القرآنية التي تبين فضل العلم والعلماء والمكانة الرفيعة التي يحتلها العلماء ، ويبين أيضاً أهمية الأحاديث النبوية الشريفة عن العلم وفضل العلماء . ولكن يلاحظ أن الغزالي في هذا الصدد استشهد بكثير من الأحاديث ذات السند الضعيف ، ولم يتحقق من صحة بعض الأحاديث المروية . لكن من جانب آخر يلاحظ أن الغزالي يركز علي مقولة معينة مفادها أن طلب العلم جهاد ، وهو فريضة علي كل مسلم ، كما يركز أيضاً علي أن " العلماء سرج الأزمنة ، كل واحد مصباح زمانه يستضيء به أهل عصره " (2) . مما يعني في رأيه أن العلماء يؤدون ويلعبون دوراً تنويرياً هاماً بالنسبة للناس والمجتمع كل في عصره .

(2) الغزالي ، أحياء علوم الدين ، الكتاب الأول ص 3 - ص 4

(3) المرجع السابق ، ص 11

يؤسس الغزالي إذن من هذا المنطلق نظريته عن بيان العلم المحمود والعلم المذموم ، ويبين ما هو فرض عين وما هو فرض كفاية .

العلم الذي هو فرض عين : يتمثل هذا العلم في قول رسول الله صلي الله عليه وسلم "العلم فريضة علي كل مسلم " . في هذا الصدد انشبت الآراء ، كما يري الغزالي ، فذهب المتكلمون إلى أن العلم المقصود هو علم الكلام إذ به يدرك التوحيد ويعلم به ذات الله سبحانه وصفاته ، علي حين ذهب الفقهاء إلى أن المقصود هو علم الفقه الذي به تعرف العبادات والحلال والحرام وما يحرم من المعاملات وما يحل ، وذهب المفسرون والمحدثون إلى انه علم الكتاب والسنة إذ بهما يتوصل إلى العلوم كلها . علي حين رأت الصوفية أنه علم العبد بحاله ومقامه ، وهو العلم بالإخلاص وآفات النفوس وهو علم الباطن (1) .

لكننا نجد أن الغزالي بعد هذا الحصر لا يميل بصورة نهائية إلى أي واحد من هذه الآراء السابقة عن العلم ، ويشير إلى أن العلم هو ما سبق أن أشار إليه في مفتتح الكتاب : علم معاملة وعلم مكاشفة . ويؤكد رأيه عن تصور العلم كما يقصده بأنه " ليس المراد بهذا العلم إلا علم المعاملة . والمعاملة التي كلف العبد العاقل البالغ بها ثلاثة : اعتقاد ، وفعل ، وترك " (2) . ويرتبط بهذا التصور أن فرض العين في رأي الغزالي يتمثل في " العلم

(1) المرجع السابق ، ص 14

(2) المرجع السابق

بكيفية العمل الواجب ، فمن علم العلم الواجب ووقت وجوبه فقد علم العلم الذي هو فرض عين " (1).

ويتدرج الغزالي من هذا التصور إلى بيان العلم الذي هو فرض كفاية . وهكذا نلتقي بثنائيتة المشهورة في تقسيم العلوم إلى شرعية تستفاد من الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه ، والتي علوم غير شرعية تنقسم بدورها إلى ثلاثة أقسام : الأول ، ما هو محمود ، والثاني ، ما هو مذموم ، والثالث ، ما هو مباح .

أما العلم المحمود فهو ما يرتبط به مصالح أمور الدنيا . وينقسم هذا العلم إلى نوعين هما :

الأول : ما هو فرض كفاية ، وهو علم لا يستغنى عنه في قوام أمور الدنيا مثل الطب إذ هو ضروري في حاجة بقاء الأبدان . وكذلك علم الحساب من حيث هو ضروري في المعاملات وقسمة الوصايا والمواريث .

الثاني : ما يعد فضيلة وليس بفريضة ، وهو مثل التعمق في دقائق علم الحساب وخصائص الطب ، مع أنه يمكن الاستغناء عنه ، إلا أنه يفيد زيادة قوة في القدر المحتاج إليه

وأما العلم المذموم فمثاله علم السحر والطلسمات والشعبذة والتلبيسات . وأما المباح من العلم فهو مثل العلم بالأشعار التي لا سخر فيها ، وتواريخ الأخبار وما يجري مجراه (2).

(1) المرجع السابق ، ص 15

(2) المرجع السابق ، ص 16

ولكن كيف يكون الشيء علماً ويكون مع كونه علماً مذموماً؟ إن هذا السؤال لم يغيب عن بال الغزالي المنطقي لأنه لازم عن تقسيمه للعلم إلى محمود ومذموم . ولكن الإجابة علي هذا السؤال تقتضي نظراً معرفياً ، وهو ما يقدمه الغزالي الإبستمولوجي الذي احتفظ لنفسه بحرية الانتقال دوماً من المستوي المعرفي إلى المستوي المنطقي وبالعكس ، ليبين ما قد يلتبس علي القارئ وهو بصدد تقديم آرائه .

إن العلم في رأي الغزالي هو معرفة الشيء علي ما هو به ، ولذا فإن العلم لا يلزم لعينه وإنما يلزم في حق العباد ، ويقع في هذا رأي الغزالي لأحد أسباب ثلاثة هي :

السبب الأول : أن يكون العلم مؤدياً إلى ضرر ما إما لصاحبه أو لغيره ، وهذا مثل السحر والطلسمات . إذ لما كانت هذه العلوم تضر بالخلق ، ولما كانت الوسيلة إلى الشر شر فيلزم عن ذلك أن يكون هذا هو السبب في كون هذا النوع من العلم مذموماً . إننا نلاحظ هنا أن الغزالي يؤسس حجة منطقية ذات صورة شرطية قصد منها أصلاً البرهنة علي المعطي المعرفي .

والواقع أن الغزالي في وصفه الحجة علي هذا النحو إنما يكون قد استفاد بصورة دقيقة من فهمه ومعرفته للمنطق الشرطي ، لأن استدلاله علي النتيجة جاء صحيحاً ، وهذا ما يمكن أن نتبينه إذا وضعنا هذه الحجة في صياغة بلغة المنطق الرياضي المعاصر علي النحو التالي :

إذا كانت هذه العلوم تضر بالخلق فهي شر

لكن هذه العلوم تضر بالخلق

هذه العلوم شر

ويمكن صياغة هذه الحجة رمزياً كما يلي :

$$P \supset q$$

.

P

\supset

q

أي

$$[(p \supset q) \cdot p] \supset q$$

$$T \quad \checkmark \quad T \quad \checkmark \quad T \quad \checkmark \quad T$$

$$T \quad X \quad F \quad X \quad T \quad \checkmark \quad F$$

$$F \quad \checkmark \quad T \quad X \quad F \quad \checkmark \quad T$$

$$F \quad \checkmark \quad F \quad X \quad F \quad \checkmark \quad F$$

نلاحظ أن التضمن الرئيسي بعد القوس جميع قيمة صادقة ،

وهذا يعني أن الحجة صحيحة ، فكان الغزالي أسس تصوره

المعرفي للعلم المذموم علي أساس منطقي وهو ما جعله يرفض مثل هذه العلوم التي تضر بالخلق .

السبب الثاني : أن يكون العلم مضراً بصاحبه في غالب الأمر مثل علم النجوم . وهذا العلم يقسمه الغزالي إلى قسمين هما : القسم الحسابي ، وقسم الأحكام الذي يرجع إلى الاستدلال علي الحوادث بالأسباب (أي الاستدلال بما سوف يقع أو يحدث في المستقبل) وقد نزهه الشرع . لكن يبدو أن تسمية الغزالي الاصطلاحية هذا لم تكن موفقة ، إذ أن هذا هو علم التنجيم وهو الذي يستدل بمواقع النجوم حسابياً علي ما سوف يقع من حوادث المستقبل ، وهو مذموم والشرع ينهى عنه . وقد فهم المسلمون التمييز بينه وبين علم الفلك . وقبل الغزالي بقرن كامل كان أبو نصر الفارابي قد حدد هذا التمييز في " إحصاء العلوم " إذ ذهب إلى أن علم النجوم يشتمل علي قسمين أحدهما علم دلالات الكواكب علي المستقبل ، والثاني العلم التعليمي . وهذا القسم الثاني هو الذي يعد من العلوم . وقد فهم العلماء العرب أن القسم الأول الذي ينصب علي معرفة كيفية الاستدلال بدوران الفلك وطولع البروج وحركات الكواكب علماء . وهنا تصادفنا نقطة مهمة في فهم أصول التمييز بين العلم

واللا-علم في الفكر العلمي العربي، وهي مسألة لم تفهم إلا حديثاً (1).

إن تنبه الغزالي إلى أهمية هذا المفهوم وبين بدقة " أن أحكام النجوم تخمين محض ليس يدرك في حق أحاد الأشخاص لا يقينا ولا ظنا ، فالحكم به حكم بجهل ، فيكون ذمه علي هذا من حيث إنه جهل لا من حيث إنه علم وما يتفق من إصابة المنجم علي ندور فهو اتفاق ، لأنه قد يطلع علي بعض الأسباب ... وبقية الأسباب لا تدري " (2). أضف إلى هذا انه لا فائدة من الخوض فيه ، لأنه فضول لا يغني وتضييع للعمر .

السبب الثالث : وهو ما يوضحه الغزالي من أن الخوض في علم لا يستفيد الخائض فيه فائدة علم ، فهو مذموم في حقه كتعلم دقيق العلوم قبل جليلها ، وخفيها قبل جليلها (3).

لكن يبدو أن الغزالي يريد أن يحكم نظريته إحصائياً دقيقاً، لأنه يجد معرفياً أن هناك قدراً من الارتباط بين المحمود والمذموم من العلوم ، فالعلوم المحمودة ليست كلها محمودة بل هناك تفاوت. إن العلم المحمود في نظر الغزالي ثلاثة أقسام :

الأول قسم مذموم قليله وكثيره ، والثاني قسم محمود قليله وكثيره ، والثالث قسم يحمد منه مقدار الكفاية ولا يحمد الفاضل

(1) ماهر عبد القادر محمد ، التراث والحضارة الإسلامية ، دار النهضة العربية ، بيروت 1986 ، ص 62 وما بعدها .

(2) الغزالي ، أحياء علوم الدين ، ص 30

(3) المرجع السابق ، ص 30

عليه والاستقصاء فيه . أما القسم الأول المذموم منه قليلاً وكثيره فهو ما لا فائدة فيه في دين ولا دنيا ، إذ فيه ضرر يغلب نفعه كعلم السحر والطلسمات والنجوم . وأما القسم الثاني المحمود إلى أقصى غايات الاستقصاء فهو العلم بالله تعالى وبصفاته وأفعاله . وأما القسم الثالث وهو العلوم التي لا يحمد منها إلا مقدار مخصوص فهي علوم فروض الكفايات (1) .

يترتب علي التصور الذي قدمه الغزالي للعلم المحمود والعلم المذموم أنه ينبه الإنسان إلى أنه هو الذي يختار الاشتغال بأيهما ، ومن ثم فإن عليه أن يشتغل بالعلوم النافعة ، ومن ثم فإن الغزالي يركز بصورة مباشرة علي أن " العلم هو ما يحصل للنفس بالاكْتِسَاب " . إن الفطرة الأولى بالنسبة للناس جميعاً واحدة ، وهو ما يشير إليه الغزالي في " المنقذ من الضلال " من أنه تبين أن " صبيان النصاري لا يكون لهم نشوء إلا علي التنصر وصبيان اليهود لا نشوء لهم إلا علي التهود وصبيان الإسلام لا نشوء لهم إلا علي الإسلام ، وسمعت الحديث المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال : كل مولود علي الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه " (2) . لذلك فإن الغزالي أراد أن يعرف حقيقة الفطرة الأصلية وهذه الفكرة تجد أصولها في نظرية " الاكْتِسَاب " التي يقدمها الغزالي ، لأنه إذا كانت الفطرة واحدة في الناس جميعاً ، فإن فكرة الاكْتِسَاب تشير مباشرة إلى إضافة شئ

(1) الغزالي ، أحياء علوم الدين ، ص 38 - 39

(2) للغزالي ، المنقذ من الضلال ، ص 4

جديد إلى النفس لم يكن بها من قبل . والإضافة التي نشير إليها لم تحدث إلا بعد أن التقت النفس بموضوعات جديدة انطبعت في النفس ، وهذا الانطباع يأتي بفعل الخبرة التي تتقش المعاني على العقل .

إن هذا القصور الذي يقدمه الغزالي يماثله بصورة كبيرة تصور ديكارت في العصر الحديث ، إذ العقل عند ديكارت واحد في الناس جميعاً . وهو بمثابة الفطرة الأولى . وسوف نبين فيما بعد مدي ما أحدثه الغزالي من اثر في ديكارت .

والأمر الجدير بالملاحظة في هذا السياق أن الغزالي ينظر للمعرفة نظرة محددة تطورت في كتاباته المختلفة ووضحت بصورة كبيرة في مؤلفه المهم " المنقذ من الضلال " ، رغم صغر حجم هذا المؤلف وتركيزه الشديد ، فقد لاحظ الغزالي التسدرج الشديد والتفاوت البادي في المعرفة وبين كيف أن أنواع المعرفة التي يعرفها دخلت في حوار وجدل من خلال العقل وقواه النقدية لتأسيس الوعي بالموضوعات : قد تكون المعرفة عن طريق التقليد، وقد تكون عن طريق الحس ، أو عن طريق العقل ، أو عن طريق الحدس والكشف .

والغزالي في مناقشته لمستويات المعرفة وتأسيس الحوار بين قواها كان قد أعد نفسه وهياً عقله لهذا الحوار ، وأصبحت مسألة " تهيئة العقل " مرتكزه الأول في الحوار الإستمولوجي بين قوي المعرفة ذاتها وهو ما يشير إليه بقوله " وقد كان التعتش إلى

إدراك حقائق الأمور دأبي وديدني من أول أمري " (1) . فالتعطش هنا هو الشغف والتهيأ الدائم المشوب بحب الاستطلاع والموجه دائماً نحو طلب الحقيقة .

ثانياً: الفطرة ونقد التقليد

تمثلت الدرجة الأولى من المعرفة بحقائق الأمور في التقليد ، وهذه المعرفة لا إضافة فيها ولا إبداع ، وإنما هي معرفة تنقل من جيل إلى جيل دون أن يحاول الجيل اللاحق مناقشة وفهم ما تلقاه من الجيل السابق ، أي جيل الآباء والأساتذة . وهذه الصورة من صور المعرفة تشكل عائقاً معرفياً بالنسبة للفهم عند الغزالي ، لأن المقلد في هذه الحالة لا يفهم إلا من خلال سياق التصورات التي انتقلت إليه تقليداً ، وهنا تسقط فضيلة الاجتهاد ، ومن ثم تصبح المعرفة غير منتجة ولا تشكل أي صورة من صور النمو . إنها معرفة التزام بالقواعد والشروط التي وضعها التقليد ولا يمكن الخروج عليها . لكن الغزالي يسقط هذا النوع من المعرفة في مبدأ الأمر وهو في أولي مراحل التهيؤ العقلي منذ عهد الصبا ، ومنذ اكتشاف نشوء الأبناء علي دين آبائهم . وقد جاء هذا الإسقاط مؤشراً مهماً للارتقاء إلى درجات المعرفة الأخرى . أثار الغزالي إلى هذه الفكرة في " المنقذ " بقوله " انحلت عني رابطة التقليد وانكسرت علي العقائد الموروثة علي قرب عهد بسن الصبا " (2) ، ومنذ أن خرج من أسر " التقليد " وفك أسره من " العقائد

(1) الغزالي المنقذ من الضلال ، ص4

(2) الغزالي ، المنقذ من الضلال ، ص4

الموروثة " ، انطلق عقله في رحاب آفاق المعرفة بكل صورها .
 لقد كان التقليد قيدياً وسجناً للعقل . وكانت العقائد الموروثة هي
 قوام التصورات التي يعمل من خلالها العقل ، ولكن بعد أن اسقط
 التقليد والعقائد الموروثة تحرك باطنه إلى " طلب حقيقة الفطرة
 الأصلية وحقيقة العقائد العارضة بتقليد الوالدين والأستاذين
 والتمييز بين هذه التقاليد وأوائلها تلقينات وفي تمييز الحق منها
 عن الباطل اختلافات " (1) . إذن اتجه الغزالي في هذه المرحلة إلى
 تأسيس ملكة التمييز التي هي أول درجات النقد من الناحية
 الإبستمولوجية . وهذه الملكة سوف تتيح له المناسبة أو الفرصة
 لبيان حدود المعرفة ذاتها والاختلافات الضرورية أو الواقعة بين
 مستوياتها المختلفة .

ثالثاً: من التقليد إلى الحسيات

إن ملكة التمييز المدعومة بالنقد عن الغزالي أسست فكرة "
 الحاكمية " المعرفية ، فوجدنا قوي المعرفة تتسابق إلى تأسيس
 معرفة لا يداخلها شك من خلال معيار محدد وهو "الأمان
 المعرفي" ، هذا المعيار الذي لازم الغزالي " علي قرب عهد بسن
 الصبا " كما يقول ، وهو الذي دفعه لمعرفة حقيقة التقليد ورفضه .
 وهو ذاته الذي جعله ينتقل من التقليد إلى المحسوسات اعتقاداً منه
 أن اليقين الذي ينشده يكمن في الحسيات ، وفي هذا الصدد يقول "

(1) الغزالي ، المنقذ من الضلال ، ص 4

ثم فتشت عن علمي فوجدت نفسي عاطلاً عن علم موصوف بهذه الصفة إلا في الحسيات والضروريات " (1) .

ومع أن الغزالي في هذه المرحلة وجد أن الحسيات مصدر اليقين بعد البحث ؛ إلا أن ملكة التمييز والنقد جعلت باطنه يتحرك إلى طلب الحقيقة ويحاول أن يكتشف درجة الأمان فيها ، لأنه يريد أن يؤسس نظرية اليقين علي أساس فكرة الأمان المعرفي ليتيقن من ثقته بالمحسوسات ، وهنا يتدخل العقل بملكته الجدلية ويجعله يتساءل هل أمانى من الغلط في الضروريات من جنس أمانى الذي كان قبل في التقليديات ومن جنس أمان أكثر الخلق في النظرريات أم هو أمان محقق لا عذر فيه ولا غائلة له ؟ إن الغزالي هنا يبين من طرف بعيد خوفه من الانتكاس إلى التقليد بعد أن انحلت عنه رابطته ؛ ولذا فإنه يحاول العثور علي درجة الأمان التي تؤسس معرفته ، والتي لا يمكن في إطارها أن يتعرض لغدر ويصبح بإمكانه أن يصل إلى اليقين . ولكن سؤاله يكشف أيضاً عن درجة من درجات الشك لأنه لازال يقارن أمان الضروريات بأمان التقليديات . وهذا الشك مبعثه ملكة التمييز وقوة النقد العقلي التي بدأ يتحلي بها الغزالي .

إن العقل عند الغزالي إذن ينشد اليقين ، وهذا لا يتأسس إلا بعد مرحلة ورحلة من الشك ، وهو ما أخذ الغزالي يسلح نفسه به ، لأنه منذ اللحظة التي أخذ يعمل فيها المقارنة بين الضروريات والتقليديات ، كان الشك في المحسوسات قد تسرب إلى نفسه

(1) المرجع السابق ، ص 5

وتمكن منها ، ومن ثم لا بد من البحث والتفتيش ، وهو ما يعبر عنه بقوله " فأقبلت بجد بليغ أتأمل في المحسوسات والضروريات وأنظر هل يمكنني أن اشكك نفسي فيها ، فأنتهي بي طول التشكيك إلى أن لم تسمح نفسي بتسليم الأمان في المحسوسات أيضا " (1) . أن ملكة التمييز المدعومة بالنقد المعرفي توقفت عن التسليم بالأمان . كان لا بد إذن أن يتوقف الغزالي ليؤسس حجته التي يريد لها أن تؤتي ثمارها من خلال حزام الأمان الذي يؤسسه معيارا لليقين . وهذا المعنى هو ما ننتبئه علي الفور من المصطلحات التي استخدمها الغزالي في نصه مثل " أتأمل " ، " المحسوسات " ، " الضروريات " ، " فأنتهي بي طول التشكيك " ، و " لم تسمح نفسي " . لننظر إذن في هذه المعاني ونحاول الوقوف علي ما يفهمه الغزالي منها .

إن استخدام الغزالي في مفتاح هذا النص لكلمة " أقبلت " تشير إلى أنه تهيأ بالفعل ، وأصبح في موقف من ينظر للأمر بعين فاحصة ، وهو ما جعله يتبع هذا بكلمة " أتأمل " . فكلمة " أتأمل " هنا كما استخدمها الغزالي إبستمولوجيا تشير إلى النظر العقلي للموضوعات التي يدرسها ، وهي موضوعات الإدراك الحسي والموضوعات العقلية المتمثلة في الضروريات ، وهو ما أشار إليه مباشرة بعد كلمة " أتأمل " . إن دور التأمل في هذه الحالة يشير إلى قدرة العقل والذهن المتيقظ الفطن ، علي إدراك طبيعة الأشياء ، سواء أكانت المحسوسة أم التي لا تخضع للحس .

(1) الغزالي ، المنقذ من الضلال ، ص 5

والسمة الأساسية للتأمل تتمثل في أن التأمل ملكة التفكير الذي يشير إلى تركيز الذهن على الموضوع المدروس واستيعابه وفهمه ابتعاده ثم شرجه بعد الإحاطة بجوانبه ، وهنا فإن التأمل يضرب بسهم نقدي عميق في بنية الشيء ليستوضح أبعاده وما خفي من معانيه . فكان الغزالي ، من حيث المبدأ ، أراد أن يجمع في رحاب التأمل فكرتين متلازمتين : الأولى تتمثل في النظر العقلي . والثانية : تبدو في التفكير ، وهما معا سيفضيان إلى الحوار النقدي والمناقشة العقلية التي فتح الغزالي أبوابها في " المنقذ من الضلال " بين العقل والحس لتأسيس الأمان .

ولكن لماذا توقف الغزالي عند المحسوسات والضروريات وتساءل عن إمكانية تشكيك نفسه فيهما ؟ إن هذا التوقف دلالة معرفية . إن الغزالي الإبستمولوجي يعرف جيداً أنه يصدد تأسيس معرفة كما يعرف أنه يبحث عن اليقين ، ويعرف بالتالي أن لليقين شروطه وحدوده . وهنا تتاح الفرصة للغزالي الإبستمولوجي أن يستفيد من الغزالي المنطقي .

كان الغزالي المنطقي قد جعل اهتمامه في " معيار العلم " تحديد التصور المنطقي الذي يصلح لتأسيس المعرفة . والمحسوس الموجود في الواقع الخارجي إذا اردنا معرفته سنجد إنها معرفة ظنية لا يقين فيها ، ومن ثم فإن القضايا التي قوامها أشياء حسية ليست يقينية ، ونتيجة الاستدلالات منها ظنية ومحملة وهنا من الطبيعي أن يتوقف الغزالي عن عقد اليقين للحسيات . لذا وجدنا أن الغزالي يتبع قضيته الأساسية بقوله " لم تسمح نفسي " . وهذه

الفكرة الأخيرة تكشف حذره وحيطنته وتنبهه . كما تكشف فطنته كل ما يمكنه أن يؤثر علي فكرة الأمان ذاتها .

إن هذا الحذر وتلك الفطنة هي عنوان التفضل والتربية ودليل تحكم العقل في الأشياء، ومن ثم فإنه إذا كان فعل التأمل ينطوي علي الدهشة في بداية الأمر ، فإنه يقترن بالعقل ذاته في نهاية المطاف لتأسيس اليقين .

إننا إذا ربطنا المعاني السابقة معا لاستبان لنا أن " التأمل " بالمعني الذي ذهب إليه الغزالي يتمثل في قدرته علي الغوص في الأشياء التي أمامه ، والتي يشير إليها في نصه وهي المحسوسات والضروريات (أي مواد الحس ومواد العقل) التي تبين له ، كما سنري ، أنه عرف حقيقتها عن طريق الحدس الذي قدم له أروع الاكتشافات . ولكن حدس الغزالي من نوع خاص .

إذن نص الغزالي ثري إلى درجة بعيدة ، ودليل هذا الثراء انه يربط بين المحسوسات والضروريات . ترجع للحس مباشرة والإدراك الحسي وعاءها ، ومصدرها الخبرة . والضروريات مصدرها العقل وقوي التجريد فيه . فكان الغزالي الإبستمولوجي أراد أن يجمع بين الخبرة والعقل المجرد من خلال ملكة النقد والتأمل . ألا يشبه علينا هذا موقف كانط النقدي في القرن الثامن عشر ؟ قد يكون موقف الغزالي هو بمثابة الإرهاصات الأولى لنظرية كانط النقدية ، خاصة إذا علمنا أن الغزالي الإبستمولوجي أراد أن يؤسس حزام الأمان لنظريته من خلال فكرة الحاكمية .

إننا نعرف المحسوسات من خلال الخبرة . والإحساس كما يذهب إلى ذلك أنصار المذهب التجريبي الحديث هو أول درجات المعرفة ، وأول مداخل مراحل الإدراك . وهنا يصبح الإدراك الحسي بمثابة المادة الأولى للمعرفة . وعن هذا الطريق ترسم الانطباعات علي الحواس لتكون الأفكار العقلية المقابلة لها في ذهن بحيث تصبح الفكرة ، كما يقول أنصار المذهب التجريبي الحديث ، مطابقة للانطباع المقابل لها في الخبرة . وجد الغزالي أن المحسوسات قد تقودنا إلى الخطأ ، وهو ما يتعاون علي إظهاره الغزالي المنطق والغزالي الإستمولوجي معا لبيان كيف يقع الخطأ وكيف يتبدد اليقين بالمحسوسات ، لأنك حين " تنظر إلى الظل فتراه واقفاً غير متحرك وتحكم بنفي الحركة ثم بالتجزئة والمشاهدة بعد ساعة تعرف أنه متحرك وأنه لم يتحرك دفعة بل علي التدرج ذرة ذرة حتى لم يمكن له حالة وقوف " (1) . استبان هنا أن الحس يخدعنا ، ومن ثم كيف نسلم الأمان لمن خدعنا ولو مرة واحدة ! لانتفاة إذن بالمحسوسات . وكذلك الضروريات التي مصدرها العقل ، كما يري الغزالي .

إلا أن الغزالي المنطقي في هذا الموضع سكت علي الغزالي الإستمولوجي ، وهو ما نتبينه من أن الغزالي الإستمولوجي أراد أن يضع الحس في موضع المحاكمة ، ويقدم الحجة والدين علي أنه لا ثقة فيه ، وقبل المنطق هذه الحجة لأنها تدعم موقف الغزالي معرفياً ، لكن الغزالي الإستمولوجي لم يقدم حجة أو دليلاً

(1) الغزالي ، المنقذ من الضلال ، ص 6

علي عدم الوثوق في الضروريات ومصدرها العقل . فسكت الغزالي المنطقي علي الغزالي المتعزفي إلى حين ، وهو ما سنجدّه في نظرية اليقين .

أما استخدام الغزالي لتعبير " فانتهي بي طول التشكيك " إنما جاء دليلاً علي المجاهدة وطول الوقت والمعاناة التي تعرض لها . هذه المعاناة التي استمرت مدة من الزمان هي بطبيعة الحال محدودة . وطول المدة هنا يشير بطبيعته إلى أن الغزالي كان في غفلة ، وبعد هذه الغفلة انقذت الخواطر في النفس ووصل إلى اليقين عن طريق " نور قذفه الله تعالى في الصدر وذلك النور هو مفتاح أكثر المعارف " (1) . وفي هذا الصدد يستشهد الغزالي بالآية الكريمة (فكشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد) . إن رحلة المجاهدة والمعاناة ، رغم طول المدة وطول التشكيك ، انتهت بالوصول إلى اليقين . وهنا يكون الغزالي بعيداً عن أن يوصف بأنه من الشكاك الذين يعملون علي هدم المعرفة . إن الشك الذي تبناه الغزالي طوال هذه الرحلة إنما هو شك مؤقت للوصول إلى اليقين .

رابعاً: من الحسي إلى العقلي : بداية النور

بعد أن كذب حاكم العقل ، بنقده وتأمله ، الحس ، انطلاقاً من الشك في المحسوسات الذي لا سبيل إلى مدافعتة والذي بطلت معه الثقة بالمحسوسات ، اتجه الغزالي إلى نشدان اليقين من خلال "

(1) الغزالي ، المنقذ من الضلال ، ص 7

العقليات التي هي من الأوليات كقولنا العشرة أكثر من الثلاثة والنفي والإثبات لا يجتمعان في الشيء الواحد ، والشيء الواحد لا يكون حادثاً قديماً موجوداً معروفاً واجباً محالاً " (1) . أن الأوليات التي يتحدث عنها الغزالي هنا هي سبائى التصور التي يقع بها التصديق ، فكأنه يوحد بين العقل والمنطق علي اعتبار أن العقل لا يمكنه أن يخرج علي قواعد المنطق ، أو بمعنى أدق لا يمكنه أن يخرج علي اتساقه مع ذاته ، إذ أن أهم ميزة للعقل تكمن في الاتساق الذي يعني عدم الوقوع في التناقض . وهنا فإنه العقل المتسق مع ذاته كما يري الغزالي وهو من رواد المنطق ، يستحيل أن يحكم بالنفي والإثبات في الوقت نفسه ، فالحكم والحكم المضاد لا يجتمعان معا . إن هذه الخاصية من أدق ما يميز العقل في رحلته في عالم التصورات التي يؤلف منها التصديقات .

ومع أن الغزالي يفهم خاصية الاتساق من الناحية المنطقية وما يترتب عليها معرفياً ؛ إلا أنه لم يستطع أن يخرج من أسر نظرية الأمان التي قبلها معياراً للوضوح والتمييز ، والتي يري إنها المعيار الذي يجعله يرتقي من الشك إلى اليقين ، أو حتى يتدرج من يقين إلى آخر . وما دام الغزالي قد حدد الأمان معياراً ، وجعل حاكميه العقل مداراً لهذا المعيار ، فإنه كان من الضروري أن يذعن لصوت حاكم الحس الذي أراد أن يحاكم العقل بمعياره كما سبق للعقل أن حاكم الحس بمعيار المحسوسات ، فكان من الطبيعي أن يتساءل حاكم الحس " بم تأمن أن تكون ثقتك بالعقليات

(1) الغزالي ، المنقذ من الضلال ، ص 6

كتفتك بالمحسوسات وقد كنت واثقا بي فجاء حاكم العقل فكذبني ولولا أن جاء حاكم العقل لكنت تستمر في تصديقي فلعل وراء إدراك حاكم العقل حاكم آخر إذا تجلي يكذب العقل في حكمه كما تجلي حاكم العقل فكذب الحس في حكمه . وعدم تجلي ذلك الإدراك لا يدل علي استحالته " (1) إن هذا التدرج يشير إلى أن الحس يحاكم العقل ، ويطلب إليه التوقف عن التصديق حتى يتوصل إلى الأمان ، إذ لعله قد يكتشف أنه لا ثقة بالعقليات ، كما سبق له أن اكتشف أنه لا ثقة بالمحسوسات . وهنا نريد أن نتوقف قليلا لنكتشف العلاقة بين العقل والنقد في هذا المستوى من الحاكمية التي التزم بها الغزالي .

خامساً: الحاكمية عند الغزالي

إن مصدر الحاكمية عند الغزالي يرتد مباشرة إلى العقل الذي يؤسس النقد معرفيا . ومع أن العقل قد حاكم المحسوسات ونقد مسألة التصديق بحقيقتها إذ لا أمان معها ، إلا إنه لم يتوقف لحظة واحدة عن محاكمة ذاته ، إذ قد يتطرق الخطأ إلى استدلالاته ، أو قد تأتي نتائجه مخالفة لمقدماته ، وفي الحالتين يكون العقل قد وقع في الخطأ وتكون أحكامه التي تأسست علي هذا النحو لم تخضع لنظرية الأمان التي جعلت " التفقيش " ركيزتها . ومع أن من الظاهر أن المحسوسات هي التي تسأل العقل ، إلا أن العقل يتحدث بلسان حاله في هذا الحوار الجدلي الذي ينتقل فيه من درجة من درجات اليقين إلى درجة أخرى ، وهي مسألة سنقود

(1) الغزالي ، المنقذ من الضلال ، ص6

الغزالي في نهاية الأمر إلى درجة من اليقين ينكشف فيها المعلوم انكشافاً (نور يقذف في القلب) .

عند هذه النقطة تدخلت الإرادة ووجدت النفس انه من الضروري مواجهة الاعتراض ، لأن نقد المحسوسات وصوتها يقبله العقل السليم . وهنا بدأ الحوار النفسي الداخلي الذي يأبي أن يستسلم للشك . وكان الحوار عقلياً يتسم بدقة المنطق التصوري إذ تساءلت النفس " أما تراك تعتقد في النوم أموراً وتتخيل أحوالاً وتعتقد لها إثباتاً واستقراراً ولا تشك في تلك الحالة فيها ثم تستيقظ فتعلم أنه لم يكن لجميع متخيلاتك ومعتقداتك أصل وطائل . فبم تأمن أن يكون جميع ما تعتقده في يقظتك بحس أو عقل هو حتى بالإضافة إلى حالتك ، لكن يمكن أن تطرأ عليك حالة أخرى يكون نسبتها إلى يقظتك كنسبة يقظتك إلى منامك وتكون يقظتك نوماً بالإضافة إليها" (1)

إن الانتقال من المنام إلى اليقظة هنا يعبر ببساطة عن انتقال من معتقد زائف إلى معتقد حقيقي . كانت النفس ترى في المنام أشياء تعتقد إنها حقيقة ، وأن وجودها لا يرقى إليه الشك ، لكن ما أن تستيقظ حتى تيقن أن ما بدالها في النوم وما ترتب عليه من معتقدات ما هي إلا أضغاث أحلام ، وأنها زائفة وعارية عن اليقين . إنها خيالات وأوهام . ويصبح ما هو موجود في الواقع في حالة اليقظة هو المعتقد اليقيني الحقيقي . إن الغزالي الفقيه يضع يده على الخيط الدقيق بين النوم واليقظة ويفهم جوانب التمييز بين

(1) الغزالي ، المنقذ من الضلال ، ص 6

الزائف والحقيقي ، فينقل المماثلة إلى عالم الحياة وعالم الموت ، " فلعل الحياة الدنيا نوم بالإضافة إلى الآخرة فإذا مات ظهرت له الأشياء علي خلاف ما يشاهده الآن ، ويقال له عند ذلك (لقد كنت في غفلة) " (1) . إذن النفس متمثلة في قوة العقل التي تدرك صور الأشياء المجردة ، وتميز بين الزائف انطلاقاً إلى اليقين في مرحلة بداية النور لأن من " ظن أن الكشف موقوف علي الأدلة المجردة فقد ضيق رحمة الله الواسعة " (2) . لقد انقذت الخواطر في النفس ، ومع هذا الانقذاح واستمرار التفتيش عن الدليل سقط الغزالي في أزمة نفسية طاحنة ، ولما انكشف له الحقائق عادت نفسه إلى الصحة . والغزالي يصور لنا هذه المرحلة أبلغ تصوير في قوله " فأعضل هذا الداء ودام قريباً من شهرين أنا بهما علي مذهب السفسطة بحكم الحال لا بحكم النطق والمقال حتى شفي الله تعالي ذلك المرض وعادت النفس إلى الصحة والاعتدال ورجعت الضروريات العقلية مقبولة موثقاً بها علي أمن ويقين " (3) إن الغزالي هنا وهو يقرر انه كان علي مذهب السفسطة إنما يشير إلى حقيقة مهمة وهي أنه ظل طوال هذه الفترة شاكاً ، لكن هذا الشك لم يدم فترة طويلة ، ومن ثم لم تدم الأزمة طويلاً لأن النفس عادت إلى الصحة والاعتدال ، ومن خلال النور الذي قذفه الله في قلبه استمد اليقين والأمان في الضروريات العقلية وقبلها ، وقد أشرنا من قبل إلى أنه لم يقدم دليلاً واحداً علي ثقته بالعقليات .

(1) المرجع السابق ، ص 7

(2) المرجع السابق ، ص 7

(3) المرجع السابق ، ص 7

لقد جعل السند الإلهي والنور الذي قذف في قلبه هو الأساس الوحيد بقبول الضروريات ، ومن ثم تواري المنطقي أمام الصوفي ، واعتبر هذا القبول ناتجا عن الشرح تمثلا بقوله تعالى (فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام) . إن هذا النور " ينبجس من الجود الإلهي " (1) عند هذه النقطة انتهى طلب الغزالي وتفتيشه عن إخطار التقليد وقبول المحسوسات والضروريات دون تفتيش ونقد وتفنيد ، وانتقل من هذا المستوي المعرفي الذي أسس به حزام أمان قبول العقل لعقائده ، إلى مستوي التنفيذ للمذاهب التي سادت عصره وخطورتها علي العقل وبواعث رفضها .

لكن الغزالي الإبستمولوجي يزودنا وبصورة واضحة ، ولأول مرة في تاريخ الفكر العربي الإسلامي ، بأصول الحوار بين المذاهب التجريبية والمذاهب العقلية وهذه مسألة شغلت الفلاسفة ومؤرخي الفلسفة أيضا عبر العصور ، وكانت موضع اهتمام في الفلسفة الحديثة بصورة خاصة أو هو ما يعبر عنه الصراع الذي حدث في أوروبا بين أنصار المذاهب التجريبية وخصومهم من أنصار المذاهب العقلية . فطن الغزالي من خلال تدرجه في الشك إلى أهمية الكشف عن حدود العقل وحدود الحس ، وأن الحدود بينهما ترسم خطأ متواصلا من الجدل الذي يكشف عن أبعادها ، وعلاقتها .

نحاول إذن في الفقرة التالية أن نلقي الضوء علي الحوار بين حدود الحس وحدود العقل .

(1) الغزالي ، المرجع السابق ، ص 7

سادساً: حدود الحس والعقل : جدل النهائية واللاهائية

يبدو أن الغزالي الإبستمولوجي وطد نفسه منذ أن طالع كتب الفلاسفة وأصحاب المناظرات علي أن يتخذ طريقتهم إلى حد ما في معالجة الموضوعات التي يتناولها ، وقد غلب عليه هذا الطابع في أكثر من موضع . وربما تتبه الغزالي إلى أن هذه اللغة . لغة الحوار والجدل هي المفتاح الوحيد والمدخل الصحيح لمناقشة قضايا الفكر الخلافية ، وليس في ذلك عيب ، لأنه من خلال هذه اللغة فإن الغزالي سوف يتمكن من إلزام الخصوم بالوقوع في التناقض أولاً ، ثم الكفر ثانياً كما فعل في " تهافت الفلاسفة " .

ومن ثم فإن نظرية الحوار بين الحس والعقل عند الغزالي ذات أصول دقيقة في كتاباته المختلفة . لقد وجد الغزالي نفسه أمام منظومة من النقد الذاتي الداخلي للمحسوسات وللعقل ، فكلاهما لا يثق في الآخر ، وكلاهما يقف علي عتبات بعيدة عن اليقين ، وهما معا في تكاملهما يؤديان إلى المعرفة التي تكتسبها النفس خارج نطاق المعرفة الكشفية .

شغل الغزالي بهذه المنظومة المعرفية في " مشكاة الأنوار " ، فأخذ يقلب المسألة علي أوجهها . اختار الغزالي النظر (أو العين وهي أقوى الحواس) ليؤسس من خلاله حواراً مع العقل . فوجد أن العقل أولي بأن يسمى نوراً من العين الظاهرة لرفعة قدره عن النقائص السبع (وهنا يبرز الإمام الغزالي أوجه النقد التي يمكن أن توجه للحس ممثلاً في العين ، ليبين كيف أن للعقل قدرة هائلة

على النقد ، وأن العقل حين ينقد إنما يجعل الفهم الإستمولوجي مرتكزه الأول نحو تأسيس العقلانية) .

وجد الغزالي أن العين لا تبصر نفسها ، وأما العقل فإنه يدرك نفسه وغيره ، كما يدرك صفات نفسه إذا يدرك نفسه عالماً وقادراً ، ويدرك علمه بعمله بذلك وعلمه بعلم علمه إلى ما لا نهاية. إن هذه الخاصية التي ينسبها الغزالي للعقل تصور البعد النقدي للعقل ، وما يمكن أن يشكله هذا البعد من فهم إستمولوجي لطبيعة الإدراك ذاته .

ومن جانب آخر يشير الغزالي إلى أن العين باعتبارها أداة للحس لا تبصر ما قرب منها قريباً مفرطاً ولا ما بعد عنها كذلك . وأما العقل فيستوي عنده القريب والبعيد ، ويعرج في طرفه إلى أعلا السموات رقيماً ، وينزل في لحظة إلى تخوم الأرض هويماً ، بل إذا حقت الحقائق انكشف له فترة عن أن يحوم بجانب قدسه القرب والبعد العارضين للأجسام فكان القرب والبعد يشكلان المسافة وهي حسية .

كذلك فإن العين لا تدرك ما وراء الحجاب ، وأما العقل يتصرف في العرش والكرسي وما وراء حجب السموات ، بل الخصائص كلها لا تحجب عن العقل . فكان العقل بهذه الصورة لا حدود لإدراكه .

ويشير جماع التمييز بين العقل والعين أيضاً إلى أن العين تدرك من الأشياء قوالبها وصورها دون حقائقها . وأما العقل فإنه

يتغلغل إلى بواطن الأشياء وأسرارها ويستتبط أسبابها وعللها وحكمها ، وأنها مما حدثت وكيف حدثت ومن كم معني ركب الشيء ، وعلي أي مرتبة في الوجود نزل ، إلى غير ذلك ، فالعقل إذن ينفذ إلى أعماق البنية الداخلية للشيء علي حين أن الحس يقف عند مجرد السطح الخارجي للأشياء .

ويستنتج الغزالي أيضا أن العين تدرك بعض الموجودات بل بعض المحسوسات ، والموجودات كلها مجال العقل فيتصرف في جميعها ويحكم عليها حكما يقينياً صادقاً ، والأسرار الباطنة عنده ظاهرة والمعاني الخفية عنده جلية .

في هذا الإطار الإبستمولوجي إذن يري الغزالي أن العين لا تبصر ما لا نهاية له ، وأنها إنما تبصر بعض صفات الأجسام ، والأجسام لا تتصور إلا متناهية . وأما العقل فيدرك المعقولات ، والمعتدلات لا تتصور أن تكون متناهية .

وينتبه الغزالي إلى الأخطاء التي يمكن أن تقع في الإدراك ، فيكشف أن للعين أغلاطاً كثيرة كإدراكها الكبير صغيراً وبالعكس ، والواحد كثيراً وبالعكس ، والساكن متحركاً وبالعكس وغير ذلك . وأما العقل فانه يدرك أغلاط العين وهو فترة عنها .

إننا نلاحظ أن الغزالي يربط أجزاء المعرفة العقلية والحسية ببعضها من خلال تصوره للعلم الذي يقرر في " مشكاة الأنوار " أن اليقين العقلي المأخوذ إما من الحسيات بعد فحص العقل لها وتفتيشه علي مأخذها : هل هي مستوفية لشروط الإحساس

الصحيح أو لا ، وإما من البيديهات ، بعد فحص العقل لها هل سلمت من سلطة الأوهام أو لا . وإما من المتواترات بعد تفتيش العقل واعتماده . وإما من الوجدانيات بعد الفحص العقلي . وإما من التجريبيات بعد الفحص العقلي . وإما من القضايا الفطرية بالقياس ، بعد الفحص العقلي ، فكل ذلك لا ثقة به إلا بعد تفتيش العقل وفحصه ثم إعطائه الحكم بأنه صحيح أو غير صحيح (1) .

إذن اتجه الغزالي إلى إقامة الجدل والحوار بين الحس والعقل ، إذ الحواس تفرض علي العقل بأنه قد يكون وراءه حاكما آخر ، وقد يكذب حكمه . كما أن العقل قد ينحي حكم الحواس لاتساع الشك فيها . وكانت فرصة الحوار أو الجدل بين العقل والحواس مناسبة جيدة للغزالي ليبين أيضا عجز العقل مستقلا عن نور القرآن الكريم في الإمام بالحقائق الإلهية وطبيعتها ، وأن يكشف ما وراء العقل وهو الحدس الديني الذي يلقي الإنسان ما لا يدركه العقل . ومن ثانيا الجدل نجد أن الغزالي الإستمولوجي يكشف لنا درجات اربعة من الإدراك تتنوع وفقا للموجودات ، فالحس وأدواته باعتباره قوة إدراكية يدرك موضوعات تلائم طبيعته وتتفق معها وهي المحسوسات ، علي حين أن قوة التمييز تدرك كل ما هو زائد علي الحس ، أو كل ما لا يقع من حيث الطبيعة تحت إدراك الحس . وأما العقل فإنه يدرك الواجب والجائز والمحال . ويعترف الغزالي بأن هناك قوة أخرى وراء العقل ندرك بها ما سيكون في المستقبل وهي قوة الحدس والكشف

(1) الغزالي ، مشكاة الأنوار ، ص 22

الباطني التي تمثل ذلك النور الإنهبي الذي يقذف في القلب دفعة واحدة ، فتكتشف النفس البديهيات، حدساً والحقائق الأولية لأنها حاضرة في الذهن أصلاً .

استبان إذن شرف العقل ، وسكانته المعرفية ، ولكن المحسوسات ، تأتي أن تسلم القيادة للعقل ، وتوجد فيه الاعتراض ، وتدعي عليه باللائمة من خلال النفس وفعل الإرادة . لقد تدخلت النفس لتطبيق نظرية حزام الأمان ، والانصياع للحاكمية، ولأن نقد المحسوسات وصوتها يقبله العقل السليم . هنا بدأ الحوار النفسي .

إذن الحوار الجدلي الذي أسسه الغزالي بين الحسي والعقل ، أو بين التجريبية المفرطة والعقلانية جاء عقلانياً . ولنا أن نلاحظ أن الطابع المنطقي كان هو السياج الذي ظلل مكونات الموقف الإبستمولوجي عند الغزالي . التقابل يقوم إذن بين ما هو متناهي وما هو لا متناهي من حيث قوي الإدراك . هذا الحوار ، شكل المادة الأولى التي فرضت علي الغزالي أن يتقدم بخطوات واسعة فيما بعد لمناقشة علاقة كل هذه المكونات إبستمولوجيا بالموقف الذي يدافع عنه في إطار نظرية اليقين ، والذي انعكس بالضرورة علي موقفه من الفلسفة ورواد الفكر في عصره .

سابعاً: مراتب العقل ودرجاته

ما هو موقف الغزالي من نظرية العقل ، أو نظريات العقل ، التي كانت سائدة في عصره ؟ كيف فهمها ؟ وما موقفه منها ؟

في إطار ما سبق أن أشرنا إليه ، وتقديمه العقل علي الحس ، كان من الواجب علي الغزالي الإستمولوجي أن يقترب من المذاهب التي سادت عصره عن العقل ، ودرجاته . وهذه مسألة تستحق العناية من مفكر عرف للعقل أهميته بالنسبة للعلم ، إذ أن شرف العلم يظهر من قبل العقل ، وأن العقل هو منبع العلم ، والعلم يجري من العقل مجري الثمرة من الشجرة والنور من الشمس (1) . لقد أراد الغزالي أن يفض غشاء نظرية العقل التي سادت عصره ، فكان أن تناول المسألة في كتابه " معيار العلم " بصورة موسعة توطنه لإرساء المفاهيم الضرورية التي تثري الحوار مع المذاهب الأخرى .

يري الغزالي أن العقل اسم مشترك تطلقه الجماهير والفلاسفة والمتكلمون علي أوجه مختلفة لمعان مختلفة . والمعروف أن المشترك لا يكون له حد جامع (2) . إن هذا التعريف يشير إلى اختلاف معني العقل ودلالاته عند الفئات التي أشار إليها الغزالي ، مما يعني أن كل فريق يفهم من العقل معني مباينا لما يفهمه الفريق الآخر . نشمر السواعد إذن لمعرفة موقف كل فريق من العقل .

يكشف الغزالي عن المعاني التي يقصدها الجمهور من " العقل " ويميزها في ثلاثة أوجه هي :

(1) الغزالي ، إحياء علوم الدين ، ص 83 وما بعدها

(2) الغزالي ، معيار العلم ، ص 207

الوجه الأول : أنه يراد بالعقل صحة الفطرة الأولى في الناس ، وهنا يقال عن من صحت فطرته الأولى انه عاقل ، فيكون حده أنه قوة بها وجود التمييز بين الأمور القبيحة والحسنة . وقد أشار الغزالي إلى أهمية الفطرة الأولى بالنسبة له حين انحلت عنه رابطة التقليد ، وتحرك باطنه إلى طلب " حقيقة الفطرة الأصلية " ، كما أشار إلى ذلك في " المنقذ من الضلال " . إن الفطرة الأصلية بالنسبة للغزالي من قبيل الأمور الحسنة ، أما " العقائد العارضة " ، فهي من قبيل الأمور القبيحة لأنها تستند إلى التقليد الذي يرفضه الغزالي كما سبق أن عرفنا ذلك . لكن اكتشاف الغزالي لهذا المسار جاء متأخراً بعد رحلة معاناة طويلة لم تنتهي إلا عند لحظة تدوين كتابه " المنقذ من الضلال " . ومن ثم يجب أن نلاحظ هنا تركيز الإمام الغزالي على مسألة الفطرة الصحيحة أو الأصلية لأهميتها بالنسبة لموقف الغزالي .

الوجه الثاني : يراد به ما يكتسبه الإنسان بالتجارب من الأحكام الكلية ، فيكون حده أنه معاني مجتمعه في الذهن تكون مقترحات يستتبط بها المصالح والأغراض . وهذا العقل نقشت عليه الخبرة حروفها الأولى ، وصقلته التجربة ، وارتقي من الجزئي إلى الكلي المتمثل في " الأحكام الكلية " . وهذا الارتقاء من الناحية المعرفية لا يكون إلا بمقترحات منطقية تصبح بمثابة النقاط الأساسية في الاستتباط . ومن ثم فالمعاني مجتمعة في الذهن ، ليست مجرد تصورات عمياء ارتبطت بعضها ببعض بصورة عشوائية وبدون غرض ؛ وإنما هي معان تحقق " المصالح والأغراض " . وهنا

يكشف الغزالي الإستمولوجي الوجه البراجماتي وتصوراته ، ويعري بنيته الأساسية ، إذ ما الفائدة من العقل الذي يعج بتصورات لا تنفع ؟ إن الفهم في هذه الحالة يصبح مقولة أساسية من مقولات المعرفة تشكلت في قوامها من براجماتية العقل .

الوجه الثالث : كما يري الغزالي يرجع إلى وقار الإنسان وهيئته ، ويكون حده أنه هيئة محمودة للإنسان في حركاته وسكناته وهيئاته وكلامه واختياره . ولهذا الاشتراك يتنازع الناس في تسمية الشخص الواحد عاقلاً فيقول الواحد : هذا عاقل ، ويعني به صحة الغريزة . ويقول آخر ليس بعاقل ويعني به عدم التجارب ، وهو المعنى الثاني (1) . في إطار هذا المعنى إذن ميز الغزالي بين صحة الغريزة (أي العقل) وبين عدم التجارب (ما ليس بعقل) ، وهما نتيجان للوجهين الأول والثاني .

يمكن لنا إذن أن نستنتج مما ذهب إليه الإمام الغزالي في الفقرة السابقة مضامين إيستمولوجية مهمة تشير إلى أن العقل هو الفطرة الأولى ، وأن صحة الفطرة تعني أن الإنسان عاقل ، وأن التمييز بين القبيح والحسن من أدق مميزات العقل .

أما إذا انتقلنا إلى المعنى الثاني للعقل الذي يقصده الغزالي عند المتكلمين فهو التصورات والتصدقات الحاصلة للنفس بالفطرة . ونحن نعلم أن العلم في رأي الغزالي هو ما يحصل للنفس بالاكْتِسَاب . وهنا نجد ذكر أن الباقلاني يشير في حد العقل إلى

(1) الغزالي ، معيار العلم ، ص 208

أنه علم ضروري بجواز الجائزات واستحالة المستحيلات ، كالعلم باستحالة كون الشيء الواحد قديماً وحديثاً ، واستحالة كون الشخص الواحد في مكانين (1) . هنا نكتشف تطوراً نقدياً آخر في نظرة الغزالي الإبستيمولوجي للعقل ، وهذا التطور يتمثل في انتقاله من المستوي المعرفي إلى المستوي المنطقي . إذ حين تحصل النفس علي التصورات فإنها تعرف . وهذه المعرفة تشكل قوام العلم الذي " يحصل للنفس بالاكْتساب " ، ومن ثم فالتصورات قوام العلم عند الغزالي المنطقي ؛ إلا إنها لا تكون كذلك إلا إذا أصبحت تصديقات تحصل النفس . وما يجمع بين التصورات والتصديقات من جهة العلم منطقياً يتمثل في أن عدم التناقض هو شرطهما الوحيد فالتصورات المتناقضة لا تشكل علماً ، والتصديقات تبني علي متن التصورات ، وهذا ما جعل الغزالي يستشهد برأي الباقلاني في حد العقل " أنه علم ضروري بجواز الجائزات واستحالة المستحيلات . وما هو جائز إنما يخضع لشروط العقل وأهمها الاتساق الذي يعني ببنية المعرفة المنطقية ومدى خضوعها لشروط العقل .

ينتقل الغزالي بعد ذلك من معني العقل عند الجماهير والمتكلمين إلى معني العقل عند الفلاسفة ، إذ يري أن اسم العقل عند الفلاسفة مشترك يدل علي ثمانية معاني مختلفة هي : العقل الذي يريده المتكلمون ، والعقل النظري ، والعقل العملي ، والعقل

(1) الغزالي ، معيار العلم ، ص 208

الهيولاني ، والعقل بالملكة ، والعقل بالفعل ، والعقل الاستفادة ،
والعقل الفعال (1) .

وهنا نجد الغزالي يطلعنا علي موقف مهم من نظرية العقل ، إذ
أنه يميز إبستمولوجيا بين تصورين للعقل ، أحدهما للفلاسفة
والآخر للمتكلمين . وهو إذ يقيم هذا التمييز يفهم من الناحية
المنطقية أن التضمنات الإبستمولوجية لأحدهما مغايرة للآخر .
وهذا يعني أن الغزالي درس موقف الفلاسفة والمتكلمين من حدود
تصور العقل بصورة دقيقة .

يتبين لنا إذن أن الغزالي ركز بصورة أساسية على مسألة النقد
والحوار من خلال تنفيذ المواقف والمذاهب منطقياً وإبستمولوجياً ،
وأفسح المجال للعقل لكي يحاور الحس ، وللحس لكي يفند دعاوى
العقل ، والغزالي بهذا المنهج يعد مؤسساً للعقلانية النقدية من
خلال الاعتماد على النقد والتنفيذ .

(1) الغزالي ، معيار العلم ، ص 208

الفصل الخامس
المنهج التحليلي وأبعاده
عند ابن النفيس

لا شك أن العالم يستند دائماً في أبحاثه إلى أعمال لمنهج معين حدد خطواته بدقة، ورسم أبعاده بصورة تكفل له سلامة انتقاله من مقدمات معينة إلى نتائج جديدة وأصيلة في الوقت نفسه، وتلك السمة غالبية على أبحاث العلماء على مر العصور، إذ يندر أن نجد من بين العلماء من يتوصل لكشف علمي دون الاستناد إلى منهج محكم واضح المعالم .

وعالمنا الذي نتحدث عنه هنا، أروع نموذج للعالم المدقق الذي يعمل عقله ليستخرج الفكرة من بين الأجزاء المتناثرة والمبعثرة، وتلك في حد ذاتها ميزة تكشف عن عقلية منطقية منظمة تتوخى الدقة والأمانة قبل أن تدفع بالأفكار إلى عقول الناس فالأمانة العلمية والفكرية تحتم على العالم وتفرض عليه أن يفحص الأفكار ويمحصها ويناقشها، ويتهم ظنه فيها، حتى يتوصل إلى حقيقتها قبل أن يسمح لنفسه بتلقينها عقول الآخرين ، تلك العقول التي قد تتشكل من خلال الكلمة، ولا غرابة فالخلق كله بدأ بالكلمة، وما أروعها من كلمة.

لقد درس ابن النفيس كتابات أبقراط إمام الطب وواضعه الأول، ودرس كتابات ابن سينا، خاصة القانون في الطب، وزاول العمل بالطب في بیمارستان، لكنه لم يقف عند حد مزاوله الطب، بل ندر نفسه باحثاً ومعلماً لأجيال من التلاميذ يتعلمون على يديه،

ويأخذون العلم خالصاً عنه. وأمر التدريس الأكاديمي يجعل من العالم أو الباحث ناظراً في الشيء بصفة مستمرة، مقلباً إياه على كافة الوجوه، ليستخلص الحقيقة، وليعرف كيف يمكن أن يحل إشكالات قد تعرض له في أثناء العمل والنظر على السواء هكذا كان ابن النفيس الذي وضع شروحات كثيرة على أفكار كثيرة وردت عند ابن سينا وغيره، بل وضع شروحات كثيرة على كتاب واحد وهو القانون، مما يعنى أنه كان يعيد النظر باستمرار في بعض الأمور الواردة في هذا المؤلف. وقد وجدنا أن طريقة ابن النفيس في الدرس وإمعان النظر لم تكن مألوفة لعلماء عصره، على الرغم من اعتقادنا بأنها طريقة أساسية من طرق علماء اللغة والأصول. فما هي طريقة ابن النفيس في كتاباته وشروحاته؟ وإلى أي حد شكلت هذه الطريقة بعداً جديداً من أبعاد الإبداع العلمي العربي إبستمولوجياً؟

ليس بمستغرب أن نجد ابن النفيس الفقيه الطبيب يشرح لطلابه ويلقنهم الدروس من خلال فهم واع بمضمون ما يقول. إنه ينظم الكلام ويرتبه بصورة منطقية معينة، ويعرض تحليلاته عرضاً منطقياً مترابطاً قلماً شابتة، مما يدل على نضج فكري وعقلية منطقية مرتبة تتقدم من المقدمات إلى النتائج.

إن شروح ابن النفيس التي بين أيدينا تكشف عن منهجه، وهذه

الشروح ذات مستوى عقلي فريد، والدلالة المنطقية البارزة في جهد ابن النفيس يمكن الكشف عنها من خلال شروحه في أثناء عملية الدرس، خاصة وأنه كان يتدخل بعقله وفكره في النصوص التي يقوم بتدريسها، فلا ينقل النص كما هو، وإنما يحلله تحليلاً نقيقاً، ويكشف عن معاني الكلمات فيه والتراكيب اللغوية التي قد يصعب على الدارس فهم دلالتها العلمية.

لا مندوحة لنا إذن من أن نوجه أفكارنا صوب الشروحات التي بين أيدينا، والتي تظهرنا على استخدام علمي رائد للمنهج التحليلي في أدق صورة تقدماً.

تكشف دراستنا لهذا العالم أنه اعتمد في منهجه على صورتين للمنهج التحليلي: أما الصورة الأولى فيستخدم فيها التحليل بمفهومه العام كما نألفه في كثير من الكتابات الفلسفية والمنطقية. وأما الصورة الثانية فهي ما يمكن أن يطلق عليه التحليل الداخلي الذي يحاول أن ينفذ إلى المعنى الكامن من خلال إجراء عملية تفكيك لبنية النص ليقف على المعنى الحقيقي للكلمات ودلالاتها، ثم يقوم مرة أخرى بإجراء عملية بناء للنص محدداً مفهومه ودلالته من خلال السياق، معتمداً على التواصل الإستمولوجي للنص من خلال شرحه. هذه الطريقة التي تفرد بها ابن النفيس لم تكن مألوفة لعلماء عصره، خاصة في العلوم العملية مثل الطب، ولم تكن

مألوفة أيضاً للأستاذ الدخوار الذي تتلمذ عليه ابن النفيس. لقد اكتفى علماء العصر وأقران ابن النفيس في المدرسة الدخوارية بالتحليل فحسب، وعلى حد علمنا، وفي ضوء البيانات والشواهد المتاحة لنا في الوقت الحاضر، يجوز لنا أن نقرر بدرجة عالية من اليقين أنه لم يحدث لأحد أقران ابن النفيس أو معاصريه أن اهتم بالتحليل الداخلي، أو تفكيك النص بالصورة التي استخدمها ابن النفيس. نقول هذا التقرير مسبقاً بعبارة: (بدرجة عالية من اليقين) ، لأنه مع وجاهة هذا الحكم منطقياً، فإنه قد نكتشف في المستقبل - نتيجة لمزيد من الأبحاث - ما يلقي الضوء بصورة منهجية على طابع عصر ابن النفيس.

ومنهج التحليل *Analysis* من المناهج العلمية التي ذاعت في الحضارة الغربية منذ مطلع القرن السابع عشر: ابتدع ديكارت منهجاً تحليلياً في الفلسفة مستعيراً فكرة التحليل الرياضي من الرياضيات. وأخذ علماء الفيزياء في تحليل التصورات العلمية. واتجه الرياضيون إلى استخدام التحليل بصورة واسعة في شتى فروع الرياضيات. وفي القرن العشرين ظهرت اتجاهات ومدارس فلسفية عديدة اعتمدت على استخدام التحليل منهجاً، ومن بين أهم هذه المدارس الفلسفية مدرسة التحليل المنطقي عند برتراند رسل وجورج مور ولودفج فتجنشتين، وهذه المدرسة ربطت بين

المنطق والفلسفة من خلال التحليل والرياضيات، وأرست دعائم التحليل كاملة. التحليل عند رسل جاء من الرياضيات والمنطق بعد أن توحدت في صورة المنطق الرياضي، وعلى أساس هذا النموذج بدأت الفلسفة تأخذ طريقها إلى التحليل، وكانت محاضرات رسل في "فلسفة الذرية المنطقية" ومؤلف فتجنشتين "رسالة منطقية فلسفية" بمثابة أعمال دقيق لفكرة التحليل. وعلى أساس التحليل حاول جورج مور أن يؤسس كتابه "مبادئ الأخلاق". أضاف إلى هذا أن مدرسة الوضعية المنطقية التي ظهرت أعمالها تحت تأثير كتابات رواد التحليل الأوائل رسل - فتجنشتين على وجه الخصوص. جعلت التحليل المنطقي غايتها الأولى، بل الفلسفة كلها عند هذه المدرسة (إن صح اعترافها بوجود الفلسفة) ما هي إلا تحليل. لكن تصور التحليل ومفهومه اختلف من فيلسوف إلى آخر، ولم يتفق الفلاسفة على معنى واحد للتحليل. لا يعنينا الاستخدام المعاصر للتحليل، بقدر ما يعنينا أن نوجه جلّ عنايتنا واهتمامنا لدراسة وفهم التحليل المنطقي كما مارسه ابن النفيس بصفة خاصة.

إلا أنه ينبغي أن ننبه إلى أن إشارتنا للتحليل عند ابن النفيس لا تتضمن بأي صورة أن نقارن موقفه وفهمه للتحليل بموقف علماء القرن الحالي وفلاسفته. ومع هذا سوف نشير كلما دعت

الحاجة إلى ما يفهمه المعاصرون من هذه النقطة أو تلك عند ابن النفيس، لأن المقارنة لا يجوز أن تعقد إلا بين ابن النفيس وأقرانه في القرن الثالث عشر الميلادي (السابع الهجري) ومجازة هذا المستوى غير مشروعة، ومن ثم لا ينبغي أن نجكم على مفاهيم ابن النفيس وتصوراته بتصوراتنا الراهنة وما وصلنا إليه من معرفة في القرن العشرين بعد سبعة قرون من البحث العلمي والفلسفي المتواصل.

1- التحليل يعنى التمييز:

كان ابن النفيس فقيهاً شافعيًا، امتازت عقليته بطابع منهجي دقيق، واتسمت بالوضوح الشديد. مما جعله يدرك أهمية تحديد الأشياء وتمييزها عن بعضها حتى لا تختلط، ولذا نجده يضع المفاهيم موضعها الصحيح، وهو ما يتضح لنا من نصوصه التي تثبت أنه كان فاهماً للمعاني التي تتطوى عليها الألفاظ ودلالاتها. يقول ابن النفيس في شرحه على مقدمة المعرفة لأبقراط: " قال أبقراط: إني أرى أنه من أفضل الأمور أن يستعمل الطبيب سابق النظر".

أدرك ابن النفيس ضرورة التمييز بين المعاني المختلفة التي يمكن أن تكون للمصطلح الواحد حين نستخدمه، وتلك عادة علماء اللغة الذين يهتمون بدراسة المعاني وتحديد المصطلحات والنظر

في دلالتها. وهذا الاهتمام إنما يدل من جانب آخر على أهمية الناحية المفهومية المنطقية للفظ الواحد. ولذا وجدنا ابن النفيس ينبه على هذا في مواضع كثيرة من شروحاته.

يتجه ابن النفيس إلى شرح النص وتحديد بصورة علمية دقيقة ليصبح مفهوماً، وفي متناول عقل الدارس والباحث معاً. فكلمة (سابق النظر) التي وردت في النص تحتاج إلى شرح وتحليل. لذا ينظر ابن النفيس في المعاني المختلفة التي يمكن أن تكون لكلمة (النظر) وتفهم منها، وهنا يذكر ستة معان هي:

- 1- الانتظار.
- 2- تأمل الشيء بالعين .
- 3- المقابلة: يقال دور مناظرة، أى مقابلة.
- 4- العناية: يقال نظر الله إلى فلان، أى أعتنى به.
- 5- الفكر والروية: يقال كذا فيه نظر أى فيه فكر.
- 6- العلم.

بعد استعراض هذه المعاني، يرى ابن النفيس أن المعنى الأخير من بينها وهو (العلم) هو المراد هنا، وبذا فإن (سابق النظر) تعنى (سابق العلم). ثم يعرف معنى (سابق العلم)، ويقرر أن سابق العلم عند الأطباء أسم للعلامة الدالة على أمر مستقبل، واستعمال ذلك هو الإعلان بما يدل عليه. لكنه في نص لاحق بعد ذلك يذكر أن (

فائدة استعمال سابق النظر من جملتها أن يكون الطبيب أحرى بأن يوثق منه بأنه قادر على أن يعلم أمور المرضى) ثم يذكر في نص آخر منفتحين لسابق النظر (إحداهما أن الناس يعجبون بالطبيب وثانيهما أنه يكون طبيباً فاضلاً) . فكان ابن النفيس هنا يميز تصور العلم عن غيره من التصورات، وهذا التمييز ارتبط عنده بالتعليل *Causation* وهو ما نلاحظه كثيراً في أسلوبه، مما جعله ينبه إلى ضرورة فهم المعنى المقصود بقوله : (وإنما قال (أى أبقراط) أن يستعمل الطبيب، ولم يقل المتطبيب، لأن استعمال ذلك إنما يتأتى في الطبيب)، وتبدو إشارة ابن النفيس هنا على درجة الأهمية؛ إذ يشير هنا إلى احتمالين هما:

الأول: أنه كان بإمكان أبقراط أن يقول إنه أفضل الأمور أن يستعمل الطبيب سابق النظر، من غير حاجة إلى زيادة قوله (إنى أرى) .

الثانى: أنه يسمى الكتاب مقدمة المعرفة، وقال هنا سابق النظر، وهذا عكس ذلك، وجعل العبارة فيهما واحدة الجواب .

يعلل ابن النفيس هذا تعليلاً صحيحاً، حيث يرى أن الغرض من زيادة (إنى أرى) هو التواضع " لأن قوله إنى أرى كذا ليس فيه دعوى أن ذلك كذلك في نفس الأمر، ولا كذلك قوله إنه من أفضل الأمور أن يستعمل الطبيب سابق النظر ، فإنه إخبار عن كون ذلك في نفس الأمر كذلك".

وأما الأمر الثاني فإن الغرض من اسم الكتاب (تقدمة المعرفة) كما يراه ابن النفيس "أن يكون دالاً على ما يستعمل من فنون الطب، فلا يمكن تسميته بسابق النظر أو سابق العلم". والسبب في هذا أن المذكور فيه "مختص ببعض أصناف سابق العلم، وهو ما يختص من ذلك بالأمراض الحادة". لذلك وضع ابن النفيس تعليقه قائلاً: "فلذلك كان (تقدمة العلم) أولى به، لأنه مناسب لسابق النظر وأما ههنا فتعين أن يقول سابق النظر أو سابق العلم، لأن ذلك اسم للعلامة التي يرى أن استعمالها من أفضل الأمور".

يستنتج مما سبق أن ابن النفيس بحث عن المعاني المختلفة والمتعددة لكلمة (النظر)، ثم حدد في كل حالة دلالة المعنى، أي ما تدل عليه اللفظة، وبذا يكون قد حصر معاني الكلمة وتبعها تتبعاً دلالياً كاملاً، وبذا يكون الغرض من الحصر هو البحث عن المعنى الذي قد يصلح التعليل به. وهنا نتساءل: هل كان ابن النفيس هنا يطبق المناهج التي اتبعها الفقهاء والأصوليون على تناوله للنصوص؟ هذا ما يمكن أن نفهمه في ضوء النص الثاني.

تقدمة المعرفة:

(النص الثاني):

قال أبقراط: وذلك أنه إذا سبق فعلم، وتقدم فأنذر المرضى بالشئ الحاضر مما يهم، وما مضى وما يستأنف، وعبر عن

المريض كلما قصر عن صفته، كان حرياً بأن يوثق منه بأنه قادر على أن يعلم أمور المرضى، حتى يدعو ذلك المرضى إلى الثقة والاستسلام في يدي الطبيب، وكان علاجه لهم على أفضل الوجوه، إذا كان يتقدم فيعلم من العلل الحاضرة ما تتول إليه..

ب- مستويات التحليل:

1- تحليل المصطلح :

قبل أن يقدم ابن النفيس على تحليل النص وشرحه، أراد أن يحدد المصطلحات والتصورات، فمثلاً العبارة التي وردت في النص ويقول فيها أبقراط : (وتقدم فأنذر المرضى)، أي الطبيب، هذه العبارة تنطوي على بعض الغموض بسبب كلمة (أنذر).

يرى ابن النفيس أن لكلمة (أنذر) استخدامين، أولهما هو الاستخدام الدارج ، أو استخدام العرف العام أو الرجل العادي، وثانيهما استخدام الطبيب. ووجد أن كلمة (الإنذار) في العرف العام تدل على " الإخبار عن وقوع أمر مضموم في المستقبل، إذ ما يكون إخباراً عن وقوع أمر محمود في المستقبل يسمونه بشارة". هذا الفهم، بطبيعة الحال ، يختلف عن فهم الأطباء واستعمالهم ، إذ الإنذار يقال عندهم حقيقة على الإخبار عن وقوع أمر في المستقبل، سواء كان محموداً أو مضموماً. ويتابع ابن النفيس تقصي معنى المصطلح قائلاً: (ويقال مجازاً على الإخبار عن وقوع أمر

فى زمان، سواء كان الزمان ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً،
وسواء كان ذلك الأمر محموداً أو مذموماً، وهذا هو المراد ههنا).

فكان ابن النفيس فى هذا التّحديد أراد أن يميز بين ما يفهمه
الإدراك العام، وما يفهمه الخاصة من المصطلح .

والواقع أن تحديد المصطلح عند ابن النفيس ارتبط: مسألة هامة
فهمها الفقهاء والأصوليون وهى ما يعرف باسم طريقة (السبر
والنّقسيم). هذا المسلك له أهمية خاصة عند علماء الأصول،
ويعرفه الدكتور على سامى النشار⁽¹⁾ فى مؤلفه القيم (مناهج
البحث عند مفكرى الإسلام) بقوله: "هو حصر الأوصاف التى
توجد فى الأصل والتى تصلح للعلّة فى بادئ الرأى ثم إبطال ما لا
يصلح منها فيتعين الباقي للعلية". وهذا التعريف، كما يرى
النشار، ومن قبله الأصوليون، ينطوى على عمليتين: أما العملية
الأولى فتتمثل فى الحصر، وأما الثانية فتتمثل فى الإبطال.
والمنحصر على ما يقرر النشار " هو ما يوصل إلى اليقين". كان
هذا المسلك من الطرق المنهجية الرئيسية عند علماء الأصول
والفقهاء، ولذا لم يتردد النشار لحظة واحدة فى تقرير " أن السبر
والنّقسيم عنصر منطقي"⁽²⁾. والنقطة الرئيسية هنا هى أن ابن

(1) على سامى النشار، مناهج البحث عند مفكرى الإسلام واكتشاف المنهج العلمى فى
العالم الإسلامى، دار النهضة العربية، بيروت، ص120.

(2) المرجع السابق، ص122.

النفيس عرف السبر والتقسيم، باعتبارها فقيهاً ومن علماء الأصول. فكيف استخدم معرفته بهذا المبحث في شروحاته؟ وإلى أى مدى نجح ابن النفيس في تطبيق هذا المسلك المنطقي؟ .

2- السبر والتقسيم :

الواقع أن ابن النفيس طبق الفهم المنطقي، الدقيق للسبر والتقسيم بوضوح وبراعة كاملين على النصوص التي عالجهما. والنص الذي اخترناه خير مثال على ذلك؛ إذ وجدناه يطبق خطوة الحصر على النص ككل، مقسماً إياه إلى خمسة تصورات رئيسية هي:

- أ- وتقدم - أي الطبيب - فأنذر المرضى.
- ب- بالشئ الحاضر مما بهم وما مضى وما يستأنف، وعبر عن المريض كلما قصر عن صفته.
- ج- كان حرياً بأن يوثق منه بأنه قادر على أن يعلم أمور المرضى.
- د- حتى يدعو ذلك المرضى إلى الثقة والاستسلام في يدي الطبيب.

هـ- إذا كان يتقدم فيعلم من العلل الحاضرة ما تنول إليه.

هذه التصورات الخمسة التي في عبارة أبقراط ، يسرى ابن النفيس أنها مترابطة، وأن الواحد منها يوصل لما يليه. وقد أشرنا

إلى تحليل ابن النفيس للتصور الأول.

أما التصور الثاني فيزيد الأول وضوحاً من جانب، ويؤدي إلى ربط التصور الأول بالثالث من جانب آخر. فالمرضى الذى (قصر) عن إيضاح المعنى الذى يقصده يلقي بتبعة الفهم على الطبيب الذى عليه أن يستشف المعنى من خلال خبرته وفهمه للمريض، ولذا ربط بين " الإنذار بالماضى والمستقبل " و" استعمال الطبيب سابق النظر"، وهذا ما جعل ابن النفيس يربط بين المعنيين فى قوله: " إنه من أفضل الأمور أن يستعمل الطبيب سابق النظر، وذلك لأن الطبيب إذا أذر بالماضى والحاضر والمستقبل، وعبر عن المريض كلما قصر عن صفته، حصل بكل واحد من هذه الأشياء المنفعتان المذكورتان"، وهما.

1- منفعة وجوب حسن الظن بالطبيب (حتى يدعو إلى الثقة والاستسلام إليه).

2- منفعة أن يكون العلاج أفضل.

والواقع أن ابن النفيس يركز على عبارة (بكل واحد من هذه الأشياء) لأن تقرير هذه العبارة هو الذى يفضى إلى التصور الثالث، ولو كان المراد غير ذلك (لم يلزم حصولها عند استعمال سابق النظر).

أما التصور الثالث فيأتى نتيجة منطقية للتصورين السابقين. يشرح ابن النفيس التصور كان حرياً بأن يوثق منه بأنه قادر على أن يعلم أمور المرضى بتفسير معنى القدرة أولاً، ويراد بها الملكة التى بها يتمكن من ذلك متى شاء، وإذ مطلق القدرة ثابت لغير الطبيب أيضاً، ويريد بأمور المرضى الأمور المنسوبة إليهم، وتلك هى الأمراض وأسبابها، وعلاماتها، ومعالجاتها. ومعرفة الطبيب تفترض أن يكون قادراً على أن يعلم هذه الأمور عند المباشرة. ومرة أخرى يميز ابن النفيس بين المصطلحات تمييزاً داخلياً، إذ ينبه على أنه لا ينبغى أن يفهم من كلمة (قادر) بأنه (عالم) ، يقول ابن النفيس: ولم يقل وثق منه، لأن الإنذار بتلك الأشياء، لا يلزمه حصول الثقة بالطبيب .

والثقة بالطبيب والاستسلام فى يديه ذات فوائد ثلاث، هى:

- 1- أن ذلك يدعو إلى كثرة مباشرته للمرضى، ويزداد بتلك اطلاعاً.
- 2- أن الطبيب حينئذ يوثق باللسان منه فيما يشير به، فيتمكن من استعمال ما يرى أنه أجل نفعاً، بدون التقيد بما هو مشهور.
- 3- أن المريض حينئذ يكون استعماله لما يشير، به الطبيب بقبول، فيكون انتفاعه به أكثر.

هذه الفوائد الثلاث هى التى جعلت للتصور الثالث أهميته

المباشرة في تحديد التصور الرابع .

وهكذا ينتقل ابن النفيس إلى شرح التصور الرابع أيضاً، بشئ من التسلسل والتدرج، وبصورة منطقية محكمة ، حيث ينتقل من قضية، أو من تصور إلى آخر انتقالاً منطقياً دقيقاً، يبحث عن المعانى ويتتبعها واحداً بعد الآخر، مطبقاً فكرة علماء الأصول عن السبر الذى يعد من أقوى الأدلة فى إثبات علة الأصل، وفى الوقت نفسه يطبق مبدأ الإبطال، أو ما يسمى عند بيكون⁽¹⁾ ومل⁽²⁾ مبدأ الحذف أو الاستبعاد . وهاك ما يقوله ابن النفيس عن المنتفعين السابق ذكرهما، مطبقاً مبدأ الإبطال: واعلم أن المنفعة الأولى والثانية يختلفان فى كثير من الأمور، أحدها أن الفائدة فى المنفعة الأولى أكثرها يحصل للطبيب، والثانية للمريض. وثانيها أن حصول الفائدة فى المنفعة الأولى لا يكفى فيه علم الطبيب بما يكون فى الماضى والحاضر والمستقبل، بل لابد مع ذلك من الإخبار بذلك، وصدقه فى إخباره، ولا كذلك فى المنفعة الثانية، فإن فائدتها تحصل وإن لم ينذر الطبيب أصلاً... وثالثها أن حصول فائدة المنفعة الأولى لا يتوقف على مباشرة ذلك المرض، وكذلك المنفعة الثانية ، فإن جودة العلاج إنما يكون بعد العلاج.

(1) ماهر عبد القادر محمد، مناهج ومشكلات العلوم: الاستقراء والعلوم الطبيعية، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1982، ص151-154.

(2) المرجع السابق، ص180-184.

لعل من الواضح الآن أن ابن النفيس يطبق عمليتي الحصر والإبطال في الوقت نفسه، لكنه مع هذا ينتقل من مستوى السبر والتقسيم إلى مستوى التحليل الداخلي النقدي للنص.

3- التحليل الداخلي :

يوصل ابن النفيس شرحه على النص، فيذكر بعد الفقرة السابقة مباشرة ومنها مباحث: أحدها: أنه ما السبب في احتياج أبقراط في المنفعة الأولى إلى ذكر منافعها، ولم يحتج إلى ذلك في المنفعة الثانية؟ وثانيها: أنه ما السبب في احتياج أبقراط في المنفعة الثانية إلى ذكر الدلالة، ولم يحتج إلى ذلك في المنفعة الأولى؟ وثالثها: أن جودة العلاج غير مستفاد من استعمال سابق النظر، بل من العلم بما تتول إليه العلل الحاضرة، وحينئذ لا يكون في ذلك دلالة على فضل العلم بما تتول إليه العلل الحاضرة .

بدأ ابن النفيس يتناول هذه التساؤلات ويتبناها واحداً بعد الآخر، يقول عن الأمر الأول " أما الأول، فاعلم أن المنفعة التي نذكرها لبيان قضية ما، إنما يحسن الاقتصار عليها إذا كانت غاية يعتد بها... فلو سكت أبقراط على قوله كان حرياً بأن يوثق بأنه غير قادر على أن يعلم أمور المرضى، لم يحسن ذلك، لأن الثقة بالطبيب بدون أن يستسلم إليه في المداواة ليس بغاية يعتد بها.. فإن أكثر الناس يظنون أنه لا فائدة في الطب إلا مباشرة أعماله ،

وأن الطبيب إذا لم يباشر فهو كمن عمل شيئاً لا فائدة منه، وإذا لم يستسلم إليه تعذرت عليه المباشرة. وأما المنفعة الثانية، فلم يحتاج أبقراط إلى غايتها لأن كون علاج الطبيب أفضل لا شك أنه غاية يعتد بها .

وأما الإجابة على التساؤل الثاني فيقرر فيها أن لزوم كون علاج الطبيب أفضل لأنه يتقدم فيندر بغير معلوم، فلذلك احتاج أبقراط إلى الاستدلال على ذلك، ولا كذلك كون الطبيب أحرى بأن يوثق منه، فإن لزومه لكونه يتقدم فيندر المرضى ظاهر.

وأما التساؤل الثالث، فإننا نسلم أن جودة علاج الطبيب غير مستفادة من استعمال سابق النظر نفسه، ولكن ذلك الاستعمال إنما يتم بعد العلم بما تتول إليه العلل الحاضرة، ولا شك أن جودة الشيء إنما تتم بأمر يلزمه جودة العلاج مما يدل على فضيلته.

لقد انتقل ابن النفيس هنا من مستوى التحليل العادي، ومن مرحلة السبر والتقسيم، إلى مستوى التحليل الداخلي، فنتاول معانى الألفاظ أولاً، ثم معانى التصورات، وعرض لهذا الجانب بصورة رائعة، ومع أنه بإمكاننا أن نتوصل الآن إلى بعض النتائج الهامة، فإننا نفضل أن نرجئ هذا إلى بعد تناولنا لنص آخر من كتاب الفصول.

شرح فصول أبقراط :

(النص الأول):

قال أبقراط: العمر قصير ، والصناعة طويلة، والوقت ضيق، والتجربة خطر، والقضاء عسر، وقد ينبغي لك أن لا تقتصر على توخي فعل ما ينبغي، دون أن يكون ما يفعله المريض ومن يحضره كذلك⁽¹⁾ .

في شرح ابن النفيس لهذا النص، وجد أن هناك مجموعة مصطلحات لا بد من شرحها تفصيلاً، وبيان ما الذي يعنيه أبقراط تماماً من استخدامها.

1- يشير ابن النفيس إلى كلمة (العمر) المستخدمة في هذا السياق مقصود بها مدة الحياة.

2- ويذكر ابن النفيس أنه برهن في مواضع عديدة من كتاباته على تنامي العمر ودلالة الخبرة الاستقرائية على أن قصر العمر تعني أن الغالبية العظمى من الناس تقع أعمارها بين ستين وسبعين سنة، ونادراً ما يصل العمر إلى مائة وعشرين عاماً.

3- وكلمة الصناعة المستخدمة في السياق المشروح يذكر ابن النفيس أنها (ملكة نفسانية) يقدر بها استعمال موضوعات ما، نحو

(1) ابن النفيس، كتاب شرح فصول أبقراط، ص 92

غرض من الأغراض على سبيل الإرادة، صادرة عن بصيرة بحسب الممكن فيها، (والصناعة يقصد بها أبقراط الطب). ويقول ابن النفيس: "أن زيادة الألف واللام في الكلمة يمكن أن يكون للعقد". ومراد أبقراط كما يشرحه ابن النفيس هو أن الطب متعدد الجوانب، وموضوعاته ومسائله تختلف باختلاف المتغيرات التي تطرأ على البدن، وهذه الصناعة تخضع للتغيرات الكمية والكيفية، ولذا وصفها أبقراط بأنها طويلة، وهنا يتدخل ابن النفيس لشرح المعنى الذي يقصده أبقراط خاصة بعد إضافة مفهوم الطول للصناعة، والقصر إلى العمر، فيقول في شرحه: وإنما كان الطب طويلاً، لأن مسائله تتغير بتقنن تغيرات أبداننا، وهي متجددة على اللحظات، لضرورة استمرار التحلل والتغذي، ويلزم ذلك تغيير الكم والكيف. والطول والقصر قد يقالان بالإضافة، وقد يقالان مطلقاً، كقولنا إن الزمان طويل، وهو المراد هنا، فإن العمر قصير في نفسه والطب طويل في نفسه، ويلزم ذلك أن يكون كل واحد منهما كذلك بالنسبة إلى الآخر. هذا التفسير الذي يقدمه ابن النفيس يخالف به كلام الحكيم جالينوس الذي شرح العبارة نفسها فجعل قصر العمر بالنسبة للصناعة، وطول الصناعة بالنسبة إلى ذاتها. لكن ابن النفيس يجد أن أبقراط لا يعنى إلا المعنى الذي ذهب إليه. ولذا وجدنا ابن النفيس يقول: (وما ذكرناه أكثر فائدة)

من كلام جالينوس⁽¹⁾ .

4- ويأتى شرح ابن النفيس لمفهوم (الوقت) الموجود فى النص ليؤكد صوابه فى شرح الفكرة، واستبعاده لفكرة جالينوس، حيث يرى أن قصد أبقراط بالوقت (الزمان الذى يتمكن الإنسان من صرفه إلى الأشتغال بالصناعة). واستخدام أبقراط لكلمة (الوقت) هنا تدل بوضوح تام على (قصر الزمان).

5- ويقدم ابن النفيس شرحه لمفهوم أبقراط (التجربة خطر)، فيذكر الخطورة هنا تكمن فى قبول أبداننا للفساد بشدة. لما كانت أبداننا شريفة وكانت التجربة تعنى اختبار فعل ما يورد على البدن، فإنه إذا أردنا فى هذه الحالة التأكد والتيقن فإن علينا أن نقوم بالتجريب على البدن، وهنا يكون (الخطر أشد) إذ البدن ليس محلاً للتجريب لشرفه وقدسيته، وهذه الفكرة أخلاقية جليلة تتوج صناعة الطب منذ قديم الأزل .

6- ويشير ابن النفيس فى شرحه لمصطلح أبقراط (والقضاء عسر) إلى ثلاثة آراء : الأول: أن أبقراط أراد الحكم على المريض بما يثول إليه أمره من صحة أو عطب. والثانى: أن أبقراط أراد الحكم بموجب التجربة. والثالث: أن أبقراط أراد بالقضاء (القياس) وعبر عنه بالقضاء، لأنه يلزمه القضاء بموجبه.

(1) المرجع السابق، ص 94.

وهنا يقرر ابن النفيس في ضوء النص أن غرض أبقراط هو الدلالة على صعوبة درك هذه الصناعة، لأن اكتسابها إنما يتم بالتجربة، وهي خطيرة، وبالقياس وهو عسر⁽¹⁾.

7- ويتنبه ابن النفيس إلى أن كلام أبقراط تعرض للنقد من جانب الكثيرين؛ إذ أنه جرت العادة في أوائل الكتب أن تمدح الصناعة ويرغب فيها، وكلام أبقراط يناهض ذلك، وهنا يحصر ابن النفيس الآراء النقدية التي أتت على رأى أبقراط، ويرد عليها: الأول: رأى زعم أصحابه أن مراد أبقراط الصد عن تعلم الطب، وهذا الرأى يقبحه ابن النفيس. والثانى: يرى عذره فى تصنيف الكتب لأن عمر الإنسان لا يفي بابتداع الصناعة الطويلة. والثالث: يعذره فى تصنيف كتاب الفصول إلى فصول ليكون أسهل ضبطاً. والرابع: يرى عذر الطبيب إذا أخطأ. والخامس: يرى أن المقصود به حث المتعلم. والسادس: يزعم أن المقصود به امتحان همة الطالب. ولم يتردد ابن النفيس فى امتحان كل هذه الآراء فيما عدا الأول منها.

ثانياً: النتائج :

ما الذى يمكن أن نستنتجه إذن من الفقرات السابقة؟ وما هو فضل ابن النفيس؟ وهل يمكن لنا أن نستخلص الملامح أو

(1) المرجع السابق، ص 94.

السمات العامة التي اتسم بها أسلوب ابن النفيس وطريقته المنهجية؟

النتيجة الأولى:

أول ما يواجهنا هنا هو الفكرة التي طرحناها حول (النص الأول) المأخوذ من مقدمة المعرفة، والتي جعلناها بعنوان (التحليل يعنى التمييز)، والتي تكشف بوضوح تام عن اهتمام ابن النفيس بتحديد معانى *Meanings* الكلمات، أو الألفاظ أو إن شئت الحدود *Terms* بالمصطلح المنطقي، ثم دلالتها *Denoting* . لم يكن ابن النفيس مجرد شارح لأفكار أبقراط ونصوصه فحسب، وإنما كان عالماً من علماء اللغة يتحدث إلينا ويزودنا بنظرية هامة فى المعنى. وليس هذا بمستغرب على ابن النفيس، فقد ورد فى كتب التراجم، وكذا الموسوعات العلمية التى تتبعت مخطوطات الرجل، أنه بون كتاباً يعرف باسم كتاب (طريق الفصاحة)، وهو كتاب فى اللغة والنحو لم يعثر عليه، وقد روى الصفدى " أن ابن النحاس كان يقول لا أرضى بكلام أحد فى القاهرة فى النحو غير كلام ابن النفيس"⁽¹⁾. والكتابة فى اللغة والنحو تتطلب أن يكون الرجل على قدر عال من التمكن اللغوى، وتعنى أيضاً ضرورة امتلاك ناصية

(1) ماهر عبد القادر محمد ، مقدمة فى تاريخ الطب العربى، دار العلوم العربية، بيروت، 1988، ص141.

الفكر الذى يدون به، وهو اللغة العربية. ولا شك أن تمكن الرجل قد وضح أمامنا تماماً من خلال التحليلات المتعددة للألفاظ ومعانيها. هنا وفى هذا الموضع بالذات نجد ابن النفيس اللغوى يمشى جنباً إلى جنب مع ابن النفيس الطبيب، يزودنا الأول بتحليل لغوى بارع للألفاظ، يلتقطه الثانى ليضفى عليه المعنى فى السياق *Meaning in Context* ، ويلتقى الأثنان معاً حول نظرية واحدة يصبح السياق فيها معبراً عن ميدان العلاقات الداخلية *Internal Relations* والعلاقات الخارجية *External Relations*. وهنا، عند هذا المستوى فحسب، يؤكد لنا حقيقة هامة تتمثل فى ضرورة الكشف عن العلاقات بين الوحدات اللغوية المكونة للكلام، وهذا ما يتبين من دراسة النصين الأول والثالث بصفة خاصة وتحليلهما. أضف إلى هذا أن ابن النفيس كان يوجه الحديث إلى الأطباء الذين سوف يمارسون نفس المهنة، أى أنه توجه بالحديث إلى طبقة من المتخصصين لهم مثل ثقافته، وثقافة صاحب النص الأسمى، وهذا ما يجعل الخطاب متصل السياق، ويجعل المعنى ذاته واحداً، لاتصال ثقافة مستويات نفس الطبقة.

هل يا ترى كان ابن النفيس فى كل هذه الجوانب يعمل من خلال نظرية محددة فى المعنى؟ وإذا كان، فلماذا لم تصل إلينا نظريته أصلاً، وتفصيلاً؟ أم أنه كان يعرف المعايير التى يطبق

على أساسها؟ أو بمعنى آخر، هل كان النموذج واضحاً في ذهنه، وكانت ممارسته للتطبيق إعمالاً للنموذج ببراعة؟ كل هذه التساؤلات تعتبر بالنسبة لنا - في حالة ابن النفيس - ملحة، وينبغي أن نعثر على إجابة كافية لها، أو على الأقل نحاول وضعها في مكانتها التاريخية التي تستحقها.

إن فكرة السياق والدلالة، كما يفهما علماء اللغة في عصرنا هذا، مسألة تنتمي برمتها إلى علم المعنى *Semantics* الذي يقوم على أساس دراسة المعاني ومشكلاتها سواء أكان الأمر مقصوراً على دراسة معاني الألفاظ المفردة أم على دراسة معاني المفردات والجمل والعبارات⁽¹⁾. وعلم المعنى أيضاً، كما ينظر إليه، أو علم الدلالة، بالمعنى العلمي الدقيق (أحدث فروع علم اللغة كلها، فلم يحظ بشئ من الاهتمام إلا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن الحاضر. وهو في الوقت نفسه أصعب المستويات اللغوية أشقها على نفوس الدارسين، ذلك لأنه يعرض لمشكلة المعنى⁽²⁾. ومنذ نشأ هذا العلم هناك اتجاهات مختلفة حوله، وقد انقسم علماء اللغة إلى فريقين في هذا الصدد رأى بعض اللغويين إخراج مشكلة المعنى نهائياً من البحث اللغوي، ويرى فريق آخر أن علم الدلالة نفسه ليس - في حقيقة الأمر - من فروع علم اللغة، وإنما هو حقل

(1) عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ص 21

(2) للمرجع السابق، ص 24.

للدرس يرتبط بميادين أخرى كثيرة كالمنطق والفلسفة وعلم النفس والاجتماع.

ومن المعروف أن علماء اللغة يدركون أهمية السياق⁽¹⁾ *Context* ودوره في الحدث اللغوي، ومن المعروف أيضاً أن فكرة السياق دلالاته على المعاني الحقيقية للكلام كانت مطروحة في الفكر الإنساني منذ أفلاطون وأرسطو وعلماء البلاغة العرب⁽²⁾، وربما يرجع فيرث *Firth* في العصر الحديث صياغة أول نظرية حقيقية ومكينة حول المعنى. لتأمل نظرية فيرث إن، ونحاول التعرف على ملامحها ومكوناتها الرئيسية .

يعتقد فيرث ضرورة وضع الكلمات في سياقها . وفكرة السياق هذه يمكن أن تصبح إطاراً تجريبياً عاماً لدراسة المعنى⁽³⁾ من خلال العلاقات الداخلية والخارجية، التي تصبح المحور الرئيسي للكشف عن المعنى الدقيق للحدث اللغوي أو الكلامي، هذا التحليل عند فيرث يستند على ثلاثة أركان أساسية هي :

1- أن يعتمد كل تحليل لغوي على السياق مع ملاحظة ما يتصل به من علاقات أو ظروف مثل شخصية المتكلم والسامع وتكوينهما الثقافي، والعوامل والظواهر الاجتماعية والمناخية

(1) حامى خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص132.

(2) المرجع السابق، ص132.

(3) المرجع السابق، ص132.

وعلاقتها باللغة والسلوك اللغوي وقت الكلام، وأثر الكلام في المشاركين فيه مثل الاقتناع أو الاعتراض.

2- ضرورة تحديد بيئة الكلام المدروس، لأن هذا التحديد يضمن عدم الخلط بين لغة وأخرى. كما يجب أن تكون الدراسة مقصورة على مستوى لغوي واحد كلغة المتقنين أو العوام .

3- يجب تحليل الكلام إلى عناصره ووحداته المكونة له للكشف عما بينها من علاقات داخلية لكي نصل إلى المعنى الذي يتصل أيضاً بمستويات التحليل المختلفة .مع ملاحظة أن هذه المستويات ترتبط فيما بينها برباط وثيق لكي تصل في النهاية عبر كل مرحلة أو مستوى إلى المعنى اللغوي للكلام (1) .

ويترتب على هذا أن مفهوم المعنى عند فيرث ليس شيئاً في الذهن أو العقل، كما أنه ليس علاقة متبادلة بين اللفظ والصورة الذهنية للشيء، وإنما هو مجموعة من العلاقات والخصائص والمميزات اللغوية التي نستطيع التعرف عليها في موقف معين يحدده لنا السياق (2) .

ومن خلال هذا المفهوم وبتطبيق المنهج التحليلي أيضاً على السياق، فإن السياق عند فيرث يقع في نوعين هما:

(1) المرجع السابق، ص 132-133.

(2) المرجع السابق، ص 133.

الأول : السياق اللغوي *Linguistic Context* الذي يتمثل في العلاقات الصوتية و الفونولوجية و المورفولوجية و النحوية و الدلالية.

الثاني : سياق الحال *Context of Situation* ويتمثل في الظروف الاجتماعية و البيئية و النفسية و الثقافية للمتكلمين أو المشتركين في الكلام.

وإنطلاقاً من هذا المفهوم فإن الدراسة العلمية للوحدة الكلامية عند فيرث اقتضت ضرورة التقسيم والتحليل إلى عناصر.

وفي إطار تحليل المعنى وفق رأى فيرث ومدرسته لا بد أن نميز بين المضمون المنطقي *Logical Content* الذي هو المعنى المعجمي باعتباره جزءاً من النظام الدلالي للغة، والمضمون النفسي *Psychological Content* الذي يختلف من فرد إلى آخر وفقاً لثقافته، ومع هذا فإننا في نظرية فيرث (لا نستعمل الكلمات بمعناها المنطقي منفصلاً عن مضمونها النفسي)⁽²⁾ .

ومع أن فيرث ومدرسته كانوا أكثر اهتماماً بنظرية المعنى، فإن الاهتمام بفكرة العلاقات الداخلية يبدو أكثر وضوحاً لدى مؤسس البحث في علم اللغة الحديث دي سوسير *De Saussure* الذي نظر للنظام اللغوي ككل على أنه يتألف من عناصر داخلية ، وعناصر خارجية، أما العناصر الداخلية فتتمثل في دراسة نظام اللغة

(2) المرجع السابق، ص 215.

الداخلي ، على حين أن العلاقات الخارجية تتمثل في دراسة العلاقات القائمة بين اللغة وما يؤثر فيها. ولا بد من دراسة العلاقات الداخلية القائمة بين عناصر النظام ككل ؛ لأن دراسة أى عنصر من العناصر بمعزل عن العناصر الأخرى لا قيمة له (1) .

إنه بوسعنا أن نتوسع في الحديث عن عدد كبير من النظريات اللغوية في العصر الحديث، لكن هذا لن يفيدنا في هذا المقام، وسيؤدى إلى تشعب الموضوع في اتجاهات تخرج عن نطاق البحث الأساسى، وإذا كنا قد عرضنا لموقف فيرث من نظرية المعنى، وفهم دى سوسير للعلاقات الداخلية والخارجية، فإن هذا مجرد استعراض لاستطلاع أوجه الشبه بين فكرة هنا وأخرى هناك، أليست أوجه الشبه بادية للعيان تماماً بين تحليلات فعلية تطبيقية لعالم وطبيب لغوى ينتمى إلى القرن الثالث عشر الميلادى، وبين أقوال تحليلية لعالم لغوى، مثل فيرث، ينتمى إلى القرن العشرين ؟ أحسب أن المسألة ترتبط على ما يبدو بانتقال ابن النفيس إلى العالم الغربى فى شخص شروحاته وتعليقاته على كتب الطب المختلفة، وتلك نقطة جديرة بالبحث والدرس، وهى تطرح علينا سؤالاً فى غاية الأهمية: هل عرف علماء اللغة فى العالم الغربى نظرية ابن النفيس فى المعنى، كما عرف الأطباء

(1) المرجع السابق، ص 100.

نظريته في الدورة الدموية؟ نحن لا نملك الآن الإجابة على هذا التساؤل، أو الطرح الجديد للأفكار، ولكن الكشف عن إجابة مقنعة لهذا السؤال بالإثبات أو النفي، لن يكون إلا بتحليل لغوى كامل لنظرية ابن النفيس في المعنى التي أشرنا إليها، وبين نظرية فيرث، وبعد أن نعثر على إجابة في لائحة تحدد لنا أوجه التشابه والاختلاف بين النظريتين، نستطيع أن نبرهن على مدى سبق في هذه النظرية الجديدة، التي نعتقد بدرجة احتمال ممكنة أن أصولها الحديثة تضرب في التاريخ إلى القرن الثالث عشر.

النتيجة الثانية :

في معالجتنا التحليلية للنص الثاني المأخوذ من مقدمة المعرفة أشرنا إلى أن ابن النفيس اعتمد على السبر والتقسيم باعتبار أن هذا المسلك من أهم طرق علماء الأصول، لكن استخدام السبر والتقسيم عند ابن النفيس ارتبط باستخدام طريقة بطلان الدليل، وهو مسلك أصولي آخر يتكون من مرحلتين، المرحلة الأولى : أن نتلمس أدلة المثبتين للشئ، وتثبت كذبها وضعفها بحيث لا نجد دليلاً آخر على ثبوت الشئ سواها. وإما أن نقوم بعملية حصر وجوه الأدلة، ثم نقوم باستقراء دقيق عليها، ينتهي إلى نفي هذه الوجوه كلها بحيث لا نجد وجوهاً أخرى غيرها (1).

(1) على ساسي النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ص 139.

ومن الملاحظ أن الصورة الثانية هي ذاتها الصورة الأولى، وقد كان ابن النفيس على وعى تام - بناء على النصوص التي لدينا - بكيفية استخدام هذه المسالك وتطبيقها بصورة دقيقة، ولم تكن المسألة، بالنسبة له، بحاجة إلى شرح، أو تفصيل، الفقهاء وعلماء الأصول - كما هو معروف - يطبقون مسالكهم ومناهجهم في أثناء تناولهم للمشكلات التي يعالجونها، وربما عثرنا في وقت من الأوقات على الإشارات المنطقية التي أدلى بها ابن النفيس على كتاب الإشارات والتببيها، أو على الشرح الذي وضعه على كتاب الهداية، فيعود إلينا الأمل في الوقوف على آراء الرجل المنطقية.

النتيجة الثالثة:

كان ابن النفيس منطقياً من الطراز الأول، فقد تميز الأسلوب الذي استخدمه في الشرح والتأليف، على السواء، بطابع هندسي منطقي رشيق. تنساب فيه الأفكار انسياباً فياضاً، وتتشابك تلك الفكرة بغيرها بصورة قوية محكمة، بحيث جاء أسلوبه معبراً عن تسلسل منطقي كحلقات السلسلة المترابطة الأجزاء. وهذا ما ينم بوضوح على حرصه الأكيد، منذ البداية، على قوة الأسلوب. ودقة العبارة، والاتساق المنطقي للأفكار. ولما كان الرجل لغوياً قديراً متمكناً من اللغة مالكاً ناصيتها، فقد سيطر بصورة مثلى على

تعبيراته اللغوية ومفرداته، مما أدى إلى أن يتسم أسلوبه بطابع السلاسة من حيث استخدام الألفاظ والتراكيب. كما أن أسلوبه لم يكن يركن إلى الاعتماد على زخرف الكلام وعجيبه، وإنما اتخذ من اللغة العلمية البسيطة في الأداء وسيلة مثلى لشرح أفكاره وإيصالها إلى المستمع بدون حشو أو تزويد، وهو في هذا لم يسمح لابن النفيس اللغوي بأن يطغى على ابن النفيس العالم.

إنه ليجدر بنى حقاً أن نشير الآن بعد هذه النتائج الثلاث التي أمكن استخلاصها من تحليل بعض جوانب ابن النفيس، أن تلك محاولة أولى في دراسة المنهج عند ابن النفيس، وهي رؤية على طريق فهم المنهج عند الرجل، خاصة وأنه لم يتوافر لنا حتى الآن، ونحن نسعى وراء الدراسات المختلفة هنا وهناك، وإن عثرنا على مقال واحد يتناول المنهج عند ابن النفيس، أو يشير إلى بعض جوانبه على الأقل، بل كانت الاهتمامات منصبية أولاً وأخيراً على موقف ابن النفيس من فهم الدورة الدموية، وانتقال كشفه هذا إلى العالم الغربي. إن من الواجب على أي دراسة جادة حول هذا العالم وفكره، أن تبدأ بتحليل دقيق لنظريته في المنهج، وتتبع دراسته حول نظرية المعنى لما لها من أهمية بالغة في فهم الدراسات اللغوية، خاصة فيما يتعلق بالنظريات المعاصرة المتعددة في المعنى.

ولا شك أن أوجه النقد المختلفة التي يمكن أن توجه إلى هذا الجانب البحثي، سنفضي حتماً إلى تطوير الأفكار الواردة فيه بصورة أفضل، تعمل على استدراك ما غاب عن بالنا، أو حذف ما يجاوز في تحليلنا. فالبحث العلمي المنهجي ليس إلا رؤية قابلة للتعديل والتطوير، في ضوء مراجعة نقدية جسورة تعمل على ثراء الفكر وتقديمه إلى الأمام.

الفصل السادس

عناصر المنهج العلمي

ابن أبي أصيبعة نموذجاً

الواقع أن مسألة المنهج والاهتمام بها قضية تشغل كل دارس في تاريخ العلم؛ إذ أن المنهج بالنسبة للمفكر يعتبر بمثابة المنطلق الأساسي الذي يضمن طابع العلمية على العمل العلمي. وقد يعتمد المنهج على معطيات كثيرة، بعضها قد يكون تاريخياً، أو قد يكون علمياً إمبريقياً، أو أديبياً، أو خلاف ذلك. ونحن لانكاد نجد من بين الكتابات التي تناهت إلينا عن ابن أبي أصيبعة ما يشير إلى المنهج الذي استخدمه في "عيون الأنباء في طبقات الأطباء"، وتلك المشكلة، لأنه علينا أن نستخرج بعض عناصر منهجه من خلال مطالعة هذا الكتاب، وهذا بطبيعة الحال يجعل محاولتنا أشبه بالنحت في الصخر، فقد نصيب في بعض المواضع، وقد نضل الطريق في مواضع أخرى، ويترتب على هذا أن ما سوف ندونه عن المنهج عند ابن أبي أصيبعة يستدعي النقد بصورة كبيرة، حتى يمكن أن تكتمل معالم الصورة الحقيقية لمنهج "عيون الأنباء".

أمر آخر لا بد من التتويه به، وهو أن ابن أبي أصيبعة ذاته تربي وتعلم في مدرسة ذات منهج وهي المدرسة البخوارية، واطلع على إسهامات علماء عصره، ولا يعقل أن من يؤرخ لعلماء ومفكرى عصره ويقف على دقائق أفكارهم ومناهجهم لا يكون له منهج محدد في الكتابة. ومن ثم فإن هذا يطلعنا على

ضرورة الفصل بين أمرين هما :

الأول : أن يستخدم المؤلف منهجاً محدداً في الكتابة عن وعسى وقصد، ورؤية علمية محددة تبرز معالم هذا المنهج .

الثاني : أن يدون المؤلف أخبار وتاريخ العلم والعلماء مستنداً إلى منهج محدد، ولكن دون أن يشير إلى منهجه لأعتقاده بأن المنهج بديهية أساسية ومسألة الإشارة إليها مسألة زائدة. وهذا التصور هو في غالب ظني كان المنطلق الأساسي للعلماء والمفكرين في عصور النهضة الإسلامية الذين اعتبروا المنهج بديهية أساسية لا تحتاج إلى تفصيل وحديث مطول، فالأصول واضحة في عقولهم، وعلى أساسها يجري العمل العلمي. ومن ثم فإن بعض الإشارات التي نجدها للمنهج أحياناً في كتاب العلماء القدامى، إنما كانت لترسيخ القواعد البحثية في عقول الأجيال الجديدة، ولتذكيرهم بأن القواعد المنهجية يجب أن تراعى في البحث العلمي على المستوى النظري والتطبيقي معاً . وهو ما فعله علماء الغرب فيما بعد ابتداءً من القرن السابع عشر .

أولاً- النقد والمقارنة:

اعتمد ابن أبي أصيبعة على النقد والمقارنة كمنهج دقيق، في مواضع كثيرة من كتاباته. ويبدو لنا هذا الملمح بوضوح إذا تفحصنا "عيون الأنبياء" بصورة واعية؛ إذ لا ينبغي أن يدور بخلدنا

أن كتاب " عيون الأنباء " مجرد مؤلف أراد به ابن أبي أصيبعة أن يحكى أطرافاً من السير، أو إعلماً بالكتابات التي دونها الأطباء في عصره، أو في العصور السابقة عليه، وإنما ينبغي النظر إلى هذا المؤلف العمدة على أنه موسوعة طبية، مهما اختلفنا حول مصطلح الموسوعة الطبية، ومهما نظر البعض للمسألة من زاوية أخرى. ولكن ينبغي أن نوضح أيضاً أن نظرنا لكتاب " العيون " ينبغي أن تكون خاضعة لمقاييس العصر الذي كتب فيه هذا المؤلف العربي العظيم كتابه، ولا ننظر للمسألة بمصطلحات ومقاييس العصر الحالي.

والواقع أن ابن أبي أصيبعة قد فطن إلى أهمية دور النقد والمقارنة في مؤلفه، وكان على وعى بأن النقد عماد الفكر وفطن أيضاً إلى أن القراء الذين سوف يتعاملون مع كتابه سوف يقيمون مآذون، وسوف يعملون النقد فيه أيضاً. وحتى ندلل على دور النقد والمقارنة عنده يمكن أن نقدم بعض الأمثلة لما ورد في كتابه، وبالطبع لن نجرى وراء حشد الأمثلة؛ لأن هذا يعد عملاً سردياً ليست له قيمة كبيرة في تقييم ما يدون المفكر، وإنما يكفي أن يستشهد المرء بمثال أو اثنين للتدليل على صحة فكرته .

يذكر ابن أبي أصيبعة في تتبعه لسيرة موفق الدين يعقوب المعروف بلقب "ابن سقلاب"، ما يوضح فكرة النقد والمقارنة،

حيث يقول: "وكان في أوقات كثيرة لما أقام بدمشق يجتمع هو والشيخ مهذب الدين عبد الرحيم ابن علي الدخوار في الموضوع الذي يجلس فيه الأطباء عند دار السلطان ويتباحثان في أشياء كثيرة من الطب، فكان الشيخ مهذب الدين أفصح عبارة، وأقوى براعة وأحسن بحثاً. وكان الحكيم يعقوب أكثر سكينة، وأبين قولاً، وأوسع نقلاً؛ لأنه كان بمنزلة المترجمان المستحضر لما ذكره جالينوس في سائر كتبه من صناعة الطب. فأما معالجات الحكيم يعقوب فإنها كانت في الغاية من الجودة والنجاح، وذلك أنه كان يتحقق معرفة المرض أولاً تحقيقاً لا مزيد عليه، ثم يشرع في مداواته بالقوانين، التي ذكرها جالينوس مع تصرفه هو فيما يستعمله في الوقت الحاضر. وكان شديد البحث واستقراء الأعراض بحيث أنه كان إذا افتقد مريضاً لا يزال يستقصى منه عرضاً عرضاً، وما يشكوه مما يجده من مرضه حالاً حالاً إلى أن لا يتترك عرضاً يستدل به على تحقيق المرض إلا ويعتبره، فكانت أبدأ معالجاته لا مزيد عليها في الجودة"⁽¹⁾. ومعنى هذا أنه كان يبحث عن علة المرض محاولاً فهم أسبابه الحقيقية.

نلاحظ من هذا النص أن ابن أبي أصيبعة في الجزء الأول منه كان يقارن بين بحث الدخوار وبحث ابن سقلاب، إذ على حين أن

(1) ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء، ص 353.

الدخوار "أفصح عبارة" فإن ابن سقلاب "أبين قولاً" وبينما يذكر ابن أبي أصيبعة أن الدخوار "أقوى براعة وأحسن بحثاً"، فإن ابن سقلاب "أوسع نقلاً" لأنه كان بمنزلة المترجمان المستحضر لما ذكره جالينوس". ومع أن ابن أبي أصيبعة يركز على ذكر مآثر الدخوار وبيان فضله على الطب في عصره، مقدماً إياه على الحكيم يعقوب الذي كان يحفظ قوانين جالينوس في المداوة، إلا أن الحكيم يعقوب "ابن سقلاب" كانت له ميزة طبية أخرى خاصة محاولة فهمه لأسباب المرض.

وفي مستوى ثان من النقد ركز ابن أبي أصيبعة على وصف منهج ابن سقلاب، ولم يقارن به منهج الدخوار الذي أثار أن يذكره في موضع آخر. إن منهج ابن سقلاب في رأى ابن أبي أصيبعة ينتظم ثلاث خطوات أساسية هي:

الأولى: أنه كان يحقق معرفة المرض أولاً عن طريق استقراء الأعراض عرضاً عرضاً.

الثانية: أنه كان يشرع في مداواته بالقوانين التي ذكرها جالينوس.

الثالثة: أنه كان يتصرف في بعض الحالات وفق ما يراه.

ونلاحظ أن ابن أبي أصيبعة يركز على أن "ابن سقلاب" كان بمثابة "المترجمان المستحضر لما ذكره جالينوس". وأنه "يشرع في مداواته بالقوانين التي ذكرها جالينوس مع تصرفه هو فيما

يستعمله في الوقت الحاضر". ولكن ما مغزى هذا؟ وما الذى يقصده ابن أبى أصيبعة من هذه العبارة بالإضافة إلى العبارة السابقة؟ إن ابن أبى أصيبعة لا شك ينتقد "ابن سقلاب" على الرغم من أن ظاهر العبارة يوحي بالمديح، ولكنه جاء بصورة سلبية، إذ لا يمكن أن يكون الطب قد توقف عند مجرد المعرفة الجالينوسية. ألم يتطور الطب طوال هذه القرون من عصر جالينوس حتى القرن السابع الهجرى؟ هذا هو السؤال النقدى الذى أراد ابن أبى أصيبعة أن يطرحه علينا ببساطة، وهذا أيضاً هو السر فى وصفه للدخوار بأنه كان "أقوى براعة وأحسن بحثاً". إن الدخوار لم يعتمد على المعرفة التى انحدرت إليه من جالينوس على الرغم مما كان يبدو من كلامه، على ما يذكر ابن أبى أصيبعة أن كتب جالينوس كانت تعجبه. "وإذا سمع شيئاً من كلام جالينوس فى ذكر الأمراض ومداواتها والأصول الطبية يقول هذا هو الطبيب"⁽¹⁾. ليس هذا الإعجاب إلا ترجمة حقيقية لخبرة الدخوار بكل ما كان يُقرأ عليه من كتب جالينوس⁽²⁾، لكنه فى واقع الأمر كان شديد "التقصى فى المعالجة: بصفات الأدوية"⁽³⁾. لم يكن ابن أبى أصيبعة يسخر من أستاذه الدخوار على ما زعمت "زيجرد هونكه" حين قالت: "وكان ابن أبى أصيبعة يسخر من

(1) المرجع السابق، ج 3، ص 395.

(2) المرجع السابق، ج 3، ص 395.

(3) المرجع السابق، ج 3، ص 396.

أستاذه الذي كان يردد كلما سمع اسم جالينوس وبعض نظرياتهِ، هذا هو الطبيب " (1) ، إن " زيجرد هونكه" لم تستطع أن تفهم روح السياق بمضمون النص داخلياً، وتلك هي واقع الأمر المشكلة الأساسية التي وقع فيها حين ترجمت من مستشرقين الذين اهتموا بدراسة العلم العربي .

بيد أن ابن أبي أصيبعة لم يقف عند حد وصف إعجاب الدخوار بجالينوس، وإنما وصف طريقته بقوله: " إنه كان جيد البحث لازمته أيضاً في وقت معالجته للمرضى بالبيمارستان فتدربت معه في ذلك وباشرت أعمال صناعة الطب" (2) ، وهذا هو الجانب العملي في صناعة الطب .

هل يمكن إذن مقارنة هذا الفهم الداخلي للنص بما أشار إليه ابن أبي أصيبعة حين تحدث عن ابن سقلاب؟ وإلى أي درجة يمكن أن تكون المقارنة النقدية ؟ .

إن إعجاب الدخوار بجالينوس، في رأي ابن أبي أصيبعة ، لم يقعه عن البحث والتقصي ، في المعالجة أو في الدرس النظري؛ على حين أن إعجاب "ابن سقلاب" بجالينوس جعله يستظهر آراءه؛ فقد كانت له ذاكرة وحافظة قوية، لاتعتمد بطبيعة الحال على

(1) زيجرد هونكه، شمس العرب تسطع على الغرب، ص 263.

(2) ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء، ج 3 ، ص 395.

البحث والنظر والتقصي والتأمل بقدر ما تعتمد على استرجاع ما قاله القدماء، وهذا منهج استظهارى بحث يهدم الإبداع، ويقتل ملكة الوعي لدى المفكر، ولايزيد عن كونه ترجماناً أميناً يستحق الثناء والشكر على اختزانه المعلومات واسترجاعها وقت الضرورة. وقد بين ابن أبى أصيبعة هذا المعنى عند ابن سقلاب الذى كان يقرأ عليه فى أوائل اشتغاله بصناعة الطب فى المعسكر المعظمى، حيث يذكر أن " ابن سقلاب" فى شرحه لكلام "أبقراط" كان " يورد نص ما قاله جالينوس فى شرحه لذلك الفصل على التوالى إلى آخر قوله"⁽¹⁾، ثم يذكر ابن أبى أصيبعة رأيه بشئ من الوقار فى هذا الأستاذ قائلاً: "ولقد كنت أراجع شرح جالينوس فى ذلك فأجده قد حكى جملة ما قاله جالينوس بأسره فى ذلك المعنى. وربما ألفاظاً كثيرة من ألفاظ جالينوس يوردها بأعيانها من غير أن يزيد فيها ولا ينقص، وهذا شئ تفرد به فى زمانه"⁽²⁾. ومغزى رأى ابن أبى أصيبعة يكمن فى خاتمة عبارته " وهذا شئ تفرد به فى زمانه"، وكأنه يريد أن يقول لنا أنه لم يكن مألوفاً أن يستظهر الأطباء كتباً وأقوالاً طبية بأسرها، وإنما المؤلف كما ذكر من قبل، البحث والتقصي والتأمل ومعرفة الأسباب والأعراض. ومن جانب آخر فإن هذا يعنى الإيحاء لنا بأن ابن سقلاب وقت أن كان

(1) المرجع السابق، ج 3، ص 356.

(2) المرجع السابق، ج 3، ص 352-353.

يفشل في العثور على تفسير من خلال كتابات جالينوس للحالات التي تعرض له، كان يجتهد من عنده، أي حسبما يرى، وهنا نجد أنفسنا أمام أحد أمرين: أما الأمر الأول فيتمثل في أن ابن سقلاب كان يجتهد من عنده وفق طريقة أو منهج محدد وخاص به، يتبعه في دراسته للحالات المرضية، ولكن ابن أبي أصيبعة لم يفتن إليه ولم يتتبع جزئياته وتفصيلاته، ومن أنه لم تكن لهذا الطبيب طريقة خاصة به، ولم يكن علمه على درجة كبيرة من الدراية بحيث يلتف حوله تلاميذ وأتباع يشكلون مدرسة، كما حدث مثلاً في حالة الدخوار الذي أثرت مدرسته الحياة الطبية في العالم العربي قرابة ثلاثة قرون، ولكن هذا لا يعني أن ممارسة ابن سقلاب للطب لم تكن على مستوى الجودة.

كذلك إذا نظرنا بروح نقدية خالصة فيما ذهب إليه ابن أبي أصيبعة، ومن خلال المقارنات، لتبين لنا أن الطب الجالينوسي في تلك الفترة، أي القرن السابع الهجري، كان أكثر رواجاً وانتشاراً في بلاد الشام، على حين أن الطب الأبقراطي والسينوي كان أكثر قبولاً في مصر التي ظهرت فيها آراء ابن النفيس، في نفس الفترة التي عاش فيها ابن أبي أصيبعة. لكن ابن أبي أصيبعة لم يفسر لنا هذا الأمر على الرغم من أن الدخوار كان رئيس الأطباء في ديار مصر والشام. هل المسألة تتعلق باختلافات

شتى بين المنهج الأبقراطى والمنهج الجالينوسى ؟ أم أن المسألة ترجع إلى تفضيل الأطباء؟ إن الكتابات التى بين أيدينا لا تشير إلى إجابات كافية عن طبيعة هذا الاختلاف.

ثانياً - وصف مناهج الأطباء:

كان لابن أبى أصيبعة الفضل الأكبر فى حفظ بعض ملامح المناهج لدى الأطباء الذين داعت شهرتهم فى العالم الإسلامى وأثرت مؤلفاتهم فى الغرب. ويجدر بنا أن نذكر طرفاً من هذا الجانب لأهميته فى تتبع الطريقة المنهجية التى اعتد بها ابن أبى أصيبعة .

تناول ابن أبى أصيبعة سيرة الطبيب أبى بكر الرازى العلمية ومؤلفاته بالدراسة والشرح، وتشير الدراسة التى أوجزها عن الرازى على امتداد الصفحات التى عقدها له، إلى أنه وقف على تفصيلات مهمة حول علم الرازى ومنهجه ، وهو ما يبدو من الاستعراض الدقيق والتتبع المفصل لمؤلفات الرازى وما تحتوى عليه. وقد أشار ابن أبى أصيبعة فى هذا الصدد إلى أمرين يتعلقان بالمنهج عند الرازى، مما يدل على استحسانه لهما، وعلى اعتبارهما ذى قيمة عالية .

أما الأمر الأول فيتمثل فى أنه ينقل عن الرازى ما ذكره، وقال: ينبغى للطبيب أن يوهم المريض أبداً بالصحة ويرجيه بها،

وإن كان غير واثق بذلك، فمزاج الجسم تابع لأخلاق النفس⁽¹⁾. لا بد أن ابن أبي أصيبعة وجد أهمية في هذا القول حتى ينقله لنا، وأهمية ذلك تتمثل في أن العامل النفسى على درجة كبيرة من الأهمية في العلاج. والأطباء يعلمون ذلك جيداً. وقد أدرك ابن أبي أصيبعة هذا بوعى تام. ولا شك أن المدارس الطبية الحديثة تتجه إلى اعتبار أن العامل النفسى يشكل أهمية محورية في شفاء المريض. وتصور ابن أبي أصيبعة هنا لأهمية العامل عند الرازى ربما أراد به أن يبين أن نظرية العلاج الطبى عند المسلمين منذ عهد الرازى تقوم على الجمع بين النظرية اليونانية الأبقراطية - الجالينوسية وهى نظرية الأخلاط، وبين نظرية العلاج عند الهنود وهى تلك النظرية التى تقوم بالدرجة الأولى على اعتبار الجانب النفسى.

أما الأمر الثانى فيبدو فى أن ابن أبي أصيبعة أراد أن ينقل لنا خبرة طبية اكتسبها واحد من أكثر الأطباء المسلمين شهرة فى العصور الوسطى وهو الرازى صاحب الخبرة الطويلة والممارسة العلمية الناجحة، فنقل عنه " وقال: ما اجتمع الأطباء عليه وشهد به القياس وعضدته التجربة فليكن أمامك وبالضد⁽²⁾. إن هذه العبارة التى ينقلها عن الرازى تشير إلى أن هذا الطبيب النطاسى

(1) للمرجع السابق، ج 3، ص 351.
 (2) المرجع السابق، ج 3، ص 351.

الذي غطت شهرته عالم الأطباء في العصور الوسطى، وجد أنه على الطبيب أن يعتبر مسألتين على درجة من الأهمية في العلاج وهما :

المسألة الأولى : وتبدو لنا بوضوح من قوله: " ما اجتمع الأطباء عليه"، وذلك أن المريض حين يستعصى مرضه ويستفحل ويُستدعى له مجموعة من الأطباء، وهو ما يطلق عليه بمصطلح اليوم " الكونسولتو" . وهؤلاء الأطباء يعتبرون بمثابة الهيئة الاستشارية العليا التي تقرر طريقة علاج المريض وأفضل السبل لحفظ حياته. فكان تقاليد اليوم الذي يعمل وفقاً له أطباء العصر ، امتداد طبيعي لذلك التقليد والمنهج الذي أرساه علماء العرب منذ زمن طويل.

المسألة الثانية : وتتضح لنا من قوله في الشق الثاني "وشهد به القياس وعضدته التجربة" ، وهذا هو ما يعرف بالجانب السريري أو الإكلينيكي، وهو على درجة كبيرة من الأهمية. ونحن نعلم أن الرازي أعظم طبيب سريري ظهر في فترة العصور الوسطى، وكتاباتهِ تشهد على هذا، فقد سجل فيها خبرته العملية. ومن ثم فإن تآزر الجانبين معاً يشكل قوام طريقة ومنهجين جديدين، أراد ابن أبي أصيبعة أن ينقلهما لنا ويحفظهما للأطباء على مر العصور، حين ينظرون في طريقة من تقدمهم في العلاج .

لا ريب إذن أن ابن أبي أصيبعة على الرغم من إدراكه مسئولية قيامه بتسجيل تاريخ الطب والأطباء؛ فإنه كان أكثر إعمالاً لحاسته الطبية أيضاً، إذ يكشف لنا عن مثل هذه الطرق بدقة، واستطاع أن ينتزعها من بين الأقوال المتعددة المتناثرة على صفحات الكتب. إنه لم يكن ينقل لنا مجرد الأقوال، أو الحكم المأثورة، وإنما كان ينقل لنا خلاصة عقل ومنهج. وهو حين يعرض علينا هذه الآراء إنما يدعو لتأملها ومعرفتها حق المعرفة والوثوق منها.

وقد يكون من المناسب في هذا المجال أن نشير إلى بعض الحالات التي كان يقيم فيها مناهج العلماء وطرقهم ويقابل بينها، ومن ذلك أنه حين ذكر (ابن جميع) ومجلسه العلمي بين أنه "كان لا يقرئ إلا وكتاب الصحاح للجوهري حاضر بين يديه، ولا تمر كلمة لغة لم يعرفها حق المعرفة إلا ويكشف عنها منه، ويعتمد على ما أورده الجوهري في ذلك"⁽¹⁾. ويمكن مقارنة هذا بما ذهب إليه حين تحدث عن مجلس الدخوار الذي "كان لا يقرئ أحداً إلا وبيده نسخة من ذلك الكتاب الذي يقرؤه ذلك التلميذ، فينظر فيه ويقابل به، فإن كان في النسخة التي يقرأ غلط أمره بإصلاحه. وكانت نسخة الشيخ مهذب الدين التي تقرأ عليه في غاية الصحة،

(1) المرجع السابق، ج 3، ص 187

وكان أكثرها بخطه، وكان أبداً لا يفارقه إلى جانبه مع ما يحتاج إليه من الكتب الطبية ومن كتب اللغة كتأليف الصحاح للجوهري، والمعجم لأبى فارس، وكتاب الثيات لأبى حنيفة الدينورى، فكان بها حاضراً، في الدرس، كلمة واحدة تحتاج إلى تشفيها وتحقيقتها نظارها عن ذلك الكتاب، ومن أن هذه المقارنات لم ترد في "عيون الأبياء" في موضع واحد؛ فإنه قصد بها عند عقد المقارنات على امتداد صفحات الكتاب، ولكن كان من غير المتصور أن يعقد لنا فقرات مستقلة عن مناهج الأطباء وطرقهم في الدرس النظرى أو الإكلينيكي بعيداً عن سيرتهم ومعالجاتهم، حتى لا ينقطع اتصال السياق العلمى، إذ أن طريقة الدرس ومنهج الأستاذ لا ينفصلان عن عمله الإكلينيكي السريرى، وهذا ما يفتن إليه الأطباء دائماً.

وهناك مستوى آخر من المقارنة نلمسه أيضاً لدى ابن أبى أصيبعة حين كان يتحدث عن عمله وتدريبه فى البيمارستان بدمشق، فالتدريب العملى يتيح لطالب الطب دائماً، أو المتخرج، أن يقارن بين طريقة عمل هذا الأستاذ وذاك، كما أن الطالب يصبح بمقدوره أيضاً أن يتبين أى الطرق أنجح وأسلم فى العلاج، وأبها لا يشكل أهمية فى مجال العلم. وقد أراد ابن أبى أصيبعة أن يكون أميناً فى وصفه لهذا الجانب من خلال مقارنته بين طرق

ثلاث لأشهر أطباء عصره وهم: "مهدب الدين الدخوار" و"رضى الدين الرحبى" و"عمران الإسرائيلى". يقول ابن أبى أصيبعة إنه وقت تدرّيبه فى البيمارستان " كان فى ذلك الوقت أيضاً فى البيمارستان الشيخ رضى الدين الرحبى" وهو من أكبر الأطباء سناً وأعظمهم قدراً وأشهرهم ذكراً، فكان يجلس على دكة ويكتب لمن يأتى إلى البيمارستان، ويستوصف منه للمرضى أوراقاً يعتمدون عليها ويأخذون بها من البيمارستان الأشربة والأدوية التى يصفها. فكنت بعدما يفرغ الحكيم مهدب الدين والحكيم عمران من معالجة المرضى المقيمين بالبيمارستان، وأنا معهم ، أجلس مع الشيخ رضى الدين الرحبى فأعابن كيفية استدلاله على الأمراض، وجملة ما يصفه للمرضى وما يكتب لهم، وأبحث معه فى كثير من الأمراض ومداواتها"⁽¹⁾ لقد اختار ابن أبى أصيبعة أن يلزم رضى الدين الرحبى حتى يعرف كيفية الاستدلال على الأمراض، والأعراض المصاحبة لكل مرض، وكيف يمكن أن يميز بين الأمراض من أعراضها، وهو ما يبدو من لفظة ابن أبى أصيبعة (فأعابن) ، إذ المعاينة تعنى المشاهدة والرؤية المباشرة للشيء، ويصاحب هذا أنه كان يقف على ما يوصف لكل مريض وهو ما يتضح من استخدامه تعبير " ما يصفه للمرضى"، الذى يعنى الدواء الذى كان يصفه للعلاج ويكتبه حتى يمكن للمريض أن

(1) للمرجع السابق، ج 3، ص 396-397.

يحصل عليه من صيدلية البيمارستان، وهو ما سبق أن قرره في عبارته : " ويستوصف منه للمرضى أوراقاً يعتمدون عليها ويأخذون بها من البيمارستان الأشربة والأدوية التي يصفها؛ لأنه بدون الوصفة الطبية لن يتسنى للمريض أن يحصل على الدواء" (1) . ولا شك أن هذا التنظيم الرائع شاع في العالم الإسلامي، وسبق به الطب الإسلامي الغرب. يبدو واضحاً الآن أن ابن أبي أصيبعة كان يعاين الجانب التشخيصي، وقد أثر أن ينهله عن الرحبي؛ لأنه "من أكبر الأطباء سناً وأعظمهم قدراً" . إنه صاحب خبرة طبية طويلة، وفضلاً عن ذلك فإن الرحبي صاحب الفضل الأكبر في تعليم الدخوار، أستاذ ابن أبي أصيبعة المباشر، ومعنى هذا أن ابن أبي أصيبعة يأخذ الطب عن عالم صدر، وتلك سنة علمية حميدة شاعت بين العلماء العرب والمسلمين في تلك الأونة، وافتقدناها في العصور الحديثة، وتمسك بها الغرب، وهو ما يعد انتصاراً لمنهجنا في الغرب الحديث والمعاصر (2) .

(1) يبدو هذا الجانب بوضوح في تنظيم مهنة الطب في العالم الإسلامي منذ فترة مبكرة، إذ اشترط في وضع الشرايخات داخل البيمارستانات أن تقدم الدواء للمريض بناءً على وصفة، ولا ينبغي للصيدلاني أن يقدم دواءً للمريض بدون مستند من الطبيب المسئول (وصفة طبية)

(2) لا شك أن القواعد الأخلاقية لتنظيم مهنة الطب التي وضعها المسلمون الأوائل أثرت في الغرب بحيث وجدنا أن الصيدليات في العالم الغربي الحديث الآن لا تقوم بصرف الأدوية الخطيرة مثل المضادات الحيوية وغيرها بدون وصفة طبية من الطبيب، على حين أن معظم البلاد العربية والإسلامية لا تلتزم بهذه القاعدة، ويمكن للمريض أن يحصل على الدواء الذي يريده دون أن تكون لديه وصفة طبية. إن هذا الجانب يطلعنا

وكان ابن أبي أصيبعة قد قدم أيضاً وصفاً لطريقة عمران الإسرائيلى وأوصافاً لطريقة مذهب الدين الدخوار، حيث كان الطلاب يجتمعون حوله فى البيمارستان حين كان يتفقد المرضى فيعلمهم ويشرح لهم أحوال المرضية التى أمامه. وابن أبي أصيبعة الذى كان من بين طلابه حين كان يتفقد البيمارستان والمرضى يقول: "ورأيت يوماً فى قائمة المحمومين وقد وقفنا عند مريض، وجست الأطباء نبضه فقالوا عنده ضعف ليعطى مرقة الفروج للتقوية، فنظر إليه وقال: إن كلامه ونظر عيديه يقتضى الضعف، ثم جس نبض يده اليمنى وجس الأخرى وقال: جسوا نبض يده اليسرى. فوجدناه قوياً. فقال: انظروا نبض يده اليمنى وكيف هو من قريب كوعه قد انفرق العرق الضارب شعبتين، فواحدة بقيت التى تجس والأخرى طلعت فى أعلى الزند إلى ناحية الأصابع، فوجدناه حقاً. ثم قال: إن من الناس، وهو نادر، من يكون النبض فيه هكذا، ويشتبه على كثير من الأطباء ويعتقدون أن النبض ضعيف"⁽¹⁾. لذلك وجد ابن أبي أصيبعة أن المقارنة بين مناهج الأطباء الثلاثة الكبار فى عصره حتمت عليه أن يستنتج أن مذهب

= على أن اصولنا وقواعدنا التى سبق أن وضعها الأسلاف لتنظيم هذه المهنة الجليلة، اقتبسها الغرب وعمل على الالتزام بها لما فيها من نفع وفائدة.

راجع: ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء، ج 3، ص 390-402. ماهر عبد القادر محمد على، دراسات وشخصيات فى تاريخ الطب العربى، ص 225-232.

(1) ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء، ج 3، ص 396.

الدين الدخوار كان أكثرهم دقة، وأحذقهم صناعة، وأجودهم علاجاً، وأكثرهم اهتماماً بالتعليم الطبي. وهذا ما جعله رائداً لمدرسة طبية كبيرة، في بلاد الشام ومصر، تخرج فيها أعلام كثيرون، واستمرت تمارس مهمتها العلمية قرابة قرنين من الزمان، في وقت أطبق فيه الظلام على العالم الإسلامي، وجثمت فيه قوى الشر وتحالفت على هذه الأمة.

ولا يغرب عن بالنا أن ابن أبي أصيبعة استطاع أن يفيد من علمه كثيراً في تقييم طرق العلاج التي كان يتبعها ثقات الأطباء في عصره. ولا بأس أن يعمد المرء إلى بيان أوجه الضعف أو القصور في هذه الطرق، أو أن يستحسنها أو يبين مثالبها، وتلك بطبيعة الحال مسألة نقدية بالدرجة الأولى. ويمكن لنا أن نستشهد، في هذا الصدد، ببعض ما ذهب إليه طبيبنا ومؤرخنا العربي ابن أبي أصيبعة. فقد ورد في تأريخه للشيخ رضى الدين الرحبي نص أخذ من "تاريخ الحكماء" للقبطي يبين طريقة الرحبي في الطعام وتأخيره حتى تصدق الشهوة⁽¹⁾. وقد أراد ابن أبي أصيبعة أن يعضد ما يذكره القبطي حول الرحبي فكان أن وضع رأيه في تقرير مفاده: (أقول ومما يناسب هذا المعنى المتقدم في أنه لا ينبغي أن يؤكل الطعام إلا بشهوة صادقة للأكل، أننى كنت يوماً

(1) المرجع السابق، ج 3، ص 318.

أقرأ عليه في شيء من كلام الرازي في ترتيب الأغذية، وقد ذكر الرازي أن الإنسان ينبغي له أن يأكل في اليوم مرتين، وفي اليوم الثاني مرة واحدة فقال لي: لا تسمع هذا، والذي ينبغي أن تعتمد عليه أنك تأكل وقت تكون الشهوة للأكل صادقة في أي وقت، سواء أكان مرتين في النهار أو مرة: في ليل أو نهار، فالأكل عند الشهوة الصادقة للأكل هو الذي ينفع، وإذا لم يكن كذلك فإنه مضر للبدن، وصدق في قوله⁽¹⁾. ما الذي يطلعنا عليه هذا النص الذي قدمه ابن أبي أصيبعة؟

إن أول ما نلاحظه من خلال قراءة هذا النص أن ابن أبي أصيبعة يقابل بين طريقة الرازي وطريقة رضى الدين الرحبى، وقد قدم له الرحبى المبرر الذي يؤيد رأيه حين قال له: "والذى ينبغي أن تعتمد عليه..". وقد اقتنع ابن أبي أصيبعة بحجة أستاذه ووجد ما معقولة مقبولة من الناحية الطبية، وهو ما بدا في قوله: "وصدق في قوله"، مما يدل على أفضلية رأى الرحبى على رأى الرازي الطبيب. وقد أبا أسامة عانوتى أن يترك هذه الواقعة بدون أن يقدم لها التفسير العلمى المناسب، فذهب فى تفسيره إلى أن "الإحساس الذى يساور المرء بالرغبة فى الأكل (الجوع) تصاحبه وفرة فى إفراز المواد الهاضمة (Gastric Juices/ Sucgrastrique)

(1) المرجع السابق، ج 3، ص 318-319.

وتهيؤ من أعضاء الجسم لتقبل الغذاء وتمثيله، بينما هو ضرر وتقل على هذه الأعضاء، إن لم تكن ثمة شهوة للأكل؛ لأن في الأكل، إذ ذاك، احتشاداً غذائياً لا قدرة للأعضاء، في تلك الساعة، على مواجهته⁽¹⁾. ترى هل أدرك ابن أبي أصيبعة إذن صواب رأى الرحبي نتيجة لممارساته الطبية داخل البيمارستان الكبير، أم لقناعة منه بأن الرحبي، مقدم في صناعة الطب ومن أكابر أهلها، وهو أستاذ الدخوار الذي عليه تعلم ابن أبي أصيبعة؟ إن هذا التساؤل يفتح الباب على مصراعيه لمناقشة الحالات التي عاينها الرجل في البيمارستان ونقدها، مما أكسبه خبرة جعلته يؤيد رأى الرحبي، وهو ما يبدو من عبارته "وصدق في قوله".

ثالثاً- طابع المديح في كتاب عيون الأبياء:

إن مؤلفنا وطبيبنا ومؤرخنا العربي ابن أبي أصيبعة شأنه شأن غيره من الكتاب والمؤرخين الذين يعايشون الأحداث فينقلون بها، ويعرفون الرجال فيتأثرون بهم وبطرقهم، وتلك نقطة هامة ينبغي أن نسجلها لهذا المؤرخ الشامخ الذي لم تخلُ كتاباته من الطرافة.

والجدير بالذكر أن صيغ المديح عند ابن أبي أصيبعة قد ارتبطت بالتاريخ لأعمال الأطباء وأفعالهم وفضائلهم، وهو ما

(1) أسامة عانوتى، ابن أبي أصيبعة، تعريف وتقديم، ص 31.

نجده في كثير من الحالات، فقد ذكر عن الرحبي أنه "من الأكابر في صناعة الطب، والمتعنين من أهلها، وله القدم والاشتهار والذكر الشائع عند الخواص والعوام"⁽¹⁾. نلاحظ هنا أن المديح قد انصب على جوانب معينة من مكانة الرجل العلمية وشخصيته، فهو في الطب بين معاصريه "من الأكابر" و"المتعنين". وهو من حيث المعرفة عند الأطباء خاصة وهم مجتمعه العلمي، وعند الناس أو الجمهور وهم الذين يعالجون وينتفعون به، "له القدم والاشتهار والذكر الشائع". وهذا يعنى أنه لم يكن طبيباً مجهولاً أو كأي طبيب آخر لم يؤثر في الحياة العلمية والاجتماعية لعصره. ويختلف عن هذا ما ذكره من مديح في شأن كمال الدين الحمصي الذي قال عنه "كان كثير الخير وافر المروءة، كريم النفس محباً لاصطناع المعروف"⁽²⁾. إن (الخير) و (المروءة) و (اصطناع المعروف) بالنسبة للطبيب يتمثل في أن يمد يد العون للمرضى غير القادرين على دفع أجرة الطبيب أو على دفع تكاليف العلاج. إن هذا هو الخير والمعروف، هذا من أدق صفات هذا الطبيب الذي تفرض عليه أخلاقيات مهنته أن يقدم كل ما يستطيع من أجل خدمة وشفاء المرضى الذين تعوزهم الحاجة.

ومن جانب آخر انصبت عبارات المديح على معارف الرجال

(1) ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء، ج 3 ص 316.

(2) للمرجع السابق، ج 3، ص 329.

ومنزلتهم العلمية، ومن ذلك ما ذكره عن أستاذه مهذب الدين الدخوار علم أعلام الطب في عصره، ومؤسس المدرسة الدخوارية العظيمة التي كان لها أكبر الأثر في تطور علم الطب في العالم الإسلامي وقتئذ، حيث يقول عنه إنه "أوجد عصره، وفريد دهره، وعلامة زمانه، وإليه انتهت صناعة الطب ومعرفتها على ما ينبغي، وتحقيق كلياتها وجزئياتها. ولم يكن في اجتهاده من يجاربه، ولا في علمه من يماثله⁽¹⁾. لم يكن هذا الوصف من جانب ابن أبي أصيبعة لأستاذه الدخوار لمجرد مدح أستاذه وشيخه، وإنما كل كلمة اختارها في هذا الوصف جاءت لتعبر عن شيء تفرد به هذا الشيخ العظيم عن غيره ممن أرخ لسيرتهم ابن أبي أصيبعة والأوصاف التي ذكرها عن الدخوار إنما استمدت أصلاً من كون الدخوار قد تحققت له كليات الطب وجزئياتها، وهذا يعنى تقدمه على أقرانه من المعاصرين. وهذه القضية بالإضافة إلى النتيجة الأخرى "لم يكن في اجتهاده من يجاربه ولا في علمه من يماثله"، يشكلان قولاً يقينياً حول علم الدخوار في الطب ومنزلته بين أقرانه من أطباء العصر. وابن أبي أصيبعة في هذا الصدد يكون قد أمدنا بتقييم هام حول هذا العلم.

ولذا فإن ما اعتقده بعض الكتاب مثل أسامة عانوتى - الذى

(1) المرجع السابق، ج 3، ص 390.

كتب أفضل سيرة بالعربية عن ابن أبي أصيبعة حتى الآن في بحثه بعنوان " ابن أبي أصيبعة : تعريف وتقويم " الذى جاء متفرداً فى بابہ -- الذى يقول: "أما تقديمه فى سيره فمختصر ، حافل بالمجاملة والتقریظ، ليس بذى شأن كبير"⁽¹⁾ . هذا القول جاء لاشك تحت تأثير ما كتبه ماكس مايرهوف عن ابن أبي أصيبعة فى دائرة المعارف الإسلامية . لكننا نختلف معه فى هذا ، إذ المجاملة والتقریظ عند ابن أبي أصيبعة ، ومن خلال بعض الأمثلة القليلة التى أوردناها والتي يمكن ذكر عدد كبير منها، إنما يدل بوضوح على علو كعب الرجل فى اختيار الكلمات وخلعها على من كتب سيرهم وفقاً لمتزلتهم.

سلبيات منهج ابن أبي أصيبعة

كان كتاب "عيون الأنباء" الذى يعد درة عربية قيمة، لا يسلم من النقد فى كثير من المواضع ، فقد أدى المنهج الذى طبقة ابن أبي أصيبعة إلى سلبيات منها :

أولاً- طغيان السرد التاريخى الذاتى :

إن كتاب "عيون الأنباء" الذى عرض فيه ابن أبي أصيبعة سيرة أطباء عصره ومؤلفاتهم وإنجازاتهم العلمية، هذا الكتاب يعد أيضاً

(1) لسامة عانوتى، ابن أبي أصيبعة، ص22.

بكل المقاييس العلمية كتاب سيرة ذاتية، وتلك مسألة على درجة من الأهمية. ولكن بأي معنى يمكن النظر إلى "عيون الأنباء" على أنه كتاب سيرة الرجل؟ هذا ما ينبغي علينا أن نتوجه إلى الكشف عنه؟

لم يفرد ابن أبي أصيبعة موضعاً خاصاً ومحددًا بعنوان (سيرتي)، أو (سيرتي الذاتية)؛ ولكنه استطاع بقوة واقتدار ونكاء أيضاً أن يبيث سيرته بين ثنايا سير الرجال الذين عرض لهم، وحتى أولئك الذين كانوا قد رحلوا قبله بقرون ولم يلتق بهم، أمكنه أن يزودنا بجوانب من سيرته أثناء الحديث عنهم. ولنا في ذلك أمثلة كثيرة يزخر بها (عيون الأنباء).

على سبيل المثال حين عرض لسيرة "سيف الدين الأمدى" التي جاءت مختصرة إلى حد كبير، يقول ابن أبي أصيبعة: "وكان نادراً أن يقرئ أحداً شيئاً من العلوم الحكيمة، وكنت اجتمعت به واشتغلت عليه في كتاب رموز الكنوز من تصنيفه، وذلك لمودة أكيدة كانت بينه وبين أبي، وأول اجتماعي به دخلت أنا وأبي إليه إلى داره، وكان ساكناً بدمشق في قاعة عند المدرسة العادلية، فلما جلسنا عنده بعد السلام، وتفضل بحسن التودد والكلام نظر وقال بهذا اللفظ: ما رأيت ولداً أشبه بوالد منكما (وأنشدني) الصاحب فخر القضاة بين بصاقه لنفسه وقد تشفع به العماد بن السلماص إلى

سيف الدين الأمدى بأن يشتغل عليه" (1) .

كذلك فإنه أرخ لجانب من حياته وتطورها حين عرض لسيرة سيد الدين ابن رقيقة حيث يقول: " كان لى أيضاً فى ذلك الوقت (أى أيام الملك الأشرف) مقرر جامكية وجراية لمعالجة المرضى فى هذا اليمارستان (أى اليمارستان الكبير)، وتصاحبنا مدة فوجدت من كمال مروءته وشرف أرومته وغزارة علمه وحسن تأتبه فى معرفة الأمراض ومداواتها ما يفوق الوصف. ولم يزل بدمشق وهو يشتغل بصناعة الطب إلى أن توفى رحمه الله فى سنة خمس وثلاثين وستمائة، وكنت أنا قد انتقلت إلى صرخد فى خدمة صاحبها الأمير عز الدين المعظمى فى شهر ربيع الأول سنة أربع وثلاثين وستمائة" (2).

وعندما عرض ابن أبى أصيبعة لسيرة " صدقة السامرى" بث طرفاً من سيرته الخاصة بقوله: "ولما جاء من بعليك وكنت مع أبى لنسبم عليه فوجدته شيخاً حسناً فصيح الكلام لطيف المعانى" (3). وقد زخرت أيضاً سيرة صاحب أمين الدولة بجوانب من سيرة ابن أبى أصيبعة، فقد علم صاحب أمين الدولة أن له كتاباً فى طبقات الأطباء، يقول ابن أبى أصيبعة " ولما كان رحمه

(1) ابن أبى أصيبعة، عيون الأنباء، ج 3، ص 286.

(2) المرجع السابق، ج 3، ص 364.

(3) المرجع السابق، ج 3، ص 382.

الله بدمشق، وهو في دست وزارته في أيام الملك الصالح إسماعيل. وكان أبي صديقه وبينهما مودة فقال له يوماً سيد الدين بلغني أن ابنك قد صنف كتاباً في طبقات الأطباء ماسبق إليه، وجماعة الأطباء الذين يأتون إلى شاكرين منه. وهذا الكتاب جليل القدر، وقد اجتمع عندي في خزانتى أكثر من عشرين ألف مجلد ما فيها شيء من هذا الفن، وأشتهى منك أن تبعث إليه يكتب لى نسخة من هذا الكتاب. وكنت يومئذ بصرخد عند مالكا الأمير عز الدين أيبك المعظمي فأمتثل أمره. ولما وصلنى كتاب أبى أتيت إلى دمشق واستصحبت معى مسودات الكتاب واستدعيت الشريف الناسخ وهو شمس الدين محمد الحسينى، وكان كثيراً ينسخ لنا، وخطه منسوب فى نهاية الجودة، وهو فاضل فى العربية فأخليت له موضعاً عندنا. وكتب الكتاب فى مدة يسيرة فى تقطيع ربع البغدادى أربعة أجزاء. ولما تجللت عملت قصيدة مديح فى الضاحب أمين الدولة، وبعثت الجميع إليه مع قاضى القضاة بدمشق رفيع الدين الجبلى .." (1). لا بد لنا إذن أن نلاحظ بعض العبارات الهامة التى يقررها ابن أبى أصيبعة فى هذا النص. ما هى؟ وما طبيعتها؟

الواقع أن ابن أبى أصيبعة يحتفى بكتابه بصورة طيبة على

(1) المرجع السابق، ج 3، ص 386.

لسان الصاحب أمين الدولة . لقد أدرك ابن أبي أصيبعة أن "عيون الأنبياء" الذي سجله يستحق الثناء، على الرغم من أنه كتابه، ومع أننا لا نشك في أن العبارات التي ذكرها وردت على لسان الصاحب أمين الدولة؛ فإنها في الوقت نفسه تكشف اهتمام ابن أبي أصيبعة بنسبة أجل الأوصاف العلمية والتاريخية أيضاً في كتابه، وهو ما يتضح لنا في عبارة "صنف كتاباً في طبقات الأطباء ما سبق إليه"، وعبارة " .. في خزانتى أكثر من عشرين ألف مجلد ما فيها شئ من هذا الفن". إن هاتين العبارتين معاً تقرران أن كتاب "عيون الأنبياء" جاء فريداً في بابيه، وإن العبارة الأولى وإن كانت تقرر أنه "ماسبق إليه"، إلا أن هذه العبارة؛ بالإضافة إلى آخر كلمات العبارة الثانية "... ما فيها شئ من هذا الفن" تكشفان معاً عن أن ابن أبي أصيبعة أراد أن ينسب مكانة تاريخية رفيعة لكتابه، وهو يعلم أن ابن جلجل قبله بثلاثة قرون من الزمان دون "طبقات الأطباء"، وأن كتاب ابن أبي أصيبعة جاء ليتحدث عن "عيون الأنبياء" في "طبقات الأطباء"، فهل أراد ابن أبي أصيبعة إذن أن يقول لنا إن كتابه أكثر قيمة وأعلى درجة من كتاب سلفه ابن جلجل؟ أم أنه أراد أن يوضح لنا إن كتابه أكثر قيمة وأعلى درجة من كتاب سلفه ابن جلجل؟ أم أنه أراد أن يوضح لنا أنه أول كتاب بابيه، وهو ما نستبعده على الرغم من وجود عبارة "ماسبق إليه"؛ هذا ما لا تعرف حقيقته إلا استنتاجاً،

لأن النص سكت عن تفسير هذه المسألة .

أضف إلى هذا ما يقوله ابن أبي أصيبعة على لسان الصاحب أمين الدولة الذي يذكر "وجماعة الأطباء الذين يأتون إلى شاكرين منه"، هذه العبارة تعنى أن أطباء العصر قرأوا كتاب "عيون الأطباء" ووقفوا على أهميته، ووجدوا أنه ينطوى على إضافات جديدة، وهم في هذا يسدون الشكر إلى ابن أبي أصيبعة الذي أرفف هذا بالعبارة" وهذا كتاب جليل القدر"؛ فكان جماعة الأطباء يعترفون إنهم يعلو كعب ابن أبي أصيبعة في هذا الفن، ويقدر كتاب "عيون الأنبياء" بين كتابات الطب في عصره أيضاً.

نلاحظ أيضاً أنه مع أن ابن أبي أصيبعة لم يكتب الكثير عن سيرة عز الدين بن السويدى؛ فإنه استطاع أن يقتحم تلك السيرة وينفذ إليها بكل سهولة ويسر، إذ يقول عنه : "وكان أبوه رحمه الله تاجراً من السويداء بحوران، حسن الأخلاق، طيب الأعراق، لطيف المقال، جميل الأفعال. وكان صديقاً لأبى وبينهما مودة أكيدة وصحبة حميدة. وكنت أنا وعز الدين أيضاً فى المكتب عند الشيخ أبى بكر الصقلى رحمه الله، فالمودة بيننا من القدم باقية على طول الزمان، نامية فى كل حين وأوان" (1) .

بطبيعة الحال ليس هدفنا حصر كل الأمثلة التى يمكن أن

(1) المرجع السابق، ج 3، ص 435.

نلتقطها من "عيون الأنبياء"؛ لكن الأمر الجدير بالاعتبار في هذا الصدد أن صاحب "العيون" وجد المناسبات، أو أوجدها لكي يبث سيرته الشخصية في ثنايا سير العلماء. وربما كانت هذه المسألة على درجة من الأهمية، إذ نجد الإمام في عصرنا الراشدين يدرج سيرتهم الخاصة فيما يطلق عليه السيرة الذاتية *Autobiography* حيث يروي المفكر طرفاً من حياته ونشأته والبيئة التي تعلم فيها ونشأ، وتطور الفكري والعقلي وإسهاماته وإنجازاته أيضاً، وقد أنطوت جوانب كثيرة مما رواه ابن أبي أصيبعة على مثل هذه الجوانب، ولكنه لم يفرد لها بطبيعة الحال موضعاً محددًا، وإنما أثر الرجل أن تأتي هذه السيرة متغلغلة في ثنايا سير الآخرين، وكأنه يعبر عن التلاحم الفكري بينه وبين رجال عصره.

ومع أن طابع السرد هذا أدى إلى فقدان الوحدة والتماسك داخل الموضوع في كثير من الحالات؛ فإنه قد أدى وظيفة فكرية هامة تمثلت في تصوير السياق الثقافي والاجتماعي الذي ساد عصر الرجل. وربما احتاجت مثل هذه المواضيع تحليلات كثيرة في ضوء علاقات النصوص التي حشدها ابن أبي أصيبعة في مواضع كثيرة من كتابه.

ثانياً- الوقوع في بعض الأخطاء التاريخية :

يشارك بعض الكتابات القديمة في أخطاء تاريخية كثيرة،

ولا يشذ كتاب "عيون الأنباء" لابن أبي أصيبعة عن هذا . وربما كان من الممكن لنا أن نلتقط بعض الأخطاء التي وقعت في "عيون الأنباء"، كما وقعت في كثير من الكتابات الأخرى .

يذكر ابن أبي أصيبعة من خلال عرضه لسيرة الطبيب يوحنا ابن ماسوية نصاً اقتبسه عن سليمان بن حسان، المعروف بابن جلجل، يقول فيه: "وقال سليمان بن حسان: كان يوحنا بن ماسويه مسيحياً المذهب سريانياً قلده الرشيد ترجمة الكتب القديمة، مما وجد بأنقرة وعمورية وسائر بلاد الروم حين سبها المسلمون، ووضعها أميناً على الترجمة. وخدم هارون والأمين والمأمون، وبقي على ذلك إلى أيام المتوكل"⁽¹⁾ .

والمعروف أن القفطي ذكر المعلومة نفسها، ولا شك أن الخطأ واضح وظاهر في كلام ابن أبي أصيبعة والقفطي، لقد أخذنا عن مصدر واحد وهو ابن جلجل، الذي كان أول من أخطأ في هذه المعلومة التاريخية. إن الذي طب للرشيد هو ماسويه (الأب) أبو يوحنا، وليس يوحنا الذي عاش في أواخر القرن الثامن ومطلع القرن التاسع الميلادي، وكان يعمل صيدلانياً في بيمارستان جنديسابور.

(1) لمرجع السابق، ج 3، ص 124. وأيضاً: ابن القفطي، تاريخ الحكماء، ص 348-349.

كذلك فإن الواقعة التاريخية الخاصة بفتح عمورية وأنقرة لم تحدث في عصر الرشيد، وإنما كانت وقت حكم المعتصم بالله عام 223هـ . وهذا ما لم يتببه إليه مؤرخنا العربي ابن أبي أصيبعة الذي دون لنا رائعته "عيون الأنباء".

ولا يخرج عن هذا أيضاً ما كتبه ابن أبي أصيبعة عن حنين بن إسحاق، خاصة في التعرض لسيرة حياته. لقد نقل ابن أبي أصيبعة أيضاً عن ابن جلجل الذي كتب في "طبقات الأطباء" عن حنين بن إسحاق "ونهض من بغداد إلى أرض فارس، وكان الخليل بن أحمد النحوي، رحمه الله، بأرض فارس، فلزمه، حتى برع في لسان العرب. وأدخل كتاب العين بغداد"⁽¹⁾. هذه الفقرة التي أوردها ابن جلجل في مؤلفه انتقلت إلى عدد كبير من مؤرخي التراث الإسلامي بدون نقد أو تحقيق، ويمكن أن نتبين أن بعض الكتابات الهامة في التراث اعتمدت على هذه الفقرة واخذت عنها، ومن بين هذه الكتابات، كتاب القفطي "تاريخ الحكماء" الذي ذكر فيه عن حنين بن إسحاق "ونهض من بغداد إلى أرض فارس ودخل البصرة ولزم الخليل بن أحمد حتى برع في اللسان العربي وأدخل كتاب العين بغداد"⁽²⁾. وكذلك يذكر ابن أبي أصيبعة في "عيون الأنباء" "وكان حنين بن إسحاق فصيحاً لساناً بارعاً شاعراً،

(1) ابن جلجل، طبقات الأطباء والحكماء، ص 68-69.

(2) ابن القفطي، تاريخ الحكماء، ص 171.

وأقام مدة في البصرة ، وكان شيخه في العربية الخليل بن أحمد⁽¹⁾.

وإلى مثل هذا المعنى ذهب ابن العبري في "تاريخ مختصر الدول" حيث يقول: "ونهض من بغداد إلى أرض فارس ودخل البصرة ولزم الخليل ابن أحمد حتى برع في اللسان العربي ثم رجع إلى بغداد"⁽²⁾.

لقد أثر القفطي وابن أبي أصيبعة وابن العبري النقل عن ابن جلجل وكتاب "طبقات الأطباء" الذي دونه، على حين أنها لم تنقل عن ابن النديم الذي لم يقع في مثل هذا الخطأ، على الرغم من أن ابن النديم معاصر لابن جلجل، ودون كتاب الفهرست في العام الذي دون فيه ابن جلجل كتاب "طبقات الأطباء". إن ابن النديم يذكر الفقرة التالية عن الخليل بن أحمد "وهو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد؛ قال ابن أبي خيثمة أحمد أبو الخليل أول من سمى في الإسلام بأحمد وأصله من الأزدي من فراهيد... وكان شاعراً مقلداً وتوفي الخليل بالبصرة سنة سبعين ومائة وعمره أربع وسبعين سنة وله من الكتب المصنفة كتاب العين"⁽³⁾.

ويوافق هذا ما ذكره صاعد الأندلسي في القرن الخامس

(1) ابن أبي أصيبعة، المرجع السابق، مج 2، ص 139.

(2) ابن العبري، تاريخ مختصر الدول، ص 144.

(3) ابن النديم، الفهرست، ص 63-64.

على التواريخ الصحيحة للوقائع أو الأحداث التي وقعت في الأزمنة الماضية، وتلك أبسط الخصائص التي يجب أن تميز كتابه المؤرخ في أي عصر من العصور.

والواقع أن بعض هذه الأخطاء التاريخية امتدت أيضاً إلى كتاب حديثين مثل بروكلمان، ودي لاسي أوليري، وعمر فروخ. فقد ذهب بروكلمان في تاريخ الأدب العربي إلى أن حنين بن إسحاق "درس في البصرة على الخليل وأدخل كتاب العين بغداد" (1). كما ذكر دي لاسي أوليري في مؤلفه مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب الذي ترجم ترجمتين بيروتيّة ومصرية: "وذهب حنين لذي طرده من المدرسة إلى أرض الإغريق، وحصل هنالك على معرفة تامة باللغة الإغريقية.. وعاد في الوقت المناسب، واستقر حيناً في البصرة، حيث تعلم على يد الخليل بن أحمد" (2). وقد ذكر عمر فروخ الأمر نفسه، إذ يقرر في الطبقات المتتالية لتاريخ العلوم عند العرب "من أقدم النقلة وأشهرهم وأقدرهم حنين بن إسحاق، ولد في الحيرة سنة 194هـ (810م)، وتلقى شيئاً من الطب على يوحنا بن ماسويه (ت 243هـ) ثم تابع درس الطب في بلاد الروم، بعدئذ زار الإسكندرية وفارس ودرس فيهما شيئاً من الفلسفة والطب. ثم عاد إلى البصرة في درس اللغة العربية

(1) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ص 103.

(2) دي لاسي أوليري، مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب، ص 247.

على الخليل بن أحمد (ت 74 هـ) (1) .

إن هذه الكتابات تشترك في الخطأ نفسه، وهناك كتابات أخرى كثيرة وقعت في المأزق نفسه. وقد جاء هذا الخطأ عن ابن جلجل ومنه انتقل إلى القفطي صاحب تاريخ الحكماء وعنه أخذت الكتابات التالية. وهذا يجعلنا مرة أخرى ننبه إلى أن دراسة التراث العربي الإسلامي تحتاج إلى تدقيق وروية، كما تحتاج إلى تحقيق للوقائع والحوادث التاريخية التي يزخر بها التاريخ الإسلامي .
فهل من مجيب !؟

نقد وتقييم

ينبغي علينا إذن أن نقرر السمات أو الخصائص العامة التي ميزت منهج ابن أبي أصيبعة في تكوين رآئته " عيون الأنباء " .
وفي هذا الصدد يعد منهج ابن أبي أصيبعة محققاً للشروط والقواعد الصحيحة للكتابة العلمية.

أولاً : يشير منهج ابن أبي أصيبعة إلى أعمال جيد للنقاش العلمي، إذ أنه في كثير من الحالات لم يكن يقبل الآراء دون مناقشتها وامتحانها بحس الناقد والطبيب العالم والمؤرخ مما أدى إلى بيان التناقضات والأخطاء التاريخية أيضاً في مواضع كثيرة. والدليل

(3) عمر فروخ، تاريخ العلوم عند العرب، ص 117.

على ذلك ما يذهب إليه في كثير من مواضع كتابه حين يذكر بعد
 أن يقدم لواقعة تاريخية كثيرة الأحداث بقوله (أقول) .. وهو في
 هذه أيضاً بطلان ثلثه ، وهذا أيضاً بطلان ثلثه بطلاناً منه ،
 وأما ابن زبدي أيضاً انه وقع . مسنداً زبدياً في تاريخه في بعض
 ثانياً : إنه مع وجود بعض الأخطاء التاريخية التي وقع فيها ابن
 زبدي أيضاً عند ذلك كما ذكرنا به في كتابه حقيقة زبدياً في تاريخه
 أبي أصيبعة ، وجدنا أسلوبه يتسم بالأمانة العلمية ، إذ عمد الرجل
 كثيراً في زبدياً في تاريخه في بعضه انما . في تاريخه بطلاناً
 إلى نسبة الآراء إلى قائلها ، وهو في هذا قد اتسع أسلوب رواة
 زبدياً في كتابه في بعضه في تاريخه زبدياً في كتابه في بعضه
 الحديث ، إذ ظل يتسلسل بالرواية حتى يصل إلى الراوي الأصلي
 . في كتابه في تاريخه زبدياً في كتابه في بعضه في تاريخه
 للرواية ، وهذه المسألة تعنى بطبيعة الحال أن ابن أبي أصيبعة كان
 على علم جيد بكيفية الرواية وكيفية إسناد الروايات إلى قائلها .

وطغت هذه الخاصية على كثير من المواضع في كتابه في بعضه
 الأنباء لغيره في بعضه في كتابه في بعضه في تاريخه في بعضه
 والواقع أيضاً العلم ، كان في تاريخه في كتابه في بعضه في تاريخه
 كتاباته ، وهذا في بعضه في كتابه في بعضه في تاريخه في بعضه
 لمفردات الأدوية والأغذية حين يقول في كتابه في بعضه في تاريخه
 الأقوال إلى قائلها ، وعرفت طرق النقل فيها في بعضه في كتابه
 واختصت بما تم إليه الاستدلال وصدق القول فيه ووضوحها ،
 عندي عليه الإجماع (1) لم يكن ابن أبي أصيبعة في حاجة إلى هذا
 لأنه عمل التطبيق مباشرة ، وكشف عن مصطلحاته في كتابه في بعضه في تاريخه
 في كتابه في تاريخه زبدياً في كتابه في بعضه في تاريخه

(1) ابن البيطار ، الجامع لمفردات الأدوية والأغذية ، ص ٢١١ .
 (2) ابن أبي أصيبعة ، كتابه في بعضه في تاريخه في بعضه (3)

ثالثاً : استخدم ابن أبي أصيبعة عبارات معينة تدل على عدم التحري تماماً، وهو نفي هذا يشارك علماء عصره ومؤرخيه هذه الخاصية. لقد عهدنا الكتاب والعلماء يفضلون هذا الأسلوب كثيراً، حيث يستخدم العالم عبارات معينة، لا تدل على أنه يقطع بما يقول، وإنما تدل على أنه يضع ما يقول بين قوسين، إلى أن يتم التحري عن صدق المروي، أو يشاهد الأمر عياناً. ومن الأمثلة الدالة على ذلك كتاب ابن أبي أصيبعة. لقد فطن صاحب "عيون الأنبياء" إلى أهمية إثبات هذا الأمر، فنجده في الأمور التي لم يعانيتها أو يشاهدها بنفسه يستخدم العبارات من مثل (حدثني بعض الأطباء) أو (حدثني أهالي حلب) . وإذا كان نقل عن بعض الكتابات القديمة، أو استمد معلوماته من مصدر سابق عليه تناول الموضوع بصورة أو بأخرى، ذكر ذلك أيضاً وقال : (نقلت من بعض التواريخ)، أو قال : (وجدت في بعض الكتب) ، وهكذا⁽¹⁾.

رابعاً : أمر آخر اتسم به منهج ابن أبي أصيبعة في رواية تاريخ الخبر. لقد ذهب فرانتز روزنتال في كتابه : *A History of Muslim Historiography* الذي نقله إلى العربية في ترجمة رائعة الدكتور صالح أحمد العلي بعنوان : (علم التاريخ عند المسلمين)، ذهب يقول : " إن أقدم صور علم التاريخ الإسلامي هو الوصف الشامل

(1) محمد شحادة كرزون، ابن أبي أصيبعة ومصنفه في طبقات الأطباء، ص 149.

لحادثة واحدة، لا يزيد طولها عادة على بضع صفحات، وهى استمرار مباشر لقصص الأيام . وكثيراً ما كانت كلمة (خبر) فى سياق الكتب التاريخية الكثيرة، تستعمل عنواناً ، بجانب (ذكر) أو أحياناً بجانب (أمر) أو (حديث) ، وكل هذه الكلمات تستعمل بالطريقة نفسها. ومنذ القرن العاشر وما بعده أصبحت رواية تاريخ (الخبر) يقدم لها أحياناً بعبارة (وكان السبب) بعد أن يذكر ملخص الخبر المعنى، ويؤكد على صفة الخبر كوحدة قائمة بذاتها، بسلسلة الرواة التى تسبق كل خبر، ولا تحذف إلا للإختصار أو إزالة مظاهر التقعر العلمى⁽¹⁾ . إن ما يقرره روزنتال فى هذا الصدد لا ينطبق على حالة ابن أبى أصيبعة، وقد لا ينطبق أيضاً على كتابات أخرى كثيرة فى التاريخ. والدليل على ذلك أن ابن أبى أصيبعة عرف طريقة رواية الخبر، وعرف كيف يمكن أن يقدم لنا صياغة منطقية دقيقة، وتدلل على هذا بفقرة نختارها للتدليل على صحة ما نقول : حين تحدث ابن أبى أصيبعة عن أبى الصلت أمية بن عبد العزيز بن أبى الصلت قال : " وأتى أبو الصلت من الأندلس إلى ديار مصر وأقام بالقاهرة مدة. ثم عاد بعد ذلك إلى الأندلس. وكان دخول أبى الصلت إلى مصر فى حدود سنة عشر وخمسمائة. ولما كان فى الإسكندرية حبس بها. وحدثنى أبا الصلت أمية بن عبد العزيز كان سبب حبسه فى

(1) فرانتز روزنتال، علم للتاريخ عند المسلمين، ص95.

الإسكندرية أن مركباً كان قد وصل إليها، وهو موقر بالنحاس ففرق قريباً منها، ولم تكن لهم حيلة تخلصه لطول المسافة في عمق البحر ففكر أبو الصلت في أمره وأجال النظر في هذا المعنى حين تلخص له فيه رأى، واجتمع بالأفضل ابن أمير الجيوش ملك الإسكندرية ووجد أنه قادر أن تهيأ له جميع ما يحتاج إليه من الآلات أن يرفع المركب من قعر البحر، ويجعله على وجه الماء مع ما فيه من النقل فتعجب من قوله، وفرح به، وسأله أن يفعل ذلك. ثم أتاه على جميع ما يطلبه من الآلات وغرم عليها جملة من المال. ولما تهيأت وضعها في مركب عظيم على موازاة المركب الذي غرق، وأرسي إليه حبلاً مبرومة من الإبريسم، وأمر قوماً لهم خبرة في البحر أن يغوصوا ويوثقوا ربط الحبال بالمركب الغارق، وكان قد صنع آلات بأشكال هندسية لرفع الأثقال في شأنهم في ذلك والحبال الأبريسم ترتفع أولاً فلولاً وتتطوى على دواليب بين أيديهم حتى بان لهم المركب الذي كان قد غرق، وارتفع إلى قريب من سطح الماء، ثم عند ذلك انقطعت الحبال الإبريسم، وهبط المركب راجعاً إلى قعر البحر. ولقد نلطف أبو الصلت جداً في صنعه، وفي التحيل إلى رفع المركب، إلا أن القدر لم يساعده، وحنق عليه الملك لما غرمه من الآلات وكونها مرت ضائعة، وأمر بحبسه وأن يستوجب ذلك (1).

(1) ابن لبي لصبيعة، عيون الأنباء، ج 3، ص 86-87.

إن مثل هذه الرواية من جانب ابن أبي أصيبعة يشير إلى دقة صياغته لحجة منطقية قوية جاءت النتيجة فيها أولاً، ثم جاء سرد المقدمات التي تشكل الحجة، أو تدل عليها. وهذا يعنى أن الرجل كان مجيداً لفن المنطق وصياغة الحجج، وهو ما يبرهن على أن فن صياغة الخبر خلافاً لما يذهب إليه فرانز روزنتال تمت أصوله وقواعده قبل القرن العاشر بفترة طويلة، والدليل على ذلك أن "عيون الأنبياء" يحفل بعدد غير قليل من هذه الأمثلة بخلاف المثال الذي ذكرناه. ألم يلاحظ روزنتال أن علم الحديث بدأ مبكراً فى العالم الإسلامى، وأن قواعد هذا العلم تسربت إلى المؤرخين الذين استفادوا بصور كثيرة من علماء الحديث؟ لاشك أن الحاجة ماسة الآن أكثر من ذي قبل لضرورة مراجعة كل آراء المستشرقين عن تراثنا وتاريخنا، فقد نفتوا السموم فى ثنايا عباراتهم للتقليل من جهد الرجال، وللنيل من العقل العربى الإسلامى.

الفصل السابع

الاستقراء العلمى

فى الفكر العربى المعاصر

جيل الطليعة

تواصل تفكر العربى الحديث مع التصور الغربى

1- مستويات الاستقراء معرفيًا.

2- الاستقراء: رؤية غربية.

3- التصور العلمى للاستقراء وأبعاده.

4- المناهج: بعد جديد.

تزخر الكتابات العربية القديمة بالأمثلة الدالة على أن العلماء العرب وجهوا اهتمامهم لدراسة الجانب الواقعي الذي يتصل بالظواهر، ويتصل بالكشف العلمي، وهو الاستقراء، ومن ثم ظهرت البحوث العلمية العربية الإسلامية الرائدة تستلهم الفكر، لتعدل وتضيف، وتبتكر ما هو جديد، وتثرى الحياة العلمية عبر مسيرتها المتواصلة الاتصال. وهنا تظهر أهمية أبحاث ابن الهيثم وغيره من العلماء الرواد الذين اثروا البحث العلمي باكتشافاتهم وابتكاراتهم.

والذي لا شك فيه أن الاتصال بين العالم العربي والعالم الغربي نشط بصورة كبيرة في أوائل القرن العشرين. بعد أن أخذت أواصر الصلات بينهما تزداد منذ قدمت الحملة الفرنسية إلى مصر تستكشف بلاد الشرق في نهاية القرن الثامن عشر. واتخذ الاتصال العلمي العربي الغربي العديد من الصور ومن بينها البعثات العلمية التي انطلقت إلى باريس أو إنجلترا أو ألمانيا، للوقوف على الإنجازات العلمية التي توصلت إليها أوروبا، وإقامة جسور متصلة من المعرفة تربط أجيال العلماء بحلقة علمية واحدة، ليؤلف علماء ذلك الجيل نقطة البدء لنهضة معاصرة تؤسس ركانزها على العلم. وكان المنطلق الأساسي في هذا الاتصال وعى الذات بأهمية العلوم الحديثة، وضرورة تحديث

العقل العربي، وأهمية إحداث تغيير جذري في بنية المعتقد الفكري الكامن الذي كاد الجمود يطبق عليه ليزهق ما تبقى منه.

ولم يقتصر هذا الاتصال على البعثات العلمية، وإنما كانت حلقة الترجمة⁽¹⁾ من الأمور الهامة التي نهض بها العلماء

(1) لكن لاحظنا من "بعض" الحالات، وهي قليلة، أن حركة الترجمة في بداية هذا القرن -على خلاف ما حدث في القرن التاسع عشر في عصر الطهطاوي- تعرضت لبعض الأخطاء، بل وجدنا أن كتابات علمية هامة قد حفلت بالأخطاء العلمية والمصطلحية. بحيث بات من المتوقع أن تؤثر سلبياً على أية مجهودات، أو إسهامات في مجال التأليف إن في المصطلح وفهمه ووظيفته داخل السياق المنطقي، أو في الاتساق العام الذي يعبر عن ترابط سلسلة من الأفكار من منظومة واحدة وليس أنز على هذا من كتاب العلامة المنطقي الإنجليزي "وليام ستانلي جيفونز" الذي نقل إلى اللغة العربية عام 1926 بعنوان "أصول المنطق" فقد حدثت أخطاء في ترجمة "يوسف إسكندر جريس" بعنوان "أصول المنطق" عام 1926، وتلك فترة مبكرة على أية حال. ماذا حدث في ترجمة هذا الكتاب؟

حفلت ترجمة كتاب "أصول المنطق" بالعديد من الأخطاء التي نشر بصورة قاطعة إلى قلة خبرة المترجم وعدم درايته الكافية بالدراسات الفلسفية والمنطقية. ويمكن لنا أن نتبين الأخطاء التي وقعت في ترجمته من جدول المقارنة التالي الذي يبين المصطلح الإنجليزي الأصلي والترجمة الخاطئة ثم الترجمة الصحيحة للمصطلح.

الترجمة الصحيحة	الترجمة الخاطئة	الأصل الإنجليزي
حد	طرف	Term
حد منطقي	طرف منطقي	Logical Term
الحد الجمعي	طرف الجمع	Collective Term
ما صدق الحد	امتداد الطرف	Extension of Term
مفهوم الحد	إنقباض الطرف	Intension of Term
قضية منفصلة	قضية عطلية	Disjunctive Proposition
الاستدلال بالمماثلة	المنطق بالقياس	Reasoning by Analogy
الأغاليط	السقطات	The Fallacies

يتبين لنا من هذا الجدول المقارن البسيط لبعض ما ورد من أخطاء في ترجمة أصول المنطق "للعلامة جيفونز" مدى ما يمكن أن يكتنف الكتابة المنطقية من خطأ وغموض من جراء استخدام مصطلحات خاطئة، أو غامضة، لا تدل على الموضوع، مما يؤدي أيضاً إلى الخطأ في مفهوم النص الأصلي للكتاب.

لكن هذه الأخطاء القليلة في مثل هذا الموضوع، وغيره من المواضيع الأخرى، لم تكن لتثقل على الإطلاع من الإسهام العلمي والفني الذي بذل من جانب المفكرين في أوائل هذا القرن لتقديم علوم الغرب إلينا، ولنقل كل ما هو حديث. ولا شك في أن الفكر يصيب ويخطئ، وقد يستدعي الخطأ أن تقوم بعملية نقدية تنديداً أكثر مما يفعلنا في حالة الصواب.

والمفكرون، وأرادوا من خلالها تحقيق عدة أغراض من أهم ما تضمنته نقل كنوز المعرفة العلمية الحديثة من العالم الغربي إلى العالم العربي، ليتحقق بذلك التواصل العلمي والفكري بين العالم العربي والغرب الحديث، ولتكون لغة الحوار بين علمائنا وعلماء الغرب ذات قاعدة أو أساس مشترك، يمكن اتخاذها منطلقاً للإسهام في بناء المنظور الحضاري المعاصر بتواصل ودون انقطاع من الجانبين وكما أراد هؤلاء استنهاض همم المفكرين "عندنا" لبعث نهضة الشرق وحضارته من جديد.

لقد ظهرت كتابات علمية جادة من أوائل القرن العشرين حاولت أن تقرب الفكر الغربي منا وأن تضعنا وجهًا لوجه أمام التطورات العلمية الحديثة، فكان أن بدأ الوافد الجديد يشق طريقة إلى العقل العربي المتعطش للمعرفة الحديثة. ومن بين أهم ما صدر في تلك الفترة كتاب الأستاذ "أحمد عبده خير الدين" عن "علم المنطق" الذي يشير بوضوح إلى تواصل اتصال عملية التعليم بين الأجيال، وكتاب الأستاذ محمد حسنين عبد الرازق عن "علم المنطق الحديث". ما الذي تنطوي عليه هذه الكتابات إذن؟ وكيف برهنت على قدرتها العقلية فيما يتعلق بموضوع الاستقراء؟ وهل استطاعت أن تؤسس تصورًا إبستمولوجيًا حول الاستقراء؟.

1- مستويات الاستقراء معرفياً:

في فترة مبكرة من تاريخ النهضة العلمية الأصيلة في مصر والعالم العربي، وفي الربع الأول من هذا القرن، وعلى وجه التحديد في عام 1924 صدرت الطبعة الأولى من كتاب علم المنطق لمؤلفه "أحمد عبده خير الدين" الذي أصدر طبعته الثانية في عام 1932، أي بعد ثماني سنوات من صدور الطبعة الأولى. والكتاب في مجمله يشكل متصلاً جيداً ينتقل من المنطق الصوري ومباحثه إلى المنطق الاستقرائي وأبعاده، ليعرض له بصورة جيدة تماماً، على الرغم من وجود بعض الهنات التي تخللت هذا العرض.

وأظهر ما نجده في هذا الكتاب ترجمة المؤلف للمصطلح الإنجليزي *Induction* بالمصطلح العربي استنباط، وسوف ينتقل بتعريب المصطلح على هذا النحو إلى الأستاذ عبد الرزاق فيما بعد، لكن إذا انتقلنا إلى مناقشة تصور المؤلف للاستقراء دون أن نلقى بالألمسألة استخدام لفظة "استنباط" لوجدنا أنه يذكر أنواعه المختلفة في وضوح.

وأول ما يشر إليه "خير الدين"، في هذا الصدد. تعريفه للاستقراء التام أنه «الاستنباط المبنى على استقراء جميع الجزئيات التي يتكون منها الكلي، وإجراء حكمها على الكلي، وهو

يفد اليقين، وذلك لضبط الجزئيات وحصرها»⁽¹⁾ وفي هذا الصدد يرى أن المناطقة العرب عرفوا هذا النوع من الاستقراء.

ولكن أليست هناك مأخذ يمكن أن تثبت على الاستقراء التام؟ لا شك أن "خير الدين" يثبت بعض المآخذ على الاستقراء، وهي⁽²⁾:

أولاً: إن الاستقراء التام من وجهة نظره، وهو في هذا يتفق مع غيره من المناطقة، لا يفيد شيئاً غير المستفاد من مقدماته.

ثانياً: إن هذا النوع من الاستقراء لا يعد استقراء في حقيقة الأمر، وإنما هو تلخيص لما تتضمنه كل قضية على حدتها.

ثالثاً: إنه مجرد وسيلة من وسائل الإيجاز، إذ يستطيع المتحدث أن يجمع في قضية كلية عدة أحكام جزئية شخصية، وهذا شرط أساسي في تقدم العلوم.

ويرى "خير الدين" أيضاً أن من مميزات الاستقراء التام، أنه ضروري للقدرة على البحث في كثير من الحقائق الجزئية، ووضع نتائج البحث في عبارة موجزة.

وأما النوع الثاني من أنواع الاستقراء الذي يشر إليه فهو الاستقراء الناقص الذي «هو الاستدلال المبني على تصفح ما-

(1) أحمد عبده خير الدين، علم المنطق، ط2، القاهرة، 1932، ص254.

(2) المرجع السابق، ص254.

يمكن تصفحه من الجزئيات، وإعطاء الحكم الصادق عليها للكلية الشامل لها»⁽¹⁾، وهذا النوع لا يفيد اليقين دائماً. وقد قدم المؤلف في هذا الصدد أكثر من مثال للإشارة إلى هذا النوع من الاستقراء.

لكن لما كان "خير الدين" يؤمن بأهمية الاستقراء الناقص، ويرى أنه وثيق الاتصال بالجانب العلمي، فقد ناقش أنواعه وتصوراتَه المختلفة، وحصر هذا النوع من الاستقراء في ثلاث صور رئيسية هي:

الصورة الأولى:

وتتمثل في حديثه عن الاستقراء العلمي الناقص؛ حيث يقول: فالاستنباط العلمي هو الاستنباط المؤسس على قانون التعلل والدوران، وهو من أقسام الاستنباط الناقص؛ إذ لم تستقر فيه جميع الجزئيات⁽²⁾. وهنا لنا وقفة.

لقد ذهب "خير الدين" إلى أن قوام الاستقراء الناقص قانونان علميان ثابتان من قوانين الطبيعة هما:

1- قانون العلية الذي يطلق عليه قانون التعليل، "وفحواه أن كل حادثة في الكون لا بد أن يكون لها علة تسبب حدوثها، وأن كل

(1) المرجع السابق، ص 255.

(2) المرجع السابق، ص 257.

علة لا بد لها من معلول»⁽¹⁾.

2- قانون اطراد الحوادث في الطبيعة، ويطلق عليه قانون الدوران ، وهو اطراد وقوع الحوادث الكونية، وهو يرمى إلى أن العلة الواحدة تحدث دائماً معلوماً واحداً، او كما قال الأصوليون «إن العلة تدور مع المعلول وجوداً وعدمًا»⁽²⁾.

والأمر الغريب حقاً أن "خير الدين" يرى أن هذا النوع من الاستقراء يفيد اليقين لأنه مبني على أساس عامي، فمن المستحيل نقض أحكامه⁽³⁾، كما أنه يستعمل في العلوم الطبيعية والعلوم الرياضية. وتسمى القوانين والأحكام المؤسسة عليه بالقوانين والأحكام العلمية.

ولا شك أن هذا التقرير من جانب "خير الدين" يعد تصوراً غريباً تماماً، لأن الاستقراء المنطوق ليس يقينياً، وإنما هو احتمالي، هذا فضلاً عن أن قانوني العلية والاطراد لا ينظر إليهما على أنهما ثابتان، وهو ما عرف في تاريخ الفكر العلمي بمشكلة هيوم التي شكلت جوهر مشكلة الاستقراء، وهو ما يبدو أن "خير الدين" لم يفتن إليها. ويترتب على هذا أن المؤلف لم يوضح وجهة النظر الإستمولوجية أو الميتودولوجية في دراسة أهمية فكرة

(1) المرجع السابق، ص 256.

(2) المرجع السابق، ص 256.

(3) المرجع السابق، ص 257.

الحالات السالبة عند فرنسيس بيكون، وهو ما بدا في قوله بأن أحكام الاستقراء الناقص من المستحيل نقضها. فضلاً عن هذا لم يتبين المؤلف أن ثمة فرقاً جوهرياً بين العلوم الطبيعية والعلوم الرياضية. فالعلوم الطبيعية تعتمد على الاستقراء على حين أن العلوم الرياضية استنباطية، وليست استقرائية، والاستقراء فيها رياضى يختلف عن الاستقراء فى العلوم الطبيعية. وقضايا العلوم الطبيعية تأليفية بعدية، على حين أن قضايا العلوم الرياضية قبلية أو هى تحصيل حاصل.

الصورة الثانية:

وهى صورة الاستقراء الناقص الإحصائى وهو ما يجعله المؤلف ترجمة للمصطلح *Enumerative Inducation* وهو مبنى على استقراء الجزئيات ، يقول «وقد يكون الاستنباط الناقص مبنياً على مجرد مشاهدة تحقق حكم فى بعض الجزئيات كحكم المرء بأن (كل غراب أسود) و (أن كل بجعة بيضاء)، بناءً على أن كل غراب شاهده أسود اللون وكل بجعة رآها بيضاء اللون: فهذا الحكم قد استنبط من غير أن تعرف العلة فى أن الغراب أسود اللون، وأن البجعة بيضاء اللون، فهو مبنى على مجرد المشاهدات السابقة، ويمكن أن ينقض بوجود غراب أبيض اللون، أو بجعة لا

تكون بيضاء اللون⁽¹⁾.

إن المدقق فيما يذكره خير الدين في هذا الموضوع يتبين أهمية وعيه الإستمولوجي بالاستقراء العلمي فقد ركز على فكرة الحالات السالبة وهي فكرة تناهت إليه من دراسة الكتابات العربية القديمة لقد فهم موقف فرنسيس بيكون من الاستقراء لكنه لم يوجه اهتماماً كافياً لدراسة المشكلة من جوانبها المختلفة، وهو ما حدث في الفكر الغربي بعده بسنوات طويلة. ولم تركز هذه الفكرة موضع اهتمام الغربيين إلى أن جاء فيلسوف العلم المعاصر كارل ريموند بوبر وذكرها في كتابه "منطق الكشف العلمي" الذي دون في عام 1934 وصدر في عام 1935 باللغة الألمانية لأول مرة، أي بعد صدور كتاب خير الدين بحوالي عشر سنوات. وهذا القول لا يشير ضرورة إلى أن بوبر استفاد من خير الدين، وإنما يشير إلى حالة الوعي الإستمولوجي المبكر عند علماء العرب المعاصرين، ولكن كان على الفكرة أن تنتظر قرابة النصف قرن من الزمان حتى يمكن للعلماء العرب الجدد أن يستفيدوا منها.

والواقع أن "خير الدين" ينسب بعض الخصائص الهامة لهذا

النوع من الاستقراء منها:

أولاً: قوله «ومثل هذا الاستنباط لا يعتمد عليه في العلوم،

ويسمى بالاستتباط الاستقرائي أو الإحصائي الناقص وهو ما يسميه مناطق العرب بالاستقراء الناقص⁽¹⁾. ولا نعرف سبباً يجعل المؤلف يذكر مثل هذه الخاصية، بل كان من الممكن أن نستنتج من هذه الصورة نتائج هامة، تماماً كما حدث في أوروبا حين ظهرت نظريات الاحتمال وآراء كينز حول الاستقراء الاحتمالي. لكن يبدو أن مثل هذه النقلة في الاستنتاج على مستوى التصور والفهم الإبستمولوجي كانت مبكرة وعدم إدراكها في أبعادها الأساسية أدى إلى تأخر البحث العلمي في هذا الجانب».

ثانياً: أن الاستتباط "الاستقرائي الناقص هو ما أسس على تصفح بعض الجزئيات معتمداً فيه على مجرد المشاهدة، ولم يبن على قانون التعليل والدوران"⁽²⁾.

ثالثاً: أن "أحكامه قابلة للنقض، إذ يحتمل وجود جزئيات تخالف الجزئيات التي استقرئت الحالات التي أدت إلى استتباط الحكم العام"⁽³⁾. وهنا كان لابد وان يفطن لفكرة الحالات السالبة.

رابعاً: وتسمى القوانين والأحكام المبنية على الاستتباط الاستقرائي الناقص بالقوانين والأحكام التجريبية⁽⁴⁾.

(1) المرجع السابق، ص 258.

(2) المرجع السابق، ص 258.

(3) المرجع السابق.

(4) المرجع السابق.

بات من الواضح إذن أن "خير الدين" لم يتبين أن هذا النوع من الاستقراء، والنوع السابق هما في حقيقة الأمر نوع واحد، وأنه لا وجه للقسمة بينهما، بل إننا لا نكاد نعرف أى الكتابات الغيبية التى فصلت فى تصورهما للاستقراء بين جزئيات هذا التصور. لقد غاب عن المؤلف فى هذا الصدد الفهم الدقيق لحقيقة الموضوع الذى يتعامل معه ميثودولوجيا، وهذا ما جعل المادة التى تعامل معها تبدو مبعثرة الأجزاء وغير متجانسة، مما أفقده وضوح الرؤية الإبستمولوجية للموضوع، وأضفى اللبس والغموض على التصور ذاته.

الصورة الثالثة:

هى ما يطلق عليه الاستقراء الحدسى ويعرفه بقوله «فالاستنباط الحدسى هو ما يكفى فى استنباط الأحكام الكلية فيه درس جزئى واحد، لتشابه جميع جزئيات أى كلى فى التكوين، وهو أشبه بالتمثيل الذى هو إجراء حكم الجزئى على جزئى آخر يماثله⁽¹⁾».

إن الرؤية الإبستمولوجية التى نظر من خلالها "خير الدين" لتصور الاستقراء، تفتقر إلى الوضوح، ولا تعتمد على فهم عميق لطبيعة الموضوع، وهذا ما جعل "عبد الرزاق" ينقده فى مواضع

(1) المرجع السابق، ص 259

كثيرة، لم يكن هذا الأخير على صواب فيها؛ كما لم يسلم من الوقوع في الخطأ؛ بالرغم من أنهما معاً تتلمذا في إنجلترا على كبار المناطقة الإنجليز كما يذكر ذلك.

إن المماثلة التي يعقدها "خير الدين" في هذا الصدد بين ما يسميه الاستقراء الحدسي والتمثيل تثير الدهشة؛ لكن وجه المقارنة الذي يريد أن يثبته خير الدين ليس متسقاً؛ فالتمثيل يجري الحكم فيه من جزئى إلى جزئى آخر مماثل له، وهو ما يختلف عن إثباته للاستقراء الحدسى الذى يؤسس الكلى فيه على أساس الجزئى الواحد وتشابهه فى أفراد العينة الكلية.

2- الاستقراء: رؤية غربية:

يُعد كتاب "علم المنطق الحديث" لمؤلفه الأستاذ "محمد حسنين عبد الرزاق" الذى صدر فى طبعته الأولى عام 1926 من أهم الكتابات التى صدرت فى بداية القرن العشرين لمفكر مصرى يتناول فيه موضوعات منطقية ومنهجية حديثة، على الرغم من أنه وقع فى أخطاء ترجع بالضرورة إلى فهم المصطلح المنطقى ذاته.

لكل قبل أن نشير إلى الأخطاء التى وقع فيها المؤلف، نتوقف عند التمهيد الذى قدم به لهذا المؤلف، حيث يشير إلى بعض الكتابات المنطقية المهمة التى سبقته ومنها كتاب عنوانه "ضوء المشرق فى علم المنطق" صدر فى عام 1914 لمؤلفه الأستاذ

إبراهيم الحوراني. ويذكر عبد الرزاق أن لمؤلفه «الفضل في وضع بعض المصطلحات المنطقية في اللغة العربية لأول مرة»⁽¹⁾، كذلك يشير إلى مؤلف آخر صدر في عام 1924 بعنوان "محاضرات في المنطق" لمؤلفه أحمد عبده خير الدين، لكنه يأخذ عليه أن أغفل معظم الموضوعات المنطقية، ولم يخصص سوى أربع عشر صفحة للبحث في المنطق الحديث⁽²⁾. ويتابع الأستاذ عبد الرزاق الإشارة إلى مؤلف آخر بعنوان "علم المنطق" ألفه أمين واصف بك عام 1926، أي في نفس العام الذي صدرت فيه الطبعة الأولى من "علم المنطق الحديث"، وهذا الكتاب وإن كان قد ألم بمعظم موضوعاته، إلا أنه لم يهتم بالقسم الحديث من المنطق الذي جاء موجزًا بدرجة شديدة، ولا يعين على الفهم⁽³⁾، كما أنه لم يوضح موضوعاته المنطقية بالأمثلة، والأخطاء كثيرة في الاصطلاحات⁽⁴⁾.

وفضلاً عن هذا أشار الأستاذ عبد الرزاق إلى كتابين آخرين: أولهما، الكتاب الذي دونه الدكتور فنديك بعنوان: "علم المنطق" وطبع عام 1889، وينتقده لأنه يكاد يكون ترجمة لكتاب

(1) محمد حسنين عبد الرزاق، علم المنطق الحديث، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1928، ص 21.

(2) المرجع السابق، ص 22.

(3) المرجع السابق، ص 23.

(4) المرجع السابق، ص 24.

جيفونز "دروس أولية في المنطق"⁽¹⁾، وثانيتها، الكتاب الذي وضعه الأستاذ محمد بدر بالإنجليزية بعنوان "تاريخ الفلسفة في المنطق وما بعد الطبيعة" وترجمه إلى العربية حسن حسين. وقد دلل الأستاذ عبد الرزاق بالأمثلة المستمدة من الكتاب كثرة الأخطاء التي وقع فيها، فضلاً عن غياب الوعي بالمصطلح العربي. ولم يذكر الأستاذ عبد الرزاق تاريخ تدوين هذا المؤلف باللغة الإنجليزية أو ترجمة إلى العربية، ولم يتسنى لنا الحصول على نسخة من الكتاب.

لكن الأستاذ عبد الرزاق الذي اهتم في صدر كتابه بنقد الكتابات السابقة عليه، هو ذاته وقع في أخطاء بعضها يتعلق بالترجمة، والآخر يتعلق بفهم المصطلح ذاته، فضلاً عن قلة وعيه بالإنتاج المنطقي لدى المنطقة العرب وإسهاماتهم في هذا المجال. وقد ركز الأستاذ عبد الرزاق على نقل صفحات كثيرة من جيفونز، وريد وكرابتون وغيرهم، وجاء تسلسل الموضوعات التي عرضها بصورة تقليدية متبعاً فيه هؤلاء المنطقة دون غيرهم.

لقد قام الأستاذ "محمد حسنين عبد الرزاق" بترجمة المصطلح *Induction* بالمصطلح المنطقي استنباط⁽²⁾، ومما يشوب فهمه بالخلط هنا قوله «وقد اقتصر العرب فيما اشتغلوا فيه من

(1) المرجع السابق، ص 20.

(2) المرجع السابق، ص 20، 21، 31، 112، 183، 190، 202.

البحث في هذا العلم على الأصول التي وضعها أرسطو ولم يزيدوا عليها شيئاً يستحق الذكر، واعتبروا قسم الاستنباط من لواحق القياس وأطلقوا عليه الاستقراء»⁽¹⁾. ويعتبر "عبد الرازق" في هذا النص «ولم يزيدوا عليها شيئاً يستحق الذكر» يدل دلالة واضحة على غياب الدلالة الإستمولوجية لبنية الكتابات العربية المتقدمة أو المتأخرة في المنطق وإنه ربما استمد فكرته عن موقف العرب من بعض المصادر الغربية الشعبية، ويزيد من صعوبة موقفه فقدان التميز الصحيح بين الاستنباط والاستقراء، فالاستقراء عنده «هو الذي يبحث في كسب القوانين العلمية العامة التي تتركب من مقدمات القياس»⁽²⁾. هذا الفهم إنما يعبر عن ارتباط بمفهوم الاستقراء الكامل أو التام الذي تحدث عنه أرسطو وتناقلته كتب المنطق الإنجليزية وخاصة جيفونز ورد وكرائتون.

أما ما يذكره عن الاستقراء بالإحصاء *Enumerative Induction* الذي ترجم مصطلحه الاستقراء والاستنباط والاستقراء⁽³⁾ فنجده يعرفه بأنه «استقراء الجزئيات وملاحظة صفاتها الظاهرة المشتركة»⁽⁴⁾ ويذكر أن أرسطو عرفه وحدده في الشكل الثالث والأمر الغريب أنه ينقل تميز جيفونز بين الاستقراء التام

(1) المرجع السابق، ص 20.

(2) المرجع السابق، ص 31.

(3) المرجع السابق، ص 189.

(4) المرجع السابق، ص 190.

والناقص، ولكنه يعترض على ما يذكره جيفونز من عدم جدوى الاستقراء التام⁽¹⁾.

إذن هل يمكن القول إنه كان للأستاذ عبد الرازق رؤية إيستمولوجية خاصة للاستقراء تختلف عن الكتابات التي شاعها؟ وهل كانت لديه أدلة قوية تزيد من اقتناعه بفاعلية الاستقراء التام في البحث العلمي؟ إذا كانت الإجابة على السؤال الأول بالإيجاب لكان من الضرورة أن نجد مثل تلك الرؤية أو الآراء التي يراها في هذا الكتاب أو في غيره من الكتب، وهذا مالا نعلمه. وإذا كانت الإجابة على السؤال الثاني بالإيجاب لكان من الواجب أن يزودنا الأستاذ عبد الرازق بأدلة وحجج تدعم رأيه. وهذا ما لم يحدث أيضاً. يبقى إذن أن الأستاذ عبد الرازق لم يقف على حقيقة التمييز بين نوعي الاستقراء، أو أنه على أحسن تقدير كانت في ذهنه بعض الاعتبارات التي جعلت ابن حزم يقبل الاستقراء التام ويرفض الاستقراء الناقص، وإذا كان الأمر كذلك لكانت المسألة تتعلق بنقل التصور من مستوى إيستمولوجي قائم على الوحي إلى مستوى إيستمولوجي آخر قائم على الاجتهاد البشري، وهذا لا يجوز منطقياً، ولا دليل أيضاً على مثل هذا الرأي.

كذلك نجده، حين يتحدث عن الطرق الاستقرائية *Inductive*

(1) المرجع السابق، ص 195.

Methods يترجمها بالمصطلح "طرق الاستنباط"⁽¹⁾ ويضع تحت عنوان مراحل المنهج التجريبي (الملاحظة - الفرض...) ويترجم المصطلح "الحالات الحاسمة" *Crucial Instances* بالمصطلح "الأمثلة المعينة"⁽²⁾.

أما المصطلح "التحقيق غير المباشر للفروض" *Indirect Verification of Hypotheses* فيترجمه الفحص غير المباشر للافتراض أو إثبات الفروض بأدلة احتمالية⁽³⁾.

وهناك العديد من الأمثلة والاستخدامات للمصطلحات الموجودة بمؤلف الأستاذ "عبد الرازق" غاب التخريج فيها والفهم الصحيح للمصطلح، ومعناه، وكيفية استخدامه.

وتشير المقدمة التي كتبها الأستاذ "عبد الرازق" في طبعته الأولى عام 1926 إلى أمرين منفصلين هما:

الأول: ما يقرره في بداية مقدمته عن الحاجة إلى هذا الكتاب حيث يذكر «وبعد فقد أخذ الشرق يستيقظ من سباته العقلي، ويدرك ضرورة جعل جهاده في الحياة مبنياً على أساس علمي، فحذا حذر الغرب في العناية بدراسة العلوم الطبيعية والعقلية ليكون قادراً

(1) المرجع السابق، ص 202.

(2) المرجع السابق، ص 229.

(3) المرجع السابق، ص 268.

على منازعته البقاء بطرق سليمة⁽¹⁾. وهنا لنا وقفة. لم يكن الشرق في سبات عقلى بل كانت هناك اتجاهات لتغيب الوعي في الشرق. في فترة من الفترات. ومع ما مثلته الحملة الفرنسية من اتجاه استعماري في الشرق استهدف هذه البلاد في فترة من الفترات، فإن الحملة الفرنسية في حد ذاتها أدت إلى ردود فعل قوية في الشرق حين استردت مصر استقلالها أيام محمد علي الذي أمر بالبعثات العلمية إلى فرنسا، فكان أن ابتعث الطهطاوى وعاد باعثاً لنهضة علمية شاملة سرت في كيان الأمة التي أراد لها ان تحمل قدرها ابتداء من عقلها، ومنذ تلك الفترة بدأنا حركة الاتصال بالعقل العلمى الغربى. كما بدأت الحركات العلمية في مصر على وجه الخصوص تشهد نشاطاً علمياً بارزاً اتسم في معظمه بالعقلانية والرشد، وهو ما سوف يتضح لنا في سياق هذا البحث. ولم يكن "الحدو مثل الغرب" هو القضية الجوهرية بالنسبة للمتقنين العرب في تلك الأونة بقدر ما كانت المسألة تتعلق بطريقة في التفكير تأخذ أسباب المنهج العلمى وخطواته، وتلك مسألة كانت قد اكتملت في الغرب إلى حد بعيد.

الأمر الثانى: أن الأستاذ "عبد الرازق" يذكر ثلاثة أسباب جعلته يطلق على كتابه "علم المنطق الحديث" من بينها السبب الثالث

(1) المرجع السابق، ص3.

الذي يرى "اشتماله على موضوعات جديدة ذات اتصال بالمنطق القديم هي من بحوث منطقة الغرب الحديثين ولم يكتب فيها منطقة العرب شيئاً"⁽¹⁾. وهو يقصد بهذا التقرير أن العرب لم يكتبوا شيئاً في الاستقراء -الذي أطلق عليه المؤلف مصطلح الاستنباط، وبالتالي لم يعرفوا هذه البحوث. وهذا التقرير تعسفى تماماً، إذ لا يدل على وعى المؤلف بمضمون التراث، فضلاً عن عدم برهنته على حجته. فهل اطلع المؤلف على بحوث الرازي في الطب والكيمياء، أو ابن الهيثم في البصريات، أو الخوارزمي أو البيروني، أو غيرهم من رواد العلم في عالمنا العربي الإسلامي؟ إننا نشك في أنه قرأ دراسات وكتابات هؤلاء العلماء الذين أفادوا البشرية واستفاد علماء الغرب منهم مباشرة، حين نقلت كتاباتهم إلى اللغة اللاتينية إبان فترة العصور الوسطى. إننا إذا افترضنا حسن النية لدى هذا العالم الذي قضى الجزء الأكبر من حياته في إنجلترا معقل الغرب الحديث بين دارس ومدرس، سيصدم وجداننا عدم وعيه بكتابات الأسلاف التي تتلمذ عليها علماء الغرب أنفسهم.

ومع هذا فقد كان "محمد حسنين عبد الرازق" حلقة اتصال هامة بين الغرب والشرق العربي، فمؤلفه يدل على تواصل

(1) المرجع السابق، ص4.

الاتصال العلمي على المستوى الإبيستمولوجي، على الرغم من الأخطاء والمآخذ الكثيرة. لكن، أى عمل ذاك الذى يمكن أن يولد مكملاً؟ لقد نجح هذا المؤلف فى إدخال اتجاهات فكرية حديثة أتاحت لآخرين أن يتواصلوا مع أبحاث الغرب الحديثة، وأن يصححوا الأخطاء التى وقع فيها هذا المؤلف، ومن بين أهم العلماء الذين تواصلوا مع هذه الأبحاث الجديدة الأستاذ أبو العلا عفيفى.

3- التصور العلمى للاستقراء وأبعاده:

يعد الأستاذ أبو العلا عفيفى علامة بارزة من علامات التفكير الفلسفى فى مصر والعالم العربى، فقد تخرج عليه أساتذة وعلماء أفاضل أصبحوا فيما بعد مدارس علمية.

وربما كان الهدف من المؤلف الذى دونه الأستاذ عفيفى بعنوان "المنطق التوجيهى" الذى صدر فى عام 1938 يمثل فترة هامة من فترات الفكر المنطقى فى الشرق. فمن المعروف أن "عفيفى" درس فى المملكة المتحدة، ووجه اهتمامه الجاد لدراسة الفلسفة وفروعها، وولع بصورة خاصة بدراسة التصوف الإسلامى، خاصة عند محيى الدين بن عربى الذى شغف به بصورة كبيرة. ولذا فإننا نتوقع أن يأتى كتاب "عفيفى" معبراً عن دقة المصطلح وتقنين استخدامه بصورة موفقة واختيار الموضوعات التى ينبغى استعراضها فى المنطق. ومع هذا علينا

أن تشير إلى أن كتاب "عفيفي" قصد به طلاب مرحلة ما قبل الدراسة الجامعية (طلاب التوجيهية، أي الثانوية العامة، وهو ما يبدو من العنوان) ولذا نتوقع أن يأتي مناسباً لعقول الطلاب والدارسين في تلك المرحلة وهادفاً إلى تكوين بنية إبستمولوجية صحيحة لدى الدارس لموضوعاته.

والجدير بالذكر أن "عفيفي" ينتمي أصلاً إلى مدرسة الإسكندرية الفلسفية المعاصرة، ولذا فإن تصوره يعبر عن هذه المدرسة في جوهرها وروحها. فقد أرست تلك المدرسة التقاليد الفلسفية المكيئة للفكر الفلسفي وانتشر تلامذتها في كل مكان ينشرون المعرفة والعلم.

كتب "عفيفي" في مقدمة كتابه أنه لمس الحاجة إلى كتاب عربي حديث أو كتب عربية حديثة في هذا العلم⁽¹⁾ نظراً لصعوبة الكتابات العربية القديمة في المنطق وتعقيد أسلوبها ولعدم تمكن الطلاب من الاستفادة من المراجع الأفرنجية.

هذا التقرير يشير ضمناً إلى عدم اقتناعه ببعض الكتابات التي كانت سائدة مثل كتاب "عبد الرازق" لغموضها، أو أغلاطها، أو حتى عدم مسايرتها للتصورات العلمية الحديثة. ولكن الأهم من

(1) أبو العلا عفيفي، المنطق التوجيهي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1938، المقدمة.

كل هذا في نظر الأستاذ "عفيفي" انه بينما سائر مناطق الغرب الزمن، ونظروا إلى المنطق في ضوء التطورات العلمية الحديثة واتخذوا منه أداة للبحث العلمي واكتساب مطالب العلوم، أبق الشرقيون على المنطق الأرسطوطالس كما تركه المدرسيون، واعتبروه علماً يبحث في الفكر وقوانين الفكر الصورية بعيداً عن العلوم ومناهج البحث فيها⁽¹⁾ ولذا فإننا نتوقع أن يأتي كتاب "عفيفي" مواكباً للتصور العام للمنطق في ذلك العصر، ولتطور البحث في ميادينه المختلفة.

وأول ما نلاحظه في هذا الصدد أن الأستاذ عفيفي صنف مؤلفه في أربعة عشر فصلاً، كرس الفصول السبعة الأولى منها لبحث المنطق الصوري بحثاً مفصلاً دقيقاً بعيداً عن الخوض في المشكلات والخلافات المنطقية بين المفكرين، وقد حرص على هذا منذ كتابته لمقدمة كتابه حين ذكر أنه توخى «الاقتصار على أمهات مسائل المنطق القديم والحديث مع ترك التفاصيل الدقيقة والخلافات في الرأي، والأخذ بأشهر الأقوال وأعرفها»⁽²⁾. لذا وجدناه يناقش التعريفات المتعددة للمنطق وبيان الحاجة إلى علم المنطق وقيمه، وينتقل من هذا النقاش إلى الألفاظ وتقسيماتها،

(1) المرجع السابق، المقدمة.

(2) المرجع السابق، المقدمة، ص.

فتناول أولاً علاقة الفكر باللغة وبحث في المفرد والمركب، والكلية والجزئية، والمفهوم والماصدق، وغير ذلك من الجزئيات التي تدرج تحت هذا المبحث، ثم تناول الكليات الخمس والتعريف والقسمة المنطقية والتصنيف. وانتقل إلى مبحث القضايا الحملية والشرطية بأنواعها، ثم تناول الاستدلال وأنواعه ونظرية التقابل والعكس بين القضايا. وأخيراً وفي إطار هذا التصور تناول القياس في أشكاله وضروبه، وميز بين الأقيسة الحملية والأقيسة الاقتراعية. أما الفصول التالية فتشكل قوام المنطق المادى الاستقرائى.

ولا غرو فإن عقلية "عفيفى" المتفتحة والمنطقية تبدو حين نطالع الفصول من السابع إلى الثالث عشر، فالفصل السابع بصفة خاصة يتحدث عن "الاستقراء" بأقسامه وأنواعه وأساسه ومراحله. والاستقراء كما نعلم جوهر البحث في العلوم الطبيعية. ولكن "عفيفى" وقف في بحثه للاستقراء عند مرحلة جون ستيورات مل وطرقه في تحقيق الفروض. ولم يأت على ذكر التطورات العلمية التي حدثت بعد ذلك العصر. وفي إطار تصوره للاستقراء ذهب إلى أنه هو "المنهج العلمى الصحيح" الذى يتبعه العلماء فى الوصول إلى نتائجهم وقوانينهم⁽¹⁾.

(1) المرجع السابق، ص 121.

وفى إطار المعرفة الاستقرائية يميز "عفيفي" بين نوعين من الاستقراء، أولهما الاستقراء التام الذي يتمثل فى "الحكم على الكلى بما حكم به على جميع أفرادها"⁽¹⁾. هذا النوع من الاستقراء ليس فيه جديد وليس انتقالاً حقيقياً من معلوم إلى مجهول، بل هو مختصر جامع لجميع مشاهداتنا الجزئية، ولذا إنكره "مل" لأنه "لا يكسبنا علماً جديداً زائداً على ما نعلمه بالفعل من مشاهداتنا". على حين أن النوع الثانى وهو الاستقراء الناقص هو "الاستقراء العلمى الصحيح لأنه يكسبنا علماً جديداً، أو لأنه كما يقول: فيه انتقال من الحكم على معلوم إلى الحكم على مجهول"⁽²⁾ وينبه عفيفي فى هذا السياق على أنه «قد يخطئ الإنسان فى أحكامه العامة المبنية على الاستقراء الناقص، فتأتى الأشياء فى المستقبل على خلاف ما يتوقعها أو على خلاف ما شاهده فى الماضى. وتاريخ العلوم مملوء بمثل هذه الحالات: فما على العلماء إلا أن يغيروا أحكامهم، ويستأنفوا البحث من جديد، ومن ثم يجب علينا أن نعلم ونتذكر دائماً، أن نتائج الاستقراء الناقص ظنية، أى أنها ليست يقينية ضرورية، وإن كان بعضها يقرب من درجة اليقين»⁽³⁾.

يركز "عفيفي" إذن على تصور الاستقراء الناقص وأهميته

(1) المرجع السابق، ص 122.

(2) المرجع السابق، ص 123.

(3) المرجع السابق، ص 123.

من الناحية العلمية ويشير إلى صورتين من صور هذا الاستقراء العلمى: الأولى، الاستقراء الرياضى الذى يتمثل فى "الوصول إلى قاعدة أو قانون رياضى عام بواسطة مثال واحد أو عدة أمثلة⁽¹⁾. وهذا النوع يرفض "مل" أن يطلق عليه اسم الاستقراء؛ ذلك لأنه يرى أننا لا نعمم من مثال واحد، بل نبرهن بأدلة عقلية عامة عن مسألة من المسائل الرياضية، ثم ندرك أنه بمثل هذه الأدلة يمكننا أن نبرهن المسائل الرياضية الأخرى التى من نوعها⁽²⁾. وأما الصورة الثانية من الاستقراء فهى ما يطلق عليها الاستقراء العلمى وهو الاستقراء الذى يستخدم عادة فى العلوم الطبيعية والاجتماعية (لأنه) ... انتقال من الحكم على الحقائق المشاهدة إلى الحكم على حقائق غير مشاهدة، وفيه تعميم حقيقى فى الحكم أى انتقال من الحكم على بعض أفراد الشيء إلى الحكم على جميع أفراد غير المحصورة⁽³⁾.

من الطبيعى إذن أن يصور لنا هذا الفهم من جانب "أبى العلا عفيفى" درجة متطورة من التقدم العلمى، وربما مواكبة للعصر أيضاً، وهو ما يتضح بصورة دقيقة أيضاً فى وعيه بمشكلات الاستقراء. لقد تساءل "عفيفى": إذا كان الاستقراء العلمى

(1) المرجع السابق، ص 123.

(2) المرجع السابق، ص 125.

(3) المرجع السابق.

الصحيح هو الاستقراء الناقص الذي نبتدى فيه بفحص الجزئيات، وننتهي إلى القوانين العامة، فعلى أى أساس أو أسس نعتمد فى الحكم على الكلى مع أننا لم نتتبع سوى بعض جزئياته؟ وما السبب الذى يحملنا على الاعتقاد بأن ما حدث فى الماضى، سيحدث فى المستقبل؟.

لقد حدد "عفيفى" تصوره الإبستمولوجى لمشكلة أساس الاستقراء متمثلة فى التساؤلات السابقة كما يلى: أولاً أننا نعتقد أن كل حادثة تحدث فى الكون لابد لها من علة تحدثها، وتلك هى مشكلة العلية. وثانياً، أننا نعتقد أن طبيعية الشيء الواحد واحدة فى جميع أفرادها، أى أننا نعتقد أن حوادث الطبيعة تأتى على نسق واحد أو أن العلل المتشابهة ينتج عنها المعلومات المتشابهة. وتلك هى مشكلة اطراد الحوادث فى الطبيعة. وبعد أن يناقش الأستاذ عفيفى مشكلتى العلية والاطراد يذكر لنا أن قضايا الاستقراء العلمى تنقسم إلى قسم درجته تقترب من اليقين⁽¹⁾ وقسم يعتمد على الاطراد وحده وليست له القيمة العلمية التى للأول، ويسمى هذا النوع أحياناً بالاستقراء الإحصائى⁽²⁾. وعند هذا الحد يكون تصور المسألة إبستمولوجيا وميثودولوجيا صحيحاً. وسوف نجد أن محمود قاسم يتناول مشكلة أساس الاستقراء بالبحث التفصيلى من جوانبها

(1) المرجع السابق، ص129.

(2) المرجع السابق.

المتعددة في إطار الفكر الفرنسي.

وينتقل الأستاذ "عفيفي" بعد المناقشة الرائعة للاستقراء وأنواعه ومشكلاته إلى تناول مراحل، أو خطوات المنهج العلمي، أو مراحل الاستقراء، فيعرض للملاحظة والتجربة، والتمييز بينهما، وشرطهما، ومعنى الفرض، واختلاف الفروض، والفرض العلمي والنظرية، وفوائد الفروض العلمية، وشروط الفرض العلمي، وتحقيق الفروض.

حرص أبو العلا عفيفي على تناول الاستقراء العلمي في مراحل المختلفة، وقد حظيت خطوة الفرض العلمي باهتمام عفيفي بصورة طيبة، ولأول مرة في الفكر العربي المعاصر، فنجده يتحدث عن المرحلة الثانية من مراحل الاستقراء والتي يطلق عليه "مرحلة الفروض والنظريات"⁽¹⁾، وفيها يبين أن الباحث بعد أن يكون قد فرغ من خطوة الملاحظة سواء أكانت ملاحظة بحثه أم مصاحبة للتجربة يدخل في مرحلة وضع الفروض العلمية، إذا العقل بعد ملاحظته الأشياء يحاول بطبعه وضع تفسير لها. ويواجه نفسه بالسؤال عن علله⁽²⁾، مما يجعله يفترض الفروض لتفسير ما يلاحظه وهذا التفسير الذي يفترضه الباحث ويريد به

(1) المرجع السابق، ص 143.

(2) المرجع السابق، ص 143.

تعليل الحقائق المشاهدة هو ما نسميه (بالفرض) (1). وهنا نجد عفيفي يعرف الفرض بأنه «رأى نضعه على سبيل الحذر أو التخمين لتفسير علل الأشياء أو معلولاتها» (2).

ولكن هل يتحقق دائماً أثناء عملية البحث العلمي أن يضع العالم الفرض الصحيح، أو المناسب لتفسير ما يلاحظه؟ أم أن هذه الخطوة قد تشير إلى بعض العقبات التي يصادفها الباحث واقعياً أثناء عملية البحث؟

لا شك أن عفيفي قدم لنا بعض الأفكار الهامة حول هذه المسألة، ليبين من خلالها مدى المعاناة الإستمولوجية التي قد تعرض للباحث العلمي وهنا يشير إلى العقبات التالية (3):

- 1- إننا في أثناء عملية البحث قد نضع فروضاً غير كافية لتفسير جميع الحقائق المراد تفسيرها.
- 2- إن الفروض التي يضعها الباحث قد تتناقض مع بعض النظريات العلمية المسلم بصحتها.
- 3- أن الباحث قد يأخذ بفرض من الفروض ثم يتبين خطأ ذلك الفرد في ضوء كشف علمي جديد.

(1) المرجع السابق، ص 144.

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع السابق.

4- أن الفرض قد يكون خطأ في الواقع، ولكن لا يظهر هذا للباحث لعدم وجود أدلة كافية تثبت فسادَه، ومن ثم فإن الباحث يأخذ بالفرض معتقداً أنه الحقيقة، وهو ليس كذلك.

ومع ان الباحث العلمى يلجأ لخطوة الفرض لتفسير ما يلاحظه، كذلك يلجأ الرجل العادى فى حياته اليومية لنفس الخطوة لتفسير ما يلاحظه من حوادث تقع فى محيط تجاربه، ولكن فروض الرجل العادى فى الحياة اليومية تختلف عن الفروض العلمية الدقيقة لأنها "لا تستند على أسس استقرائية متينة، ولا تعتمد على نظريات علمية مقررة سابقة عليها"⁽¹⁾. إن فروض الرجل العادى فى حياته اليومية إذن ترجع لميله الطبيعى لتفسير ما يشاهده من أشياء وتعليل ما يلاحظه من حوادث.

ولكن ماذا عن الجانب المعرفى، أو الإبستمولوجى فى الفرض العلمى؟ وإلى أى مدى يمكن أن تؤسس الفروض فلسفياً معرفياً؟

يرى عفيفى أن من الفروض العلمية ما هو بسيط يمكن للباحث أن يدركه لأول وهلة⁽²⁾، ومنها ما هو معقد يتطلب دراسة عميقة وفراسة واستنتاج. وهنا تختلف قدرة العلماء على تكوين

(1) المرجع السابق، ص 145.

(2) المرجع السابق، ص 146.

الفروض، فبعض العلماء "يمتاز بخصوبة العقل وصدق الفراسة، وقوة الاستنباط"⁽¹⁾. ومنهم من لا يصل إلى هذه الدرجة. ومن بين العلماء الذين يمتازون بخصوصية العقل وحيويته في صنع الفرض دارون ونيوتن وكبلر، فأعمالهم تكشف عن قوة في الاستنباط وصدق في الفراسة. ومن ثم فإن عفيفي يرجع المقدرة التي يتمتع بها العالم في وضع الفرض إلى عاملين هما:

العامل الأول، قوة إدراك العالم وسرعة استنباطه وصفاء خاله، وهذه عوامل لها دورها الحيوي في فاعلية مقدرة العالم "إذ يجب ألا ننسى ما للقوة المتخفية من أثر تصوير المشكلات العلمية ووضع الحلول لها"⁽²⁾. العامل الثاني، ويتمثل في "سعة إطلاع العالم وإلمامه بنظريات العلم الذي يبحث فيه وتطوراته، لأن الفرض العلمي ليس شيئاً جديداً كل الجدة، بل هو دائماً مزيج من القديم والجديد، ولا بد من العلم بالقديم قبل إضافة أي جديد عليه"⁽³⁾. وعلى هذا الأساس فإن الخلفية العلمية والفكرية للباحث، أو العالم، تلعب دورها في تشكيل منطلقاته الجديدة، إذ تتحد عناصر من هنا مع أخرى من هناك وتتفاعل معاً لتشكل رؤية إدراكية جديدة تماماً.

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع السابق.

ولا شك أن عفيفي كشف لنا أيضاً عن دور فعال للمصادفة في تشكل الفرض العلمي، لأن العامل قد يقوم بتجربة من التجارب العلمية أو ملاحظة لحادثة من الحوادث الطبيعية فتكشف له تجربته أو ملاحظة عن شيء لم يكن له في الحسبان⁽¹⁾ فيعمد العالم إلى وضع فرض جديد لتفسير ما عرض عليه من أمر جديد لم يكن يتوقعه، تماماً كما حدث في حالة اكتشاف الكوكب نبتون.

هل هناك إذن علاقة بين الفرض العلمي والنظرية؟ أو إلى أي حد يمكن إقامة تمييز حاسم بين هذين التصورين؟.

يرى عفيفي أن الفارق الحاسم بين الفرض والنظرية هو فارق في الدرجة، حيث إن الفرض تفسير مؤقت للشيء الذي نبحثه، وينبغي أن تؤيده الوقائع المشاهدة والنظريات المسلم بصحتها، حتى يكون فرضاً علمياً. وعلى هذا الأساس فإن الفرض "هو الخطوة الطبيعية التي يخطوها العالم نحو النظرية العلمية أو القانون العلمي. بل النظرية العلمية ليست شيئاً آخر سوى فرض ثبتت صحته"⁽²⁾. وهنا يذكر الأستاذ عفيفي جملة معان للنظرية منها:

1- مصطلح النظرية مرادف للفرض العلمي، تماماً كما نجده في

(1) المرجع السابق، ص ص 146 - 147.

(2) المرجع السابق، ص 147.

نظرية الجاذبية ونظرية التطور والتظرية الذرية. فهذه النظريات هي في حقيقتها فروض.

2- مصطلح النظرية يستعمل أحياناً للإشارة للقانون العلمى الذى هو نتيجة مباشرة للفروض العلمية. ومن بين الأمثلة الهامة هنا قانون الطفو لأرشميدس وقانون بويل للغازات وقانون سقوط الأجسام.

3- أن كلمة نظرية أيضاً قد تفد قضية عملية كلية.

4- تستعمل كلمة نظرية أحياناً لتشير إلى العلم، حين يقال نظريات العلم الفلانى، بمعنى مادته.

5- وكلمة نظرية كذلك تستخدم فى مقابل كلمة عملية.

الأمر المهم بالنسبة للفروض يتمثل فى "أنه ليس كل فرض يتحول إلى نظرية علمية بهذه الطريقة، لأنه ليس كل فرض يمكن إثبات صحته أو فساده بطرق علمية حاسمة. فكثير من الفروض يظل على حالته الفرضية، ولا يرقى أبداً إلى مستوى النظرية أو القانون"⁽¹⁾.

ويشير عفيفى إلى أن للفروض فوائد عملية، إذ قد يكون الفرض العلمى حلاً لمسألة من المسائل التى لا يحتمل الوصول

(1) المرجع السابق، ص 148.

إلى حلها نهائياً. كذلك فإن الفرض خطوة ممهدة للنظرية العلمية. وأيضاً فإن الفرض يرشد العمل العلمى طوال عملية البحث.

ولذلك وضع أبو العلا عفيفى ثلاثة شروط أساسية للفرض العلمى هى:

الشرط الأول: أنه يجب ألا يتعارض الفرض مع الحقائق العلمية المسلم بصحتها.

الشرط الثانى: أنه يجب أن يكون الفرض قضية قابلة للبرهنة على صحتها أو فسادها، وإلا لما استطعنا وضع حد للتخمينات التى لا يمكن إثباتها بدليل إيجابى. لكن عفيفى لم يتبين أن العلم سلسلة تخمينات ولا نريد أن نضع حدًا لتخميناتنا، كما أن المعاصرين لا يأخذون الآن بمسألة قابلية الفرض للبرهنة إيجاباً أو سلباً فى الوقت الراهن، فقد يسكن ذلك، فى الوقت الراهن، وقد لا يمكن.

الشرط الثالث: يجب أن يكون الفرض ممكن التطبيق على جميع الحقائق المشاهدة، فإن فسر بعضها ولم يفسر البعض الآخر فلا يمكن الأخذ به، وهنا يصطدم رأى عفيفى بالرأى المعاصر فى صياغة الفروض أيضاً.

ومن ثم كان "أبو العلا عفيفى" أول من تحدث عن مراحل الاستقراء بصورة صحيحة، حيث عرض لها فى ثلاث مراحل

هي:

1- مرحلة الملاحظة والتجربة.

2- مرحلة الفروض.

4- مرحلة النظريات أو القوانين.

وهذا التحديد يتفق مع التصور الحديث لمراحل المنهج الاستقرائي، وجاء مواكباً لصدور الأبحاث الحديثة في الغرب وقتئذ، ولازلنا حتى الآن نتحدث عن مراحل المنهج الاستقرائي مع شيء من التمييز بين التصور التقليدي والتصور المعاصر، ونحن نضع في الاعتبار أن اختلاف المنهجين يصدر أصلاً عن تصور اختلاف المراحل فيهما.

لقد أولى الأستاذ "عفيفي" أهمية خاصة للمرحلة الأولى على وجه الخصوص، لأنه كما يرى فإن مسألة التوصل إلى نتائج عامة في إطار الاستقراء تتطلب فحص الوقائع الجزئية (وهي ما أطلق عليه الحقائق الجزئية، وهي ترجمة صحيحة) التي يبدأ بها العلم. وهنا نجدد يقرر أن العلم بالحقائق الجزئية إما أن يكون بمشاهدتها على ما هي عليه في الطبيعة، وهذه هي الملاحظة البحتة؛ أو بمشاهدتها في ظروف يهيأها الإنسان ويتصرف فيها حسب إرادته وهذه هي التجربة، أو بالأخذ بما يعرفه الغير عنها، وهي شهادة الغير المبنية على ملاحظته أو تجربته. ومن ثم فإنه

يعرف السياق الذي في إطاره تعد التجربة امتداداً للملاحظة، وكيف أن ما ينطبق على التجربة أيضاً، وهذا ما جعله يذهب إلى التأكيد القائل: «والملاحظة سواء أكانت بحثاً أم مع التجربة العلمية، هي توجيه الفكر إلى شيء من الأشياء أو صفة من الصفات في شيء أو خاصية فيه بقصد معرفة حقيقته». هذا الفهم يعد تعريفاً للملاحظة؛ لكنه ليس التعريف الوحيد، فقد أثر الأستاذ "عفيفي" أن يقدم لنا تعريفات أخرى، ركز من خلالها على مناقشة ما قصد إليه من عبارته "توجه الفكر إلى شيء من الأشياء"، فالمسألة في رأيه ليست مجرد توجه من الفكر لمشاهدة الأشياء، أو ملاحظتها في عالم الحس، أو حتى انطباعها على الحواس، بل الملاحظة عملية من عمليات العقل، أو مجموعة من العمليات العقلية، تلك العمليات التي تتصل "بتوجه الفكر" بما يكشف بوضوح عن أن هناك جملة من العناصر تمثلها العمليات العقلية في هذه الحالة، مثل "توجيه الانتباه إلى ناحية خاصة أو صفة خاصة من صفات الشيء الملاحظ"، أو إدراك لمعنى الأثر الذي تنقله الحواس بعد حصر الانتباه فيه، أو "استنتاج ما يمكن استنتاجه بعد تأويل المدركات الحسية، وبعد إدراك العلاقات المختلفة التي بين الشيء الملاحظ وغيره من الأشياء".

وفي إطار الفهم السابق للملاحظة نجد أن "عفيفي" يشترك

مع بعض المناطق المتأخرين، خاصة في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين من أمثال هيبين *Hibben* وريد *Read* وجيفونز، يشترك معهم في تصور أن توجه العقل إلى عالم الحس أثناء عملية الانتباه أو الإدراك، أو حتى الاستنتاج يمكن أن تتطوى على بعض الأخطاء، وفي هذا الصدد وجدنا "أبا العلا عفيفي" يحصر مجموعة الأخطاء التي تقع من جانب العقل أو الحس في الجوانب الآتية:

- 1- إن الإنسان قد يوجه انتباهه إلى جهة غير هامة، ويهمل الجهات الهامة من الشيء الملاحظ.
- 2- وقد يخطئ الإنسان في إحساسه، فتتقل الحواس ما ليس موجوداً بالفعل في الخارجى.
- 3- وقد يخطئ الإنسان في إدراك الشيء المحسوس فيؤوله على غير حقيقته.
- 4- وقد تخدع الحواس صاحبها، فيسمع الأشياء أو يراها على خلاف ما هي عليه.
- 5- وقد يخطئ الإنسان في تأويل المحسوسات (مل ظاهرة السراب).
- 6- وحين يجرى الإنسان التجربة قد يخطئ لأنه يجرى تجربته دائماً تحت تأثير رأى سابق، ولذلك كثيراً ما يؤول الأشياء التي

يلاحظها على ضوء ذلك الرأى السابق، فيأتى تاويله وتفسيره للأشياء على خلاف ما هى عليه فى الواقع.

7- وقد يخطئ الإنسان فى الاستنتاجات التى يستنبطها من مشاهداته.

وبذا يكون الأستاذ "عفيفى" قد عالج فى هذا القسم الاستقراء كاملاً فى صورته الكلاسيكية ليمهد بذلك لتناول جوانب أخرى من البحث العلمى، خاصة وأنه ينتقل فى الفصل التاسع لمناقشة التمثيل وأنواعه وقيمه.

وفى الفصل العاشر يعرض الأستاذ "عفيفى" لمنهج التحليل والتركيب من كافة جوانبه، باعتباره منهجاً عاماً ومشاركاً بين العلوم جميعاً، تعتمد عليه العلوم الطبيعية كما تستند إليه العلوم الرياضية، ويهتم به كل باحث فى العلوم الاجتماعية كما يتناوله كل مشتغل بالمنطق.

وينتقل "عفيفى" بعد ذلك إلى الحديث عن مناهج البحث العلمى التطبيقي، فى الفصل الحادى عشر، حيث يتناول أحدث الآراء فى مناهج البحث ومنطق العلوم. وهنا ينبغى أن نشير إلى أن أول إشارة واضحة وعلمية فى الدراسات العربية عن مناهج البحث العلمى جاءت فى كتابى "أبى العلا عفيفى". وهنا نجده يرى أن مصطلح الميثودولوجيا هو ذاته مناهج البحث وهو يدل

أيضاً على المنطق التطبيقي أو منطق العلوم، وهو أيضاً ما يطلق عليه منطق الاستقراء، وهو ما يتضح من رأيه أن المناطقة في العصر الحديث أضافوا قسماً جديداً إلى المنطق سموه مناهج البحث (الميثودولوجيا) أو المنطق التطبيقي أو منطق العلوم، كما سموه أيضاً (منطق الاستقراء). إن هذه النظرة تكشف عن اتصال علمي دقيق بالتطورات العلمية التي سادت الغرب كما تكشف بالضرورة عن معالجة ميثودولوجية دقيقة لبنية العلم، والتميز بين مستويات العلم الواحد. فما أطلق عليه منطق العلوم كان هو موضوع البحث الأصلي لفلسفة العلوم.

يجب إذن أن نسجل للأستاذ عفيفي أن كتابه "المنطق التوجيهي" الذي صدر في عام 1938؛ أي بعد سنوات قليلة من انعقاد مؤتمر باريس لفلسفة العلوم عام 1935؛ جاء عنصرياً تماماً في موضوعاته وتقسيماته ونظراته لطبيعة التدرج المعرفي في تناول موضوعات المنطق، فقد جاء الجزء المتعلق بمناهج البحث في صميم موضوعات الإبستمولوجيا المعاصرة، وهو ما افتقده الدراسات العربية في مطلع القرن قبل أبي العلاء عفيفي.

وبعد ذلك يخصص الفصل الثاني عشر لتصنيف العلوم ليربط بين السياق التاريخي والنظري في مجال العلوم الحديثة، وليحقق اتصال هذا الجانب بمناهج البحث الخاصة في العلوم.

وأخيراً يعرض الأستاذ "عفيفي" في الفصل الثالث عشر لمناهج البحث العلمي الخاصة، فيتناول ثلاثة علوم أساسية هي: (1) العلوم الرياضية، (2) العلوم الطبيعية، (3) منهج البحث في العلوم التاريخية والاجتماعية، ويشكل أساس هذا الاختيار القاعدة الثابتة للتمييز بين مستويات العلم.

ونعترف أخيراً بأن الأستاذ "أبا العلا عفيفي" من واقع خبرته ودرأيته بالفلسفة وموضوعاتها وأقسامها، واطلاعه على النظرية العلمية المتطورة، استطاع أن يقدم لنا استعراضاً كاملاً للمنطق ومناهج البحث حتى عصره، وإن لم يعرض للتطورات المعاصرة تماماً حيث لم تكن أبعادها قد اتضحت على ساحة الفكر تماماً، وقد وفق في صك المصطلح العربي الدقيق المعبر عن المصطلح الأجنبي شكلاً وموضوعاً وقد اختفى من كتابه، كل معالم الغموض واللبس التي التقينا بها في كتابات أخرى، بحيث أسس مؤلف الأستاذ عفيفي برنامجاً جيداً للمنطق ومناهج البحث بصفة عامة.

والواقع أن "أبا العلا عفيفي" أثبت في مؤلفه عمق تواصله مع الدراسات العربية الإسلامية القيمة والدراسات الغربية الحديثة أيضاً. ومن بين أهم مراجعه في الدراسات العربية مؤلفات الإمام الغزالي خاصة معيار العلم، ومقاصد الفلاسفة، وكذلك ما بعد

الطبيعة لابن رشد والبصائر النصيرية، وشرح القطب على الشمسية، والنجاة لابن سينا، ولا شك أن هذه الكتابات من أمهات الكتب في هذا الباب. أما مصادره الغربية فجلية واضحة وربما كان أهمها كتاب جون ستيوارت مل "نسق المنطق"، وكتاب كينز "المنطق المتوسط"، وكتاب لاتا وماكبث "عناصر المنطق"، وكتاب وولف "المرجع في المنطق"، وكتاب كوهن ونيجل "مدخل إلى المنطق" وهو من أحدثها جميعاً، فضلاً عن العديد من الكتابات الأخرى.

بيد أن إطلاع الأستاذ "أبو العلا عفيفي" على هذه الكتابات لم يكن يعنى استمرار تواصله مع الفكر الحديث فحسب، بل كان يعنى أيضاً انفتاحه على الثقافة الجديدة التي بدأ يسهم في نقلها إلى العالم العربي، كما يشير أيضاً إلى أن الدراسات العربية في ذلك الوقت بدأت تأخذ مساراً جديداً في الدراسات المنطقية بصفة خاصة، هذا بالإضافة إلى حتمية التفاعل مع كل جديد على ساحة الفكر المنطقي العالمي.

لقد كانت المرحلة التي عبر عنها "أبو العلا عفيفي" بالنسبة لدراسة الاستقراء من المراحل المهمة التي حملت معها توجهات فكرية للباحثين، إذ نجده قد وجه الأنظار إلى أمرين على درجة من الأهمية. أما الأمر الأول فيتمثل في ضرورة العناية بمراحل

الاستقراء ودراستها تفصيلاً بصورة تكشف عن إسهامات العلماء، وكيف أن بحوثهم تسير وفق خطة علمية محكمة، وأما الأمر الثاني فتكشف عنه مسألة اهتمامه بمشكلة الاستقراء التي كانت تشغل بال كتاب الغرب أيضاً في الوقت ذاته، والتي من خلالها يمكن اقتراح البدائل، أو تعديل البرنامج العلمي، أو حتى الإتيان بمنهج آخر جديد كما فعل كارل بوبر.

نقول لقد نجح «عفيفي في تدعيم هذا الاتجاه، وتوجيه الأنظار إلى أهمية رسم خطة لمناقشة الموضوعات العلمية المطروحة بروح عصرية، وقد التزم الكتاب فيما بعد إلى حد كبير بهذا التوجه، اللهم إلا في بعض الحالات القليلة، كما سنرى، والتي كانت لها خطتها العلمية المتكاملة في دراسة جوانب المنطق المختلفة بكل صورته وأشكاله، كما هو الحال بالنسبة للأستاذ على سامي النشار الذي استقل ببرنامج علمي محدد حاول من خلاله أن يكتشف أصول الغرب الحديث، في العالم العربي الإسلامي القديم، وكيف تسربت تصورات وأبحاث العلماء العرب إلى الغرب. وكما هو الحال أيضاً بالنسبة لمفكرنا وعالمنا السكندري الأستاذ محمد ثابت الفندي الذي أراد أن يحدث برنامج المنطق في الأسس والأصول انقلاباً فكرياً يجعل الباحثين الجدد على مقربة من التطورات العلمية المعاصرة. وفي مقابل هذا كان برنامج

الوضعية المنطقية الذي نقله الأستاذ زكي نجيب محمود من دوائر الفكر الغربي الحديث، وأراد به أن يحدث انقلاباً فكرياً في بيئة لا يصلح لها هذا النبت، فأخذ يعدل في برنامجه على مدار سنوات إلى أن اكتشف بعد أن كان القطار قد غادر المحطة، أنه ينبغي الالتفات للتراث العربي وعدم مخاصمته. ومن ثم لم تكن اصول برنامج النشار أو برنامج الفندي مستمدة من الفكر المعروف على الساحة - لقد كانت معبرة عن برامج تخضع لرؤية كلية تسعى إلى إحداث تغيير فكري جذري للباحثين الجدد، إن في التوجه أو في الفكر والتناول، والعالم الأصيل يتميز ببرنامجه، وعمق هذا البرنامج، وجذته وأصالته، واستقلاله عن البرامج الأخرى، فالبدائل ممتعة، والتعديلات مرفوضة، وما يسمح به فقط الجديد في حدوده وتصوراتهِ في إطار برنامج جديد.

إن السياق التاريخي لا يمكن فصله عن تناول المشكلات في جملتها، وهذا ما تكشف عنه دراسات على سامي النشار الذي بدأ في أواخر الثلاثينيات بدراسة موضوع مناهج البحث، وكان وقتئذ حديث الساعة على الصعيد العالمي، وما أن ابتعث إلى المملكة المتحدة ووطأت قدماه جامعة كمبردج العريقة حتى عرف ضالته المنشودة. لقد أراد أن يتناول موضع مناهج البحث العلمي من زاوية جديدة مختلفة تماماً، فكان أن اختار ميدان الدراسات

الإسلامية لهذا الموضوع وبدأت رحلته مع " مناهج البحث العلمي عند مفكرى الإسلام" الذى كان يردد دائماً فى أثناء محاضراته لطلابه أنه «أحسن كتبه على الإطلاق».

4- فهم الاستقراء ومناهجه: بعد جديد:

يُعدُّ على سامى النشار أحد الأعلام المهمين فى الفكر الفلسفى العربى، وهو صاحب رؤية فلسفية ومنطقية جادة أسهم من خلالها فى إثراء الدراسات العربية بأبحاث قيمة. ومن خلال رؤيته كان على درجة كبيرة من الوعى بالمنطق وموضوعاته، وتغلغل مشكلاته داخل مشكلات الفلسفة ذاتها، وداخل أسوار التراث، ولذا فقد نذر نفسه منذ البداية لتعقب هذا الميدان الصعب من ميادين البحث العلمى والفلسفى.

تصور النشار أن روح المنطق الجديد الذى ظهر فى أوروبا الحديثة فى القرن السابع عشر، أقصد المنطق الاستقرائى، كانت متغلغلة أصلاً داخل أفكار العلماء العرب، وتستشرى فى كتاباتهم، ثم إنها كانت روح سارية يهتدى بها العلماء وهم على يقين من الموضوعات التى يبحثونها⁽¹⁾. وربما كان هذا القصد هو ما جعل النشار يخصص مقدمة عامة فى انتقال المنطق الأرسطى إلى العالم الإسلامى فى مؤلفه "مناهج البحث عند

(1) على سامى النشار، المنطق الصورى، ص33.

مفكرى الإسلام" ثم ينتقل إلى معالجة المنطق الأرسطى بين أيدي الشراح والمعلقين الإسلاميين في باب كامل يتحدث فيه عن مبحثي التصورات والتعريفات، لينتقل بعد ذلك إلى موقف الأصوليين من المنطق الأرسطى حتى القرن الخامس فيعرض لموقف علماء أصول الفقه وعلماء الدين من المنطق، مروراً بمبحث الحد الأصولي وانتهاءً بمباحث الاستدلال الإسلامية (القياس الأصولي) التي أبدع فيها أيما إبداع. وقاده هذا المسلك إلى مناقشة الطرق الإسلامية الأخرى مثل السير والتقسيم والإلزامات وغيرها (1).

لا شك أن النشار قدم محاولة عبقرية لإعادة تركيب الفكر العربي الإسلامي في كتاب "مناهج البحث"، وحاول أن يلتقط جوانب هذا الفكر في أصوله ومصادره. ومع أنه أدلى بالعديد من الملاحظات والآراء حول الاستقراء في هذا الكتاب، فإن تصوره جاء محددًا وواضحًا في كتابه الآخر "المنطق الصوري".

يذكر النشار أن الاستقراء عند أصحاب المنطق الجديد هو "الطريق الوحيد الموصل للعلم" (2) وفي هذا الصدد نجده لاحظ أيضًا "أن قيمة الاستقراء قد وجدت عند أرسططاليس، إنه تكلم عن الاستقراء الكامل والاستقراء الناقص، ولكنه لم يفهمه كما فهمه المحدثون، إن الاستقراء الكامل عنده كان إحصاء كليًا للجزئيات،

(1) على سامي النشار، مناهج البحث عند مفكرى الإسلام، المقدمة.

(2) على سامي النشار، المنطق الصوري، ص 33.

وهو المؤدى وحده إلى اليقين، بينما الاستقراء الناقص لا يؤدى عنده إلى يقين ما. وعلى هذا لم يعتبره من الوسائل المؤدية إلى العلم الصحيح⁽¹⁾.

إن هذا الرأي الذى يقدمه النشار يعكس بطبيعة الحال رأيه عن موقف أرسطو للعبارة «ولكنه لم يفهمه كما فهمه المحدثون»، إنما جاء تقريراً تعسفياً يفتقر إلى الصواب، فالنشار درس منطق أرسطو جيداً، كما تبين لنا من كتاب المناهج ومن كتاب المنطق الصورى، ولكن يبدو أن دراسته لمنطق أرسطو جاءت من خلال كتابات الآخرين خاصة جوبلو وتريكو وكينز وهاملان، وهذه الكتابات نظرت للمنطق الأرسطى فى صورته الخالصة، ولم تعالج نظرات أرسطو الأولى فى المنطق التى صدرت فى كتاب الجدل وغيره من الكتابات التى تنتمى للمرحلة الطبيعية فى حياة هذا الفيلسوف.

هذا فضلاً عن أن النظرة لكتابات أرسطو فى ذلك العصر كانت قد تضاءلت تحت تأثير ظهور المنطق الرياضى وتتابع تطوراته التى أدت إلى اهتمام المناطقة بالنظريات الجديدة، وقد انعكست هذه الرؤية أيضاً على ملامح فكر النشار الذى يقرر بصورة حاسمة "أن التغيير الوحيد الذى حدث، والذى له قيمة فى

(1) المرجع السابق.

تاريخ المنطق الصوري: هو اكتشاف المنطق الرياضي. هذه هي الإضافة الجديدة⁽¹⁾.

وهذا يماثل تماماً ما أدى إليه ظهور العلم الجديد، أو العلم التجريبي، من اهتمام بالمنهج عند المحدثين فقط واعتبار دراساتهم بداية حلقة التطور الحقيقي في العلم الجديد.

ويفضل النشار أن يصف الاستقراء الحديث بالمصطلح الاستقراء المادي في مقابل مصطلح "الاستقراء الصوري" *Inductive Formelle* الذي أطلقه جوبلو على الاستقراء الأرسطي. إن هذا النوع الجديد من الاستقراء كما يراه النشار، يفيد العلم وذلك بأن ينتقل من الجزئي إلى الكلي مستنداً على التجربة أو بمعنى أوضح، يحاول أن يضع الحكم على أساس أن يصل إلى الروابط الضرورية بين الجزئيات، هذه الروابط التي تنتهي إلى أن تكون قوانين كلية أو أحكاماً كلية تصدق في كل الأحوال⁽²⁾.

لكن النشار يضيف إلى هذا قوله «والأحكام الكلية التي يصل إليها الاستقراء، بعد تجارب محسوسة، تتحقق أيضاً بطرق عقلية، تنطبق على النطاق المحسوس الذي تجرى فيه التجارب»⁽³⁾.

(1) على سامى النشار، المنطق الصوري، ص ص 38، 39.

(2) المرجع السابق، ص 33.

(3) المرجع السابق، ص 33.

لكن هل يوجب النشار في هذه الحالة ضرورة الوصول إلى الكلى بعد الاستقراء الكامل للجزئيات؟ يجيب النشار على هذا بأنه «ليس من الضروري لكي نصل إلى أحكام كلية، أن نقوم باستقراء كامل للجزئيات، بل نتخير نماذج من هذه الجزئيات نقيم عليها تجاربنا، لكي نستخلص القانون العام»⁽¹⁾ إن هذه الفكرة وإن كان النشار لم يشر إليها تفصيلاً تعبر عن بديهية الانتخاب التي ذهب إليها هنري بوانكاريه الذي رأى إمكانية أن يتأسس التعميم والقانون العلمي على انتخاب عدد من الحالات⁽²⁾.

والواقع أن كتاب "مناهج البحث عند مفكرى الإسلام" الذى دونه على سامى النشار فى فترة مبكرة من هذا القرن إنما يتتبع بصورة تفصيلية مناهج البحث العلمى وموضوع الاستقراء عند المفكرين العرب والمسلمين، خاصة علماء الدين والأصول والفلاسفة أيضاً. وقد جاء هذا المؤلف فريداً فى باب من هذه الزاوية؛ إذ عرض للجهد الإسلامى الفكرى عبر مساحة زمنية كبيرة، وبين إلى أى حد أدت الدراسات الفكرية للمفكرين المسلمين إلى إثراء الفكر العلمى، وعرض فى كثير من الجوانب لوشائج القربى مع الفكر الأوروبى. ومن ثم فإن دراسة النشار فى هذا الصدد تعبر عن وجهة نظر مفكر عربى مسلم فى جماع الأبحاث

(1) المرجع السابق.

(2) هنا نجد أن النشار يتابع هنري بوانكاريه فى رأيه عن بديهية الانتخاب.

المفكرين العرب والمسلمين، خاصة علماء الدين والأصول والفلاسفة أيضاً. وقد جاء هذا المؤلف فريداً في بابيه من هذه الزاوية؛ إذ عرض للجهد الإسلامي الفكري عبر مساحة زمنية كبيرة، وبين إلى أي حد أدت الدراسات الفكرية للمفكرين المسلمين إلى إثراء الفكر العلمي، وعرض في كثير من الجوانب لوشائج القربى مع الفكر الأوروبي. ومن ثم فإن دراسة النشار في هذا الصدد تعبر عن وجهة نظر مفكر عربي مسلم في جماع الأبحاث الإسلامية السابقة. ودراستنا الراهنة تعد بصورة من الصور امتداداً للجهد الذي بذله النشار في تتبعه للأفكار العلمية، كما أنها تتواصل مع الدراسات الغربية أيضاً سعياً وراء الكشف عن مزيد من الروابط الفكرية بين أجيال المفكرين والعلماء، وتعتبر في الوقت نفسه عن تصور لفكرة البرنامج التي أرساها منطقيًا الأستاذ الفندي.

الفصل الثامن

جيل الرواد

من التمييز الإستمولوجي إلى

النقد المعرفي

- 1- التمييز الإستمولوجي للاستقراء.
- 2- النقد المعرفي للاستقراء.
- 3- التصور الإستمولوجي للاستقراء العلمي.

لا ينبغي أن يغيب عن بالنا أن المحاولة الرائدة التي بذلها على سامي النشار في كتاب "مناهج البحث عند مفكرى الإسلام" استندت في جوهرها إلى تداخل المحاور الإب ولا ينبغي أن يغيب عن بالنا أن المحاولة الرائدة التي بذلها على سامي النشار في كتاب "مناهج البحث عند مفكرى الإسلام" استندت في جوهرها إلى تداخل المحاور الإستمولوجية والميثودولوجية بصورة قد يصعب على القارئ أن يفصلها بعضها عن البعض الآخر، وربما كان السبب في هذا أن النشار أراد تأصيل الموقف الإسلامى المتكامل من الأبحاث التجريبية لتأسيس برنامج الذى انطلق أصلاً من مقولة ثابتة مفادها أن جماع الأبحاث العلمية العربية انتقلت كاملة إلى الغرب إبان عصر الترجمة العلمية من العربية إلى اللاتينية، وأن علماء الغرب أطلعوا على الأبحاث العربية وفهموا دقائقها وتفصيلات مواقفها، مما أتاح لهم أن يعبروا بأبحاثهم الجديدة مساحة زمنية كبيرة كان ينبغي لأوروبا العصور الوسطى أن تمر بها لتحديث النقلة العلمية الجديدة التي انطلقت مع أبحاث فرنسيس بيكون.

لا شك أن موقف الدكتور النشار وما انتهى إليه من دراسات أثر في الإتجاهات اللاحقة لكل من درس هذا الجانب ، إن بصورة مباشرة أو غير مباشرة . ولكن ماذا بعد؟

كان لابد من انطلاقه البحث، وتوقد الشرارة، وكان لابد أيضاً من اقتحام الميدان بكل إقدام وثبات، لتنشأ أفكار جديدة، وتولد محاولات مثمرة تنهض بالأمة فكرياً، وهذا دائماً قدر رجال العلم في كل زمان: يتقدمون بخطى ثابتة ويعملون على تكوين مدارس فكرية تستهدى بخطاهم، وتعمل على مواصلة الطريق مهما كانت الصعاب.

أقول: كان لابد وان يتقدم الركب جيلٌ يؤمن بدافعية البحث العلمي، وأهمية التواصل المعرفي بوعي مع الأفكار العلمية الحديثة، وتحديث معطيات الفكر المطروح على الساحة لتتواكب مسيرة المعرفة العلمية بين الذات والآخر، وحتى يمكن ترسيخ بنية معرفية تتسق مع التطورات العلمية العالمية.

ومن حسن الطالع أن الجيل الذي بدأ يتقدم المسيرة كان قد عاد منذ فترة وجيزة من بعثته العلمية في أوروبا، حيث التقى هناك بالأفكار الجديدة، وتعلم أشياء لم تكن مألوفة لنا منذ زمن طويل. على سبيل المثال كان محمد ثابت الفندي قد شهد ولادة علم "فلسفة العلوم" في فرنسا إبان بعثته، وكان محمود قاسم وعبد الرحمن بدوي قد عاشا التطورات الفلسفية والفكرية الزاهرة في فرنسا، كما عاصر زكي نجيب محمود أوج حركة الوضعية المنطقية في إنجلترا وأصبح أحد روادها ودعاتها في شرقنا

العربي. لقد اشترك هؤلاء وغيرهم في منظومة فكرية رائعة بدأت بفكرة ربط الشرق بالغرب، وتحديث الشرق العربي.

ما الذي تعرضه علينا أفكار جيل الرواد إذن؟ وكيف أثرت أفكارهم في أتباعهم؟ وكيف تطورت؟ وكيف أسهمت في تشكيل واقع جديد للفكر العلمي العربي؟ هذا ما ينبغي علينا معرفته.

1- التمييز الإبستمولوجي للاستقراء:

يُعد "محمود قاسم" من الرواد الأوائل الذين ناقشوا مشكلة الاستقراء بصورة موسعة ودقيقة إلى حد كبير. فمن جانب نجده ينلّي بملاحظة دقيقة حول بعض أنواع الاستقراء، خاصة الاستقراء التام الذي يستعرض جميع الحالات الخاصة استعراضاً تاماً، والاستقراء الناقص الذي يكفي بملاحظة عدد قليل من الحالات ويقرر بعد ذلك أن ما ينطبق على هذه الحالات ينطبق على غيرها.

يرى محمود قاسم أن التسمية هنا قد تدعو إلى اللبس، لأن الاستقراء الناقص يصدق أيضاً على الاستقراء التام وهو الاستقراء العلمي الصحيح، وأن النوع الآخر أدنى منه مرتبة، مع أن الأمر على عكس ذلك تماماً، لأن الاستقراء الناقص هو الاستقراء العلمي بمعنى الكلمة، وهو أكثر نفعاً وأعظم أثراً في تقدم العلوم، ولهذا يميل قاسم إلى استخدام مصطلح الاستقراء

الشكلي بدلاً من الاستقراء التام، ومصطلح الاستقراء القائم على التعميم بدلاً من "الاستقراء الناقص"⁽¹⁾ لا شك أن هذه الملاحظة من جانب محمود قاسم تعد اتفاقاً في الموقف مع رأي "روجييه" *Rougier* في كتابه "تركيبات النظريات الاستنباطية"، وقد استشهد به في أكثر من موضع، كما أن روجييه ذاته يفضل، بل ويستخدم مصطلح الاستقراء الشكلي.

والاستقراء الشكلي أول من استخدمه أرسطو، وقد تعرض لكثير من نقد المناطقة وفلاسفة العلم، لكن محمود قاسم يدافع عنه أشد دفاع -بعد أن قدم العديد من جوانب النقد عليه- وهو ما يبدو في قوله «فإذا كان الاستقراء الشكلي لا يؤدي إلى نتيجة علمية جديدة فينبغي ألا نزيد عليه، وألا نحكم بتفاهته وعدم جدواه. فإن كثيراً من العلوم تستخدمه بصورة شائعة. مثال ذلك أن علم الفلك يقرر لنا بعبارة مختصرة أن جميع الأفلاك تدور حول الشمس في مدارات بيضية الشكل. كما يذكر لنا علم الطبيعة أن جميع المعادن تتصهر وتوصل الحرارة⁽²⁾».

ولم ينسب محمود قاسم أي نوع آخر من الاستقراء لأرسطو، بل وجدناه ينتقل مباشرة إلى مناقشة الاستقراء القائم على التعميم عند "بيكون"، وربما دعانا هذا إلى التساؤل حول

(1) محمود قاسم، المنطق الحديث ومناهج البحث، ص 52.

(2) المرجع السابق، ص 53.

حقيقة هذا الأمر. ولماذا لم يكتشف محمود قاسم صور الاستقراء الأخرى عند أرسطو؟ ربما كان السبب في ذلك أن محمود قاسم قرأ موقف أرسطو في هذا الصدد من خلال الآخرين، تماماً كما فعل زكي نجيب محمود، لا من خلال كتابات أرسطو ذاتها. والإشارات القليلة التي سجلها محمود قاسم في هذا الصدد جاءت لتشير إلى التحليلات الأولى والثانية والميتافيزيقا في بعض المواضع، لكننا لا نعثر على إشارة تفيد وقوفه على مضمون كتاب الخطابة أو الجدل.

يشير محمود قاسم إلى الاستقراء القائم على التعميم، وهو ما سبق أن نبه إلى أنه يستخدمه كمصطلح بدلاً من الاستقراء الناقص. وفي هذا الصدد يذكر أن هذا النوع من الاستقراء يعرف باسم "استقراء بيكون"⁽¹⁾، وفق رأى قاسم فإن بيكون هذا "أولى الناس بأن ينسب إليه هذا الاستقراء، لأنه أول من نصح الباحثين بالحدز والأناة واتباع طريقة منهجية منظمة تمر بمراحل تدريجية هي في الواقع مراحل الاستقراء"⁽²⁾.

والواقع أن محمود قاسم في مناقشته لآراء بيكون، ونقده له كان أشد المعجبين به لأنه "هو الذي وضع الأسس الأولى للمنهج

(1) المرجع السابق، ص.53.

(2) المرجع السابق، ص.53-54.

الاستقرائي⁽¹⁾ تماماً كما حدد الطرق الاستقرائية التي تقى الباحث خياله الجامح⁽²⁾.

ومع هذا وجدنا محمود قاسم يفتح معقل تعريف الاستقراء البيكوني الذي يحدده بأنه «مجموعة الأساليب والطرق العلمية والعقلية التي يستخدمها الباحث في الانتقال من عدد محدود من الحالات الخاصة إلى قانون أو قضية عامة يمكن التحقق من صدقها بتطبيقها على عدد لا حصر له من الحالات الخاصة الأخرى التي تشترك مع الأولى في خواصها أو صفاتها النوعية»⁽³⁾. ويلاحظ هنا خاصية التعميم هي التي جعلته يتنبه إلى أهمية الإجراء من الوجهة العلمية؛ إذ أن الانتقال من بعض الملاحظات أو التجارب إلى القانون أو القضية العامة لا يتم إلا بفضل عملية أخرى هي التعميم⁽⁴⁾ روح المنهج التجريبي، وفي هذا الجانب فإن الاستقراء القائم على التعميم يفوق في أهميته الاستقراء الشكلي⁽⁵⁾.

والاستقراء القائم على التعميم في رأى محمود قاسم يتشعب

إلى نوعين:

(1) المرجع السابق، ص 55.

(2) المرجع السابق، ص 55.

(3) المرجع السابق، ص 55.

(4) المرجع السابق، ص 55.

(5) المرجع السابق، ص 56.

النوع الأول:

هو ما يطلق عليه الاستقراء الفطري الذي هو "كل استقراء أساسه التعميم السريع الذي يلجأ إليه كل إنسان في حياته العادية"⁽¹⁾ ونتائجه مشكوك في صحتها، لكنه ضرورة حيوية لأن حياة المرء ليست إلا سلسلة من المواقف أو المشاكل التي تتطلب حلولاً عاجلة، أضف إلى هذا أن الجانب الأكبر من آرائنا يكتسب عن طريق هذا الاستقراء الساذج⁽²⁾، لكن المعرفة المكتسبة عن طريقه تكون مصحوبة بتفكير غامض، على حد رأى كلود برنار الذي يتفق معه محمود قاسم⁽³⁾.

النوع الثاني:

وأما النوع الثاني من الاستقراء القائم على التعميم فهو ما يسميه محمود قاسم الاستقراء العلمي، وهو في حد ذاته امتداد للاستقراء الفطري⁽⁴⁾، وفيه يبدأ الباحث بالملاحظة والتجربة، وينتقل بعملية التعميم إلى قضية عامة يحاول التأكد من صدقها⁽⁵⁾. ويرى محمود قاسم أن هذا النوع يتميز عن النوع السابق بميزات من أهمها:

-
- (1) المرجع السابق، ص 57
 - (2) المرجع السابق، ص 58
 - (3) المرجع السابق، ص 58
 - (4) المرجع السابق، ص 59
 - (5) المرجع السابق، ص 59.

أولاً: أنه يقوم على أسس واضحة من الملاحظة والتجربة.
ثانياً: أنه استقراء يستخدم أساليب يعجز الرجل العادي عن استخدامها.

ثالثاً: يهدف هذا النوع من الاستقراء إلى الكشف عن القوانين العلمية التي تسهل عملية التنبؤ بعودة الظواهر؛
رابعاً: أن الاستقراء من هذا النوع يساعد على التطبيق العملي للقوانين.

خامساً: أن المعرفة المكتسبة بهذه الطريقة مقصودة وشعورية.

من أجل هذه الميزات جميعاً فإن الاستقراء من هذا النوع هو الاستقراء المنهجي الذي يصنف الملاحظات والتجارب ويرتبها على نحو يسمح بوضع أحد الفروض، وأن هذا الفرض وليد عملية التعميم، وأنه يصبح قانوناً بعد التحقق من صدقه بملاحظات تجارب عديدة (1).

نلاحظ هنا أن موقف محمود قاسم من تصور الاستقراء ككل، والاستقراء البيكوني على وجه الخصوص، جاء في فترة مبكرة من تاريخ الفكر العلمي في العالم العربي، ولم تكن بعد قد صدرت كتابات كثيرة تشير إلى جوانب متعددة ومنظورات إيستمولوجية أخرى لتصور الاستقراء. وأهم ما يمكن أن نشير إليه

(1) المرجع السابق، ص 60.

من نقد لتصور محمود قاسم الميثودولوجي للاستقراء عند فرنسيس بيكون، على وجه الخصوص، أن رؤيته الابتسمولوجية افتقرت إلى الإشارة لفكرة الحالات السالبة التي تعد بمثابة "العمود الفقري للأورجانون الجديد"، والتي ميزت الفكر العلمي المنهجي منذ عصر بيكون وحتى مطلع هذا القرن. لكننا مع هذا لا نتفق معه في الرأي بأن بيكون كان أول من استخدم الاستقراء العلمي والمنهج الاستقرائي، فقد قرأ بيكون التراث العربي واليوناني من خلال الكتابات العربية التي أطلع عليها مترجمة إلى اللغة اللاتينية، وربما كان أوضح مثال لها كتابات الحسن بن الهيثم التي عرضت لتصور الاستقراء العلمي بصورة دقيقة.

والواقع أن محمود قاسم يتفق مع غيره من المفكرين العرب حول أهمية المنهج التجريبي ودوره في تأسيس العلم، ونجده أيضاً يركز إبستمولوجيا على الفرض العلمي كخطوة تلعب دوراً حيوياً في الأبحاث العلمية، إذ يمثل الفرض عنصر الابتكار والكشف في المنهج⁽¹⁾ والخيال مصدره الرئيس. لكن قاسم يشير أيضاً إلى أن الملاحظة والتجربة، هما عماد المنهج التجريبي، حين يعتريهما أي نقص، فإن هذا سرعان ما يتم التغلب عليه عن طريق تدخل الخيال في مرحلة الفروض⁽²⁾.

(1) محمود قاسم. المرجع السابق. ص 111

(2) المرجع السابق. ص 112

لقد ناقش محمود قاسم وظيفة الخيال في مجال العلوم التجريبية، وكشف عن مدى التفاوت الذي يحدث بين الناس في مقدرتهم على تخيل العلاقات بين الظواهر، ومن ثم وجدناه يرجع المسألة إلى عنصرين أساسيين: أحدهما ويتمثل في المعرفة السابقة؛ والآخر ويبدو في حدة الذهن وقدرته على الابتكار. ومن هذا المنطلق انتهى إلى أن كل ملاحظة أو تجربة لا تؤدي إلى وضع أحد الفروض تعد خطوة غير مجدية⁽¹⁾. لكن هذه النتيجة في واقع الأمر لا تشكل واقع أبحاث العلماء ومتطلباتهم، إذ قد تأتي الملاحظة للتأكد من النتائج التي حصل عليها الباحث، أو قد تكون التجربة لمقارنة نتيجة علمية بأخرى، وليس بالضرورة لوضع فرض من الفروض أو اختباره.

ويذهب محمود قاسم بنظرته التحليلية العميقة إلى حد التمييز بين الفرض بمعناه القديم، والفرض بمعناه الحديث، ويسلط أضواء العقل على هذا الجانب المهم فيتتبع في نظرة تحليلية ما اسماه بالفروض منذ بين أعدائها وأنصارها⁽²⁾، فقد تباينت المواقف العلمية من مبحث الفروض منذ بداية العصر الحديث، خاصة وأن بعض المفكرين يرون أن فرنسيس بيكون كان حذرًا من استخدام الفروض، ولم يشر إليها؛ وهذا مخالف لحقيقة الأبحاث التي تركها

(1) المرجع السابق، ص 16.

لنا بـيكون؛ لكن العداء الواضح للفروض شكله فريق فلاسفة
الوضعية ابتداءً من أوجست كونت بصورة رئيسية. لذلك وجدنا
أن محمود قاسم حين تتبع هذا المبحث أشار للعديد من المواقف
ومن بينها مواقف فرنسس بيكون ونيوتن وأوجست كونت ومل
وهيرشل وويفل وكلودبرنار. ووجدناه في نهاية الأمر يذهب إلى
ما إرتأه كلود برنار حين أفسح مجالاً بارزاً وهاماً للفروض⁽¹⁾.

ويؤدى الفرض، في رأى محمود قاسم، وظيفة مزدوجة في
العلوم التجريبية وهو ما يمكن أن نشير إليه فيما يلي⁽²⁾:

تتمثل الوظيفة الأولى للفرض في أنه يوضع للكشف عن
بعض العلاقات الثابتة.

أما الوظيفة الثانية: فتتمثل في ان الفرض يستخدم لربط
بعض القوانين الخاصة التى سبق الكشف عنها.

ويصف محمود قاسم الفرض في ثلاثة أنواع: الأول، يبدو
لنا في الفروض العملية، وهذه تتعلق بالحياة العملية. ولا شك أن
الفروض من هذا النوع براجماسية الطابع. والثانى، وهو الفروض
الفلسفية، وهذا النوع من الفروض لا تتطلب التحقق من صدقها.
ومثال هذه الفروض النظرية الذرية القديمة. أما النوع الثالث،

(1) المرجع السابق، ص 134

(2) المرجع السابق، ص 136

فيشير إلى الفروض العلمية. وهنا يلاحظ محمود قاسم أن الفروض من هذا النوع قصيرة العمر نسبياً، إذ لا بد من البرهنة على صدقها بحسب الواقع، فإذا تبين خطأها عدلت أو تركت. وإذا كانت صادقة أصبحت قوانين علمية.

من الواضح إذن أن محمود قاسم في نظريته للفروض العلمية، يلتزم بالمنظور التقليدي أشد الالتزام، فالفرض العلمي وفق وجهة النظر المعاصرة لا يتحتم أن يصدق على الواقع الآن، بل ربما يصدق في المستقبل.

ويشترك محمود قاسم مع غيره من المفكرين الذين يقننون بعض الشروط للفرض والتي يحصرها قاسم في ضرورة اعتماد الفرض العلمي على الملاحظة والتجربة، وضرورة خلو الفرض من التناقض، وعدم تعارض الفرض مع الحقائق التي قررها العلم، وضرورة وضع الفرض على هيئة قضية واضحة يمكن التحقق من صدقها بالملاحظة والتجربة، والاقتصاد في الفروض التي يراد بها تفسير إحدى المسائل الغامضة.

والواقع أن "محمود قاسم" عقد فصلاً مطولاً ناقش فيه مشكلة الاستقراء تحت عنوان "أساس الاستقراء"، حيث حدد منذ البداية أن الاستقراء يثير مشكلتين: إحداهما، مشكلة أساس الاستقراء. والأخرى، مشكلة الطرق الاستقرائية. أما المشكلة

الأولى فيقدم صياغتها على النحو التالي: «بأى حق وعلى أى أساس نستطيع الثقة بأساليب الاستقراء، فنستنبط من الأشياء التى لاحظناها أو أجرينا التجارب عليها؟»⁽¹⁾ وهذه الصياغة صحيحة ودقيقة. ولكن ما أشار إليه محمود قاسم بعد ذلك من أن المشكلة الثانية هى مشكلة الطرق الاستقرائية مسألة بعيدة عن الصواب. إذ أن الطرق الاستقرائية تتعلق بالاختبار، وهذا ما لم يفتن إليه؛ بالرغم من أننا نجده يناقش مبدأ الحتمية فى الفكر الغربى الحديث، ويشير إلى مشكلة الاستقراء عند هيوم، ويعتقد أن جون ستيوارت مل بطرقه فى التحقيق حل مشكلة هيوم، ولكنه يعتقد فى نهاية الأمر أن جون ستيوارت مل فشل فى العثور على حل للمشكلة التى أثارها سؤال هيوم⁽²⁾. وقد تابع محمود قاسم فى هذا الصدد ما ذكرته سوزان استبنج فى كتابها "مقدمة للمنطق" حول موقف جون ستيوارت مل، لكن محمود قاسم ظل يتساءل: ما السبب فى الثقة بالاستقراء؟ وكان أن حدد إجابته بقوله «إن الجواب على ذلك ينحصر فى أن العلم يهدف إلى تنسيق الظواهر حتى يمكن فهمها، ولا سبيل إلى إصابة هذا الهدف إلا إذا اعتقد الباحث أن الأشياء تحدث وفقاً لنظام عام طبيعى»⁽³⁾. التحقيق حل مشكلة هيوم، وفى

(1) المرجع السابق، ص 61.

(2) المرجع السابق، ص 64.

(3) المرجع السابق، ص 65.

هذا الصدد نجد محمود قاسم يتابع هنرى بوانكاريه فى تصوراتہ التى وضعها فى كتابيه "العلم والمنهج" و "العلم والفرض" بأنه يمكن الرد على الذين أثاروا مشكلة أساس الاستقراء بالقضيتين الآتيتين: "ألا: تخضع الطبيعة لنظام ثابت لا يقبل الاستثناء أو الاحتمال أو التقلب مع الهوى. ثانياً: إن هذا النظام عام بمعنى أن كل ظاهرة طبيعية تخضع لقانون محدد، وان هناك طائفة من الأسباب تقابلها طائفة من النتائج"⁽¹⁾. إن فكرة خضوع الطبيعة لنظام عام هى تلك التى أطلق عليها القدماء معقولة الطبيعة *Rationality of Nature*، وقد اتصلت هذه الفكرة بالمشكلة الثانية للاستقراء وهى مشكلة اطراد الحوادث فى الطبيعة *Uniformity of Nature*.

ومع أن محمود قاسم قد أشار إلى طرف من موقف رسل، إلا انه لم يتنبه إلى أهمية وجدارة موقف برتراند رسل بالدراسة، خاصة وأن رسل قد أصدر فى ذلك الوقت العديد من كتابه الهامة مثل "معرفةنا بالعالم الخارجى" و "تحليل العقل" و "تحليل المادة" و "المعرفة الإنسانية مداها وحدودها"، وفيها جميعاً مناقشة دقيقة للاستقراء ومشكلاته، وهى مناقشة أسست على نتائج الأبحاث العلمية فى ذلك العصر. ربما لو تنبه محمود قاسم إلى مثل هذا التصور لأمكنه أن يزود الأبحاث العلمية العربية فى هذا الجانب

(1) المرجع السابق، ص 66

بأراء مواكبة لطبيعة التطورات العلمية.

وواقع الأمر أن محمود قاسم حاول أن يربط بصورة غير مباشرة بين فكرته عن الاستقراء وفكرته عن التحليل، ولذا جاءت عنايته الخاصة بالتحليل والتركيب عن طريقة الفكر الفرنسي، فوجدناه يكرس جهده العقلي لتتبع فكرتي التحليل والتركيب، لأنهما "عنصران أساسيان في كل العلوم"⁽¹⁾، وباعتبارهما عمليتين مكملتين لبعضهما ومتكاملتين؛ ومن ثم فإنهما وجهان لعملة واحدة بعينها⁽²⁾.

إن "محمود قاسم" يعرف التحليل بصورتين مختلفتين هما: الأولى، صورة تمثله على أنه عملية عقلية بحتة، وذلك ما يتمثل في قوله «التحليل عملية عقلية في جوهرها وهو ينحصر في عزل صفات الشيء أو عناصره بعضها عن بعض، حتى يمكن إدراكه بعد ذلك إدراكاً واضحاً»⁽³⁾. وفي هذا الإطار يصبح التصور الواضح الخاص بالشيء المدرك لاحقاً على تحديد خصائصه وكأننا هنا بصدد تصورين مختلفين، أحدهما تصور فج غامض للشيء المدرك الذي لم تتحدد صفاته بعد، وثانيهما تصور واضح تأسس على مسألة تحديد الصفات.

(1) المرجع السابق، ص 204

(2) المرجع السابق، ص 205

(3) المرجع السابق، ص 206

أما الصورة الثانية من التحليل فتتمثل في أنه "ينتقل بنا من المجهول إلى المعلوم لأنه يبدأ بفكرة كلية غامضة، وينتهي إلى عناصر محددة واضحة"⁽¹⁾. يقرر "محمود قاسم" بعض أوجه الشبه بين التحليل والمنهج الاستقرائي الذي ينتقل أيضاً من المجهول إلى المعلوم⁽²⁾. وفي رأيه أن التحليل يكتسب قيمته الأساسية حين يتبع بالمقارنة التي ترشد الباحث إلى أوجه الشبه أو الخلاف بين الظاهرة التي يحللها وبين الظواهر الأخرى التي سبقت معرفتها⁽³⁾.

ومن ثم فإنه ينحصر عنده في نوعين أساسيين أحدهما: التحليل العقلي أو المنطقي، والآخر التحليل التجريبي أو المادي. حيث نجد الباحث في إطار النوع الأول من التحليل يتجه إلى الحصول على المعنى الواضح، وينتقل انتقالاً ذهنياً فحسب من المجهول إلى المعلوم⁽⁴⁾.

وتعتبر الرياضيات بصورة شديدة الوضوح عن التحليل العقلي. أما التحليل التجريبي أو المادي فهو ما تمثل في عزل العناصر الأولية الحقيقية التي تدخل في تركيب إحدى الظواهر⁽⁵⁾.

(1) المرجع السابق، ص 206.

(2) المرجع السابق، ص 206.

(3) المرجع السابق، ص 206-207.

(4) المرجع السابق، ص 207.

(5) المرجع السابق، ص 208.

وفى إطار هذا النوع من التحليل "ينتقل الباحث من ظاهرة يجهل حقيقتها إلى معرفتها معرفة دقيقة عندما يدرك طبيعة العناصر التي تتألف منها"⁽¹⁾. وهذا النوع من التحليل هو أساس العلوم الطبيعية.

وبعد أن يتناول أمثلة متعددة يشير من خلالها إلى أهمية عملية التحليل، ينتقل إلى عملية التركيب حيث يؤكد أن الباحث هنا ينتقل من المعلوم إلى المجهول، أى من العناصر الأولية التي يعرف خواصها معرفة دقيقة إلى مركبات جديدة لها خواص يجهلها⁽²⁾، أى يهدف إلى الكشف عن قوانين جديدة.

والتركيب يقع أيضاً فى صورتين: إحداهما ما يطلق عليه محمود قاسم "التركيب العقلى" وهو فى جوهره عملية عقلية ينتقل بها التفكير من بعض القضايا الأولية المعروفة، أو المسلم بصدقها، إلى قضايا أخرى أشد منها تركيباً. وتكون القضايا الأولى بمثابة المبادئ التى تستنبط منها النتائج⁽³⁾. ويستخدم هذا النمط من التركيب بصورة واسعة فى العلوم الرياضية والعلوم الطبيعية، فضلاً عن استخدامه الواسع فى التاريخ⁽⁴⁾.

(1) المرجع السابق، ص 208.

(2) المرجع السابق، ص 211.

(3) المرجع السابق، ص 211.

(4) المرجع السابق، ص 212.

أما الصورة الأخرى فتتمثل في التركيب التجريبي الذي هو بمثابة العملية المادية التي تستخدم في التأليف بين العناصر التي توجد منفصلة، بعضها عن بعض، أو التي سبق فصلها بطريقة التحليل⁽¹⁾. والتركيب التجريبي يسبق عادة بالتركيب العقلي، كما يرى "محمود قاسم"، لأن الباحث يتخيل أولاً إمكان وجود علاقة بين العناصر المختلفة، ثم يؤلف بينها مستعيناً مع ذلك بالتجارب⁽²⁾.

وبعد أن ناقش "محمود قاسم" صور التحليل والتركيب، أراد أن يحدد العلاقة بين هاتين العمليتين، فحصر المسألة في نقطتين رئيسيتين⁽³⁾:

النقطة الأولى: أنه بينما يمثل التحليل بالنسبة لنا طريقة للكشف، فإن التركيب يعد طريقة للعرض، ومع هذا يمكن الاعتماد على التحليل كطريقة لعرض المعلومات، وعلى التركيب للكشف والاختراع.

النقطة الثانية: أنه لا يمكن النظر لإحدهما باستقلال عن الآخر، فالباحث الذي يعتمد على التحليل يلجأ للتركيب أيضاً، والعكس صحيح.

(1) المرجع السابق، ص 212.

(2) المرجع السابق، ص 213.

(3) المرجع السابق، ص 213-215.

ولقد كشفت تحليلات "محمود قاسم" في هذا الجانب عن وعى بأهمية التحليل والتركيب في العلوم المختلفة، والأبعاد المختلفة التي يسير وفقاً لها التحليل والتركيب، وقدمت أمثله المختارة دليلاً جيداً لتأسيس فهم دقيق لهذا المنهج، وهو ما اتجهت إليه أقلام كثيرة بعد محمود قاسم.

إن أظهر ما يبدو لنا من برنامج الأستاذ قاسم أنه نقل إلى ساحة الفكر العربي مكونات إبستمولوجيا الفكر الفرنسي كاملة، فاهتمامه بالحركة العقلية الفلسفية الفرنسية جعلته يركز على إبراز هذا البعد الجديد في مقابل الفكر الإنجليزى الذى تنفرد على الساحة منذ كتابات خير الدين وعبد الرازق حتى كتابات أبى العلا عفيفى. وربما أطلعنا مصادر محمود قاسم على هذه الخاصية بوضوح. وقد كان هذا العامل الجديد مؤشراً جيداً على تفاعل الأفكار الوافدة معاً، وتعنى وعياً بأن الذات فى مواجهة "آخر" يصطرع معها ويفرض عليها تحديات عليها أن تواجهها. عند هذه المرحلة مثل الوافد الجديد تحدياً يستثير الذات، ولم يشكل اختراقاً للذات إلا حين تشكل الوافد الفكرى باعتباره المنقذ والباعث للنهضة والتقدم فى صورة الوضعية المنطقية وما مثله من اختراق لفكر الأمة الحقيقى.

2- النقد المعرفي للاستقراء الأرسطي:

يعتبر الأستاذ زكي نجيب محمود أحد أهم أعلام الفكر العربي المعاصر فقد تبنى فلسفة الوضعية المنطقية التي سادت أوروبا في فترة ما بين الحربين، والتي ذهب أنصارها إلى أن معنى القضية يكمن في تحقيقها على ما يقرر. ذلك فتجنشتين في مؤلفه "رسالة منطقية فلسفية" وأن صدق القضية يكون بالاحتكام إلى الخبرة *Experience* وحدها. أراد زكي نجيب أن ينقل هذا المعيار من الفكر الغربي بكل ارتباطه إلى الفكر العربي حتى يتحرر من الفكر الذي اعتقد أنه اسطوري لا يحتكم إلى الخبرة. ولذا وجدناه يربط هذه الفكرة بالتصورات المنطقية والعلمية المختلفة، وكانت فكرة الاستقراء من أهمها جميعاً، ومن ثم فإن زكي نجيب فهم موقف أولئك الذين انتقدوا موقف أرسطو من الاستقراء فهمه له، وعاب عليهم أنهم يقررون أنه لم يقل شيئاً في الاستقراء بمعناه الجديد⁽¹⁾ وكأنه بهذا التقرير يريد أن يدافع عن أرسطو ويبرز الجوانب المهمة في فهمه للاستقراء، خاصة وأنه افتتح حديثه عن الاستقراء باقتباس نص من أحد المؤلفين المحدثين يذكر فيه: «لقد كتب الخلود لأرسطو لهذا السبب الآتي:

وهو أنه ... أول رجل حاول أن يرسم منهجاً للوصول إلى

(1) زكي نجيب محمود، المنطق الوضعي، ج2، ص155

معرفة صحيحة يمكن الركون إليها»⁽¹⁾ ومع هذا فإنه يصفه بسمه "الفيلسوف القديم" ويؤكد أنه لا ينبغي أن ننسى "أن في بحثه للموضوع عيوباً فاحشة تحد من قيمته الحقيقية العملية في تقدم العلوم"⁽²⁾ ومن هذا المنطق أخذ يعرض علينا ما يفهمه من الاستقراء عند أرسطو ابتداء من التساؤل: ما الذي كان يعنيه أرسطو بالاستقراء؟

وكانت إجابته متمثلة في أن الاستقراء "عنده إقامة البرهان على قضية كلية، لا بإرجاعها إلى قضية أعم منها، بل بالاستناد إلى أمثلة جزئية يؤيد صدقها"⁽³⁾. لكنه يستدرك في الفقرة التالية موضحاً ما أراده من الفكرة السابقة بقوله «معنى الاستقراء عند أرسطو، هو إقامة البرهان على قضية كلية بالرجوع إلى أمثلة جزئية تؤيد صدقها، غير أنه لا يريد بالأمثلة الجزئية في هذا السياق أفراداً، بل يريد أنواعاً»⁽⁴⁾ ولهذا فإنه يشترط في البرهان على قضية كلية بالطريقة الاستقرائية أن نحصى الأمثلة الجزئية كلها⁽⁵⁾ هذه الصورة هي ما يطلق عليها "زكى نجيب" متابعاً جوزيف⁽⁶⁾ في كتابه "مقدمة للمنطق" المصطلح "القياس الاستقرائي

(1) المرجع السابق، ص 154.

(2) المرجع السابق، ص 155.

(3) المرجع السابق، ص 156.

(4) المرجع السابق، ص 156.

(5) المرجع السابق، ص 156.

(6) Joseph, H. W. B., An Introduction To Logic, P. 379.

"والذى يرى أن أرسطو ذكره فى كتابه التحليلات الأولى. لكن ليس هناك ما يدل أو يشير فى الفقرات التى اقتبسها "زكى نجيب" أنه اطلع على نصوص أرسطو، وما ذكره من إشارات عن أرسطو فى التحليلات الأولى مأخوذ من اقتباسه عن جوزيف. ويبدو أن هذا المنطقى الرائد قد وجه كل اهتمامه لنقد التصور الأرسطى المعروف عند جوزيف حول الاستقراء، وهو ما يتضح من مناقشته لتصور أرسطو للاستقراء حيث أثبت فى الصفحات التالية بعض الاعتراضات على هذا التصور، الذى انتقل منه إلى الحديث عن النوع الثانى من الاستقراء وهو "الاستقراء الحدسى"⁽¹⁾ الذى يقرر أن أرسطو ذهب إليه فى التحليلات الثانية، وقد ذكره بمناسبة حديثه عن الحدث المباشر.

لكن لم ينكر "زكى نجيب" أن يكون أرسطو على رأى بعض المناطق قد أشار إلى الاستقراء فى كتاب الجدل، كما يذكر جوزيف لكنه ينتهى من مناقشته واعتراضاته على التصور الأرسطى فى أى مصدر من مصادره بقوله «وصفوة ما نريد قوله عن أرسطو فيما يختص بمنهج البحث الاستقرائى على نحو ما تفهم الكلمة عند المحدثين، لكنه قصر التسمية على واحد منها فقط. فكان ذلك مصدر خلط كثير، وأما الأشياء الثلاثة فهى:

(1) زكى نجيب محمود، المنطق الوضعى، ص 162.

1- إحصاء الأمثلة الجزئية والوصول منها إلى نتيجة كلية. وهذا وحده ما أطلق عليه أرسطو اسم الاستقراء.

2- الحدس المباشر الذى تصل به الأحكام العامة الضرورية التى تجد من الجزئيات الحسية ما يؤيدها، لا ما يبررها، ولم يطلق أرسطو اسم الاستقراء على هذا الفعل العقلى، مع أننا نستطيع أن نسميه الاستقراء الحدسى الذى ربما رأى القانون العام من النظر إلى جزئية واحدة، إذا كانت هذه الجزئية الواحدة تكفى العقل أن يدرك الرابطة الضرورية بين الصفات.

3- تحليل القوانين العلمية تحليلاً منطقيًا، من حيث معانى الألفاظ وتركيب العبارات وما إلى ذلك، لنرى هل تقبل تلك القوانين أو ترفض، ولم يطلق أرسطو على ذلك اسم الاستقراء بل اسم الجدل⁽¹⁾.

من هذا يتضح لنا بجلاء ووضوح تام أن "زكى نجيب" يفهم جيدًا أن أرسطو لم يتحدث سوى عن نوع واحد من الاستقراء التام، وهو ما يقع فى نطاق تقريره الأول. وأن أرسطو لم يطلق المصطلح فى أى سياق من حديثه.

وفى هذا التقرير ما يشير صراحة إلى أنه يتابع منطقة التقليد ورأيهم فى أرسطو على الرغم من وجود إشارات متعددة

(1) المرجع السابق، ص 164-165.

في كتابات أرسطو عن الاستقراء، وربما ارتبط هذا الموقف بما يقرره في فقرة لاحقة يشير فيها إلى أن "منهج البحث عن أرسطو هو في صميمه منهج لإقامة البرهان على حقيقة معلومة، لا للكشف عن حقيقة جديدة، وهو بعد ذلك منهج يراد به الإقناع" الذي يهدف أصلاً إلى السيطرة على العقل لا السيطرة على الطبيعة، على حد قول جون ديوى⁽¹⁾، بخلاف المنهج الجديد الذي يهدف إلى الكشف عن الجديد.

لقد شككت هذه النظرة التي عبر عنها زكي نجيب محمود، جوهر النظرة الإبستمولوجية والمنطقية للاستقراء عند تلامذة هذا الأستاذ العظيم وأتباعه الذين حملوا تعاليمه وأفكاره بأمانة شديدة، وهو ما تمثل أيضاً فيما كتبه (محمد مهران - حسن عبد الحميد) في كتابهما "في فلسفة العلوم ومناهج البحث" الذي صدر في عام 1978 فيما كتب عن الاستقراء بصفة عامة، وقد جاءت الرؤية التي عبر عنها المؤلفان بمثابة إلقاء للضوء بصورة مكثفة ودقيقة على كثير من القضايا التي سبق طرحها في المنطق الوضعي⁽²⁾.

ومع أن هذا المؤلف اهتم أساساً بالتصور التقليدي للمنهج العلمي؛ إلا أنه اتجه إلى معالجة المنهج العلمي في بعض

(1) المرجع السابق، ص 166.

(2) راجع:

محمد مهران، حسن عبد الحميد، في فلسفة العلوم ومناهج البحث، مكتبة سعيد رافت، جامعة عين شمس، القاهرة، 1978، ص ص 182 - 196.

تصوراته، خاصة ما يتعلق بالفروض العلمية ونظرة العلماء إليها، وذلك من خلال ما كتبه محمود فهمي زيدان في كتابه "الاستقراء والمنهج العلمي".

لكن ينبغي الاعتراف بأن مادون في هذا المؤلف عن مشكلة الاستقراء زودنا بنظرة مهمة ميزت الاتجاهات الرئيسية، وحصرتها في موقفين فحسب هما: الاتجاه العقلي والاتجاه التجريبي؛ ولكنها اسقطت الاتجاه المنطقي في المشكلة. ومن جانب آخر حددت الدراسة الحلول التي وضعت للمشكلة وحصرتها في ثلاثة هي⁽¹⁾: الأول: الحل البراجماتي الذي يرى "أن الاستقراء بعيد عن أن يكون يقيناً، لأنه قائم على التجربة، وكل ما يقوم على التجربة لا يصل إلى درجة اليقين مهما كان صادقاً، بل سيظل احتمالياً. الثاني: الحل المنطقي الذي يرى أن مبدأ الاستقراء من الفروض التي نفترضها بوصفها فروضاً احتمالية أو ترجيحية وهي من الفروض التي تشكل قوام كل تفكير علمي. الثالث: الحل التجديدي الذي يرى أنصاره أن فقدان الثقة بقانون السببية ومبدأ الاستقراء لا يعني أن الأرضية التي تقف عليها العلوم الطبيعية والفيزيقيا أصبحت هشة، بل يدل على أن مهمة العلم وعلم المناهج تتطلع دائماً إلى إيجاد طرق جديدة يمكنها

(1) المرجع السابق، ص ص 231-234.

التعبير عن الحقائق العلمية بصورة أفضل.

3- التصور الإستمولوجي للاستقراء العلمى:

إذا كان الاستقراء من بين الموضوعات العلمية الحقّة ويتصل بالعلوم الطبيعية في مبنائها، فإن العالم الحق هو الذى يستطيع أن يلتقط برؤية إستمولوجية صائبة أبعاده الحقيقية، ولا جدال فى أن الفندى فعل ذلك، فهو يوجه اهتمامه إلى الاستقراء تماماً كالاستنباط، إذ أنهما معاً قوام الفكر ومحور عمليات العقل والواقع. إن الفندى حين تحدث عن الاستقراء تناولته فى أكثر من موضع من كتاباته، ومن أهم المواضع التى تناول فيها الاستقراء برؤية منهجية "محاضرات فى مناهج البحث العلمى" حيث أخذ يميز بين الاستنباط والاستقراء كصورتين من صور الاستدلال، وفى إطار هذا التمييز المنهجى بين الوهلة الأولى أننا نواجه بمشكلة فى العلوم الطبيعية كامنة فى الاستقراء⁽¹⁾.

نظر الفندى للاستقراء فى أنواعه التى حاول أن يتناولها ومن أهمها: الاستقراء التكويني، والاستقراء بالإحصاء التام، والاستقراء البيكونى. وكل نوع من هذه الأنواع الثلاثة له تصوره الخاص ومفهومه المحدد، ويتصل بدراسات محددة. كيف؟

أ- الاستقراء التكويني: إن هذا النوع من الاستقراء، كما يعرفه

(1) محمد ثابت الفندى، محاضرات فى مناهج البحث العلمى، ص 28.

الفندى، هو "الذى يعيد بناء الواقعة التى تحللت إلى أجزاء"⁽¹⁾، ويسميه أيضاً الاستقراء التوليدى الذى ينتهى إلى واقعة مركبة معقدة تولدت من واقعة أخرى أبسط، ونحن نلتقى بهذا النوع من الاستقراء فى التاريخ والبيولوجيا. ومن دراساته، يرى الفندى، أن هذا النوع من الاستقراء "لا يثير مشكلة كذلك لأنه لا يدعى أى يقين يتجاوز حدود الواقعة المركبة ولا يصل إلى قانون عام"⁽²⁾.

ب- الاستقراء بالإحصاء التام: إن هذا النوع هو الاستقراء الذى استخدمه أرسطو. هو إذن استقراء صورى، وفى تعريفه يقول الفندى «وهو استقراء لا ينتهى إلى واقعة مركبة لأنه لا يشتمل على وقائع غير التى سبق أن شوهدت وتم حصرها بحذاقيرها، أى أحصاها تماماً، وإنما هو يجرى فقط بصورة جديدة لها»⁽³⁾. إنه استقراء يصل إلى اليقين التام ولا يثير مشكلات.

وفى إطار هذا النوع من الاستقراء يرى الفندى أن مل رفض اعتبار هذه العملية عملية استقراء⁽⁴⁾. ولكنه على الرغم من هذا النقد يرى أن هناك بعض الوجيهة فى هذا النوع من الاستقراء. ويقدم لنا مثلاً يؤكد فيه أن "العلوم الطبيعية وغيرها تلجأ إلى

(1) المرجع السابق، ص 29.

(2) المرجع السابق، ص 29.

(3) المرجع السابق، ص 29.

(4) المرجع السابق، ص 30.

مثل هذا الاستقراء تفيد منه: مثلاً عندما أراد كبلر أن يتحقق من أن جميع الكواكب السيارة تدور حول الشمس في أفلاك بيضاوية، وفي نفس الاتجاه، فإنه تحقق من صحة ذلك بالنسبة إلى كل كوكب على حده من مواكب المجموعة الشمسية واحداً بعد واحد⁽¹⁾.

ج- الاستقراء البيكوني: إن هذا النوع من الاستقراء هو ما يسميه الفندي أيضاً الاستقراء المكبر *Amplifying* ويحدده أنه "الذي ينتقل الذهن بواسطة من جزئيات محدودة شوهدت إلى نتيجة عامة جداً تفوق نطاق تلك الجزئيات المشاهدة وتتنطبق على كل ما لم يشاهد بعد"⁽²⁾.

ومن خلال معرفته بالاستقراء والاستنباط والمكونات الداخلة فيهما معاً، استطاع الفندي أن يحدد العلاقات ويرسم الخطوط الواضحة لهاتين العمليتين، وعلاقتيهما بغيرهما من العمليات العقلية الأخرى، وهذا ما يستوجب منا وقفة لنعرف الأصول والمبادئ ولنتبين كيف أن المفكر يمتاز دائماً بأصالته العقلية ورؤيته لشبكة العلاقات التي تغطي جوانب البحث المختلفة. وعلينا أن نسجل هنا أن الفندي لم يذكر أنواعاً أخرى من

(1) المرجع السابق، ص 30.

(2) المرجع السابق، ص 30 - 31.

الاستقراء، خاصة ذلك النوع الذي تناقلته بعض الكتابات المنطقية تحت تأثير الدراسات التي أجراها محمود زيدان متأثراً بجونسون والذي عرف باسم الاستقراء الحدسي. لكن الفندي وجد أنه من الضروري التمييز بين الصور المتعددة للمعرفة والتفكير التي حصرها في الحدس والاستدلال بنوعيه: الاستنباط والاستقراء. وهنا نجد الرؤية الكلية العميقة للفيلسوف الأصيل الذي أراد أن يربط الموضوعات ببعضها، حيث ناقش الصور الأساسية للمعرفة الحدسية وحصرها فيما يلي:

1- الحدس الحسي الذي هو معرفة مباشرة بالكيفيات المحسنة التي تمدنا بها حواسنا "ومثل هذا الحدس أساسي في معرفتنا بالعالم الخارجي" (1).

وبهذا المعنى يفهم أن العلوم الطبيعية حدسية لأنها تقوم على ما تمدنا به حواسنا من كيفيات للظواهر الطبيعية والمواد الكيميائية إمداداً مباشراً (2).

2- الحدس النفسي أو السيكولوجي من حيث هو إدراك أحوالنا الباطنية إدراكاً مباشراً، وهذا النوع من الحدس هو منهج علم النفس الاستبطاني.

(1) المرجع السابق، ص 22.

(2) المرجع السابق.

3- الحدس العقلي الذي أطلق عليه "الوضاحة والبداهة"⁽¹⁾ إن هذا النوع من الحدس خاص بالأمور التي يعرفها العقل بدون برهان، وهو متأكد منها، لأنها بديهية واضحة لديه.

4- الحدس الكشفي الذي يؤدي وظيفة هامة في المعرفة العلمية من حيث هو التكهن أو التنبؤ قبل الدليل، أو التجربة أو الوقائع وهو بهذا المعنى يستبق إلى النتائج⁽²⁾ وهذا النوع من ثماره الكشوف العلمية والصناعية والفروض العلمية.

5- الحدس الصوفي وهو "الذي يجعلنا وجهًا لوجه أمام الحقيقة المطلقة، وهذا خاص بالتجربة الدينية وأحياناً بالفلسفة كما عند هنري برجسون"⁽³⁾، هذا النوع من الحدس لا يمتد إلى مجال المعرفة العلمية، بل تتجنبه العلوم.

كذلك ميز الأستاذ الفندي بين الاستقراء والاستنباط ومستوياتهما المختلفة، ولكن جاء فهمه للمحور الأساسي الرابط بينهما من خلال التحليل والتركيب من حيث إنهما "سلوكان طبيعيين يكشفان عن ذكاء الإنسان في محاولته المعرفة أيا كان الإنسان العارف"⁽⁴⁾. ومن ثم وجدناه يستعرض الجانب التاريخي

(1) المرجع السابق، ص 23.

(2) المرجع السابق، ص 23.

(3) المرجع السابق، ص 24.

(4) المرجع السابق، ص 34.

الخاص بهاتين العمليتين خاصة في مجال علم الفيزياء، مؤكداً أن التعريف هو "العملية التي يحل بها العقل شيئاً مجملاً إلى عناصره لكي يفهمه ويستوعبه"⁽¹⁾.

وهنا نجد يميز بين نوعين من التحليل هما: الأول، التحليل التجريبي الذي تمثل عناصره وقائع تقع تحت التجربة الحسية، وهنا يتبين أن مجرد ملاحظة أو مشاهدة الوقائع ووصفها إنما هو بداية لتحليلها، فالمشاهدة تعني أن نلاحظ بعض الخصائص دون غيرها؛ بهذا تكون عبارة عن تمييز لتلك الخصائص (= تحليل). كما أن تصنيف الوقائع وفق خصائصها التي سبق تمييزها مع تعريف لكل صنف منهما هما مرتبة أعلى من التحليل. وكما يرى الفندي فإن "أعلى صورة للتحليل التجريبي هو الاستقراء. أليس الاستقراء هو أن نكتشف في الوقائع والظواهر المعقدة عناصر نقيم بينها علاقة بسيطة ومعقولة لفهمها نسميها القانون العلمي؟"⁽²⁾.

إن كل تحليل يقوم به المرء هو معرفة علمية، لأنه ينتقل مما هو مجمل معقد غامض إلى عناصر واضحة معقولة. والتحليل يستند إلى أسس يجملها الفندي فيما يلي:

(1) المرجع السابق، ص 36.

(2) المرجع السابق، ص 38.

1- الوقائع أو الظواهر أو المواقف كلها معقدة، أو على الأقل يفترض ذلك، ويجب تحليلها ولولا هذا الافتراض لما أقدم أحد على بحث علمي.

2- عملية التحليل مستمرة ولا تتوقف عند حد، وفي هذا سر تقدم العلوم المطرد.

3- التحليل تقوده فكرة، في ضوءه تكون ملاحظة الوقائع ومشاهدتها أدق من المشاهدات الحدسية الأولية، وتؤدي إلى تمييز العناصر، وبالتالي إلى تصنيف أوثق لها.

4- عند اقتراح فكرة جديدة، أو افتراض غير مسبوق، ونحن نواجه مشكلة لتحليلها في ضوءه، يجب ألا نغفل عما سبق أن تم من تحليل مفروض لهذه المشكلة أو مثيلاتها.

5- التحليل غير التجزئة أو القسمة.

أما النوع الثاني من التحليل الذي يشير إليه الفندي فهو التحليل العقلي *Rational Analysis* الذي هو في حقيقته استنباط حقيقي، كما يمارس في الرياضيات، لأنه عندما تعرض علينا قضية هندسية أو مسألة جبرية مثلاً ويطلب منا حلها فإنما المقصود تحليلها إلى قضايا أخرى أبسط منها تنتجها سبق برهانها⁽¹⁾.

(1) المرجع السابق، ص39.

وحين تناول الفندى* بحث التركيب أشار إلى أمرين: الأول، أن التركيب هو العملية التي يؤلف بها العقل الشيء نفسه من عناصره، لكي يتأكد من صدقه واستيعابه له. والثاني، أن التركيب مكمل للتحليل، وهو الذي يضيف على التحليل معناه، ومن ثم فإن التركيب بالنسبة للوقائع الطبيعية هو قانونها، وبالنسبة لقضايا الهندسية هو ثبوت منطوق النظرية الذي نتج برهاناً عن المقدمات التي توصلنا إليها بالتحليل⁽¹⁾.

ويميز بين النوعين من التركيب هما⁽²⁾:

النوع الأول: التركيب التجريبي، الذي يؤلف العناصر المحللة في قانون عام يفسرها، وهذا التركيب مقيد بالعناصر المحللة؛ ومع هذا يمكن ألا نتقيد بنتائج التحليل فنركب العناصر كلها، أو بعضها، مع اختلاف في نسبتها فنوصل إلى مركبات لها خواصها الذاتية أو قوانينها (كما هو الحال في الكيمياء).

النوع الثاني: التركيب العقلي. وهذا النوع من التركيب هام جداً في الرياضيات والعلوم الطبيعية وكذلك العلوم الإنسانية. ففي الرياضيات ليس التركيب فقط في ثبوت منطوق أية قضية فردية

*خصص الأستاذ الفندى كتابين لتناول التحليل العقلي في فلسفة الرياضيات والمنطق الرياضي، وهما كتابي "فلسفة للرياضة" و "أصول للمنطق الرياضي".

(1) المرجع السابق، ص 39

(2) المرجع السابق، ص 49-40

نتيجة لتحليلها إلى قضايا أخرى أبسط منها تبرهنها كما في الهندسة، وإنما التركيب الذي حدث في الرياضيات المعاصرة يتمثل في أن المنطق الرياضي عند رسل أو حتى نظرية البرهان عند هيلبرت أو نظرية المجاميع عند كانتور، استطاع كل منها أن يركب كل قضايا الرياضيات المعقدة ابتداءً من تعريفات ومسلمات أولية اتخذها كل واحد من هؤلاء بطريقته الخاصة، وإبتداءً من تلك الأصول الأولية تتسلسل برهانياً كل قضايا الرياضيات، أي تتركب كلها ابتداءً من الأصول.

على حين أنه في مجال العلوم الطبيعية رأى أن التركيب العقلي يستخدم فيها أيضاً في مرحلة تقدمه اليوم على نطاق أوسع، لأن العلم المعاصر يؤلف بين القوانين الطبيعية المختلفة بقبول نظرية أو فرض أعم بكثير من تلك القوانين الخاصة، يوجد بينها ويمكننا من أن نرى القوانين الخاصة وكأنها عناصر ينتهي إليها تحليل النظرية العامة، كما أن هذه تضيف تفسيراً ذا معقولية أتم على تلك القوانين الخاصة (مثال ذلك النظرية الذرية التي تفسر خصائص وقوانين كل الأجسام في الكون مهما تباينت قوانينها الخاصة).

بأى معنى إذن يفكر الأستاذ الفندى في الاستنباط والاستقراء باعتبارهما قوام الفكر ومحور عملياته؟ إن هذه الرؤية تعكس لنا

في حقيقة الأمر أحد النقاط الرئيسية في البرنامج العلمي الذي أراد الفندي أن يضعه تحت أنظار الباحثين والدارسين الذين يعملون في مجال الفكر الفلسفي والنظر العقلي. هناك بطبيعة الحال مستويات للعلوم لكل منها منهجه البحثي الملائم. هذا ما أراد الفندي أن ينبه إليه، وهذا ما جعله يرى أن الاستقراء والاستنباط قوام الفكر ومحور عملياته. إذ تتأسس الرياضيات كعلم ونسق متكامل على أساس فكرة الاستنباط. نستطيع أن نركن إلى الاستنباط ذاته في تأسيس البعد الإبستمولوجي والماورائي للرياضيات. الاستنباط في الحالة الأولى استنباط فاعل يعمل على تقديم الدليل والبرهان والانتقال من مقدمات الحجة إلى نتائجها، كما يعمل على إثبات النظرية أو البرهنة عليها في أقل عدد من الحدود، وفي هذا المعنى تشترك الرياضيات والمنطق، وهو ما كشف عنه بعمق وأصالة الأستاذ الفندي في أصول الرياضيات ومبادئها حين قدم لنا أوضح صياغة وأدقها للمنطق الرياضي المعاصر اعتمد في استنباطها على نحت الجذر وبناء الأصل، ولم تغفل الموقف الفلسفي والبعد الإبستمولوجي للذات المفكرة الواعية التي درست فوعت، وحللت فأجادت، وركبت فأبدعت، هذا هو الجانب الأول المتعلق بالبنية الداخلية للرياضيات والمنطق أيضاً في اعتمادها على الاستنباط.

وأما الجانب الثانى الذى يعالج البعد الماورائى للرياضيات فيكشف من خلاله الفيلسوف عن براعة المفكر فى الانتقال بالفكر من العلم إلى تاريخ العلم، ومن النظريات إلى الأسس، ومن الإبستمولوجيا إلى الأنطولوجيا. أدرك الفندى فى عمق وأصالة أنه يمكن استنباط الأسس والمبادئ من النظريات ذاتها استنباطاً، وفى هذه الحالة يكون الاستنباط كشافياً (وقد لا يتفق معى البعض فى هذا المعنى وهو أيضاً ما لا يذكره الأستاذ الفندى) عن البنية الماورائية الكامنة أو ما بعد الرياضيات، وهذا هو الجانب الأنطولوجي الذى لا ينبغي أن نفهم منه أنه يكرس الأنطولوجيا الكلاسيكية، ولكن الأنطولوجيا هنا تنصب على الجذر البعيد الذى صدرت عنه النظرية الرياضية. لقد جعل الفندى هذا الجانب موضوعاً لكتابه الأغر "فلسفة الرياضة" التى هى فرع من فلسفة العلوم.

والواقع أن الفندى فى هذا الجانب ربط الرياضيات وفلسفتها بالتحليل والنقد، وجعل الاستنباط تحليلاً نقدياً. وأريد هنا أن أنبه على أهمية هذا المعنى فى مناقشة الرياضيات وفلسفتها معاً.

إن يرتبط الاستنباط بصورة أساسية بالرياضيات كعلم وفلسفتها، كما يرتبط الاستقرار أساساً بالعلوم الطبيعية وفلسفتها، لكن هذا المعنى يحتاج إلى مزيد من الإيضاح والشرح، إذ أنه

حتى يمكن لنا أن نفهم أبعاد البرنامج العلمي الذي هدف إليه الفندى ينبغي أن نقف بالضرورة على بعد آخر هام.

يتعلق بالرؤية الميثودولوجية التي انطلق منها هذا المفكر في معالجة تلك الموضوعات، وهذا ما أعلنه صراحة في بداية حديثه عن فلسفة الرياضة. لتبين حقيقة هذا البعد حتى تكتمل الصورة ومعالمها أمامنا.

نحن نعلم أن أول مؤتمر دولي لفلسفة العلوم عقد في باريس عام 1935 التي قصدها الأستاذ الدكتور الفندى بعد أن تخرج في الجامعة المصرية عام 1929 وسافر في بعثته عام 1937 إلى فرنسا، ليحصل من السوربون على درجة الدكتوراه ويعود مرة أخرى إلى بلاده مصر الحبيبة ليسهم في بناء صرحها وتنمية قدرات أجيالها. وفلسفة العلوم كانت وقتها موضوع الساعة، ولا زالت حتى لحظتنا. استطاع الفندى بعد رحلة التحصيل أن يضع جماع خبرته وفكره أمام الأجيال. وهنا فإن الفندى يعبر بأصالته وحسه الفلسفي عن مرحلة هامة من مراحل تكون الفكر العربي العلمي بصفة عامة، والفكر المصري والسكندري الحديث بصفة خاصة فقد فهم المهمة الأساسية للفلسفة، وتبين أن العمل الأساسي للفيلسوف يكمن في وظيفته النقدية التي تجعله يدير العقل حول الأشياء يتأملها ويحللها ويركب من بين عناصرها ما هو

جديد. وتلك وظيفة إبداعية من الطراز الأول.

حين نظر "الفندى" في أصل موضوع "فلسفة الرياضيات" وجد أنه لا مناص من الكتابة عن فلسفة العلوم بصفة عامة، ومن ثم كان أن وضع يده على زبدة الموضوع، أشار ببنايه إلى كيف نشأت فلسفة العلوم في أحضان النقد العلمي، وكيف أن "الأمر الهام في هذه الفلسفة ليس البحث عن منهج علمي يحتذى أو يفرض، وإنما تحليل البناء العلمي القائم فعلاً إلى عناصره وأساسه، ونقد هذه الأسس لنبذ ما لا ضرورة له، وتقويم الحقيقة العلمية في نطاق حقائق المعرفة الإنسانية"، ومن ثم فإنه من الواضح أن "الفندى" أراد أن يجمع بين التحليل والنقد في فلسفة العلوم، وقد يكون من قبيل المبالغة إذا قلنا إنه جعل للنقد الصدارة على التحليل، ويستخدم النقد بمستويات مختلفة.

ويتمثل الأمر المهم في أن "الفندى" حين تبين الاختلاف في وجهات النظر حول فلسفة العلوم في أعقاب مؤتمر باريس الذي عقد عام 1935، نظر إلى فلسفة العلوم من خلال موضوعاتها ليجمع ولأول مرة في نظرة فريدة بين "تاريخ فلسفة العلوم" و "منطق البحث في فلسفة العلوم" متوجاً هذا التزاوج بروح النقد التي التزمت بالتحليل الإبستمولوجي، لا التحليل على طريقة الوضعية المنطقية. و "الفندى" في هذا يلقتنا الدرس الأساسي

للوظيفة الخالدة للفيلسوف الذي يحاول أن يعرف على الدرب الديكارتي الأصيل، ومن هذا المنطلق وجدنا "الفندى" يصنف موضوعات فلسفة العلوم في أربعة أساسية، يرى أن أى بحث في فلسفة العلوم لابد وأن يندرج حتماً تحت واحدة منها.

التصور الأول: هناك موضوعات ذات طابع منطقي صرف، وهذه الموضوعات كما يقول "الفندى" إما موضوعات من المنطق الرمزي نفسه أو أبحاث في التعريفات والقضايا الخاصة بعلم ما، مع تحليلها تحليلاً رمزياً. والتحليل هنا يهدف أساساً إلى اشتقاق الحدود المعرفة بعضها من بعض، وبرهان القضايا أو النظريات على أساس المسلمات.

التصور الثاني: هناك موضوعات ذات طابع فني علمي؛ فإذا كنا بصدد البحث في الرياضة كان علينا أن نتناول أسس البناء الرياضى ككل، أو أسس النظرة التي نعرض لها بغرض استقصاء الأصول والمسلمات، وإذا كنا في ميدان الطبيعيات كان من الضروري البحث في الأفكار الأساسية التي تستند إليها مثل أفكار الزمان والمكان، والحركة والضوء والسرعة والذرة، وبالجملة كل الثوابت في الطبيعيات الرياضية.

التصور الثالث: هناك أيضاً موضوعات ذات طابع منهجي مثل البحث في النسق الاستنباطي في الرياضيات وشروطه، أو كالببحث

في الاستقراء ومشكلاته في الطبيعيات.

التصور الرابع: وهناك أخيراً موضوعات ذات طابع فلسفي، ومثالها المواقف الفلسفية الأساسية التي يقفها الباحث حيال حقائق علم ما من العلوم، كأن نبحث فلسفياً في مذاهب النثّة بين الفلسفة والرياضة، أو نتحدث عن العلية أو القانون أو الفرض أو الحتمية، وما إلى ذلك من الأفكار الأخرى.

والواقع أن "الفندى" حين عرض علينا هذه التصورات، إنما قدم لنا أول برنامج علمي للبحث في فلسفة العلوم، وما نريده من دراستنا أيضاً، ولكن هل فكر أحد أن برنامج "الفندى" يجب النظر فيه، أو ينبغي أن يوضع قيد التنفيذ؟ أغلب الظن أن قلة قليلة من المفكرين العلماء في وطننا العربي هم الذين لمسوا أهمية وجود مثل هذا البرنامج وعملوا في أبحاثهم وفقاً له لقد وضع "الفندى" هذا البرنامج المتكامل للبحث العلمي في أواخر الأربعينيات وظل يجاهد من أجل هذه الأفكار التي لقنها لطلابه عبر سنوات طويلة وأراد لها أن تثمر. وحتى قبل سنوات قليلة كان طلاب الدراسات العليا ينهلون من فيض علمه في كل لقاء.

لا شك عندنا إذن أن البرنامج الذي وضعه الفندى أمامنا استند إلى رؤية إستمولوجية محددة لموضوعات العلم وفلسفة العلوم أيضاً، رؤية تجعلنا ننتقل من البسيط إلى المركب في ميدان العلم لنصل صوب القانون والنظرية العلمية، وتجعلنا أيضاً ننتقل من المركب إلى البسيط حين يأخذنا البحث بعيداً إلى مجال فلسفة العلم وأعماق تاريخها الذي يمكن أن نكشف من خلاله الحقيقة العلمية، سواء ارتبطت بالاستقراء أو الاستنباط.

الفصل التاسع

التنظير للاستقراء

اطلعتنا الدراسة التي أجريت في الفصول السابقة على أن الدراسات العربية قديمها وحديثها تشكل كلاً متسقاً تتكامل فيه الجوانب والحلقات، وهذا يعني أن الدراسات المتأخرة جاءت تطويراً وتحديثاً للدراسات الأولى . وفي هذا الصدد فقد كان من الضروري الانتباه للعناصر التي تعمل على تطوير الفكر ، وتقدم زاداً جديداً كل يوم يعمل على تطوير الدراسات والبحوث العلمية التي أجراها الرواد في اتجاهات جديدة .

وأهم ما يلفت الانتباه في هذا الجانب أن الدراسات العربية ذاتها جاءت مواكبة للدراسات الغربية التي كانت تعبر عن كل ما هو جديد . ولاشك أن هذه السمة غلبت طابع الاتصال بالفكر الأوروبي الحديث اتصالاً وتواصلًا في غير تخل عن التراث العلمي العربي ، وهذا ما وجدناه في حالة أبو العلاء عفيفي وعلى سامي النشار : لقد أخذنا عن الغرب وقامنا بدمج العناصر الغربية في العناصر العربية والأصول الإسلامية ، وبين النشار مواضع الأخذ والعطاء بين الشرق والغرب ، فأسقط مقولة بعض متطرفي الفكر الغربيين، الشرق شرق والغرب غرب . كان التواصل والأخذ والعطاء هو أبرز سمات النهضة الأوروبية والنهضة العربية الحديثة أيضاً . وهذه مسألة تكشف عن تواصل الحضارات وتكامل الثقافات ، على عكس ما يدعيه أنصار صدام الحضارات .

أردنا أن نورد هذا الفصل لتناول التنظير للاستقراء من خلال بعض الأعمال والدراسات التي صدرت في الفكر العربي. لا نقول بطبيعة الحال أننا نقدم حصراً شاملاً لكل ما صدر في الفكر العربي الحديث، فهذا يخرج عن إمكاناتنا ولا يشكل هدفاً من أهداف الحوار الإبستمولوجي الذي نرمى إليه، وإنما نحن بطبيعة الحال نتناول أشهر وأهم المواقف الفكرية التي أثرت في غيرها من المواقف، والتي شكلت بعداً مهماً من أبعاد التقدم الفكري على صعيد الدراسات العربية. وفي نفس الوقت نحاول أن نبين مدى ارتباط هذه المواقف المطروحة على الساحة الفكرية العالمية، ذلك لأن الفكر العربي منذ فترة طويلة دخل مرحلة العالمية، وتواصل مع الدراسات الغربية بصورة كبيرة، بل وشكل في بعض جوانبه منطلقات لبعض الدراسات الغربية.

يعتبر عبد الرحمن بدوي من أكثر المفكرين العرب شهرةً وانتشاراً، يندر أن نجد ميداناً من ميادين الفكر الفلسفي، بصفة عامة، لم يشارك فيه بدوي مشاركة الرأي أو النقل أو الترجمة. هذا فضلاً عن أن بدوي ولع بالفكر الفرنسي بصفة خاصة على الرغم من ميله في كثير من الأحيان إلى الفكر الألماني، وهذا ما أدى إلى صبغ مؤلفاته بصبغة غريبة إلى حد كبير. وقد يحتج علينا الدكتور بدوي بأنه كتب في جوانب تراثية كثيرة حاولت أن

تبرز جوانب الفكر العربي والإسلامي، وقد يكون هذا صحيحاً، لكنه صدر في هذا الجانب تحت تأثير المسحة الغربية التي استحوذت على اهتمام هذا المفكر الأصيل، وقد يكون بدوى قد وجد أن المدخل المعاصر الصحيح لقراءة الفكر العربي إنما يكون من خلال الفكر الغربي المعاصر. وتلك رؤية يشترك فيها مع آخرين كثيرين، وهي على أية حال رؤية تحاول ربط أوصال السياق الفكري العربي المعاصر بالسياق الغربي.

وما يهمنا الآن هو أن ننظر في رأى بدوى حول الاستقراء: هل زدنا بفكرة محددة عن الاستقراء؟ أم أن رؤيته صدرت أيضاً عما قدمه من ألوان الفكر الغربي؟ لا شك أن بدوى تناول الاستقراء بالحديث، على الأقل، في ثلاثة مواضع هي:

الأول: كتاب "المنطق الصوري والرياضي"، والثاني: "مدخل جديد إلى الفلسفة" والثالث: كتاب "مناهج البحث العلمي".

أما في إطار كتاب "المنطق الصوري والرياضي" فقد أشار بدوى إلى العلوم الطبيعية من حيث إن هذه العلوم في اتجاهها القوى إلى إقامة الصناعة الفنية وبالتالي إدراك الحقيقة الواقعية في قائمتيها وعينيتهما وتحصيل علم واسع بالواقع قد لجأت إلى التجربة والملاحظة في أوسع معانيها، فالملاحظة يجب أن تكون في أشد الظروف ملاءمة وأكثر تنوعاً ودقة. والتجربة يجب أن

تكشف لنا عن ارتباط العناصر بعضها ببعض على أساس قوانين عامة بسيطة وكان الاستقراء هو المنهج الذي يمكن من تحصيل هذا النوع من العلم⁽¹⁾. وهذا يعني أن بدوى يرى أن الاستقراء هو منهج تحصيل العلم، وهو ما ينص عليه في العبارة الأخيرة. ولكن ما هو نوع الاستقراء الذي يقبله العلم كما يرى بدوى؟ أو ما هو نوع الاستقراء الذي يعتقد بدوى أنه السبيل إلى تحقق غاية العلوم الطبيعية؟.

يذكر بدوى أنه يقصد بالاستقراء هنا الاستقراء الذي نعتته أرسطو بالناقص، في مقابل ذلك الاستقراء الكامل الذي وصفه هو باليقينية بعكس الأول⁽²⁾ هذا يعني أن بدوى يرى أن العلوم الطبيعية تعتمد على الاستقراء الناقص ابتداءً، على اعتبار أن تصور الاستقراء الناقص في هذه الحالة ليس تام اليقين، على خلاف الاستقراء الكامل اليقيني، ويصبح لكل نوع منهما نطاق المعرفة الخاصة به، ولذا فإن بدوى يرى أن المعرفة تتدرج في قسمين معرفة برهانية ومعرفة استقرائية: الأولى تقوم على حقائق العمل *Verite de Raison* فتكون من هذا كله منهج استدلالى يشبه منهج القياس ولكنه أعم وأخصب منه، ومنهج استقرائى أو

(1) عبد الرحمن بدوى، المنطق الصورى والرياضى، ط3، مكتبة النهضة المصرية، 1968، ص11.

(2) المرجع السابق، ص11.

تجريبى يقوم على الملاحظة والتجربة⁽¹⁾. ومن هذا السياق عمد بدوى إلى إثبات نقده للاستقراء الكامل مشايعة للتقليد المعمول به لدى المفكرين، من حيث إن هذا "الاستقراء إحصاء فحسب، لا يدل على حقيقة الاستقراء، وبل هو تعبير عن ارتباط ضرورى بين الأشياء"⁽²⁾. ولكن يبدو أن بدوى يريد إنقاذ الاستقراء الكامل عن طريق تعديله أو تصحيح مفاهيمه، وهو ما يبدو من عبارته التى يقول فيها فليست مهمة الاستقراء إثبات محمول يصدق على كل الأحوال، بل معرفة الارتباط الضرورى بين الأشياء بعضها وبعض على أساس قوانين عاملة كلية تصدق من بعد فى الواقع على كل الأحوال، وهذا الارتباط الضرورى لا يحتاج كي يدرك إلى استقراء كل الأحوال، بل يكفي بضع أحوال قليلة لاستنتاج القانون العام⁽³⁾. ولم يشر بدوى إلى أن النظرة للاستقراء التام حتى عند أرسطو تختلف عن الاستقراء الناقص، ولم يعمد إلى مناقشة الظروف التى أدت إلى وجود النظرة الثنائية للاستقراء الناقص، عند أرسطو، أو إلى أن مفهوم الاستقراء كما ظهر فى العصر الحديث جاء مختلفاً تماماً عما ذهب إليه أرسطو فى كتاباته.

(1) المرجع السابق، ص 11.

(2) المرجع السابق، ص 12.

(3) المرجع السابق، ص 13.

أما كتاب "المدخل" فقد عرض فيه بدوى لموضوعات شتى عن الفلسفة، وربما كان مدخل بدوى الجديد للفلسفة مختلفاً عن الكتابات التي دونت بالعربية أو اللغات الأوربية عن الفلسفة كمدخل. ومع أن المدخل دائماً يعنى تبنى وجهة نظر محددة حول الموضوع الذي يريد الكاتب أن يعرض له، فإن مدخل بدوى جاء عرضاً لمداخل عدد كبير من المفكرين حول الفلسفة، في الوقت الذي كنا ننتظر فيه خلاصة فكر بدوى في هذا الجانب.

وواقع الأمر أن بدوى عرض لنا بعض مقتطفات تشير إلى طريقة فهمه للاستقراء، في ثانياً حديثه عن الاستدلال والاستقراء، إذ كتب يقول «ولا فرق في هذا بين الفلسفة من ناحية وبين العلوم الرياضية والطبيعية، اللهم إذ في نصيب كل منهما في استخدام منهجى الاستدلال *Deduction* والاستقراء والتجريب: فإن الفلسفة أكثر اعتماداً على الاستدلال منها على الاستقراء والتجريب»⁽¹⁾، بينما الرياضيات استدلالية محض، والعلوم الطبيعية تجمع بين قليل من الاستدلال وكثير من الاستقراء والملاحظة والتجريب. ولا شك أن العبارة الأخيرة من كلام بدوى تحيد عن الصواب كثيراً، إذ العلوم الطبيعية باتت الآن أكثر اعتماداً على الاستنباط، وأصبح الاستقراء فيها يحتل المرتبة الثانية، وهو ما لم يدركه بدوى

(1) عبد الرحمن بدوى، مدخل جديد إلى الفلسفة، ط2، وكالة المطبوعات، الكويت، 1979، ص43.

الذي تبني أيضاً رأياً غريباً عن الفلسفة التي يرى أنها لا بد وأن تعتمد على العقل والمنهج العلمي والاستقراء والتجريب⁽¹⁾. ولم يفتن بدوى إلى أن الفلسفة حين تعتمد على التجريب تفقد خاصيتها العقلية المميزة وتصبح علماً، والفلسفة ليست كذلك، وهو ذاته يدرك أن "الفلسفة تفسد على نحوين: إذا انقطعت عن العلم، وإذا استغرقت نفسها في العلم"⁽²⁾. كما يدرك أيضاً وبوعى أن "المنهج الذي تلتزمه الفلسفة في كل أبحاثها هو المنهج العقلي"⁽³⁾. فهل يتسق إذن ما يذهب إليه بدوى في هذين النصين؟ إن الفلسفة إذا توحدت بالعلم توحدًا تامًا وتبنت منهجه وعمدت إلى الملاحظة والتجريب، تستحيل بالضرورة إلى علم، ولا تصبح نشاطًا عقليًا حرًا فعالاً يرتكز على النقد بالدرجة الأولى. فهل أراد عبد الرحمن بدوى غذن في مدخله الجديد إلى الفلسفة أن يجعل من الفلسفة علماً، ومن ثم تصبح فلسفته مندرجة تحت تيار اللافلسفة، أم ماذا؟ هذا ما لم يطلعنا عليه بدوى حتى نهاية تدوين مدخله.

لكننا نجد بدوى في إطار حديثه عن "مناهج البحث العلمي" في الكتاب الثالث يناقش المنهج التجريبي في مشكلاته وأسس مناقشة موسعة على الطريقة الفرنسية، ويذكر أن "مسألة أساس

(1) المرجع السابق، ص 44.

(2) المرجع السابق، ص 41.

(3) المرجع السابق، ص 43.

الاستقراء تدرس عادة على أنها تتألف من مسألتين: الأولى مسألة المبدأ أو المبادئ التي تقوم عليها فكرة المنهج التجريبي نفسه، وثانياً: مسألة الضمان الذي يضمن لنا الانتقال من الحالات الجزئية المشاهدة إلى وضع القانون العام⁽¹⁾. ولكن بدوى بعد أن يتتبع المسألة ويناقشها عند لاشلييه ولالات وغيرهما، ينتهي إلى أن البحث في هذا الجانب لن يطلعنا على شيء أكثر من "أنه لكي يقوم العلم لابد وأن ن فرض الجبرية، الجبرية الدقيقة إلى أقصى حد، وانه يجب ألا نتوقع تغيراً مفاجئاً للقوى المؤثرة في الكون، ولا ن فرض أى تدخل خارق للطبيعة في ظواهر الطبيعة، وعلمنا أن نؤمن بالجبرية المطلقة والحتمية الموجودة في الطبيعة إلى أقصى حد⁽²⁾. وبعد أن يقدم لنا بدوى هذا النص يزودنا بنص آخر هام يقول فيه: هذا الإيمان ككل إيمان مصادرة فحسب، أى شيء نصادر عليه ونفترضه افتراضاً ولا أساس له من الواقع. إن كان ثمة بعد مجال للتحدث عن أى واقع⁽³⁾. لقد دعا القول بالحتمية على طريقة الفرنسيين إلى نفي وجود الواقع الخارجى الذى تجسده ظواهر الطبيعة. فبينما صدر "محمود قاسم" فى قبوله للحتمية والقول بها، عن الاتساق المنطقى فى عرض المسائل ونقدها فى

(1) عبد الرحمن بدوى، مناهج البحث العلمى، ط3، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977، ص170.

(2) المرجع السابق، صص181-182.

(3) المرجع السابق، ص182.

الوقت نفسه، جاء موقف بدوى مفصلاً عن عدم نقد السياق التاريخي الذي تتبعه ورؤيته غير الواضحة خاصة فيما يتعلق بالتمييز بين الاستقراء ومبادئه وأساس الاستقراء، وهو ما انتقده "لابلاند" عند السابقين عليه ولم ينتبه إليه "بدوى" (1).

لكن مشكلة التنظير للاستقراء وجدت في كتابات محمود زيدان متسعة لها، فحاول أن ينظر للاستقراء العلمي نظرة تاريخية إبستمولوجية في الوقت نفسه على امتداد كتاباته المختلفة. ومحمود فهمي زيدان يعد من أوائل المفكرين العرب الذين كتبوا في هذا الموضوع بصورة نستطيع أن نقول إنها واكبت الأبحاث والدراسات العلمية العصرية في هذا المجال.

جاء تناول محمود زيدان للاستقراء أول مرة في كتابه "الاستقراء والمنهج العلمي" الذي صدر في بيروت عام 1966، ثم أعاد طبعه مرة أخرى وتناول الحديث عن الاستقراء بصورة حديثة في كتاب له بعنوان "مناهج البحث في العلوم الطبيعية المعاصرة" وصدر عام 1990، ويعتقد أنه تطوير للكتاب الأول فهو "عرض جديد ورؤية جديدة لمناهج البحث في العلوم الطبيعية المعاصرة" (2). وقبل ذلك بسنوات كتب عن الاستقراء في

(1) المرجع السابق، ص 180.

(2) محمود فهمي زيدان، مناهج البحث في العلوم الطبيعية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، التصدير ص 5.

الموسوعة الفلسفية العربية الصادرة عن معهد الإنماء العربي في بيروت 1986، ليلخص تصوره عن الاستقراء إجمالاً.

ويبدو من الطبيعي أن نسجل أولاً الرؤية الإجمالية والشاملة التي يضيفها محمود زيدان على الاستقراء، فالاستقراء يندرج في تصورات، وليست تصورات من ذات النوع. وهو ما يتضح لنا من تقسيم محمود زيدان للاستقراء إلى الأنواع التالية:

- 1- الاستقراء القديم، يقصد به الاستقراء كما تصوره أرسطو.
- 2- الاستقراء التقليدي، ويقصد به الاستقراء كما تصوره فرنسيس بيكون وأتباعه⁽¹⁾.
- 3- الاستقراء المعاصر، ويقصد به رؤية المنهج العلمي المعاصر في فصل تصور العلية⁽²⁾ عن البحث الاستقرائي، اعتماداً على أن العالم يمكنه أن يصل إلى تعميم تجريبي دون أن يستند إلى مبدأ العلية. كما يقصد أيضاً الاستقراء الرياضي.

يعرف محمود زيدان الاستقراء بأنه «استنتاج قضية من أكثر من مقدمتين وليس في الاستقراء يقين وإنما صدقه صدق احتمال، وكلما زاد عدد المقدمات زاد احتمال صدق نتيجته⁽³⁾...»

(1) محمود فهمي زيدان، الاستقراء والمنهج العلمي، مكتبة الجامعة العربية، بيروت، 1966، ص23.

(2) المرجع السابق، ص138.

(3) محمود فهمي زيدان، "استقراء" الموسوعة الفلسفية العربية، المجلد الأول، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1986، ص59.

يَشْتَرَطُ فِي مَقَدِمَاتِ الْاِسْتِقْرَاءِ أَنْ تَكُونَ تَعْبِيرًا صَادِقًا عَنِ الْوَقَائِعِ فِي الْعَالَمِ الْخَارِجِيِّ ... (و) لَا يَدُ وَانْ يَتَسَّقِ أَيَّ اسْتِدْلَالِ اسْتِقْرَائِيٍّ مَعَ قَوَانِينِ الْفِكْرِ الْاَسَاسِيَّةِ وَالْاِلا يَتَضَمَّنُ تَتَاقُضًا، وَيَجِبُ أَنْ نَرَاعِيَ فِيهِ قَوَاعِدَ الْاِسْتِدْلَالِ الصُّورِيَّةِ مِثْلَ مَبْدَأِ الْقِيَاسِ وَقَوَاعِدِ التَّضَمُّنِ⁽¹⁾. هَذَا عَنِ الْاِسْتِقْرَاءِ اِجْمَالًا دُونَ أَنْ نَشِيرَ إِلَى قَوَاعِدِهِ الْاُخْرَى مِثْلَ الْمَلَاْحِظَةِ وَالتَّجْرِبَةِ وَأَهْمِيَّتِهِ بِالنِّسْبَةِ لِلْعُلُومِ الطَّبِيعِيَّةِ. لِنَقْتَرِبَ اِذْنًا مِنْ تَصَوُّرِ "مَحْمُودِ زَيْدَانَ" لِلْاِسْتِقْرَاءِ وَنَتَعَرَّفَ عَلَى اَنْوَاعِهِ.

يَشِيرُ مَحْمُودُ زَيْدَانُ إِلَى وُجُودِ نَمَازِجٍ مَشْهُورَةٍ مِنْ اِلسْتِقْرَاءِ يَحْصُرُهَا فِي الْاَرْبَعَةِ نَمَازِجِ التَّالِيَةِ: (1) اِلسْتِقْرَاءُ التَّامُّ، (2) اِلسْتِقْرَاءُ الْحَدْسِيُّ، (3) اِلسْتِقْرَاءُ النَّاْقِصُ اَوْ الْعِلْمِيُّ، وَاْخِيْرًا، (4) اِلسْتِقْرَاءُ الرِّيَاضِيُّ.

وَالْحَقِيْقَةُ الْهَامَةُ الَّتِي يَقْررها مَحْمُودُ زَيْدَانُ فِي هَذَا الصِّدْدِ تَتَضَحُّ مِنْ قَوْلِهِ اِبَانُ اَرْسَطُو كَانَ اَوَّلَ مَنْ صَاغَ اِلسْتِقْرَاءَ التَّامُّ وَالْاِسْتِقْرَاءَ الْحَدْسِيَّ بِوَضُوحٍ تَامٍّ، وَامَّا النُّوعُ الثَّلَاثُ، اَيَّ اِلسْتِقْرَاءِ النَّاْقِصِ اَوْ الْعِلْمِيِّ فَلَمْ يَتَحَدَّثْ عَنْهُ اَرْسَطُو اِلا بِالْعَرَضِ، لَكِنْ الْمَنَاطِقَةُ الْعَرَبِيَّةُ بَدَاوَا الْبَحْثَ فِيهِ بِبَعْضِ التَّفْصِيْلِ كَمَا اسْتَخْدَمَهُ بِالْفِعْلِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْعَرَبِ⁽²⁾، وَهَنَا لَا يَدُ أَنْ نَتَوَقَّفَ لِنَرَى تَصَوُّرَ

(1) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ، ص 24.

(2) مُحَمَّدُ فَهْمِيُّ زَيْدَانُ، "اِسْتِقْرَاءُ" الْمَوْسُوعَةُ، ص 59.

محمود زيدان لتصورات الاستقراء المختلفة ومدى التباين بينها.

الاستقراء التام: هذا النوع من الاستقراء من حيث الصورة المنطقية يتألف من مقدمتين ونتيجة، وبالمقدمتين إحصاء لكل الأمثلة الجزئية التي تتضمنها النتيجة⁽¹⁾، وقد أثبت على هذا النوع من الاستقراء مجموعة ملاحظات هي:

أ- إن من أدق خصائص الاستقراء التام أنه استدلال مقدماته كلية ونتيجته كلية وتلزم نتيجته عن مقدماته، ولا تقرر غير ما سبق وجوده في المقدمات.

ب- إن إطلاق مصطلح الاستقراء على هذا النوع إنما هو مسألة فيها شيء من التجاوز ومن ثم هي تسمية غير مشروعة لأننا نميز عادة بين القياس والاستقراء كنموذجين متباينين من الاستدلال: ما هو قياس ليس باستقراء، والعكس صحيح. وحيث إننا نحمل على الاستقراء التام بعض الخصائص الأساسية للقياس وهي كلية المقدمات ولزوم النتيجة كما أنه يمكن رده إلى القياس، فأولى بنا أن نسميه بالاستقراء القياسي⁽²⁾؛ لأن نتيجته يقينية وليست احتمالية.

ج- أن هناك صعوبات تتصل بمسألة كلية المقدمات في

(1) المرجع السابق، ص 59.

(2) محمود فهمي زيدان، الاستقراء والمنهج العلمي، ص 28.

الاستقراء التام وهذه الصعوبات لا يمكن تجاوزها⁽¹⁾.

د- أن الاستقراء الأرسطي في رأى بيكون يتوصل إلى نتيجة كلية من استقراء عدد بسيط من الملاحظات، وعدد موجب فقط، ولم يتأكد من عدم وجود أمثلة سلبية تنقض تلك النتيجة⁽²⁾.

الاستقراء الحدسي: وهو النوع الثانى من التصور الأرسطي للاستقراء، ويقصد به أرسطو عملية عقلية ندرك بواسطتها أن مثلاً جزئياً دليل على صدق تعميم ما، أو أنه استدلال ندرك بفضل ما يسميه أرسطو المقدمات الأولى أو الحقائق الضرورية بطريق أمثلة جزئية⁽³⁾. ولكن ما هي تلك الحقائق الضرورية؟ إنها مسلمات لا ترقى إلى الشك وتدرك ببداهة وحس مباشرة لا ببرهان، ومن ثم "تصل إليها برؤية عقلية وإن كان ذلك مستحلاً بدون خبرة حسية"⁽⁴⁾.

وفي هذا الصدد وجدنا محمود زيدان يناقش موقف أرسطو الميتافيزيقى بصورة موسوعة، ويقدم التساؤلات والإجابات على هذا الموقف وينتهى من مناقشاته الموسعة في هذا المجال إلى أن الاستقراء الحدسي إنما يدل على مبادئ ولا يشير إلى وقائع⁽⁵⁾

(1) المرجع السابق، ص ص 28-29.

(2) المرجع السابق، ص 34.

(3) الموسوعة، ص 59.

(4) الموسوعة، ص 59.

(5) محمود فهمى زيدان، الاستقراء والمنهج العلمى، ص 39.

والتمييز بين الواقعة والمبدأ الحدسي عند أرسطو تمييز بين الحادث والممكن (أو المستحيل).

لقد جاء الموقف المتكامل الذي عبر عنه محمود زيدان عن الاستقراء الحدسي بمثابة امتداد لموقف جونسون وقد عدّه أدخل في نطاق نظرية المعرفة منه في نطاق المناهج⁽¹⁾. الاستقراء التام والحدسي إذن يشكلان فكرة أرسطو عن الاستقراء، أو ما يمكن أن يطلق عليه النوع الأول وهو الاستقراء الأرسطي.

الاستقراء الناقص أو العلمي: ذهب محمود زيدان إلى تمييز هذا النوع عن أنواع الاستقراء الأخرى، لأنه منهج البحث في العلوم الطبيعية، وهو "يحوى في مقدماته عدداً كبيراً من الأمثلة الجزئية ولا يحصيها جميعاً"⁽²⁾. ويهدف إلى الكشف عن القوانين العلمية. وقد ذاع هذا النوع في عصر فرنسيس بيكون. ويقدم محمود زيدان صياغة كاملة يعرف فيها الاستقراء الناقص بقوله «إنه استدلال يتألف من عدد من المقدمات لا نلتزم فيه بعدد معين، وإنما كلما زاح عددها زاد احتمال صدق النتيجة؛ يشترط في تلك المقدمات أن تكون تصويراً للواقع، أي تعبيراً صادقاً عن سير الواقع أو الظواهر أو الحوادث في العالم من حولنا، وننتقل من تلك المقدمات إلى نتيجة عامة تنطوي على تفسير لتلك الوقائع

(1) المرجع السابق، ص 44.

(2) الموسوعة، ص 60.

مضمون تلك المقدمات⁽¹⁾.

ويستند الاستقراء الناقص أو العلمي على مبدأين هما مبدأ العلية ومبدأ اطراد الحوادث في الطبيعة، وهما معاً قوام مشكلة الاستقراء.

أما إذا انتقلنا إلى التصور المعاصر للاستقراء فإن محمود زيدان يتحدث في إطاره عن نوعين أساسيين: أحدهما الاستقراء الرياضي الذي يرجع الفضل في تأسيسه إلى بيانو أحد مؤسسي المنطق الرياضي الحديث. وأما النوع الآخر فهو الاستقراء العلمي المعاصر المتصل بالعلوم الطبيعية، خاصة في تطورها الراهن حيث يعترف العلماء بأن "الاستقراء كمنهج ليس منهجاً برهانياً بمعنى أن نتائجه ليست صادقة صدقاً ضرورياً أو يقينياً، والنظر إلى الاستقراء على أنه خطة في البحث، ولا خطة لدينا غيرها⁽²⁾. وفي هذا الإطار وجدناه يناقش الاستقراء العلمي المعاصر في تصوراته الجديدة، وكيف أن العلماء المعاصرين تصوروا المسألة في ترتيب مخالف لترتيب علماء التقليد.

ومع أن محمود زيدان يعد مسئولاً بصفة مباشرة عن تقنين تصورات الاستقراء والبحث في هذا الجانب على امتداد ربع قرن

(1) محمود فهمي زيدان، الاستقراء والمنهج العلمي، ص 41.

(2) المرجع السابق، ص 136.

تقريباً؛ فإنه نون كتابه الثاني عن "مناهج البحث المعاصر في العلوم الطبيعية"⁽¹⁾ أضفى على موقف بوبر مسحة من الغموض لا تعبر حقيقة عن موقف بوبر كاملاً، ولا تصور جوانبه المختلفة بدقة، وإنما اقتطعت بعض أجزاء هذا الموقف مما أدى إلى ضياع الحقيقة، وانعكس بدوره على تقييم الفكر المعاصر في هذا الجانب، وربما جاء هذا الموقف نتيجة حتمية لنظرة محمود زيدان الذي يحاول التخلص من بقايا المذهب الوضعي، أو من ترسباته على الأقل.

(1) محمود فهمي زيدان، مناهج البحث في العلوم الطبيعية المعاصرة، ص 101، 123.

الفصل العاشر

تطور النظرة للاستقراء في الأبحاث

العربية الحديثة

لكن هناك كتابات عربية أخرى حاولت النظر للاستقراء إما من المنظور الكلاسيكي أو المنظور المعاصر. ومن بين المفكرين العرب الذين أسهموا إسهامات رائدة استفاد منها العلم العربي في إثراء الحاجة الفكرية والفلسفية في العالم العربي، الأستاذ المفكر توفيق الطويل الذي امتدت إسهاماته بدءاً بجامعة الإسكندرية التي عمل بها في بداية حياته، وانتهاءً بجامعة القاهرة التي طاب لديها المقام، امتدت إلى قرابة النصف قرن من الزمان لم يتوقف فيها قيمة لحظة واحدة عن العطاء.

1- رؤية توفيق الطويل:

والواقع أن فكر توفيق الطويل ونظيره كان ذا طابع أخلاقي التوجه، صوفي العمق. وهو ما يبدو بوضوح في اهتمامه بالدراسات الأخلاقية، لكن هذا لم يمنعه في الوقت نفسه من الاهتمام بدراسات الفلسفة العامة، أو ما يعرف بأسس الفلسفة التي جعلها عنواناً لأهم مؤلفاته ذيوغناً في العالم العربي.

وبكل المقاييس يعتبر كتاب "أسس الفلسفة" موسوعة فكرية رائعة تناول فيها العديد من موضوعات الفلسفة ومن بين أهمها كان موضوع فلسفة العلوم. وفي إطاره يتحدث عن الاستقراء؛ ذلك أن "قوام العلم منهجه الاستقرائي (التجريبي) الذي يصطنعه حين يعرض لدراسة ظواهر العالم المحسوس، ابتغاء الكشف عن

العلاقات الثابتة المطردة التي تربط بين بعضها والبعض الآخر، حتى إذا تهيأ له الإمام بذلك أمكنه أن يسيطر عليها وأن يتحكم في توجيهها، وأن يسخرها لخدمة البشرية ورفاهية أبنائها، وبهذا المنهج (العلمي) قهر العلم الطبيعة، وحقق للإنسان الكثير من أسباب الرخاء والتقدم⁽¹⁾. في هذا الفهم يلتقى الباحث مباشرة مع تلك التأثيرات الفكرية التي تركها الأورجانون الجديد لفرنسيس بيكون على فكر توفيق الطويل، وهو ما يظهر في قوله السيطرة على الطبيعة وتسخيرها.

والاستقراء كما يرى توفيق الطويل استدلال صاعد يرتقى فيه الباحث من الحالات الجزئية إلى القوانين العامة التي لها نفس الظواهر. ولا تعد هذه القوانين يقينية تماماً⁽²⁾. ومع هذا نجد أن توفيق الطويل يقدم لنا فهماً آخر للاستقراء الذي يراد به فحص مجموعة من الظواهر الحسية ابتغاء الكشف عن عللها (أو معلولاتها) عن طريق وصفها وتقرير حالتها وفقاً للواقع المحسوس، وقوام هذا هو الملاحظة (أو التجربة) المقصودة، ومتى عرفت الظروف التي توجب وقوع الظاهرة أمكن التنبؤ بحدوثها، استناداً إلى أن العلاقة بين الظاهرة وعلتها (أو معلولها)

(1) توفيق الطويل، أسس الفلسفة، دار النهضة العربية، 1979، ص 153.

(2) المرجع السابق، ص 154 - 155.

علاقة حتمية⁽¹⁾. إن هذا الرأي يشير بصراحة إلى الموضوعات الرئيسية التي يراها الطويل قوام الاستقراء، وهذه الموضوعات تتمثل في:

أولاً: أن الخبرة الحسية هي التي تشكل الأساس الأول للاستقراء.
ثانياً: أن الإجراء المستخدم في الاستقراء هو الملاحظة والتجربة.
ثالثاً: يقصد الاستقراء من فحص الظواهر أن يتمكن من التنبؤ بمستقبلها وتلك هي فكرة اطراد الحوادث في الطبيعة التي تتيح للإنسان أن يسيطر على الطبيعة.

والواقع أن توفيق الطويل يشير - بل ويهتم - إلى نوع واحد فقط من الاستقراء، وهو الاستقراء العلمي الذي تيسر فيه ملاحظة (كل) فرد من أفراد الظاهرة في كل مكان وفي كل زمان، فيضطر الباحث إلى ملاحظة نماذج منها، ثم يعمم حكمه على جميع أفرادها في كل زمان، وهذا التعميم (الذي يتمثل في قوانين العلم) ضروري لتقدم العلم من ناحية، وتيسير حياتنا اليومية من ناحية أخرى⁽²⁾، هذا هو نوع الاستقراء الذي يهتم به الأستاذ توفيق الطويل ولا نجد يشير لأنواع أخرى كما فعل غيره من المفكرين.

وانطلاقاً من دراسته للعلم الحديث عند بيكون ومل، وأفكار

(1) المرجع السابق، ص 155.

(2) المرجع السابق، ص 156.

المنهج العلمى، أجمل فكرته الكلية عن العلم الطبيعى باعتباره يتميز بأربع خصائص مجتمعة إحداهما: استخدام منهج البحث التجريبي (الاستقرائي)، والثانية (وهى تترتب على الأولى) اقتصار موضوع دراسته على الظواهر الطبيعية الجزئية (الوقائع الحسية)؛ لأن الملاحظة الحسية لا تتناول ما وراء الجزئى المحسوس، والثالثة توصل دراسته التجريبية إلى إصدار أحكام وصفية (قوانين) تكشف عن العلاقات المطردة التى تربط بين الظواهر بعضها والبعض الآخر، والرابعة: التعبير عن نتائج دراسته برموز رياضية (تحويل الكيفيات إلى كميات عددية) تحقيقاً للدقة والضبط⁽¹⁾ إن هذا الإجراء الذى وصفه الطويل ينطبق على نوع الاستقراء العلمى التقليدى الذى ساد ابتداء من عصر فرنسيس بيكون وحتى ذبوع النوع الآخر الذى يعرف بالاستقراء المعاصر والذى لم يكن موضوع حديث الطويل.

وقد واكب هذا التصور مواقف أخرى عن الاستقراء عبر عنها ياسين خليل وعابد الجابرى وغيرهم من المفكرين العرب. والواقع أن الباحث فى مجال المنطق وفلسفة العلوم، وبصفة خاصة لا يمكن أن يغفل الإسهامات المتعددة التى أسداها "ياسين خليل" للفكر العلمى إبان مرحلة الأزدهار الراهنة.

(1) المرجع السابق، ص 134.

2- ياسين خليل وإحياء الوضعية:

ويعد موضوع الاستقراء من المسائل الرئيسية التي شغل بها ياسين خليل وحاول ان يزودنا بنظرة حولها تتسق وموقفه العلمي التجريبي، ويقع موضوع الاستقراء عنده في نطاق الأبحاث التجريبية الاستقرائية، وهو المنطق الاستقرائي باعتباره يهتم "بالعلوم التجريبية واكتشاف القوانين التي تنتظم الأشياء والحوادث بموجبها، والتنبؤ بالحوادث في المستقبل في ضوء المعطيات المتوفرة والقوانين الطبيعية⁽¹⁾. هذا عن المنطق الاستقرائي كموضوع بحث عنده. أما رؤيته للاستقراء فنلمح فيها تصورين هما:

النوع الأول: وهو الاستقراء التام الذي يعبر جوهره عن "انتقال من الجزئيات إلى الكليات بعد إحصاء تام لجميع الحالات الجزئية دون استثناء، بحيث يكون الحكم الكلي منطبقاً على جميع الجزئيات"⁽²⁾ وهذا النوع من الاستقراء، كما يرى عرف منذ أرسطو.

النوع الثاني: وهو الاستقراء الحدسي من حيث هو "عملية انتقال من الجزئيات إلى الكليات شريطة أن تكون القضايا الكلية صادقة

(1) ياسين خليل، منطق البحث العلمي، 1974، ص 20.

(2) ياسين خليل، منطق المعرفة العلمية، 1971، ص 219.

ولا توجد حالة واحدة تناقضها على الرغم من تطبيق القضية الكلية على حالات لم تكن موجودة عند بناء الكليات⁽¹⁾ وقضايا هذا النوع لا يمكن حدوث ما يناقضها.

النوع الثالث: وهو الاستقراء الناقص الذي يعتبر عملية انتقال من حالات جزئية محدودة إلى كليات تشمل حالات جزئية غير محدودة⁽²⁾.

وهذا النوع ليست لنا معرفة مسبقة بحالاته حين توصلنا إلى الكلي، أضف إلى هذا أن الطابع الأساسي الذي يتميز به يتمثل في إمكان التنبؤ بحالات جديدة. وهنا فإن النتيجة فيه تخضع لأمرين هما: الأول أنها احتمالية وليست يقينية، والثاني: أنه من الممكن تكذيب النتيجة أو رفضها إذا ما ظهرت لدينا حالة سالبة واحدة. ومن الواضح أن هذا النوع هو الذي عرف عند فرنسيس بيكون.

النوع الرابع: الاستقراء الرياضي من حيث يعد "بديهية تفترضها نظرية الأعداد الطبيعية كما جاءت في بديهيات بيانو ومنطوقها هو «تكون أية صفة منتمة إلى جميع الأعداد الطبيعية، إذ كانت منتمة إلى العدد صفر والتالي لكل عدد له هذه الصفة»⁽³⁾.

التصور الثاني: ويبدو ان ياسين خليل قد لاحظ أن الاستقراء في

(1) المرجع السابق، ص 219.

(2) المرجع السابق، ص 219.

(3) المرجع السابق، ص 220.

حد ذاته أصبح يمثل إشكالية بالنسبة للعلماء المعاصرين، خاصة أولئك الذين بدءوا ينظروا إلى العلم ومناهجه من منظور مخالف للتصور الكلاسيكي، مما ترتب عليه أن العلامة كارل بوبر استطاع أن يبين فساد تصور الوضعية المنطقية ابتداءً من تصور الاستقراء ذاته، نقول: لا شك أن ياسين خليل كان على صلة وثيقة بالأبحاث العلمية المعاصرة، خاصة وقد عاصر أوج حركة الفلسفة في ألمانيا في الستينيات، وهذا ما جعله يطرح بالضرورة ثلاث ملاحظات أساسية حول الاستقراء هي: الملاحظة الأولى، أن الاستقراء لا يتجاوز فكرة أن يكون مجرد إجراء تجريبي يستعين به العالم في دراسته وبصورة ما. والملاحظة الثانية، أنه باعتباره إجراء تجريبيًا يقدم لنا الدليل على عدم قدرته تصوير جميع الظواهر بصورة تامة. والملاحظة الثالثة أن الاستقراء يهدف إلى التوصل للقانون وتطويره، وهذا الإجراء لكي يتم يتعين الاستعانة بطريقة أخرى تقوم بمهمة التطوير، وهي قطعاً ليست استقرائية⁽¹⁾، من هذا المنطلق، واستناداً إلى الفهم الذي توصل إليه عرف الاستقراء بصورة مختلفة عن الصور الأربع التي حصرها من قبل في صيغة يقول فيها «الاستقراء والمبدأ الاستقرائي عملية إجرائية في البحث التجريبي يحاول بها الإنسان ترتيب المعلومات الجزئية في صيغ أو قوانين تثبت التجربة عدم قدرتها على تعليل

(1) المرجع السابق، ص 230.

جميع الظواهر من دون استثناء. وقد تكون الصيغة على هيئة أفكار عامة أو قضايا كلية⁽¹⁾.

والواقع أن ياسين خليل يشترك مع علماء عصره في خاصية تناول موضوع الاستقراء بصورة أقرب للكلاسيكية، هذا على الرغم من أنه كان يسعى لأن يقدم لنا نظرة تركيبية شاملة للمعرفة العلمية؛ لكن استندت هذه النظرة بصورة أو بأخرى على أساس الالتزام بأفكار الوضعية المنطقية، ومن ثم لم تكشف عما هو جديد في الوقت الذي وجدت عناصر كثيرة في برنامجها العلمي تمثل خروجاً واضحاً على الوضعية المنطقية، أو هي تتجه نحو الوضعية الجديدة.

3- عابد الجابري وثنائية (القديم / الجديد):

أما "عابد الجابري" فيؤسس موقفه الفلسفي ابتداءً من منظور إيستمولوجي استثنائي، وامكنه من خلاله أن ينتقل من مناقشة قضايا الخطاب العقلي، إلى بنية الخطاب العلمي، وتلك ميزة تحسب له إذ من الواجب على الفيلسوف والمفكر أن ينظر عقلياً لما هو علمي، فيجعل بذلك نشاطه العقلي فعالاً، ويتسم بالإيجابية. أضف إلى هذا أن الجابري يحاول دائماً أن يرى الجديد في القديم، وأن ينظر للثنائية (قديم / جديد) على أنها مركب واحد تتبادل أبعاده الصلات

(1) المرجع السابق، ص 230.

والقريبى. ولسنا نرى فى هذا أى قدح إذا ما احتفظ المفكر للقديم بنموذجه، وللجديد بتصويراته.

ووفقاً لثنائية الجابرى الإبستمولوجية (قديم / جديد) لم يفرد موضعاً محدداً لمناقشة الاستقراء فى أنواعه وتصويراته، كما فعل معظم من تحدث عن الاستقراء من المفكرين العرب، وإنما أراد أن يناقش المنهاج فى زمر، فكان ان عرض للمنهج التجريبى عند بيكون وجاليلو وباسكال فى نشأته وخصائصه. ثم انتقل إلى مناقشة المنهج الفرضى الاستنتاجى فى الفيزياء عند ديكارت وهويجنز ونيوتن، ومهد بذلك لمناقشة فكرة القوانين عند دالامبير وكونت وويفل وكلودبرنار، وانتقل من كل هذا لمناقشة مشكلة الاستقراء، وفى ثانياً كل هذه المراحل كان يشير إلى تصور الاستقراء عند هذا العالم أو ذاك.

أراد الجابرى من خلال تصويره، أن يثبت جدارة المنهج التجريبى، ذلك المنهج الذى يُعتبر الاستقراء أساساً، ولكن لا الاستقراء الأرسطى، بل الاستقراء العلمى⁽¹⁾ وجاء هذا الإثبات فى صورة مقارنة عقدها الجابرى بين الاستقراء الأرسطى والاستقراء العلمى؛ إذ الاستقراء الأرسطى من وجهة نظره يتميز بأمرين: الأمر الأول هو أنه استقراء للكيفيات والخصائص، يقفز من

(1) محمد عابد الجابرى، المنهاج التجريبى وتطور الفكر العلمى، دار الطليعة، بيروت، ج2، الطبعة الثانية 1982، ص34.

من الوقائع الجزئية إلى المبدأ العام، أى من الصفات الخاصة إلى الصفات العامة. وأما الأمر الآخر فهو أن هذا النوع من الاستقراء لا ينتج شيئاً في مجال المعرفة العلمية، فهو يكتفى بوصف الظواهر وصفاً كيفياً⁽¹⁾. وفى مقابل هذا نجد أن الطرح الجديد لتصور الاستقراء العلمى، كما يراه الجابري، يتسم بأمرين أيضاً: أما الأمر الأول فهو أنه لا يقف عند حد تعداد الظواهر والاستعراض الكيفى للصفات. والأمر الثانى، أنه يعتمد أساساً إلى دراسة حالة واحدة واستقراء الوجه التى تظهر فيها وتحليل العناصر التى تتألف منها⁽²⁾.

هذا التصور الذى يقدمه الجابري استطاع من خلاله ان يخرج عن نطاق الرؤية الإستمولوجية المألوفة لدى الكتاب العرب فى نظرتهم للاستقراء بتعدد أنواعه، وتصوراته المختلفة ابتداءً من أرسطو. وربما كان السبب فى هذا الموقف الذى صدر مُحدداً رؤية الجابري، أن الجابري ذاته تبنى منظوراً إستمولوجياً لحركة تطور العلم الذى أراد أن يراه من خلال المنهج، ويراهما معاً من خلال موقف إستمولوجى تمتد أواصره من الماضى إلى الحاضر فى وحدة واتساق، فأضحت ثنائية القديم / الجديد عنده مقولة واحدة لا انفصام لأبعادها.

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق.

4- الشنيطى والتصور الكلاسيكى:

لكن هناك تصورات إيستمولوجية أخرى ساعدت في تدعيم النظرة للاستقراء الكلاسيكى وتطويرها في الوقت نفسه من خلال نفس المنظور الكلاسيكى للاستقراء، فقد ساهم "محمد فتحى الشنيطى" في الحياة الفكرية العربية بإسهامات طيبة وكان الاستقراء من بين الموضوعات التى تناولها في "المنطق ومناهج البحث"، حيث عرض للصور المختلفة للفكر، وناقش الاستقراء في أنواعه وتصورات، وربما كان من الإنصاف في هذا الصدد أن نذكر أن "الشنيطى" ذهب في مقدمته التى دونها للكتاب إلى أنه استفاد في تدوين مؤلفه من العديد من الكتابات العربية، وشكر الأساتذة الذى استفاد منهم، وكان من بينهم محمود قاسم الذى تابعه الشنيطى في تصوره للاستقراء متابعة تامة.

يرى الشنيطى أن من أهم وظائف الاستقراء أنه يمكننا من الوصول إلى القوانين العامة من خلال استخلاص العلاقات بين الظواهر وهنا ييسر لنا الحصول على المعرفة العلمية⁽¹⁾.

والاستقراء وفقاً لرأى الشنيطى يقع في ثلاثة أنواع هي:

1- الاستقراء الكلى: وهو ذلك النوع الذى تنبه إليه أرسطو وهو

(1) محمد فتحى الشنيطى، المنطق ومناهج البحث، دار الطليعة العرب، بيروت، 1969، ص120.

"يعبر عن صفة عامة مشتركة في جميع أفراد نوع معين أو جميع أنواع جنس بالذات"⁽¹⁾، ويعبر الشنيطي عن هذا النوع بالصورة الرمزية التالية:

أ، ب، ج، د، تشترك في صفة س

أ، ب، ج، د هي أفراد نوع معين

إذن هذه الصفة (س) موجودة في جميع أفراد هذا النوع.

ويؤكد الشنيطي أن هذا النوع من الاستقراء لا يأتي بجديد في ميدان العلم.

2- الاستقراء الفطري: وهو ما يطلقه المناطقة على التعميم الذي يبادر إليه كل إنسان في حياته العادية⁽²⁾، وهو عرضه للصواب والخطأ، وهو عامل أساسي في اكتسابنا للمعرفة ومواجهتنا للمشقات وتمرسنا وارتباطنا بظواهر الطبيعة واحتكاكنا بمقومات البيئة نقارن ونختبر، ونصل إلى الخلاصة في أحكام عامة. فنحن بفطرتنا نعتمد على الاستقراء⁽³⁾.

3- الاستقراء العلمي: وهو دراسة منظمة تعتمد على الملاحظة والتجربة، وننتقل من هذا عن طريقة التعميم إلى حكم عام يفضى

(1) المرجع السابق، ص 122.

(2) المرجع السابق، ص 123.

(3) المرجع السابق.

إلى الكشف عن القانون العلمي⁽¹⁾. إن هذا النوع من الاستقراء إلى القوانين العلمية مما يتيح لنا معرفة أفضل بالظواهر. وهذا النوع يرى "الشنيطي" أيضاً أنه هو ذاته الاستقراء الناقص.

نكن يبدو أن "الشنيطي" لم يكن معنياً في الأساس بدراسة الاستقراء كتصور، أو حتى تتبع المشكلة بصورة موسعة، وهذا ما جعله في الغالب الأعم يلتزم بالتصور الكلاسيكي الذي عرضه محمود قاسم في مؤلفه الذي سبقت الإشارة إليه.

5- ماجد فخري والعودة للمنابع:

والواقع أن بعض المفكرين العرب الرواد الذي أدوا دوراً بارزاً في الثقافة العربية المعاصرة وتشكل الوعي الفلسفي لدى شباب الباحثين مثل الدكتور أميرة حلمي مطر والدكتور ماجد فخري، قدموا لنا نظرات دقيقة حول الاستقراء، وبصفة خاصة التصور الأرسطي، من خلال تناولهم لفلسفة أرسطو. ولا شك أن نظراتهم انطلقت من واقع معاناة تاريخ الفلسفة والاهتمام بالفكر الأرسطي واستيعابه، وفهم مقولاته وتصوراته الأساسية. ففي سياق حديث ماجد فخري عن المبادئ الضرورية التي تستند إليها المعرفة العلمية عند أرسطو، ربط ماجد فخري مبادئ المعرفة العلمية عند أرسطو بالاستقراء، وهو ما يبدو في قوله «فإدراكنا

(1) للمرجع السابق.

لهذه المبادئ عند أرسطو إذن شبيه بالاستقراء...» ومع ذلك فليس في هذا القول ما يناقض ما وضعناه من أن المعرفة العلمية (أو البرهان) هي معرفة الكليات، بينما الاستقراء ليس إلا، فمن طبيعة هذه العملية الترقى من الجزئى إلى الكلى خطوة خطوة، وما الاستقراء إلا استكناه الكلى الكامن فى الجزئى بالتحديد: وهو مطابقة ذلك الكلى بالمشاهدة تكراراً ثم خزنه فى الحافظة بالتذكر، ثم خلع الصفة العقلية عليه بالنطق⁽¹⁾.

ولكن أيعنى هذا التصور الذى قدمه لنا ماجد فخرى حول موقف أرسطو أن إدراك مبادئ البرهان عبارة عن الاستقراء ذاته؟ لقد أجاب ماجد فخرى على هذا التساؤل فى عبارة دقيقة مركزة يصف فيها دور الاستقراء فى هذه الحالة، وهو ما يبدو من تقريره «يبدو أن جواب أرسطو هو أن الاستقراء هو الوسيلة التى تمكنا من إدراكها فحسب، إلا أن فعل الإدراك ذاك ضرب من الحدس. فمعرفة مبادئ البرهان إذن معرفة حدسية، لا استقرائية ولا استنتاجية... وإلا لاستحال الاستنتاج البرهانى بجملته واستحالت المعرفة العلمية أصلاً»⁽²⁾.

(1) ماجد فخرى، أرسطو، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1958 (ط 1977)، ص38.

(2) المرجع السابق، ص38.

6- أميرة مطر وعلاقة الاستقراء بالمعرفة العلمية:

ولا جدال في أن رأى "أميرة مطر" حول تفسير هذه الجزئية عند أرسطو وفي إطار علمه، ومبادئ المعرفة العلمية، تتفق مع ما ذهب ماجد فخري إلى تقريره.

لقد ذهبت "أميرة مطر" في كتابها القيم بعنوان "دراسات في الفلسفة اليونانية" إلى أن المعرفة العلمية، تفترض قبل كل شيء إدراكاً عاماً للوجود، وهذا الإدراك يمكن أن تشبّه بالحدس أو التأمل الميتافيزيقي أو الرؤية أو الكشف أو التعقل⁽¹⁾.

وهنا فإن "أميرة مطر" تحاول تقديم صورة دقيقة لموقف أرسطو عن علاقة الاستقراء بالمعرفة العلمية عنده، ونلمس هذه الصورة من تناولها لمسألة الكليات عند أرسطو، إذ أنها «ليست منفصلة عن الأفراد ولكنها مباطنة لها ومن خلال إدراكنا للأفراد بالإدراك الحسى ندرك الكلى المباطن برؤية أخرى أكثر تجريدًا. فما دامت المعرفة هي إدراك الصورة الكلية بواسطة الاستقراء والحدس فإن الخطوة التالية في العلم تفترض إدراك العلاقة بين الصور الكلية»⁽²⁾.

لكن أميرة استطاعت أيضاً أن تقدم لنا نظرة حول موقف

(1) أميرة حلمي مطر، دراسات في الفلسفة اليونانية، دار الثقافة للطباعة والنشر، للقاهرة، ص 40.

(2) المرجع السابق، ص 59.

أرسطو من الاستقراء، فنجدها تقدم لنا أولاً تعريف الاستقراء في إطار موقف أرسطو بقولها: «فإن نظرية الاستقراء عند أرسطو تؤكد بدورها أيضاً أنه ليس مجرد تعميم ننتقل فيه من المعرفة بالجزئيات إلى الكلى، وإنما الاستقراء *Induction* هو أحد طريقتين لاكتساب المعرفة ويتلخص في إثبات صدق قضية كلية بذكر أمثلتها الجزئية التي تؤكد صدقها⁽¹⁾. وبعد ذلك تنتقل أميرة مطر إلى تصوير موقف أرسطو من الاستقراء التام، ثم تشير في كتابها الآخر "الفلسفة عند اليونان" إلى نوع آخر من الاستقراء لم تنسبه إلى أرسطو وهو الاستقراء العلمى.

الاستقراء التام:

أشارت أميرة مطر إلى الاستقراء بنوعيه بقولها: «ومن الاستقراء ما هو تام ومنه ما هو ناقص، فالاستقراء التام يتم بإحصاء كل الأمثلة الجزئية التى تدخل فى القضية الكلية. والشكل الرمزي له هو: أن

أ ب ج د هـ إ ل خ هي ن

أ ب ج د هـ إ ل خ هي و

∴ كل و هي ن

(1) المرجع السابق، ص 63.

والمثال الشائع عند أرسطو للاستدلال هو الإنسان والحيوان والبغل ... إلخ طويلة العمر (مقدمة كبرى) الإنسان والحصان والبغل ... إلخ هي كل الحيوانات التي لا مرارة لها (مقدمة صغرى)، فالحيوانات التي لا مرارة لها طويلة العمر⁽¹⁾. نعم هذا المثال شائع في الكتابات التي تناولت تصور الاستقراء التام عند أرسطو، وقد لاحظت أميرة مطر على هذا التصور أنه: "لا يكون منهجاً علمياً إلا إذا كان بدوره استدلالاً إحصائياً ينطوي على الضرورة واليقين"⁽²⁾. ولكنها تضيف أيضاً أن المقدمات هنا على الرغم من أنها تصور لنا جزئيات، فإن الأمر ليس كذلك، لأن "مقدمات القياس الاستقرائي التي تصف الجزئيات ليست أيضاً مما يمكن للملاحظة الحسية أن توفره، فالجزئيات التي يحصرها أرسطو ليست الأفراد بل هي الأنواع"⁽³⁾.

نستنتج مما ذهب إليه ماجد فخري وما قررته أميرة مطر أيضاً أن الاستقراء المعتبر عند أرسطو هو الاستقراء التام، وهو ذلك النوع الذي أشار إليه في التحليلات.

7- عبد اللطيف العبد والنقد الكلاسيكي:

وفي كتاب "التفكير المنطقي" لعبد اللطيف العبد نجده يحصر

(1) المرجع السابق، ص 63. . .

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع السابق، ص 64.

الاستقراء فى نوعين، أولهما الاستقراء التلخيصى أو الشكلى، وثانيهما الاستقراء الناقص. ولكنه قبل أن يتناول هذين النوعين بالدراسة والبحث قدم تعريفاً عاماً للاستقراء وأشار فيه أن "الاستقراء انتقال من الخاص إلى العام، أو من النتائج إلى المبادئ، أو من الظواهر إلى قوانينها"⁽¹⁾ ثم انتقل "العبد" بعد هذا التحديد إلى بيان نوعى الاستقراء المشار إليهما.

أما النوع الأول: من الاستقراء الذى اندرج عنده تحت عنوان الاستقراء التلخيصى فيقول فيه: «وقد يكون الاستقراء تلخيصاً لمعرفة سبق تحصيلها ويبدو هذا فى بعض قوانينه التى لا تعبر عن علاقة جديدة كانت مجهولة»⁽²⁾. ويشير إلى أن هذا النوع من الاستقراء يستخدم فى المراحل الأولى للبحث إذا لم توجد وسيلة أخرى أفضل منه، لكنه يدرك أنه عرضه للرفض متى وجدت حالة جزئية واحدة مضادة لنتائجه⁽³⁾. ومع أنه يشير إلى أن أرسطو كان أول من استخدم هذا النوع من الاستقراء، وأنه لا يصح نبذة كلية، فإنه لم يقدم لنا دليلاً من العلوم يشير إلى ضرورة التمسك به كطريق من طرق المعرفة.

وربما كان العبد يتناول الاستقراء بصورة غير مكثفة وهذا

(1) عبد اللطيف محمد العبد، للتفكير المنطقى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978، ص 118.

(2) المرجع السابق، ص 118.

(3) المرجع السابق، ص 119.

ما يبدو من كتابه الذي قصد منه أن يعرض، أو يتناول التفكير المنطقي، ولم يعقد لتناول الاستقراء بصفة خاصة، وتلك ظاهرة غلبت على معظم الكتابات التي تحدثت عن الاستقراء وأشارنا إليها في هذا البحث، لكن هذا لا يجعلنا ننسى أن هناك كتابات بأسرها عقدت لتناول الاستقراء في جزئياته وتفصيلاته، وكانت مصدر عون كبير للباحثين الذين مسوا موضوعات الاستقراء فيما بعد.

والنوع الثاني: الذي يشير إليه فيما يتعلق بالاستقراء هو الاستقراء الناقص الذي يرى أنه الاستقراء العلمي الصحيح، وأنه ينسب إلى فرنسيس بيكون، ويعتمد على التجارب. ولكن ما هو الاستقراء الناقص في رأي العبد؟ وما هي صورته؟

يشير العبد إلى تعريف الاستقراء الناقص باعتباره "مجموعة الأساليب والطرق العملية والعقلية التي تستخدمها الباحث في الانتقال من عدد محدود من الحالات الخاصة إلى قانون أو قضية عامة، يمكن التحقق من صدقها بتطبيقها على عدد لا حصر له من الحالات الخاصة الأخرى التي تشترك مع الأولى في خواصها أو صفاتها النوعية⁽¹⁾."

لا شك أن هذا التعريف مستخلص مما سبق أن دونه محمود قاسم في المنطق الحديث، وربما كان كتاب قاسم أحد المصادر

(1) المرجع السابق، ص 120.

الهامة لكثير من الحالات الأخرى. وقد وصف العبد نتائج الاستقراء الناقص بأنها أعم من المقدمات، وهذا ما يضيف على الاستقراء طابعاً علمياً وعملياً معاً. وصفة العمومية التي تتسم بها النتائج تمثل في رأيه أساس العلم الصحيح وروح المنهج التجريبي.

والواقع أن العبد يأخذ بفكرة محمود قاسم في تصنيف الاستقراء الناقص إلى نوعين: الأول الاستقراء الفطري والثاني والاستقراء الناقص العلمي. وهو يصف لنا نوعي الاستقراء المشار إليهما بصورة تدل على متابعته محمود قاسم بصورة حرفية. ففي إطار النوع الأول نجده يذهب إلى أن الاستقراء الفطري لا غنى عنه. وهو يطلق على كل استقراء أساسه التعميم السريع الذي يلجأ إليه الإنسان في حياته العادية وفي أعماله التي تتصل بالأشياء، غير أن هذا الاستقراء يؤدي إلى نتائج مشكوك في صحتها، فقد برهنت التجارب على فساد هذا النوع من التعميم⁽¹⁾.

وبهذا فإن نظرة "العبد" إلى موضوع الاستقراء لم تكشف عن رؤية جديدة تفيد الباحثين في هذا الصدد، كما أن تأثيرات مطالعته لكتاب محمود قاسم واضحة تماماً على رؤيته.

(1) المرجع السابق، ص 121.

8- السرياقوسى والتميز بين مستويات الاستقراء:

والواقع أن هناك مواقف أخرى حديثة فى هذا الإطار، تابعت مسيرة الأبحاث الاستقرائية إن على المستوى المنهجي أو على مستوى الفهم الإستمولوجي. ومن بين هذه الأبحاث ما أشار إليه "محمد السرياقوسى" فى ثنايا بحثه عن الاستدلال، حيث تأتى إشاراتة للاستقراء لتشير إلى فهم هذه العملية فى طبيعتها. ما هو إذن الاستدلال الاستقرائى فى رأى هذا المنطقي؟ وما هى أنواعه؟

الاستدلال الاستقرائى، كما يحدده السرياقوسى، هو «انتقال من الخاص إلى العام، إذ ينطوى على التعميم ابتداء من جزئيات، وهو ينتقل من الوقائع إلى القوانين، ومن النتائج إلى المبادئ»⁽¹⁾. ومن ثم توجد عدة أنواع من الاستقراء، ويحصرها السرياقوسى فى ثلاثة هى :

النوع الأول : الاستقراء الصورى، ويسمى أيضاً الاستقراء القياسى، ولاشك أن هذا النوع من الاستقراء تحدثت عنه كتب المنطق وفلسفة العلوم على اختلاف درجاتها، لكن السرياقوسى يضع تعريفه الدقيق للاستقراء الصورى بقوله : «وهذا النوع من الاستقراء ينطوى على تعميم لأحكام نوعية أو فردية أقل عمومية،

(1) محمد مصطفى السرياقوسى، التعريف بالمنطق الصورى، دار الكتب الجامعية، 1975، ص 180.

فنحكم على الجنس بما حكمنا به على نوع من أنواعه. وعلى النوع بما حكمنا به على كل فرد من أفرادهِ، ومن ثم فهو يقوم على إحصاء شامل لجميع الجزئيات سواء أكانت أنواعاً أو أفراداً، في إمكاننا أن نحكم بأنها جميعاً تتصف بهذه الصفة⁽¹⁾. ومن ثم فإن هذا النوع أيضاً ما نجده تحت العديد من المسميات الأخرى مثل الاستقرار بالإحصاء الشامل، أو الاستقرار التام، إذ يلاحظ أن الاستقرار الصوري هنا لا يكون دقيقاً إلا إذا كان الإحصاء شاملاً وتاماً لكل الأفراد.

النوع الثاني : الاستقرار العلمي الطموح «وهذا النوع من الاستقرار تلجأ إليه جميع العلوم التجريبية وهو ينطوي على تعميم، إذ فيه انتقال من الحالات التي لوحظت أو التي أجريت عليها تجارب، إلى كل الحالات الممكنة المشابهة لها، عندما نضع حكماً كلياً أو قانوناً عاماً يشمل مجموع، أو كل هذه الحالات⁽²⁾. إن هذا النوع من الاستقرار هو ما عرف بالاستقرار، وهو العمود الفقري والمحور الرئيسي للعلوم التجريبية بأسرها، وبدونه يفقد العلم التجريبي جوهره، وهنا يضع السرياقوسى ثلاث ملاحظات على هذا النوع تتمثل فيما يلي :

1- أن هذا الاستقرار في نتيجته الرئيسية، أي القانون، عرضة

(1) المرجع السابق، ص 181.

(2) المرجع السابق، ص 181.

الاستقراء ودراستها تفصيلاً بصورة تكشف عن إسهامات العلماء، وكيف أن بحوثهم تسير وفق خطة علمية محكمة، وأما الأمر الثاني فتكشف عنه مسألة اهتمامه بمشكلة الاستقراء التي كانت تشغل بال كتاب الغرب أيضاً في الوقت ذاته، والتي من خلالها يمكن اقتراح البدائل، أو تعديل البرنامج العلمي، أو حتى الإتيان بمنهج آخر جديد كما فعل كارل بوبر.

نقول لقد نجح «عفيفي في تدعيم هذا الاتجاه، وتوجيه الأنظار إلى أهمية رسم خطة لمناقشة الموضوعات العلمية المطروحة بروح عصرية، وقد التزم الكتاب فيما بعد إلى حد كبير بهذا التوجه، اللهم إلا في بعض الحالات القليلة، كما سنرى، والتي كانت لها خطتها العلمية المتكاملة في دراسة جوانب المنطق المختلفة بكل صورته وأشكاله، كما هو الحال بالنسبة للأستاذ علي سامي النشار الذي استقل ببرنامج علمي محدد حاول من خلاله أن يكتشف أصول الغرب الحديث، في العالم العربي الإسلامي القديم، وكيف تسربت تصورات وأبحاث العلماء العرب إلى الغرب. وكما هو الحال أيضاً بالنسبة لمفكرنا وعالمنا السكندري الأستاذ محمد ثابت الفندي الذي أراد أن يحدث برنامج المنطق في الأسس والأصول انقلاباً فكرياً يجعل الباحثين الجدد على مقربة من التطورات العلمية المعاصرة. وفي مقابل هذا كان برنامج

الاستقراء يسمى أيضاً "الاستدلال بالتكرار". وهذا النوع من الاستدلال ينسب الخواص الحسابية والجبرية التي لحالة، أو لعدد محدود من الحالات، إلى جميع الحالات المشابهة الممكنة⁽¹⁾.

تلك إذن الأنواع الثلاثة من الاستقراء التي أشار إليها محمد السرياقوسى فى حديثه عن الاستقراء فى كتاب المنطق الضرورى.

9- زكريا بشير وإحياء المنابع :

ويعتبر "زكريا بشير إمام" من المفكرين العرب الذين يحتلون مكانة رفيعة، على وجه الخصوص فى الغرب، فقد دون بعض مؤلفاته الرئيسية عن الإسلام باللغة الإنجليزية، وأكثرها مؤلفات واسعة الانتشار طبعت العديد من الطبعات ووجدت رواجاً طيباً فى العالم الغربى.

والجدير بالذكر أن هذا المفكر يحاول أن يلتقط بعض القضايا الفكرية المهمة وينظر إليها من خلال مفهوماته وتصوراته التى يرئو من ورائها إلى رسم ملامح صورة فكرية لدى الإنسان المتقف عن موقف الإسلام من قضايا العلم وتصوراته. وربما كان البحث الذى دونه بعنوان "منهجية جابر بن حيان بين الفلسفة اليونانية وأصول الفقه عند المسلمين" يستحق منا أن نلقى نظرة فاحصة حول تصور الاستقراء كما فهمه "زكريا بشير" خاصة وأن

(1) المرجع السابق.

اختيارنا لهذا الموضوع لم يكن عبثاً، فصاحب هذا البحث تعلم ودرس في جامعات إنجلترا والولايات المتحدة، والأهم من هذا أن رسالته للدكتوراه كانت عن منطق الموجهات وفيها دراسة طيبة من تفكر المنطقي العربي والتصورات الغربية، ومن هذا المنطلق فإن زكريا بشير على صلة بالكتابات المنطقية في الغرب ويعرف مضمونها.

يذكر زكريا بشير المقابلة بين الاستقراء والاستنباط، ويشير إلى أن الاستقراء «يرتكز على الأشياء المادية المحسوسة، وينتقل من أشياء العيان الجزئية إلى العموميات الكلية»⁽¹⁾، ومن الواضح أنه ينسب هذه الإشارة إلى أرسطو، وإلى كتاب الطوبيقا خاصة، ثم يشير إلى أن أرسطو أراد أن يكون الاستقراء عنده برهانياً؛ لذا لجأ «إلى نوع ثان من أنواع الاستقراء يوف بشرطه العلمي ... ألا وهو أن يكون هذا القياس ذا طبيعة برهانية، وهذا النوع الثاني من الاستقراء هو الأقرب إلى قلب أرسطو لأنه ينسجم مع نظريته البرهانية اليقينية في العلم»⁽²⁾، ويرى زكريا بشير أن هذا النوع من الاستقراء، نوع غريب، عرفه المنطقة بعنوان الاستقراء الصوري الكامل.

(1) زكريا بشير إمام، منهجية جابر بن حيان بين الفلسفة اليونانية وأصول الفقه عند المسلمين، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد الخامس، مايو 1991، ص 295.

(2) المرجع السابق، ص 295.

ومن الواضح أن هذه التسمية سائدة في كتابات المنطق المختلفة تحت عنوان الاستقراء التام، وأحياناً الاستقراء الشكلي، لكننا هنا لا نوجه جل همنا للمسميات بل تعيننا التصورات في المقام الأول ما هو إذن تصور زكريا بشير للاستقراء؟.

يتصور زكريا بشير، متابعاً في ذلك منطقة التقليد ممن لم يتابعوا كتابات أرسطو بصورة جيدة، أو من يتابعون التصور الغربي التقليدي الذي قدمه جونسون، وجيفونز، ولاتاوماكبث، وغيرهم؛ يتصور أن الاستقراء ينحصر في ثلاثة أنواع هي: (1) الاستقراء الصوري الكامل، (2) الاستقراء العلمي الناقص، (3) الاستقراء الحدسي.

ومن هذا المنطلق ذهب زكريا بشير إلى معالجة الاستقراء بصورة غير واضحة، إذ في رأيه أن الاستقراء الصوري الكامل الذي تبناه أرسطو في التحليلات الأولى يعني «الانتقال والإحصاء العددي لكل الحالات التي يصفها أو يتضمنها الحد الأوسط» (1). وهو يرى أن هذا النوع يستند إلى الأشياء الجزئية المجسوسة لكنه ينقده بشدة «فما كان ينبغي أن يسميه أرسطو استقراء لأنه بينما يشبه الاستقراء في الشكل العام وذلك في إحصائه كل الحالات، إلا أنه ليس احتمالياً ولا جدلياً إقناعياً، وإنما هو برهاني يقيني، فهو

(1) المرجع السابق، ص 296.

جوهرياً أقرب ما يكون إلى القياس الاستنباطي⁽¹⁾. وقد وجد زكريا بشير أن «هذا النوع من الاستقراء إنما هو *A Miss Nomar* أى اسم على غير مسمى⁽²⁾، ومن ثم أورد ملاحظتين على هذا النوع؛ الملاحظة الأولى أن هذا النوع ورد في التحليلات الأولى مرتبطاً بالعلوم البرهانية (المنطق والرياضيات)، والملاحظة الثانية أن أرسطو صاغه على هيئة قياس.

والواقع أن زكريا بشير لم يكن على صواب حين اقتطع تصور الاستقراء الكامل عند أرسطو من بعض الكتابات العربية التي كتبت بصورة عرضية عن تصور الاستقراء عند أرسطو، والتي نقدت بدورها تصور الاستقراء الأرسطي من كتابات غربية أقل نضجاً مما نعرفه الآن. فليس الاستقراء التام أو الصورى أو الكامل عند أرسطو، احتمالياً، وقد أخطأت الكتابات العربية التي ذكرت هذا في تصويرها للاستقراء الأرسطي، كما أخطأت في نسبته إلى أرسطو في الطوبيقا.

أما الاستقراء الحدسى عند أرسطو فقد عرفه زكريا بشير نقلاً عن الكتابات العربية أيضاً بقوله هو بيان أن (إدراك) الكلى المتضمن فى النوع إنما يحتاج إلى عملية تجريد تعتمد على قوة الحدس، إذ تجرد بواسطة هذا الحدس الحقيقة العامة من أمثلة

(1) المرجع السابق، ص 296.

(2) المرجع السابق، ص 298.

جزئية تصلنا عن طريق الإدراك الحسى (1). إن هذا النوع من الاستقراء الذى يذكره زكريا بشير ورد عند أرسطو فى التحليلات الثانية، ليؤكد أننا نصل بمعرفة المقدمات الأولى فى العلم بالاستقراء باعتباره المنهج الذى يمكن بواسطته أن يصل الإدراك الحسى إلى الكلى، الذى تكون معرفته هنا بفضل قوة الحدس (2).

لا شك إن الكتابات التى شاعها زكريا بشير فى هذا الصدد لم تدر حقيقة هذا الموقف الأرسطى؛ وربما جاء خطأ الكتابات العربية فى هذا الجانب من مشايعتها للتفسير الذى قدمه جونسون لموقف أرسطو، مما جعله يرى أن الاستقراء الحدسى نوع متميز من الاستقراء عند أرسطو، هذا لا يمثل الحقيقة تماماً، لأن الحدس نوع متميز من الاستقراء يتحدث عن معرفة تتعلق بالكلى الداخلى فى نطاق العلم المستند إلى مقدمات سابقة على النتيجة ومعروفة من قبلها وضرورية. ومع أن زكريا بشير اعتقد فعلاً أن هذا النوع من الاستقراء «لا يستحق اسم الاستقراء وليس جديراً به» (3). فإن اعتقاده هذا لم يستند إلى مبررات كاملة تربط أجزاء الموقف الأرسطى فى التحليلات الأولى والثانية بصورة متكاملة.

لكن ماذا عن الاستقراء العلمى الناقص؟ هل تحدث عنه

(1) Aristotle, Ana. Pos. 1996, 1 - 3.

(2) زكريا بشير إمام، المرجع السابق، ص 301.

(3) المرجع السابق، ص 298-299.

زكريا بشير بالصورة التي نفهمها في مجال العلم المعاصر؟ أم أنه استمد عناصر رؤيته من ذات الكتابات العربية التي اعتمد عليها؟.

يذكر زكريا بشير أن أرسطو تحدث عن الاستقراء الناقص في الطوبيقا، وهو يؤكد ويرى أن هذا "هو النوع الهام جدًا في رأينا لأنه ذو طبيعة تجريبية واقعية، فلقد أهمله أرسطو للأسف الشديد ولم يستخدمه إلا نادراً؛ وذلك لأنه لا ينسجم مع نظريته في العلم ولا يخدمها، فهذا النوع من الاستقراء ذو طبيعة ظنية إقناعية احتمالية⁽¹⁾. لقد شخص زكريا بشير طبيعة النتيجة في هذا النوع من الاستقراء تشخيصاً دقيقاً، وربما جاءت إشارته في هذا الصدد أدق تصويراً لطبيعة هذا النوع من الاستقراء عند أرسطو، لو كان تحرر من أسر الكتابات العربية التي أطلع عليها وجعل أرسطو ذاته ضالته المنشودة لتوصل لتأسيس نوع من التكامل بين فهم الموقف الأرسطي عن الاستقراء المعروف في كتاب الطوبيقا (الجدل) والجوانب المختلفة لحديث أرسطو عن الاستقراء في كتاب الخطابة، فكلاهما ينتمى للفترة الاستقرائية في حياة أرسطو.

والجدير بالتسجيل هنا أن زكريا بشير استطاع أن يوظف فهمه براءة تامة في تحليل موقف جابر بن حيان في مواضع كثيرة، ومن بيان عناصر منهجه، على الرغم من اعتقاده أن

(1) للمرجع السابق.

أرسطو كان من بين المصادر العلمية للباحثين والعلماء العرب، في الوقت الذي يرى فيه أنه لم يوفق في اكتشاف المنهجية الاستقرائية التجريبية في تكاملها وشمولها.

10- جميل منيمنة وقراءة معاصرة:

أما جميل منيمنة، وهو باحث لبناني وأستاذ جامعي متميز، كتب عن "المنهج العلمي من وجهة إبستمولوجية"⁽¹⁾. ليعرض في بحث ممتاز لقواعد المنهج العلمي المعاصر، وللأسس الإبستمولوجية التي يركن إليها. ومع أن مقالة جاء مركزاً بصورة شديدة، فإنه استوعب وجهات النظر المختلفة في نقاش رائع للـب المنهج، وهو على وعى تام بأن البحث في أسس المنهج المعاصر تدرج تحت تصور ما وراء العلم.

يناقش منيمنة تحت عنوان مرحليات المنهج العلمي المعاصر، عناصر المنهج ويبدأ بمرحلة المشاهدة والاستقراء، وهنا نجده يشير إلى الاستقراء العلمي معرّفاً إياه بأنه "دراسة كل الوقائع والنظريات المستخدمة في تفسير الظاهرة أو في وضع القانون العلمي، وهذا يعنى العودة إلى المشاهدة أو ملاحظة الوقائع، واستقرائها عملياً أو تجريبياً، وكذلك فحص النظريات

(1) جميل منيمنة، المنهج العلمي المعاصر من وجهة نظر إبستمولوجية، مجلة للفكر العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، العدد 55، يناير- فبراير 1989، ص ص 92-102.

السابقة المتعلقة بنواحي البحث، أو الظاهرة أو القانون الموضوع، وذلك وفقاً لطبيعة البحث تجريبياً كان أو رياضياً، أو الاثنين معاً. هذا ما يمكن أن نسميه بالاستقراء العلمي (المشاهدة) والاستقراء النظري (دراسة النظريات) (1).

ويشير منيمنة إلى أن العلوم الإنسانية لم تصل بعد إلى مستوى الضبط الرياضي المسبق للمشاهدة، ومن ثم فهي مازالت على مستوى الاستقراء النظري أو المشاهدة للوقائع الإنسانية. كما يشير أيضاً إلى أنه قد يتدخل الاستقراء الموضوعي النظري بالاستقراء النقدي عملياً بحيث يفضي إلى طرح فرض جديد. وهو فرض لا ينبثق من الإلهام واللاشعور، وإنما يتكون تدريجياً وفق تصورات عقلية منطقية متماسكة، وناتج أساساً عن الاستقراء العلمي (المشاهدة) والاستقراء النظري (دراسة النظريات والقوانين السابقة) (2).

ويبدو أن منيمنة حاول أن يجعل من الإيجاز لغة لتصوير الدقة، فغاب عنه أن يعرف كل مصطلح يدفع به إلى القارئ، ومع هذا نجده يشير وهو بصدد مناقشة الفرض إلى الاستقراء بصورة محددة فالاستقراء إنما يتحرك من خلال "الوقائع الجزئية توصلاً

(1) المرجع السابق، ص 98.

(2) المرجع السابق، ص 98.

إلى الفرض العام الذي هو الصورة الأولى للقانون العام⁽¹⁾. ولكن كيف يصور لنا علاقة الفرض بالاستقراء؟ في هذا الصدد يشير منيمنة إلى نوع جديد من الاستقراء، وهو الاستقراء التوليدي حيث يقول في تقرير نهائي: ويبدو أن افتراض الفروض يعتمد بصورة أساسية على نوع من الاستقراء أيضاً هو الاستقراء التوليدي، وهو الذي يدفع مراحل تولد الظاهرة أو الواقع. وهذا النوع من الاستقراء غالباً ما ينتهي إلى وقائع جزئية مركبة من وقائع الأخرى. أي أن هناك إعادة بناء وتوليد وتكوين لفرض معين، لذلك يمكن أن نسمى هذا الاستقراء أيضاً بالاستقراء المولد⁽²⁾.

لكن الاستقراء التوليدي على هذا النحو يختلف عن تصوّره لدى محمد ثابت الفندي. إن هذا النوع خاص بتوليد الفروض. على حين أن الذي يشر إليه الفندي يتعلق بإعادة الواقعة. وفارق كبير بين الاثنين.

11- عبد الحكيم أجهر والعقل العلمي:

ويعد البحث النقدي الذي دونه "عبد الحكيم أجهر" بعنوان العقل العلمي⁽³⁾ (1987) من البحوث القيمة التي ألفت الضوء

(1) للمرجع السابق، ص 100.

(2) للمرجع السابق، ص 100.

(3) عبد الحكيم أجهر، العقل العلمي، بحث ألقى في المركز الثقافي العربي بدمشق (4/ 11/ 1987) ونشر في مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، العدد 55، يناير- فبراير 1989، ص ص 26-44.

بصورة رائعة على تدخل العقل العلمى فى التنظير الإستمولوجى للفكر العربى، ومع أن هذا البحث أنصب أساساً على مقومات العقل، فإنه عرض بصورة مباشرة لعملياته وهما عمليتا الاستنباط والاستقراء.

والاستقراء فى رأى عبد الحكيم أجهر يشير إلى أن المعرفة لا تتم إلا بتلاحق المتغيرات مع بعضها⁽¹⁾، ومن ثم فهو "يجادل العقل فى ذاته ويلجأ لعالم الأشياء، من أجل بناء المعرفة. والطريقة الاستقرائية لا تعترف بأى نوع من أنواع المعارف دون الدخول فى علاقة مع حيز آخر هو الوجود الخارجى"⁽²⁾. هذا التصور هو الذى جعل "أجهر" ينظر للاستقراء نظرة متحررة قوامها الوعى بالعلاقة مع الوجود الخارجى، وهنا نجد يعرف هذا العملية بقوله «ويتحدد الاستقراء بصيغته العامة على أنه علاقة بين الكل والأجزاء فهو ينتج ما هو كلى وعام انطلاقاً مما هو مشترك بين الجزئيات المتعددة»⁽³⁾. لكن ما هو العام الذى يلتقطه الاستقراء؟ إن العام الذى يلتقطه الاستقراء هنا يتمثل فيما هو ثابت ومشارك بين المتغير أو المختلف المتعدد، إذ الواقع يقدم لنا فحسب التتوعات اللامتناهية، وعلى العقل تقع مهمة تشييد المعرفة

(1) المرجع السابق، ص32.

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع السابق.

التي تجعله يتجه إلى "استقراء هذا التنوع بالنقاط الثوابت والعلاقات الداخلية بينها، والتي تتمتع باستمرار من نوع ما ثم صياغتها ضمن مفهوم عام أو قانون علمي"⁽¹⁾.

وما ينبغي الالتفات إليه أن تصور الاستقراء تعرض لتغيرات جذرية، وقد حدد "أجهر" هذا البعد التاريخي مدركاً عن وعي أهمية الاستقراء من حيث هو طريقة شغلت المتناقشين حولها قرناً طويلاً ونالت من جهودهم الكثير، فقد كانت مسألة الاستقراء عند هذا الفريق مترادفة مع مفهوم التجربة العلمية من هنا جاء الاهتمام الكبير، خاصة في العصر الحديث بدءاً من القرن السابع عشر، عصر بدء العلم وبدء الدخول في علاقة عميقة مع الطبيعة بصورتها المستقلة عن الوعي الإنساني⁽²⁾. إذ أن الدراسات السابقة على القرن السابع عشر لم توجه عناية كافية للاستقراء.

ويتصور "أجهر" أن أرسطو تحدث عن نوعين من الاستقراء، وهو ما يقرره بقوله «تحدث أرسطو عن الاستقراء ووضعها في صيغتين: استقراء تام، واستقراء ناقص. أما الاستقراء التام هو ما يمكن إحصاء كل الحالات الجزئية المنطوية تحته.

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق.

والناقص هو ما لا يمكن تحديد كل الحالات المتعلقة به⁽¹⁾. وقد اعتمد "أجهر" على ما دونه كاتب هذه السطور في كتابه "المنطق الاستقرائي". لكن هناك أنواعاً أخرى من الاستقراء قررناها وأثبتناها لأرسطو في ذات الموضوع الذي أخذ عنه هذا الباحث، وهو ما لم ينتبه له.

لكن "أجهر" في الوقت نفسه قدم نقداً للتصور الأرسطي للاستقراء يشير في ثناياه إلى أن الاستقراء عند أرسطو بقى منهجاً ملحقاً في المنطق الأرسطي ولم يكن طريقة أساسية في تحصيل المعرفة، اعتماداً على أن أرسطو أسس فلسفته على الكليات ولا معرفة إلا بالكلية.

وقد انتقل هذا الباحث إلى تناول الاستقراء في العصر الحديث، خاصة عند ديفيد هيوم الذي يرى أنه "ذكر الاستقراء بصورة ما واعتبر أن القانون العلمي أو التصور القائم على التحقيق التجريبي ليس صادقاً كاملاً حتى لو أثبتته كل الوقائع التجريبية"⁽²⁾. ومع أن هذا ليس صحيحاً، وقد رفضه جون ستيورات مل، فإن "أجهر" يقرر صراحة بقوله: وهكذا بقى الاستقراء كطريقة عقلية يدعم بشكل أو بآخر مفهوم ثباتية العقل رغم أن أصحابه لا يعترفون بالمبادئ العقلية الثابتة، ولكن نتائجهم

(1) المرجع السابق، ص 34.

(2) المرجع السابق، ص 34-35.

الخيرة لم تكن تشكل خروجاً حقيقياً عن تصور كهذا. فالقانون والكلى الناتجان عن الاستقراء يحظيان بقيمة دائمة وثابتة⁽¹⁾.

ومع بداية القرن العشرين وبداية تشكل العقل العلمي وضع تصور الاستقراء ذاته موضع المراجعة، إذ تبين عملية الاستقراء أن العقل لم يعد يركن للقانون العلمي على أنه حقيقة ثابتة، بل إنه معرض بطبيعته للخطأ ويحتاج للتعديل والتصحيح، وهو ما أثبتته الأبحاث المعاصرة.

12- إدريس خضير ودعائم الفلسفة:

أما مؤلف "إدريس خضير" الذي صدر في الجزائر بعنوان "دعائم الفلسفة" فقد جاء ليشير إلى عمق نظرة المؤلف للاستقراء، فقد أفرد مواضع متعددة لمناقشة العلم والمنهج العلمي، وبين أهمية الاستقراء ودوره في العلوم التجريبية، والصلة بين الاستقراء والاستنباط، يهنا بصفة خاصة، في هذا الموضوع، فهم إدريس خضير للاستقراء.

يتفق إدريس خضير مع كثير من الكتاب الذين تحدثوا عن الاستقراء في تصوره للمنهج الاستقرائي الذي يقرر أن يتوجه إلى "دراسة الظواهر الحسية قصد وصفها وتقرير أحوالها كما هي موجودة في الواقع عن طريق الملاحظة والتجربة ويتم فيه الانتقال

(1) المرجع السابق، ص

من الخاص إلى العام، أو من الظواهر إلى قوانينها"⁽¹⁾. ومن ثم فإن الاستقراء يتعلق بدراسة الظواهر الطبيعية وفهمها واكتشاف القوانين المنظمة لها، وبذا فإن "المنهج الاستقرائي يعد وسيلة للعلوم الطبيعية أو التجريبية"⁽²⁾ وهو في هذا يتميز عن المنهج الاستنباطي الذي يعد وسيلة العلوم النظرية. لكن هل اكتفى إدريس خضير بتصوير المنهج الاستقرائي، والاستقراء عمومًا، على هذا النحو دون أن يبين صور أو أنواع الاستقراء؟ أم أنه يقدم لنا تصورًا محددًا عن الاستقراء يتفق فيه أو يختلف مع الكتابات المنطقية المتداولة؟

يحصر إدريس خضير الاستقراء في صورتين أساسيتين هما: الاستقراء الشامل، والاستقراء الخاص. يحاول تعريفهما وإلقاء الضوء عليهما بصورة توضح لنا المفهوم الذي يقصده من الاستقراء في هذين النوعين.

الصورة الأولى: الاستقراء الشامل:

إن هذا النوع في رأي إدريس خضير يهدف إلى دراسة جميع الظواهر، ويستعرض كل حالة على حدة، وتكون الملاحظة فيه شاملة لجميع أفراد النوع المعين لمعرفة الصفات المشتركة بين

(1) إدريس خضير، دعائم الفلسفة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978، ص 162.
(2) المرجع السابق، ص 162.

المفكرين العرب والمسلمين، خاصة علماء الدين والأصول والفلاسفة أيضاً. وقد جاء هذا المؤلف فريداً في بابهِ من هذه الزاوية؛ إذ عرض للجهد الإسلامي الفكري عبر مساحة زمنية كبيرة، وبين إلى أي حد أدت الدراسات الفكرية للمفكرين المسلمين إلى إثراء الفكر العلمي، وعرض في كثير من الجوانب لوشائج القريبى مع الفكر الأوروبي. ومن ثم فإن دراسة النشار فى هذا الصدد تعبر عن وجهة نظر مفكر عربى مسلم فى جماع الأبحاث الإسلامية السابقة. ودراستنا الراهنة تعد بصورة من الصور امتداداً للجهد الذى بذله النشار فى تتبعه للأفكار العلمية، كما أنها تتواصل مع الدراسات الغربية أيضاً سعياً وراء الكشف عن مزيد من الروابط الفكرية بين أجيال المفكرين والعلماء، وتعبر فى الوقت نفسه عن تصور لفكرة البرنامج التى أرساها منطقياً الأستاذ الفندى.

الاستقراء فيما يطلق عليه الاستقراء الخاص، وهو مصطلح غير متداول في الكتابات المنطقية حول الاستقراء، ونسناً ندرى سبباً أو مبرراً كافياً جعل المؤلف يطلق هذه التسمية بخلاف ما أوردته من تعريف بهذه العملية حيث يقول: «المقصود هنا بالخاص هو أن يقوم العالم بدراسة عينة خاصة ويعمم الحكم على جميع العينات الأخرى التي تشترك معها في الخصائص والصفات»⁽¹⁾ ولم يشر المؤلف من قريب أو بعيد إلى أن الاستقراء الخاص يتعلق بالعلوم الطبيعية أم لا، ولا نلمس هذا في نصوصه اللاحقة، وهو ما يضيف على تصوره طابعاً فجاً غامضاً إلى حد بعيد، هذا بالإضافة إلى تقريره الخوض في قواعد الاستقراء بعد هذا الموضوع مباشرة فيتناول الملاحظة والتجربة وتقسيماتها المختلفة، والعمليات الأخرى الداخلة في إطار هذا المنهج مثل التحليل والتركيب والفروض وما إلى ذلك.

13- زيان عمر وربط الاستقراء بالمناهج:

ويعتبر "محمد زيان عمر" من الباحثين العلميين الذين اهتموا بمناهج البحث العلمي، كما أن كتابه "البحث العلمي: مناهجه وتقنياته"⁽²⁾ من الكتابات المهمة في مجال البحث العلمي،

(1) المرجع السابق، ص 165.

(2) محمد زيان عمر، البحث العلمي ومناهجه وتقنياته، دار الشروق، جدة، المملكة العربية السعودية، ط 4، 1987، (ط 1 - 1975).

وفيه تتناول الاستقراء في الباب الأول منه حيث يرى أن أرسطو كان "أول من وضع قواعد معينة للقياس المنطقي أشار فيها إلى أهمية الاستقراء والاستعانة بالملاحظة"⁽¹⁾. والتقدم في مضمار المعرفة العلمية يرجع بالضرورة إلى الاستقراء الذي يعتمد "على جمع الأدلة التي تساعد على إصدار تعميمات محتملة الصدق فيه يبدأ الباحث بملاحظة الجزئيات (وقائع محسوسة). ومن ثم يصدر نتيجة عامة عن الفئة التي تنتمي إليها هذه الجزئيات"⁽²⁾.

ويذهب هذا الباحث إلى تقرير صورتين من صور الاستقراء هما⁽³⁾:

الصورة الأولى: هي الاستقراء التام الذي "يعنى ملاحظة جميع مفردات الظاهرة موضوع البحث، أي حصر جميع الحالات الجزئية التي تقع في إطار ظاهرة أو فئة معينة، وهذا النوع من الاستقراء لا يجب أن يعد أعلى مرتبة من الاستقراء الناقص، لأن الباحث لا يستطيع في معظم الحالات في بحوثه أن يفحص جميع الحالات الجزئية".

الصورة الثانية: هي الاستقراء الناقص الذي يقصد به دراسة عينية أو بعض النماذج بهدف الكشف عن القوانين التي تخضع لها

(1) المرجع السابق، ص 38.

(2) المرجع السابق، ص ص 40 . 41.

(3) المرجع السابق.

جميع الحالات المتشابهة والتي لم تدخل تحت الدراسة. وتعتمد دقة هذا النوع من الاستقراء على مدى تمثيل العينة المختارة للدراسة تمثيلاً صحيحاً لكل الحالات.

ومع أن محمد زيان عمر لم يكن معنياً في الأصل بدراسة الاستقراء، أو فلسفة العلم، فإنه أشار إلى أنواع الاستقراء التي تدخل ضمن إطار بحثه في المعرفة العلمية، باعتبار الاستقراء هو الصورة الثانية والمكملة للاستنباط.

من كل ما تقدم يتبين لنا تأصل المنظور المعرفي للدراسات التي تناولت الاستقراء من حيث المفهوم والمستويات. وفي هذا الصدد فإن دراسات وأبحاث العلماء العرب تكشف بصورة جادة عن اهتمام بالاستقراء في أبعاده المختلفة، كما تكشف في نفس الوقت عن وعي بمشكلاته وأبعاده المعرفية.

لقد أردت من هذه الدراسة أن أبين إلى أي حد تتواصل دراسات العلماء في العالم العربي مع علماء الغرب، في الوقت الذي يدعى فيه فريق من الناس أنه لا مجال للحديث عن الإبداع العلمي العربي، وأن العلم من نصيب أهل الغرب. إنه رأى باطل ويجب وأده في الصميم.

المراجع

أولاً: أهم المصادر

- ابن أبي أصيبعة (موفق الدين أبي العباس أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس السعدي + 668 هـ) ، عيون الأنبياء في طبقات الأطباء ، تحقيق نزار رضا ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، 1965
- ابن البيطار (ضياء الدين عبد الله بن أحمد الأندلسي الملقب بابن البيطار + 646 هـ) ، الجامع لمفردات الأدوية والأغذية ، المجد الأول ، بدون تاريخ
- ابن العبري (أبو الفرج جريجوريوس الملطي + 685 هـ) ، تاريخ مختصر الدول ، طبعة الأب أنطوان صالحاني ، دار الرائد ، بيروت ، 1983
- ابن القفطي (جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف + 646 هـ) ، تاريخ الحكماء وهو مختصر الزوزني المسمى بالمنتخبات المتقطعات من كتاب أخبار الحكماء ، طبعة مصر ، بدون تاريخ
- ابن النديم (أبو الفرج اسحق بن يعقوب 385 هـ) ، الفهرست ، المكتبة التجارية ، مصر ، 1348 هـ
- الحسن بن الهيثم ، كتاب المناظر ، تحقيق ومراجعة د. عبد الحميد صبره ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1983
- الحسن بن الهيثم: الشكوك على بطلميوس ، تحقيق عبد الحميد صبرة ونبيل الشهابي ، دار الكتب ، 1971.
- الحسن بن الهيثم، رسالة في ضوء القمر ، حيدر آباد، الدكن ، الهند ، 1357 هـ
- الغزالي ، أحياء علوم الدين ، الكتاب الأول
- الغزالي ، معيار العلم في فن المنطق
- الغزالي ، المنقذ من الضلال ، عدة طبعات
- الغزالي ، مشكاة الأنوار ، نشرة أبو العلا عفيفي ، 1967
- ابن النفيس، كتاب شرح فصول أبقراط ، تحقيق د. ماهر عبد القادر ، يوسف زيدان ، دار العلوم العربية ، بيروت ، 1988
- ابن جلجل (أبو داود سليمان بن حسان الأندلسي) ، طبقات الأطباء والحكماء ، تحقيق فؤاد سيد ، مطبعة المعهد العلمي للأثار الشرقية بالقاهرة ، 1955
- ابن رشد، فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال، دراسة وتحقيق محمد عمارة، دار المعارف، 1983
- صاعد الأندلسي، طبقات الأمم ، بيروت ، بدون تاريخ
- ابن خلدون، المقدمة، طبعة القاهرة ، بدون تاريخ

ثانياً: أهم المراجع

- أبو العلا عفيفي، المنطق التوجيهي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1938
- أسامة عاتوتي، ابن أبي أصيبعة، تعريف وتقديم، دار النفائس، بيروت، 1975
- أميرة حلمي مطر، دراسات في الفلسفة اليونانية، دار الثقافة للطباعة النشر، القاهرة
- إدريس خضير، دعائم الفلسفة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978
- بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج4، ترجمة السيد يعقوب بكر، رمضان عبد التواب، دار المعارف بمصر، 1975
- توفيق الطويل، أسس الفلسفة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979
- جميل منيمنة، المنهج العلمي المعاصر من وجهة نظر إبستمولوجية، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، العدد 55، يناير - فبراير 1989
- خليل حلمي خليل، العربية و علم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988
- دي لاسي أوليري، مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب، ترجمة تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1957
- زكريا بشير إمام، منهجية جابر بن حيان بين الفلسفة اليونانية وأصول الفقه عند المسلمين، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد الخامس، مايو 1991
- زكي نجيب محمود: المنطق الوضعي، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، مكتبة الإنجلو المصرية، 1966
- زيجرد هونكه، شمس العرب تسطع على الغرب: أثر الحضارة العربية في أوربه، ترجمة فاروق بيضون وكمال دسوقي، مراجعة مارون عيسى الخوري، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط6، 1981
- عبد الرحمن بدوي، المنطق الصوري والرياضي، ط3، مكتبة النهضة المصرية، 1968
- عبد الحكيم أجهر، العقل العلمي، بحث ألقى في المركز الثقافي العربي بدمشق (4/11/1987) ونشر في مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، العدد 55، يناير - فبراير 1989
- عبد الحلیم منتصر: تاريخ العلم ودور العلماء العرب في مقدمة، الطبعة الرابعة، دار المعارف، 1971
- عبد الرحمن بدوي، مدخل جديد إلى الفلسفة، ط2، وكالة المطبوعات، الكويت، 1979

- عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، ط3، وكالة المطبوعات، الكويت،
1977
- عبد اللطيف محمد العبد، التفكير المنطقي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978
عبد الرأجي، فقه اللغة في الكتب العربية
على سامي النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في
العالم الإسلامي، دار النهضة العربية، بيروت، 1984
- عمر فروخ، تاريخ العلوم عند العرب دار العلم للملايين، بيروت، 1970
ماجد فخري، أرسطو، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1958 (ط 1977)
ماهر عبد القادر محمد، دراسات وشخصيات في تاريخ الطب العربي، دار
المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990
- ماهر عبد القادر محمد، فلسفة العلوم: المشكلات المعرفية، دار النهضة العربية،
بيروت، 1985 عدة طبعات.
- ماهر عبد القادر محمد، نظرية المعرفة العلمية، دار النهضة العربية، بيروت،
عدة طبعات 1985.
- ماهر عبد القادر محمد، التراث والحضارة الإسلامية، دار النهضة العربية،
بيروت 1986
- ماهر عبد القادر محمد، مناهج ومشكلات العلوم: الاستقراء والعلوم الطبيعية، دار
المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1982
- ماهر عبد القادر محمد، مقدمة في تاريخ الطب العربي، دار العلوم العربية،
بيروت، 1988
- محمد ثابت الفندي، محاضرات في مناهج البحث العلمي دار المعرفة الجامعية،
الإسكندرية، 1998
- محمد حسنين عبد الرزاق، علم المنطق الحديث، دار الكتب المصرية، القاهرة،
الطبعة الثانية، 1928
- محمد زيان عمر، البحث العلمي ومناهجه وتقنياته، دار الشرق، جدة، المملكة
العربية السعودية، ط4، 1983، (ط1- 1975)
- محمد مهران، حسن عبد الحميد، في فلسفة العلوم ومناهج البحث، مكتبة سعيد
رأفت، جامعة عين شمس، القاهرة، 1978
- محمد شحادة كرزون، ابن أبي أصيبعة ومصنفه في طبقات الأطباء، التراث
العربي، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد 24، يوليو
1986، السنة السادسة
- محمد عابد الجابري، المنهاج التجريبي وتطور الفكر العلمي، دار الطليعة،
بيروت، ج2، الطبعة الثانية 1982

- محمد فتحي الشنيطي، المنطق ومناهج البحث، دار الطليعة العرب، بيروت،
1969
- محمد مصطفى السرياقوسي، التعريف بالمنطق السوري، دار الكتب الجامعية،
1975
- محمود فهمي زيدان، الإستقراء والمنهج العلمي، مكتبة الجامعة العربية، بيروت،
1966
- محمود فهمي زيدان، مناهج البحث في العلوم الطبيعية المعاصرة، دار المعرفة
الجامعية، الإسكندرية، 1990
- محمود فهمي زيدان، "استقراء" الموسوعة الفلسفية العربية، المجلد الأول، معهد
الإنماء العربي، بيروت، 1986
- فرانز روزنتال، علم التاريخ عند المسلمين، ترجمة صالح أحمد العلي، مؤسسة
الرسالة، بيروت ط2، 1983
- نيقولا ريشر، تطور المنطق العربي، ترجمة محمد مهران رشوان، دار المعارف
1989. ويعتبر هذا الكتاب من أهم الكتابات التي تناولت المنطق العربي، ومؤلف
الكتاب له اهتمامات واسعة بالمنطق العربي، ومن الواضح أن المترجم قد عانى
كثيراً من نقل وترجمة المصطلحات التي في الأصل الإنجليزي.
- ياسين خليل، منطق البحث العلمي، 1974
- ياسين خليل، منطق المعرفة العلمية، 1971
- جميل منبنة، المنهج العلمي المعاصر من وجهة نظر إبستمولوجية، مجلة الفكر
العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، العدد 55، يناير - فبراير 1989

ثالثاً: المراجع الأجنبية

- Von Wright, G.H.,(1957)*The Logical Problem of Induction*,
2nd. ed, Basil Blackwell, Oxford.
- Stebbing, L.S.,(1966) *A Modern Introduction To logic*, Asia
Publishing House, London.
- Bacon, F.,(1952 *Novum Organum*, in Great Books of The
Western World, ed.by R. M.Hutchins, Vol.30, The University
of Chicago, Chicago

الفهرست

7	تقديم
12	الفصل الأول مفهوم الإستقراء حتى عصر ابن الهيثم
38	الفصل الثاني الرؤية العربية للاستقراء
61	الفصل الثالث المنهج العقلي النقدي عند الحسن بن الهيثم
123	الفصل الرابع العقل والنقد عند الغزالي
160	الفصل الخامس المنهج التحليلي وأبعاده عند ابن النفيس
	الفصل السادس عناصر المنهج العلمي :
195	ابن أبي أصيبعة نموذجاً
	الفصل السابع الاستقراء العلمي في الفكر العربي المعاصر
238	: جيل الطليعة
	الفصل الثامن جيل الرواد : من التمييز الإستمولوجي
287	إلى النقد المعرفي
329	الفصل التاسع : التنظير للإستقراء
	الفصل العاشر : تطور النظرة للإستقراء في
347	الدراسات العربية الحديثة
391	المصادر والمراجع

بمكتبة
Bibliotheca Alexandrina



0690903



0140000000029736

مناهج العلوم عند
المسلمين لابن